في البدء



هذا الحراك المجتمعي الليبي . . إلى أين؟

بعد انتظار طويل من المنافحين عن تيار الاصلاح الذي سبق وأن طرح عدة مبادرات مهمة تتعلق باصلاح الهيكيلة الإقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية، شهد الواقع الثقافي والسياسي الليبي خلال الاشهر الماضية من هذا العام حراكا ايجابيا نحو توسيع دائرة الحوار حول قضايا الوطن، ومن هذه المؤاشرات الإيجابية ما عبر عنه بيان المثقفين الليبيين الصادر في ابريل 7002م، و الخاص بتفعيل مواد قانون المطبوعات رقم 67 لسنة 2791م مطالبين فيه بحرية واستقلال الصحافة الليبية. وهو البيان الذي اثار جدلا واسعا في الأوساط الثقافية والصحفية والسياسية الليبية، ظهر من خلال التعليقات والمقالات العديدة في الصحافة الالكترونية، والتي تنوعت ما بين اراء تضامن اصحابها مع البيان ومطالبه، وشفعوا تضامنهم بطلب إضافة أسمائهم الى حملة الموقعين، ومن ناحية اخرى ابدى البعض ملاحظات وتحفظات حول أسلوب ومضمون البيان، واخرون- لم يعلنوا عن انفسهم- استهجنوا وخونوا من وقعوا عليه.

وفي المجمل، فإن المتابع لهذه الاستجابات المتعارضة حول بيان المثقفين الليبيين، لابد أنه قد لاحظ غياب هامش حرية الراي والتعبير في وسائل الإعلام الليبية الرسمية، هذا الغياب الذي اخترقته « اذاعة الليبية « الارضية، حين خصصت حلقة خاصة تحت عنوان «الصحافة الليبية الى اين؟» طرحت فيها- بجراءة غير معهودة - مختلف الاسئلة التي تشغل بال المواطن الليبي حول موضوعة الصحافة واشكالياتها. وفي مقالة سابقة بصحيفة « ليبيا اليوم الالكترونية، تمت الاشارة الى ان أهم ما في هذه الحلقة الخاصة من دلالة هو بالدرجة الاولى نقلها لهذا الحوار بكافة تجاذباته من الدوائر المعتمة الى دائرة الضوء.

وفي خطوة ايجابية - لم تخل من التحفظ العملي- وافق امين اللجنة الشعبية العامة للاعلام والثقافة على طلب بخصوص اتاحة تداول مجلة «عراجين:اوراق في الثقافة الليبية» للقراء والمبدعين والمهتمين في ليبيا. وهو ما يعد الغاء لقرار منعها السابق الذي كان قد اتخذه امين اللجنة السابق. وفي المناخ نفسه تاتي مبادرة عدد من الكتاب والصحافيين بالدعوة الى « تشكيل رابطة مستقلة للصحافيين الليبيين».

اما مؤتمر» السياسات العامة» الذي نظمه مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس برعاية مجلس التخطيط العام، فهو مؤ تمر علمي يعد الاول من نوعه في ليبيا لاهمية الابحاث التي تناولت فيه موضوعة الاصلاح وطرحها بجراة تحسب للمؤتمر وللقائمين

عليه. وقد بدا ذلك واضحا في فاعلياته النقاشية ومداولات الحاضرين التي كانت ساخنة على غير العادة في مثل هذه القضايا، وبصورة لم تعهدها مدرجات الجامعة الليبية من قبل. وهي السمة التي انسحبت أيضا على عدد من الأوراق البحثية المهمة التي اشتغلت بمنهجية على قراءة جوانب ومرجعيات التجربة الليبية في مختلف محطاتها، وقدمت استشرافا موضوعيا للخروج من المعضلات والمشاكل التي تعاني منها. كما جاءت توصيات المؤتمر كمؤشر لمتخذ القرار بطبيعة الاجراءات المنوط به اتخاذها؛ للخروج من الازمات العديدة التي تربك الحياة اليومية للمواطن الليبي، وعلى راسها ضرورة وجود عقد اجتماعي» دستور»، ينظم علاقات المواطن والدولة، وينص صراحة ودون التباس على حقوق وواجبات كافة مواطنيها المتساوين امام مظلة القانون.

ومن ناحية أخرى يمكن رصد عدد آخر من المؤشرات الايجابية لحالة الاصلاح المجتمعي الليبي، ومنها ما عبر عنه صراحة عدد من المثقفين والاكاديميين في لقاءات صحافية، وفي كتاباتهم عبر الوسائل الالكترونية، وتضمنت ضرورة تفعيل عملية الاصلاح الليبي ككل؛ بحيث تشمل الشق السياسي الى جانب الشق الاقتصادي والتنموي الاجتماعي والثقافي؛ انطلاقا من حقيقة تاريخية تقضي بأن الاصلاح عملية شاملة لا تتحقق الا بتكامل اركانها السابقة.

وفي سياق هذا الحراك الايجابي الذي يشهده الواقع الليبي؛ إستشعر عدد من المواطنين الثقة في رجال القضاء؛ فبادروا باللجوء اليه لفض خصومة لهم مع أجهزة الدولة، تتعلق بتجاوزاتها السياسية والاقتصادية والوظيفية.. حيث قضوا احكاما في قضايا سياسية لانهم مارسوا حقهم في التعبير عن الراي. ولعل في الحكم الصادر بتعويض البعض منهم ما يعيد الامل في وجود قضاء ليبي عادل ونزيه. ونؤكد هنا على ان اللجوء الى القضاء هو احد ارقى الوسائل الحضارية لفض كافة إشكال النزاع والخصومة واسترداد الحقوق بين كافة اطراف المجتمع، سواء بين الموطنين واجهزة الدولة والسلطة، او بينهم وبين بعضهم البعض.

وفي تقديرنا ان كافة ما أشرنا اليه الآن من مؤشرات ايجابية، لابد وانها تحظى باهتمام كبير لدى المواطن الليبي على وجه العموم، ولدى المثقفين بوجه الخصوص. وهي- من وجهة نظرنا- خطوة اولى على طريق الالف ميل الذي نطمح الى ان يتحقق في مجتمعنا الليبي نحو توسيع دائرة المشاركة السياسية لكافة القوى الفاعلة؛ وذلك من خلال تعزيز حرية الراي والتعبير وسن قوانين واضحة وصريحة يعضدها وجود قضاء ليبي مستقل، وتضمن ممارسة المواطنين لحقهم في انشاء وتاسيس مؤسسات المجتمع المدني والصحف المستقلة والمنابر السياسية؛ بعيدا عن ضوابط القانون (91) لسنة 2002 سيئ السمعة وما شابهه من قوانين تجرم العمل السياسي. وهي الخطوات التي دعا اليها م. سيف الاسلام معمر القذافي في لقائه الثاني بالشباب بمدينة بنغازي في اغسطس 7002م، وتعتبر بمثابة طرح برنامج عمل لقى تثمينا وترحيبا من فعاليات وطنية رات فيه ما يشكل اجندة مبدئية للحوار الوطني الليبي الشامل والمتكامل؛ وهو الأمر الذي نعي انه لن يتحقق الا بتفعيل هذه النقاط وبتضافر جهود ابناء الوطن في الداخل والخارج، واسهامهم الفعلي في مسيرة الحوار الوطني بعيدا عن النوازع والخلافات الضيقة التي قد تنحرف بالإصلاح عن مساره المرجو والذى نستشرف انطلاق اجنحته ترفرف بارادة وعزيمة ليبية وطنية صادقة.

عراجيم

دراسات



عندما يتكلم المهمشون..
هل كانت الفاشية أقل شراً ؟!*

د. علي عبد اللطيف إ حميدة

ترجمة: عمر أبوالقاسم الككلي

كانت دكتاتورية موسوليني أرحم، بكثير، من دكتاتورية صدام حسين.

سيلفيو بيرلوسكوني- رئيس الوزراء الإيطالي.

لم تكن[فاشية موسوليني] حتى سنة 1938 شمولية، بل كانت مجرد ديكتاتورية قومية عادية مثلت تطورا منطقيا لنظام حزبي تعددي.

أصول الحكم الشمولي- حنا آرندت Hanna Arendt

كنا نحصي، يوميا، حوالي خمسين جثة تُؤخذ من المعتقل الجماعي للدفن. كانوا إما انهم قد شنقوا، او قضوا بسبب الجوع و المرض.

سالم عمران أبوشابور

أحد الناجين من معتقل العقيلة الاستعماري الجماعي، 1928- 1933. أورده: إرك ساليرنو Eric Salerno

في: الإبادة في ليبيا.

* هذه ترجمة الفصل الرابع من كِتاب د. علي عبد اللطيف إحميدة، الذي يعمل أستاذا، و رئيسا لقسم العلوم السياسية، في جامعة نيو إنغلند، بامريكا. عنوان الكتاب:» الاصوات المهمشة: الخضوع و العصيان في ليبيا اثناء الاستعمار و بعده Forgotten Voices: Power and Agency in Colonial and Postcolonial Libya(Rouledge. New York. London. 2005)» الذي سيصدر في ترجمته العربية قريبا. و العنوان الأصلي للفصل هو»: هل الفاشية الإيطالية حميدة؟. فقدان الذاكرة الجماعي فيما يتعلق بليبيا في عهد الاستعمار Italian Fascism - Benign? Collective Amnesia Concerning Colonial «Libya

باستثناء قلة قليلة من الباحثين الشجعان، فإن أعمال الإبادة التي تمت على أيدي الفاشيين الإيطاليين ضد المواطنين الليبيين مازالت مجهولة من قبل الجميع، فيما عدا الشعب الليبي. و بذلك أدى هذا الصمت من قبل غالبية الباحثين المحترمين المتخصصين في الفاشية المقارنة عما جرى في ليبيا إلى تعزيز الفكرة السائدة التي مفادها أن الفاشية الإيطالية كانت، على نحو ما، معتدلة أو« حميدة». و هذا الفصل يدحض الرأي السائد في الكتابة التاريخية المؤسس على الأسطورة الزاعمة بأن الفاشية الإيطالية لم تقترف أعمال إبادة جماعية أو قتل جماعي، و عليه فهي أقل شرا من الفاشية التي مورست من قبل النظام النازي الألماني. كما يعارض، ثانيا، استخدام مفهوم الدولة القومية و الإقليم كوحدة تحليل، حيث أعتقد أن الأكثر كشفا هو استخدام التحليل المقارن الذي يدخل المستعمرات الأوربية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، خصوصا بعد القرن الثامن عشر.

أعتقد أنه لا يمكن للمرء كتابة تاريخ إيطاليا دون دراسة تاريخ مستعمراتها، وخصوصا ليبيا. و لا يمكن للمرء، في نفس الوقت، كتابة التاريخ الليبي بدون دراسة تاريخ إيطاليا. ستكون الكتابات التاريخية، الإيطالية الاستعمارية و الليبية الوطنية، قاصرة، إن لم تكن مشوهة، إذا ما اتخذ من الدولة القومية وحدة للتحليل في البحوث الأكاديمية.

يعالج هذا الفصل ثلاثة أسئلة:

1. **لماذا استمرت الصورة الغربية للفاشية الإيطالية باعتبارها حميدة في الظهور في وسائط الإعلام العامة و الدراسات الأكاديمية عند مقارنتها بالنموذج الفاشي لالمانيا النازية.**

2. **ما هي بعض العيوب الأخلاقية و الأخطاء الأكاديمية الناشئة عن هذه الأسطورة المتعلقة بالفاشية الإيطالية؟.**

3. **إلى أي مدى تقوض الأدلة المعلنة عن أعمال الإبادة الجماعية فيما بين سنتي** 1929 **و** 1933، **إلى جانب الروايات الشفهية لعدد من الـ** 100,000 **ضحية في المعتقلات الجماعية الإيطالية في ليبيا، التصور المهيمن والمغلوط حول طبيعة الطبعة الإيطالية للفاشية؟.**

و على الرغم من أنه قد لا تتم الإجابة على أي من هذه الأسئلة بشكل قاطع هنا، إلا أن المواد المعروضة في هذا الفصل تسلط الضوء على سجل الفاشية الإيطالية الحقيقي

بشكل يعيد توجيه وجهات نظر الكتابة التاريخية. و تتمثل محاجحتي الرئيسية في أن وحشية الفاشية الإيطالية ليست مجرد حوادث حربية، و إنما هي إبادة تعرضت لها كائنات بشرية حقيقية بمقدورها أن تخبرنا، بتعابيرها هي و قصائدها، عن معاناتها. و لقد كان لهذه الإبادة تأثير عميق على المجتمع الليبي اليوم. تتضمن محاججتي أمثلة من التصورات الشعبية و الأكاديمية الغربية، وسياق هذه التصورات و الأسباب المتعلقة بها، و نقدا أكاديميا بديلا، و تأريخا لأعمال الإبادة الفاشية في ليبيا مبنيا على روايات العديد من الليبيين الناجين من المعتقلات الجماعية التي أقيمت فيما بين سنتي 1929 و 1933، و و حيويته. كما تتضمن هذه المحاججة اقتراحات بشأن مهام وأجندة بحثية جديدة مؤسسة على نموذج نقدي للفاشية الإيطالية.

تأثير المركزية الأوربية

أسهمت النماذج الثقافية، مثلها في ذلك مثل الكتابة التاريخية القائمة على فكرة المركزية الأوربية و الكتابة التاريخية الاستعمارية، في تغذية الأسطورة القائلة بأن الفاشية الإيطالية كانت حميدة. فالبحوث الأكاديمية المنبنية على فكرة المركزية الأوربية تتجاهل السياسات الفاشية في المستعمرات، في حين تنظر البحوث الأكاديمية الاستعمارية إلى الفاشية باعتبارها مكونا تاريخيا من مكونات مرحلة التحديث. إن غض النظر عن طبيعة الفاشية الإيطالية عزز، ليس فقط، الرفض الرسمي لفتح المحفوظات الوطنية الإيطالية، خصوصا الملفات المتعلقة بالمعتقلات الجماعية في ليبيا، بل ورفض إجراء محاكمات جرائم حرب للأشخاص الذين قاموا بتنفيذ سياسات الحكومة بصفتهم ضباطا تابعين للإدارة الاستعمارية. يضاف إلى ذلك أن الحزب الإيطالي الفاشي الجديد قام بحملة علاقات عامة قوية دفاعا عن الفاشية منذ عودته إلى الانضمام إلى الجسم السياسي الإيطالي بداية سنة 1990. (1)

سنة 1972؛ نشر المؤرخ الأمريكي جون دغنز John Diggins من جامعة برنستون كتابا شاملا حول التصورات الشعبية و الرسمية عن الفاشية الإيطالية في الولايات المتحدة. و قد أوضح أن الأمريكيين في القرن التاسع عشر كانوا يعتبرون إيطاليا مثالا رومانسيا إيجابيا positive romantic ideal، من جهة، و بلدا بدائيا negative nativist country، من جهة أخرى. فالرحالة و الكتاب المهاجرون الأمريكيون الذين نظروا إلىإيطاليا كمصدر تقليدي للقيم الثقافية صاغوا الصورة الرومانسية مشكلين، بالتالي، تصورات الباحثين الذين يركزون علىالشخصية القومية و الثقافة السياسية. و إن المرء ليتساءل عما إذا كانت الاختلافات الثقافية تستدعي التمييز بين القتلى. فالنازيون الألمان أثاروا سخط غيرهم من الأوربيين، لأنهم قاموا بقتل أوربيين، في حين أن الفاشيين الإيطاليين

قتلوا مسلمي شمال أفريقيا متلاعبين بالأوهام عن الشرق و آيديولوجيات العنصرية الاستعمارية والحداثية بتعلة تخلف و لا إنسانية المواطنين الأصليين و ضريبة الحداثة.
هذه التصورات هي المسؤولة عن خلق السياقات التي تم النظر فيها إلى الفاشية الإيطالية باعتبارها شيئا ملطفا- و ربما انحرافا مؤقتا-. في حين شاع النظر إلى الشخصية الألمانية على أنها شخصية عسكرية النزعة، كان طبيعيا أن يصدر عنها مثل هذه البشاعات النازية.
نشأت صورة الإيطالي الهمجي في مطلع القرن العشرين، في الولايات المتحدة، عن الخوف من مهاجري الطبقة العاملة الإيطالية الذين نظر إليهم باعتبارهم جهلة و فقراء و مضطهدين. و حتى مع صعود الفاشية سنة 1922 كانت ردة الفعل الأمريكية الرسمية و الشعبية، في الغالب، إيجابية لتركيزها أساسا على موسوليني الذي صور، حسب دغنز، باعتباره تجسيدا للحل المطلوب، على نحو ماس، لبلد يفتقر إلى الانضباط و أخلاقيات العمل أفسدته النخبة المنقسمة على ذاتها. كما مثل موسوليني، من وجهة نظر العامة، فضائل عدة. إذ نظر إليه ككاتب مجيد و عازف كمان ورجل دولة قوي و عنصر تحديث «جعل القطارات تنطلق في مواعيدها.». و لقد أصبحت هذه الصورة لموسيليني شعبية في الأفلام الروائية و الوثائقية التي تدور في حقبة الثلاثينيات. (3)

لابد للمرء ألا ينسى السياق التاريخي الأوسع الواقع بين سنتي 1922 و 1938. فالفاشية الإيطالية لم تكن تمثل تهديدا للمصالح الأمريكية، فحسب، بل إن الولايات المتحدة رحبت بالآيديولوجيا المعادية للشيوعية المنتهجة من قبل بلد به أكبر حزب شيوعي في أوروبا الغربية. و حتى منتقدو موسوليني صوروه على أساس انه مجرد مهرج أو ديكتاتور عادي. (4)
كما لعبت السينما دورا هائلا في شعبية موسوليني. ففي سنة 1931 أنتجت شركة ستوديو كولمبيا فلم« موسوليني يتكلم» المبني على خطبة الديكتاتور في الذكرى العاشرة لاستيلائه على السلطة في نابولي Naples. و قد قدم هذا الفلم صورة إيجابية للدوتشي Il Duce. في العشرينيات فتحت الحكومة الإيطالية أبوابها أمام صناعة السينما الأمريكية في محاولة لاستخدام الأفلام كوسائل لتعزيز العلاقة مع جمهور الشعب. (5)

هذه الصورة الرومانسية عن إيطاليا و الفاشية الإيطالية المعتدلة مازالت حاضرة في الثقافة الشعبية مثلما أوضح الفلم الذي ظهر في سنة 1999 بعنوان: « كوب شاي مع موسوليني». يدعي هذا الفلم انه اكثر واقعية. و باعتباره فلما سيرويا biographical film من قبل مخرج أفلام محنك هو فرانكو زفريللي illerffieZ oknarF فإنه يجسد، فنيا، بعدين من أبعاد

الحقبة الاستعمارية الإيطالية- التصورات الرومانسية البريطانية و الأمريكية، و نهوض معاداة السامية- من خلال حياة أربعة منفيين و حدث إيطالي(و هو زفريللي نفسه عندما كان فتى) في فلورنسا عند نهاية الثلاثينيات.
و لقد لاحظ الناقد الأمريكي ستانلي كوفمان Stanley Kauffmann بألمعية مغزى هذا الفلم:
منذ زمن طويل و إيطاليا تتجسد في الخيال الإنغليزي، خصوصا لدى الكتاب. فكثير من مسرحيات شكسبير تدور أحداثها في إيطاليا أكثر من أي بلد آخر، فيما عدا بريطانيا. و لكن لعل روبرت Robertو إليزابيث Elizabethبراوننغ Browning هما اللذان أسسا لهذه العلاقة التي مازالت سائدة حتى الآن. فحين ماتت إليزابث في فلورنسا سنة 1861، وضعت البلدية لوحا على بيتها نقشت عليه بضعة أسطر لأحد الشعراء الإيطاليين تقول: « هنا كتبت و ماتت إليزابث بارتْ براوننغ . . . التي جعلت من شعرها خاتما ذهبيا يعلن قران إيطاليا و بريطانيا. » و منذ ذلك الحين ظل خيط متصل من الجالية البريطانية في فلورنسا يحافظ على ذلك الخاتم ملمعا. و إذن، فعلى قبر إليزبث يبدأ: كوب الشاي مع موسوليني.(6)

تركن السينما إلى الصمت حين يتعلق الأمر بالبشاعات التي ارتكبها الاستعمار الفاشي الإيطالي في ليبيا، على الرغم من أن هذه البشاعات وقعت في وقت مبكر بين 1929 و 1934.
و مازال ثمة باحثون إلى يومنا هذا يدعمون فكرة اعتدال الفاشية الإيطالية و قيمة موسوليني. كما أن النهوض الحالي للحزب الفاشي في إيطاليا، التحالف الجديد، يضيف إلى رصيد النظرية الزاعمة بأن الفاشية الإيطالية ساعدت على تحديث إيطاليا، خصوصا بعد نيله 14 % من الأصوات أو 100 كرسي من أصل 630 في البرلمان الإيطالي و مشاركته في الحكومة كحزب شرعي سنة 1994. و في سنة 2001 أصبح جانفرانكو فيني Gianfranco Fini ، قائد الحزب، نائبا لرئيس الوزراء في حكومة السيد بيرلسكوني، و في العشرين من نوفمبر 2004 أصبح وزير خارجية إيطاليا الجديد. و قد وصفته النيويورك تايمز New York Times بانه زعيم إصلاحي شجب معاداة السامية و زار إسرائيل مرتين.(7)

شجب معاداة السامية الموجهة نحو اليهود توجه إيجابي، و لكن ماذا بشأن غيرهم من الساميين، المسلمين الليبيين الذين عانوا من الأعمال الوحشية الفاشية؟. استغل الحزب الجديد واحدا من أكثر أعضائه جاذبية، الساندرا Allesandra حفيدة موسوليني كي تخاطب الجمهور الأمريكي. صورها التي ظهرت في مجلة«الشعب»People عدد 29 أبريل 1992، ذات دلالة. ففي إحداها ترفع اليساندرا موسوليني يدها بالتحية الفاشية،

تماما مثلما فعل جدها من على الشرفة في مدينة بنغازي بشرق ليبيا.
المقال المنشور في مجلة «الشعب»People يحدد المكان لكنه يخطيء في تهجي مدينة بنغازي Benghazi بحيث تتحول إلى بنغالي Bangali و لا يحددها باعتبارها جزءا من متملكات holdings استعمارية إيطالية. (8)

تمثل الساندرا موسوليني الشابة الحركة الاجتماعية الإيطالية اليمينية المتطرفة (MovementoSociale Italiano) أو(MSI). و تظهر كامرأة عصرية مثابرة تعد الناس بإطلاعهم على ما يستطيع شخص مثل موسوليني فعله. أسس أتباع جدها الـ(MSI) سنة 1946 و لكنه ظل قوة هامشية حتى وقت قريب، حين أصبح شريكا في الحكومة الائتلافية بقيادة سيلفيو بيرلسكوني. لقد أصبحت الفاشية محترمة مجددا، ليس لأنها أقل شرا، بل لأننا نسينا ما تعنيه.

يؤسس المدافعون عن أسطورة أن الفاشية الإيطالية كانت معتدلة إذا ما قورنت بنظيرتها الألمانية قضيتهم على حجتين: (1) أن الأسلوب الإيطالي في معاداة السامية كان الين، و (2) أنه لم تحدث عمليات قتل جماعي أو أعمال إبادة عرقية كتلك التي تمت على أيدي النازية الألمانية. و هنا يتجه الباحثون في الفاشية إلى التركيز على معاملة النظام للأقليات اليهودية الاوربية. و قد دعمت هذه الأطروحة بمعلومات من مثل أن الحزب الفاشي كان مفتوحا أمام اليهود، و أن أكثر من عشرين يهوديا انضموا إلى زحف الحزب الفاشي على روما سنة 1922. أكثر من ذلك، ضمت المناصب العليا في الدولة إيطاليين يهودا من مثل آلدو فنتسي Aldo Finzi الذي كان عضوا في المجلس الفاشي الأول، و غويدو يونغ Guido Jung وزير المالية من 1932 إلى 1935، و ماوريتسو رافا Maurizio Rava حاكم أرض الصومال و الجنرال في المليشيا الفاشية. و تحاجج الفيلسوفة حنا آرندت، صاحبة الكتاب الأكثر تأثيرا حول أصول الأنظمة الشمولية في القرن العشرين، بأنه لم يكن ثمة وجود للمسألة اليهودية في إيطاليا، و أنه فقط بعد الضغط الذي مارسته الدولة النازية الألمانية، قامت إيطاليا بإرسال سبعة آلاف يهودي إلى المعتقلات الجماعية الألمانية. إذ أن الفاشية الإيطالية، بالنسبة إليها، مجرد دكتاتورية عادية. و لقد أسهم مدخلها المنطلق من نزعة المركزية الأوربية في الأسطورة التي مافتئت حية و القائلة بأن الفاشية الإيطالية أقل شرا، بل و معتدلة. (9)

من جهة أخرى توضح فكتوريا دى غراتسيا Victoria de Grazia الأستاذةفي جامعة كولومبيا الغربية في نيويورك أن« القوانين العنصرية الصادرة سنة 1938 صيغت على غرار قوانين نيرمبيرغ Nuremburg الألمانية الصادرة سنة 1935 التي تحرم

الزواج بين الجنس الإيطالي و الجنس اليهودي. حرمت على الخدم(الآريين Ary-an) العمل في بيوت اليهود، و أبعدت اليهود عن المناصب المؤثرة في الدولة، والتعليم و القطاع المصرفي.»(10)

تركز دي غراتسيا، الباحثة في الفاشية المقارنة، اهتمامها على أوروبا، و لذا فهي تستنتج أن المحرقة holocaust كانت فريدة من حيث حجم القتل الجماعي لليهود وغيرهم من الأقليات العرقية الأخرى. و عليه فإن منظورها، على الرغم من انتقاده للاتجاه البحثي السائد في بعض الجوانب، يظل مماثلا لتلك المنظورات التي صاغها التوجه approach الأوربي.

منهج بحثي بديل

عارض أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci و مثقفو ما بعد الاستعمار من مثل إيمي سيزير Aime Ceasaire و فرانز فانون Franz Fanon، و عالم الاقتصاد السياسي العربي سمير أمين تأويلات المركزية الأوربية للتاريخ موضحين أنه ينبغي الاعتراف بالاستعمار و تاريخ الشعوب المستعمرة.(11)

و لقد كان غرامشي واعيا بالحروب الاستعمارية الفاشية الوحشية و منتقدا لها، على الرغم من أنه كان حبيس السجن الفاشي معظم حياته الراشدة.(12)

أما فانون فقد جادل في كتابه الشهير: معذبو الأرض(1961) قائلا: « حولت النازية أوروبا إلى مستعمرة حقيقية.»(13) و وضع الباحث المختص في السياسة و الثقافات الأفريقية محمود ممداني النقاش حول الفاشية و الاستعمار و الإبادة في سياق جلي بقوله: « ولدت المحرقة في نقطة التقاء تقليدين وسما الحضارة الغربية الحديثة: التقليد المعادي للسامية و تقليد إبادة الشعوب المستعمرة. الفارق في المصير الذي لاقاه الشعب اليهودي هو أنه تمت محاولة تصفيتهم بشكل مبرم. و بهذا الاعتبار كانت حالتهم فريدة- و لكن في أوروبا فقط.».(14)

إذا ما آمن المرء بالمبدأ الأخلاقي القاضي بأن جميع الناس، بغض النظر عن أصولهم و تعدادهم، يحظون بنفس الاحترام الجوهري، فينبغي، عندئذ، الاعتراف بجميع أعمال الإبادة و إحصاء جميع الضحايا.

حين ألفت كتابي حول تكوين ليبيا الحديثة منذ خمس عشرة سنة مضت، اكتشفت أن معظم الباحثين في الفاشية و الشمولية نظروا إلىالفاشية الإيطالية باعتبارها أقل

شرا. و لأن دراساتي- التي انبنت على البحث في المحفوظات و المقابلات الشفوية مع الليبيين الطاعنيين في السن ممن قاتلوا الاستعمار الإيطالي- كشفت عن مدى شناعة هذه الفاشية، فقد شعرت بالإحباط لهذه الحالة المؤلمة من فقدان الذاكرة التاريخي.(15) شرعت، منذ خمس سنوات مضت، في جمع مواد أولية حول المعتقلات الجماعية في ليبيا، و قد وجدت أنه ثمة، فعلا، عدد من الباحثين و صحفي واحد على الأقل كانوا روادا في دراسة أعمال الإبادة في ليبيا وهم: إي. إي. إيفانز برتشارد E.E. Evans-Pritchard، جورجيو روشات Giorgio Roshat، انجلو دِل بوكا Angelo Del Boca، إرك ساليرنو(صحفي)، نيكولا لابانكا Nicla Labanca، روث بن غايت Ruth Ben Ghait، و يوسف سالم البرغثي(16).

و على الرغم من الفوارق في العمر و الخلفيات الثقافية، و المنهج، و مجالات التخصص فيما بين هذه المجموعة، إلا أن القاسم المشترك الوحيد فيما بينها هو تركيزها على أعمال الوحشية الفاشية في ليبيا، خصوصا تلك المتعلقة بالمعتقلات الجماعية فيما بين 1929 و 1934.
و كانت أعمال ثلاثة مؤرخين من هذه المجموعة متميزة في هذا المجال: جورجيو روشات و يوسف سالم البرغثي و روث بن غايت. فقد دحض روشات، المؤرخ الإيطالي الرئيسي، بشجاعة وجهات النظر الرسمية من خلال بحثه في السجلات الاستعمارية حول الإبادة في المعتقلات الجماعية منذ بداية السبعينيات. و كتب البرغثي، مجمعا مقابلات شفوية مع ليبيين ناجين من المعتقلات، كتابا اعتمد فيه على هذه التواريخ الشخصية. و أصدرت بن غايت، المؤرخة للفاشية الإيطالية، مؤخرا دراسة نظرية نقدية لافتة لفكرة انخفاض معدل الشر في الفاشية الإيطالية.(17)
يقدم هؤلاء الباحثون منظورا مقارنا يضع التجربة الليبية في سياق دراسة أوسع للفاشية الإيطالية يتيح إمكانية تعرية أسطورة اعتدال الفاشية الإيطالية.

المقاومة الليبية

سنة 1922 استولى الحزب الفاشي الإيطالي على السلطة في روما، و اعتبر الممارسة الاستعمارية(المتبعة منذ سنة 1911)، المتمثلة في التعاون مع النخب الليبية المحلية، سياسة فاشلة معتمدا مبدأ رفضها كمكون أساسي من مكونات سياساته. و بذا حض الفاشيون على استخدام القوة العسكرية قصد« تهدئة» سكان المستعمرات الإيطالية.
و كانت سياسة الفاشيين الإيطاليين مبنية، مثلها في ذلك مثل الميز العنصري في جنوب أفريقيا و التفوق الآري لدى النازيين الألمان، على التفوق العنصري. فقد شددت هذه السياسة على التراتبية معتبرة أنه يجب على الإيطاليين، من حيث هم

جنس متفوق، استعمار الأجناس الأدنى التي تضم، من وجهة نظرهم، الأفارقة. فكانت خطة موسوليني توطين ما بين عشرة إلى خمسة عشر مليون إيطالي في إريتريا والصومال و ليبيا، ليسكنوا ما أعلنه «الإمبراطورية الرومانية الثانية.»

كانت السياسة الاستعمارية الفاشية في ليبيا تعني أخضاع الليبيين بالقوة. لذا تم إلغاء الحقوق التي كانت معترفا بها قبل 1922 من قبل الحكومة السابقة. تغيرت السياسات التعليمية حسب وجهة نظر التفوق العنصري: فبينما كان المسؤولون الاستعماريون السابقون يتصرفون على اساس «طلينة» الليبيين من خلال التوسع في التعليم، فإن الفاشيين منعوا الثقافة الإيطالية عن أهل البلاد، محلين اللغة العربية مكان الإيطالية في فصول الدراسة، محرمين التعليم على الليبيين بعد الصف السادس، و بهذا المستوى الدراسي لا يمكن لليبيين أن يشتغلوا إلا كعمال.

عهد موسوليني بمهمة «تهدئة» ليبيا إلى مهندس عملية إعادة احتلال جهة طرابلس و الجهة الشرقية و المناطق الجنوبية من جهة فزان، الجنرال المتوحش رودولفو غراتسياني Rodolfo Grazian.

و رغم نجاحه في أماكن أخرى، اكتشف غراتسياني أن برقة، القسم الشرقي من ليبيا، مثلت التحدي الأقوى للغزو الإيطالي لليبيا، فلقد واجه هذا الجنرال قوة متلاحمة من رجال القبائل و التجار تكونت عبر سبعين سنة من التعليم و التعبئة من قبل الحركة السنوسية بوصفها حركة دينية اجتماعية. إذ بذل السنوسيون جهودهم لتوحيد القبائل العديدة في دولة موحدة ثقافيا و قابلة للحياة اقتصاديا. إذ كان السنوسيون يجبون ضرائب العشر عن الحبوب و الأنعام وعن كل قافلة، في تجارة الصحراءالكبرى، تعبر برقة للاتجار في مصر. و من المهم الإشارة إلى أن أهالي برقة كانوا موحدين بآيديولوجيا الجامعة الإسلامية المعادية للاستعمار. هذه القوى الثقافية و الاقتصادية مثلت الملاط اللاحم للوحدة في الجهة الشرقية، الأمر الذي سمح لرجال قبائل برقة أن يقاوموا بنجاح الاستعمار الإيطالي حتى سنة 1932.

قاد الشيخ عمر المختار- الشخصية غير الاعتيادية، ذات التأثير النافذ، البالغ من العمرتسعة وستين عاما- حركة المقاومة المحلية الطوعية التي تصدت للجنرال غراتسياني. و لقد ضم جمهور المقاومة حسنة التنظيم شبكات من العيون حتى داخل البلدات الواقعة تحت سيطرة الإيطاليين. قدر غراتسياني عدد رجال حرب العصابات بحوالي ثلاثة آلاف رجل، و عدد البنادق الموجودة بحوزة رجال قبائل برقة بحوالي 20,000 بندقية. و على خلاف الغزاة الإيطاليين، كان البرقاويون على معرفة تامة بأودية و كهوف و شعاب الجبل الأخضر. فخلال سنة 1931 وحدها انخرط رجال حرب العصابات في 250 هجوما و كمينا ضد الجيش الإيطالي. حاول المسؤولون الإيطاليون في البداية رشوة عمر المختار عارضين عليه مرتبا مجزيا ووضعا مريحا،

و حين رفض العرض تحرك غراتسياني لسحق المقاومة. و قد تبنى الجيش الإيطالي بقيادة غراتسياني سياسة الأرض المحروقة، و تضمن ذلك قطع التموين عن رجال حرب العصابات من خلال إقامة سياج بطول 300 كيلومتر على الحدود الليبية-المصرية، ليجهز بعد ذلك حملة لاحتلال الكفرة عاصمة التنظيم السنوسي في أعماق الصحراء. إلا أن جيش غراتسياني المجهز بعشرين طائرة وخمسة آلاف جمل جابه مقاومة ضارية من قبل قبيلة الزوية، و لكنه نجح في احتلال الكفرة في 20 فبراير 1931.[18]

نجاح البرقاوين في التصدي لاعتداءات غراتسياني يشكل السياق الذي يمكن أن يفهم من خلاله لماذا أمر موسوليني بييترو بادوليو Pietro Badoglio، الحاكم الاستعماري لليبيا، و الجنرال غراتسياني بإخماد المقاومة بأي وسيلة تكون ضرورية. و توضح سجلات المحفوظات أن ستراتيجيا الدولة الفاشية كانت جلية فيما يتعلق بسحق المقاومة، حتى و لو اقتضى ذلك إبادة قاعدتها الاجتماعية المدنية. و قد كانت ردة فعل السلطات الفاشية القيام بتطويق ما يقارب ثلثي السكان المدنيين بشرق ليبيا - وهو ما يقدر بـ 110,832 نسمة من الرجال و النساء و الأطفال- و ترحيلهم بحرا، وسيرا على الأقدام برا، إلى المعتقلات خلال شتاء 1929 القاسي. وهكذا أدى ترحيل السكان إلى إفراغ بوادي برقة و عزل المقاومة فعليا عن قاعدتها الاجتماعية. وحين وجد الثوار انفسهم معزولين بالكامل و مفتقرين إلى الإمدادات اضطروا إلى التسليم بالأمر الواقع، خصوصا بعد أسر واستشهاد قائدهم عمر المختار في 16 سبتمبر 1931، و اعتقال و قتل معظم مساعديه في 24 سبتمبر 1932.[19]

المعتقلات الجماعية

كانت سياسات الحكومة الفاشية الإيطالية غير مسبوقة في التاريخ الاستعماري في أفريقيا، إلا أن الباحثين الغربيين لم يعترفوا بالترحيل القسري لسكان بوادي برقة و حشرهم في معتقلات جماعية فيما بين سنتي 1929 و 1934، إلا مؤخرا. فالمؤرخ جورجيو روشات اكتشف دليلا على أن الإيطاليين كانوا يحضرون لقتل واسع النطاق في أوساط المدنيين من خلال رسالة كتبت من قبل الحاكم بادوليو إلى الجنرال غراتسياني في 20 يونيو 1930 يقول فيها: « علينا، قبل كل شيء، خلق فجوة جغرافية واسعة و محددة بشكل جيد بين المتمردين و السكان رعايانا.»[20]

صرفت الدولة الاستعمارية ثلاث عشرة مليون ليرة إيطالية على بناء المعتقلات، التي أحيطت بصف مزدوج من الأسلاك الشائكة، كما تم تحصيص الطعام وتقليص المراعي و مراقبتها بواسطة الدوريات. و في المعتقل الأكبر لم يكن يسمح لأحد

بالخروج إلا بإذن مقيد. كانت أعمال السخرة معتادة و لم تكن توجد أية عناية طبية جادة. و في خارج المعتقلات أمر غراتسياني بمصادرة جميع المواشي. أقيم ستة عشر معتقلا تختلف في أحجامها و درجة وحشيتها بحيث تتنوع من المعتقلات المحاطة بالأسلاك الشائكة(الشبردق) خارج بلدات مثل دريانة و سوسة والمرج و الأبيار و بنغازي و سيدي خليفة و سواني الطيارية و النوفلية و الكويفية و إجدابيا، إلى المعتقلات الأوسع و الأقسى في سلوق و سيدي حمد المقرون و البريقة. أما معتقل العقيلة، معتقل العقاب الرهيب، فقد أقيم خصيصا لأسر المتمردين(المجاهدين) وأقاربهم.[21]

كانت الأوضاع مدمرة بالنسبة للسكان شبه البدو، و كالعادة كان المرضى و المسنون و الأطفال الضحايا الأكثر تأثرا بهذه الظروف، خصوصا نفوق معظم المواشي الذي جعل موت السكان محتما، بسبب زحف المجاعة. و بهذا الصدد كتب عالم الآنثوبولوجيا البريطاني، الخبير بقبائل برقة، إي.إي. إيفانز-برتشارد:

في هذا البلد البائس سيق، في صيف سنة 1930، إلى معتقلات من أضيق ما يمكن 80,000 من الرجال و النساء و الأطفال، و 600,000 حيوان. و قد نال الجوع و المرض، و كرب القلوب النصيب الأكبر من السكان المعتقلين. مات البدو في القفص. كان الفاقد في المواشي عظيما أيضا، لعدم إيفاء المراعي الموجودة قرب المعتقلات بما يقيم أود هذه الحيوانات. و القطعان، التي أتى القتال على غالبيتها، كسحتها المعتقلات.[22]

و مع استمرار فرض القيود على المحفوظات الاستعمارية، لم يتوفر لنا سوى القليل من الوثائق عن الحياة اليومية في المعتقلات، إلا إذا لجأنا إلى التاريخ الشفوي الذي رواه بضعة من الليبيين ممن لم تقض عليهم المعتقلات. يوافق معظم الباحثين، بمن فيهم إيفانز برتشارد و روشات و دل بوكا و لابانكا، على أن المعتقلات قضت على القسم الأعظم من السكان. فروشات يلخص بحثه في المصادر الإيطالية كالتالي: «يمثل إسهام العمليات الحربية في تدني عدد السكان نسبة بسيطة، أما القسم الأعظم فقد كان نتيجة الظروف التي أحدثها القمع الإيطالي(المجاعة، و الفقر، و الأوبئة) و الترحيل القسري للناس(التسفير مشيا، الموت بسبب نقص التغذية في المعتقلات، الأوبئة، و عدم القدرة على التكيف مع الظروف الجديدة المرعبة)».[23]

و يتفق جميع هؤلاء الباحثين على أن ما لا يقل عن 40,000 نسمة توفيوا في المعتقلات ما بين الإعدام بالرصاص أو شنقا، و نتيجة المرض و الجوع، إلا أن البرغثي المؤرخ الليبي يرفع إجمالي عدد الموتى إلى ما بين 50,000 و 70,000. و هو يؤسس

تقديراته على المحفوظات الليبية و المقابلات الشفوية. يوافق البرغثي على أن العدد الإجمالي للمرحلين يبلغ 110,832 و هو رقم أعلى بكثير من التقديرات السابقة لدى برتشارد(80,000) و روشات(100,000). (24)
و يلفت دل بوكا الانتباه إلى واقعة تم تجاهلها من قبل معظم المؤرخين، و هي أن عددا مرتفعا من المسنين و الكهول و الأطفال قد ماتوا أثناء عمليات الترحيل من المرج والبطنان في منطقة الجبل الأخضر في شرق ليبيا إلى صحراء سرت في مسيرة مرهقة تمتد مسافة 657 ميلا. إجمالي عدد القتلى بما فيه قتلى الترحيل القسري والجوع والمرض داخل المعتقل بلغ على الأقل 60,000. و يقدر روشات أن ما تتراوح نسبته فيما بين 90 و 95 % من الضأن و الماعز و الخيول و ربما ما نسبته 80 % من الأبقار و الإبل نفقت سنة 1934. و قد أسهم هذا النفوق في المواشي في المجاعة و الموت بين السكان شبه البدو. (25)

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها إيطاليا بترحيل الليبيين منذ استيلائها على ليبيا سنة 1911 و اعتبارها مستعمرة إيطالية. ففيما بين 1911 و 1928 تم نفي حوالي 1500 ليبي من المتعاطفين مع حركة المقاومة ضد الاستعمار إلى الجزر الإيطالية. كما تم ترحيل سكان واحة هون كافة إلى البلدتين الساحليتين مصراته و الخمس عقب معركة عافية في 13 أوكتوبر 1928. إلا أن ترحيل معظم سكان برقة كان أمرا غير مسبوق. و لقد ترك الكرب الذي كابده هؤلاء في المعتقلات، إضافة إلى افتقاد الكرامة و الاستقلالية لفترة طويلة، جروحا نفسية غائرة في الذاكرة الوطنية الليبية. (26)

فتجربتهم تحت الاستعمار لا نظير لها، فيما عدا، ربما، التجربة الجزائرية تحت الاستعمار الفرنسي و الكونغولية تحت الاستعمار البلجيكي. و في هذا السياق لابد من ملاحظة أن أول مواجهة كبرى للشعب الليبي مع الغرب كانت حين أصبحت بلادهم مستعمرة خاضعة للحكم الفاشي الإيطالي. و واقع أن معاناتهم التي تضمنت تعرضهم للإبادة لم تدرس جيدا أو يعترف بها و لم تجر محاكمة أي مسؤولين استعماريين عسكريين أو مدنيين لم يساعد على إزالة ندوب التاريخ. (27)

سنة 1998 أصدرت الحكومة الإيطالية بيانا مشتركا مع الحكومة الليبية يقر ببعض المسؤوليات الإيطالية عن الانتهاكات التي ارتكبت في ليبيا خلال الفترةالاستعمارية فيما بين 1911 و 1943. (28)

و رغم الترحيب بهذا البيان إلا أن صياغته الغامضة و العامة لا ترقى إلى مواجهة التاريخ الوحشي المعتم عليه لأعمال الإبادة التي جرت في ليبيا تحت الاستعمار

الإيطالي. لقد ارتكب الفاشيون الإيطاليون الجرائم داخل إيطاليا وخارجها، والحالة الليبية هي أشد هذه الجرائم وحشية، رغم معاناة شعوب أخرى في يوغوسلافيا وإثيوبيا و اليونان من العسف و الاعتقال. إن البادرة الإيجابية الإيطالية الأخيرة بخصوص الإقرار رسميا ببعض المسؤوليات عما وقع في ليبيا ينبغي أن تتبع بفتح كامل للمحفوظات الفاشية. عندها، و عندها فقط ، يمكن للمرء الحديث عن اعتراف و مصالحة تاريخيين historical truth and reconciliation.

إحياء التاريخ الشفهي للإبادة: ميراث الشعرالشعبي

الإحصائيات المسجلة للإبادة بالغة الترويع، و الأكثر دلالة من ذلك، و لكنه غائب عن البحوث الأكاديمية الغربية الحالية، الطريقة التي صور بها ملايين الليبيين ذكرياتهم عن هذه الإبادة. انشغلت في السنوات الخمس الأخيرة بالبحث عن توثيقات لأناس ممن كابدوا الترحيل أو المعتقلات الجماعية. هل تركوا يوميات؟. مذكرات؟. و إذا كان منهم من مازال على قيد الحياة فكيف يمكنني الوصول إليهم؟. عثرت فقط على بعض المذكرات المطبوعة، و لكن تم، بفضل مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية في طرابلس، إجراء مقابلات مع عديد من الناجين جمعت في كتاب بعنوان: «موسوعة روايات الجهاد». و حيث أن معظم الليبيين كانوا أثناء الفترة الاستعمارية أميين وكانوا يعتمدون على الذاكرة في مواجهة تاريخ الدولة الرسمي، يكون من غير المبالغ فيه وصف بعض المسنين بأنهم مكتبات تمشي على قدمين.[29]

و في هذا السياق يعد الشعر الشعبي المصدر الأساسي لمعرفة وجهة نظر الليبيين وثقافتهم. و ينبغي ألا يمثل هذا مفاجأة، لأن التراث الشفهي و الشعر الشعبي [الشفهي] يحظيان بتقدير بالغ في ثقافة المجتمعات الريفية و البدوية الليبية بسبب كون معظم الناس كانوا أميين في النصف الأول من القرن الأخير[30].

كنت واعيا بأهمية الشعر بالنسبة للمعتقدات الثقافية و الأخلاقية، و لكن بعد قراءتي للكتب التي جمعت الشعر الشعبي الليبي الذي قيل أثناء الفترة الاستعمارية أدركت أنه قد يمثل، أكثر من سواه، اغنى المصادر و أكثرها تجسيدا لتاريخ ليبيا تحت الاستعمار، و خصوصا فيما يتعلق بسنوات الاحتجاز الجماعي من سنة 1929 و حتى سنة 1934. و من أبرز الأعمال في هذا المجال مذكرات إبراهيم العربي الغماري الميموني الذي كتب عن حياته في معتقل العقيلة(أشد المعتقلات الجماعية سوءا) و سعد محمد ابوشعالة الذي كتب هو الاخر عن الحياة داخل المعتقلات. يقدم هذان العملان شهادة بليغة، إلى جانب ما تقدمه أعمال أخرى للشاعر البارز آنذاك رجب حامد

أبوحويش المنفي الذي اعتقل في معتقل العقيلة و ألف قصيدته الملحمية الشهيرة« ما بي مرض». و تعد هذه القصيدة المعروفة من قبل غالبية الليبيين ردة فعل نابضة ومستنكرة لبشاعة المعتقل تسجل تأثير أعمال القتل و المعاناة على شبه البدو الأحرار.
لقد كان من دواعي سعادتي أنني اكتشفت وجود نساء شاعرات، من مثل فاطمة عثمان(*) من هون صاحبة قصيدة« خرابين يا وطن» و أم الخير محمد عبدالدايم التي اعتقلت في معتقل البريقة. (31)
يقدم هؤلاء الشعراء شهادة بليغة فيما يتعلق بآراء الرجال و النساء الذين عانوا الاقتلاع و النفي و التشريد. فهم يرون أن ما واجهوه هو حرب دينية و تطهير عرقي.
و التلخيص التالي هو إعادة بناء أصيلة و جديدة لتاريخ الترحيل و المعتقلات الجماعية من خلال عيون الليبيين ممن عانوهما مباشرة. و تركز الروايات على موضوعات تجربة الترحيل و الحياة اليومية في المعتقلات، و الأكل و الملبس و السخرة و الجوع و المرض، و العقاب و الغم و الموت و الحداد و النضال من أجل البقاء.
السير الإجباري، أو شحن الناس في السفن مع قطعانهم من بوادي برقة، امتد من درنة في الشرق إلى المعتقلات في الصحراء المعزولة بسرت في وسط شمال ليبيا.
ولقد وصف الطاهر الزاوي، مؤرخ تلك الفترة، ترحيل أهالي برقة بأنه يوم الحشر الموصوف في القرآن(32).
كتب الغماري الميموني:
و أما[أفراد] عائلتي فمنذ صعودهم على ظهر المركب و هم في شبه غيبوبة كاملة متحملين أوساخ سطح المركب و حرارة الشمس نهارا و البرد ليلا.
و في مساءاليوم الثاني وصل المركب إلى مرسى العقيلة و كانت الريح عاتية فرجعت بنا إلى جزيرة صغيرة للاحتماء بها إلى الصباح، و كانت طيلة الليل و هي تموج يمينا و يسارا فكانت ليلة مرعبة لا تسمع إلا خضيض النساء و صراخ الأطفال، و الكل يتقاي ء[كذا] و لا تجد أحد[كذا] إلا و على أكتافه و ظهره كل أنواع الأوساخ و لا في استطاعتك أن تمد رجلك أو يدك. (33)

لم يكن سالم مفتاح بورواق الشلوي قد تجاوز الثالثة عشر من عمره حين رُحلت أسرته، على متن سفينة، من درنة إلى بنغازي، و من ثم إلى معتقل الزويتينة. قال:

بمجرد (**) أن وصلنا الزويتينة أخذ الحراس يدفعوننا نحو الشاطيء. الآمر العسكري البغيض لمعتقل العقيلة العقيد باريلا خطب في المرحلين قائلا:« يا قبيلة العبيدات، ستحتجزون في معتقلي العقيلة و البريقة إلى أن تموتوا، و بذلك يكون لنا حكم إيطالي

(★) فاطمة عثمان(1900–2007) توفيت يوم الخميس 2007.5.7 في فترة اشتغالنا على هذه الترجمة.
(★★) لم نتمكن، للأسف، من استعادة النص الأصلي. لذا ترجمنا عن الترجمة الإنغليزية.

مستقر في ليبيا.» ، ثم توجه إلى شابة ليبية و لامس خدها قائلا:« خدك أبيض الآن و لكنه سرعان ما سيسود و يصبح كوجه الخادمة السوداء.»[34]

وثائق السير الذاتية هذه و هذا التاريخ الشفهي، يشيران إلى أن هدف السياسة الفاشية كان تدمير الثقافة و ليس الأفراد فقط.

الحياة اليومية في المعتقلات

كان حراس المعتقلات جنودا إيطاليين استعماريين من إريتيريا و ليبيا. كان العسكريون الإريتيريون رعايا إيطاليين جندوا باعتبارهم عمالة عسكرية رخيصة للخدمة مع الجيش الإيطالي في ليبيا منذ بداية الغزو في سنة 1911. و بحلول سنة 1929 تمكنت الحكومة الاستعمارية الإيطالية من إيجاد متعاونين ليبيين اشتغلوا كأدلاء و حراس و جواسيس و مستشارين و جنود[35].

و قد اختزلوا الحياة اليومية لسجنائهم المدنيين إلى مجرد التنظيف و شحن البضائع و تفريغها و جمع الحطب و العمل سخرة في المشاريع الكبرى و الاهتمام بالمرضى و الموتى. كان على المعتقلين جميعهم تحية العلم الإيطالي و حضور عمليات إعدام أولئك المتهمين بالتعاون، بأي شكل من الأشكال، مع المقاومة ضد الاستعمار. و كل أمارة من أمارات عدم الرضى أو الامتناع عن تحية الآمر أو العلم الإيطالي كانت تجر على صاحبها الإهانة اللفظية و العقاب الجسدي المتمثل في الجلد بالسوط و الحبس الانفرادي، و لقد وصفت الشاعرة أم الخير الحراس بكونهم أقرباء الشيطان.[36]

و يحكي سالم الشلوي عن الزمن الذي كان يتم فيه، في معتقل العقيلة، جلد الرجل الذي لا يؤدي التحية للآمر مئة جلدة بالسوط. و حين يرفض القول: «عاش ملك إيطاليا.» يجلد سبعمئة جلدة أخرى.[37]

الطعام و اللباس

كان الطعام شحيحا. و يذكر الناجون أنه كان يقدم لهم الأرز أحيانا و لكنهم غالبا ما كانوا يتقوتون برطل من الشعير ذي النوعية الرديئة يمنح لهم أسبوعيا، و بمصادرة أو موت قطعانهم عانى المعتقلون سوء التغذية و الموت. يقول سالم الشلوي:(*) أكل الكثيرون منا في معتقل العقيلة الأعشاب و الفئران و الحشرات [في حين] فتش آخرون

(*) لم نتمكن من استعادة النص

في روث الحيوانات بحثا عن الحبوب من أجل البقاء على قيد الحياة.». (38)
و افاد علي محمد سعد العبيدي قائلا:» أحصينا(★) مرة حوالي 150 جثمانا(معظمهم من المسنين و الأطفال) و المقبرة تشهد على ذلك.»(39).
اما محمد مفتاح عثمان فقد ذكر بان قبيلة العبادلة وحدها فقدت خمسمئة شخص جراء المجاعة.(40)
و مع انعدام القدرة على شراء الملابس اضطر كثير من المحتجزين إلى الاستمرار في ارتداء نفس الملابس التي كانوا يرتدونها لمدة ثلاث سنوات، فتحولت ثيابهم إلى اسمال، و هو ما يمثل إمعانا في إهانة نساء البوادي اللاتي يقمن اعتبارا كبيرا للملابس المحتشمة.(41) و قد رصد الشاعر محمد ياسين ضاوي المغربي عن افتقاد الكرامة هذا في قصيدته» شفت شيخ» التي يصف فيها حالة شيخ مسن محترم و حسن اللباس ينتهي به الحال في المعتقل مرتديا ملابس ممزقة متسخة، و كيف كان إحساسه بالاتضاع منعكسا على وجهه و حركاته.(42)
أحد الناجين من المعتقلات قال بأنه في حالات الزواج القليلة التي كانت تعقد في المعتقل كان المهر ربع رطل (★★) من السكر.(43)
يرصد الشاعر رجب أبوحويش المنفي هذا الإذلال و هذه الخشونة إزاء النساء، اللاتي يفترض في رجالهن البدو الشجعان أن يحموهن، بالقول:

ما بي مرض غير شغل الطريق . . . و حالي رقيق
و نروح و ما طاق البيت ريق
و سواطنا قبال النسا في الفريق . . . و قبينا زطيله
ما طاقنا عود يشعل فتيله

ما بي مرض غير ضرب الصبايا . . . و جلودهن عرايا
و لا يقعدن يوم ساعة هنايا
و لا يختشوا من بنات السمايا . . . بقول يا رزيله
و عيب قبح ما يرتضى للعويله

ما بي مرض غيرسمع السوايا . . . و منع الغوايا
و فسدة الي قبل كانوا سمايا
وربط النساوين طرحى عرايا . . . بسبله قليله
يديروا لهن جرم ما فيه قيله.

(★) لم نتمكن من استعادة النص
(★★) معروف ان الرطل الإنجليزي Pound يوازي حوالي 453 غراما

ما بي مرض غير قولة اضربوهم . . و لا تصنعوهم
و بالسيف في كل شيء خدموهم
و مقعد مع ناس ما نعرفوهم . . . حياة عويله
إلا مغير ماعاد باليد حيله.

ما بي مرض غير زمط العلايل . . . و ديما نخايل
على خيلنا و الغلم و الشوايل
و خدمه بلا قوت و السوط عايل . . . معيشه رزيله
على اثر الدباويش جوا للعويله.(44)

السخرة

كانت السخرة جانبا آخر من جوانب الحياة في المعتقل. فلقد أجبر المعتقلون الليبيون على العمل في بناء سياج بين ليبيا و مصر، و في تعبيد طريق ساحلي جديد فيما بين سرت و بنغازي. و لقد تضافرت عوامل العقاب و الجوع و عدم توفر مستلزمات الصحة العامة و غياب الحد الأدنى من الرعاية الصحية على نشر الأمراض التي قادت، في النهاية، إلى معدلات الوفيات العالية. أصيب البعض بالجنون و وقع البعض الآخر فريسة الاكتئاب.(45) لقد توسلت الشاعرة أم الخير من الله أن ينهي معاناة المسلمين إما بتعجيل وفاتهم أو بتمكينهم من دحر المستعمرين الإيطاليين. و على حين قضى، في النهاية، معظم المعتقلين في المعتقلات جراء الجوع و المرض، حمل الناجون منهم معهم خسارتهم كرامتهم الإنسانية و استقلالهم و أساهم و حزنهم.(46)
و لقد عبر الشاعر رجب بوحويش المنفي، الناجي من معتقل العقيلة، عن هذه الخسارة للكرامة و الاستقلالية ربما بأسلوب أبلغ من سواه من الشعراء الآخرين في فترة الاستعمار. و قصيدته الملحمية» دار العقيلة»(التي قيلت في تلك الظروف) تستحق الترجمة و إيلاءها عناية خاصة. فهو ينتمي إلى نفس القبيلة التي ينتمي إليها قائد المقاومة عمر المختار، و لفهم قصيدته على المرء عدم إغفال هذه الخلفية. لقد كان ينتمي إلى قبيلة كانت مستقلة ذاتيا قبل الغزو الإيطالي في سنة 1911. لم يتكلم عن الفردانية و الخلاص الشخصي و إنما عبر عن ردة فعله كعضو في مجتمع قرابي متضافر collective kinship community متمسك بقيم الفروسية و الحرية والكرم والكرامة و فضاء حياة البداوة الرحيب. ينتمي المنفي إلى ثقافة ابتدعت نظاما يعارض التعاون مع المستعمر كان قد ازدهر تحت الحركة الاجتماعية السنوسية منذ زمن طويل قبل الغزو الإيطالي لليبيا، و كذلك بعده. و لقد كان أيضا رجلا متعلما، فقيها[معلما دينيا في الكتاب] تلقى تعليمه في الزاوية السنوسية و معهد الجغبوب.(47)

يبدأ قصيدته بالإعلان عن أن مرضه الوحيد هو عيشه في معتقل العقيلة و ما جره عليه من مآس، خصوصا فقده لأقاربه الأحباء من الرجال و النساء:

ما بي مِرض غير طولة لجالي . . . و ضيعة دلالي
و فقدة أجاويد هم راس مالي
يونس الّي كيف صيت الهلالي . . . كرسي القبيلة
امحمد و عبد الكريم العزيلة
و بوحسين سمح الوجاب الموالي . . . و العود و مثيله
راحوا بلا يوم ذايب ثقيلة

ما بي مرض غيرفقد الصغار . . . أسياد العشار
الّي لقطوا كيف تمر النهار
الضرابين للعايب صدار . . . نواوير عيله
ما ينظروا بقول ناسا ذليله

ما بي مرض غير غيبة أفكاري . . . و بينة اغراري
و فقدة ضنا السيد خيوة مطاري
موسى و جبريل سمح السهاري . . . اسياد الخويله
ما ينطروا بقول داروا عويله

ما بي مِرض غير بعد العمالة . . . و حبس الرزاله
و قلة اليِم الخطا ينشكاله
و غيبة الّي يحكموا بالعداله . . . النصفه قليلة
و الباطل على الحق واخذ الميله

ما بي مِرض غير خدمة بناتي . . . و قلة هناتي
و فقدة الّي من تريسي مواتي
و ريحة غزير النصي بوعتاتي . . . العايز مثيله
يهون على القلب ساعة جفيله

ما بي مرض غير فقدة نواجع . . . و نا ما نراجع
و الي لقاهن لا جفا لا مواجع
و لا ينظروا غير حكم الفواجع . . . و ريقه طويله

و لسان مرشّر من ضرب الثقيلة

ما بي مرض غير قل المحامي . . . و لينة كلامي
و هونة أجاويد روس المسامي
و ريحة الي خايلة باللجامي . . . غريمة الهميله
منقودة التناسيب نقدة الريله
لا حيل لا قدرة لا جهد . . . لشيل الثقيله
زاهدين في العمر لو جا وكيله

ما بي مرض غير برمة أفلاكي . . . و هلبة أملاكي
و ضيقة دار واشون قاعد متاكي

الفارس الّ كان يوم الدعاكي . . . ذرا للعويله
يساسي ورا قرد مقطوع ذيله
و كل يوم الظلم نا نوض شاكي . . . ونفسي ذليله
و كيف المرا مانفك العقيله

ما بي مرض غير ميلة زماني . . . و قصة لساني
و ما نحمل العيب و العيب جاني.

و في نهاية القصيدة يطلب الشاعر اللطف من الله:

الدايم الله راح راعي المجم . . . طغى ضي ظلم
العاصي علىطول ما يوم سلم
لولا الخطرفيه باش نتكلم . . . و نعرف نشيله
و نعرف نبين ثناه و جميله.

هامش شخصي

أحب أن أشير هنا إلى صلتي الشخصية بأعمال الإبادة في المعتقلات الجماعية و السياق الأشمل لضحايا الاستعمار الإيطالي عموما. فلقد عايش جدودي الحقبة الاستعمارية و شهد أبواي مرحلتها الأخيرة في أربعينيات القرن العشرين. أنفق جدي علي السنوسي سنوات مراهقته مقاتلا في سبيل الحرية ضمن المقاومة ضد الاستعمار

وقضت جدتي عيشة أبو مريز في المنفى- بعيدة عن موطنها- في تشاد قبل ولادتي. و عندما قدمت إلى الولايات المتحدة كطالب دراسات عليا كنت أحمل معي كرب عائلتي الناجم عن تشريدهم و نضالهم في سبيل البقاء، كما كنت أحمل أيضا حبهم للتاريخ الشفهي و الشعر الشعبي. حين كنت طالبا في جامعة القاهرة نشرت، على مدى ثلاث سنوات، قصائد في الأركان الأدبية في أبرز صحيفتين ليبيتين آنذاك، هما الفجر الجديد والأسبوع الثقافي. و كأستاذ و عالم علوم سياسية و تاريخ سياسي، في الولايات المتحدة، عملت على الإدلاء بحكايات متفرقة عن أسرتي و التاريخ الإنساني المهمش للشعب الليبي كما عبر عنه الشعر الشعبي الليبي في المعتقلات. (48)

منذ ثلاثينيات القرن العشرين نقل الليبيون الشباب، مشافهة، ذاكرتهم من جيل إلى الذي يليه. و في ضوء هذه الاحداث نما لدى الليبيين شعورعميق بعدم الثقة بالاستعمار و السياسات الغربية عموما. يركز منتقدو الفاشية الجديدة على قوانين النظام الفاشي(1922-1945) المعادية للسامية، إلا أن عدة معلقين يلاحظون أن القوانين المعادية للسامية ظهرت في زمن متأخر من الحقبة الفاشية و بفعل الضغط الذي مارسته ألمانيا النازية. و هذه الواقعة هي التي أنتجت الأسطورة الزاعمة بأن الفاشية الإيطالية كانت صورة ملطفة كثيرا من الفاشية [مقارنة بالصورة الألمانية] و هي أسطورة، لأنها تنظر إلى الفاشية الإيطالية فقط على ضوء ممارساتها في أوروبا، متجاهلة البشاعات التي اقترفت في كل من ليبيا و أثيوبيا. كان تعداد الليبيين يقدر بـ: 5.1 مليون نسمة عند بداية الغزو الإيطالي سنة 1911، توفي منهم نصف مليون في المعارك او بسبب الأمراض و الجوع و العطش، و أجبر 25,000 آخرون على اللجوء إلى مصر و تشاد و تونس و تركيا و فلسطين و سوريا و الجزائر. سنة 1935 انتقت الحكومة الاستعمارية الفاشية 20,000 شاب ليبي، من ضمنهم بعض الشباب الذين كانوا محتجزين مع أسرهم في المعتقلات الجماعية، ليحاربوا، كعمالة حربية رخيصة، في غزو أثيوبيا. و لا تعد هذه سياسة جديدة. فمنذ البداية، سنة 1911، جندت الحكومة الاستعمارية أكثر من 20,000 أرتيري لاستخدامهم في غزو ليبيا.

علينا ألا ننسى الأفعال الفاشية الشريرة في كل من أوروبا و ليبيا. إن فكرة«الفاشية الإصلاحية»- المتزامنة مع ظهور الحزب الفاشي الجديد في إيطاليا- لهي أسطورة جديدة خطرة ينبغي عدم التسامح معها. لقد آن الاوان لظهور دراسات نقدية للفاشية الإيطالية تنبذ وجهة نظر المركزية الأوربية تجاه الفاشية، و ذلك بالالتفات إلى أعمال الإبادة في المستعمرات غير الأوربية و الإلحاح على المسؤوليات الأخلاقية و السياسية للدولة الإيطالية إزاء فتح المحفوظات، كي نعرف كم هيكلا عظميا يوجد، في مخدع الفاشية. (49)

الهوامش

(1)- Ruth Ben-Gait, «A Lesser Evil? Italian Fascism in the Totalitarian Equation,» in The Lesser Evil: Moral Approach to Genocide, eds. Helmut Dubiel and Gabriel Motzkin(New York: Routledge, 2004) 137-53; Adrian Lyttelton, « What Is Fascism?»The New York Review of books, October 21, 2004, 33-36; and R. J. B. Bosworth, Italian Dictatorship (London: Arnold, 1998), 3-4.

(2)-John P. Diggins, Mussolini and Fascism: The View from America (Princeton, nJ: Princeton University Press, 1972), 6.

(3)- Diggins, 241.

(4) Gregory Dale Black, « The United States and Italy 1943-1946: The Drift Toward Containment» (Ph. D. diss., University of Kansas, 1973), 13-14

(5) On Italian historiography, see Peter Gran, beyond Eurocentrism: A New World View of Modern History (Syracuse University Press, 1996), 88-121. Also on Italian orientalism, see Anna Baldinetti, Orientalismo e Colonialismo La ricerca di cousenso in Egitto P L>impesadi Libia (Roma: Insitituutio per L>oriente»C. A. nallino,» 1977)

(6) Diggins, 243; Stanley Kauffmann, « Under Florentine Skies, New Republic 2 220, no. 23 (June 7, 1999): 30

(7) Alan Cowell, «The Ghost of Mussilini Keeps Rattling His Chains,» New York Times, June 1, 1994, 3; James O. Jackson, « Fascism Lives,» Time, June 6, 1994; and Ian Fisher, « New Italian Minister Sheds Far-Right Image,» New York Times, November 19, 2004. For a sympathetic view of fascism, see Renzo De Felice, Interpretations of Fascism (Cambridge: Harvard University Press, 1977). On the historiography of Nazism, see Ian Kershaw, The Nazi Dictatorship (London: Edward Arnold, 1993).

(8) «Duce with the Laughing Face,» People, April 27, 1992, 70.

(9) Hanna Arendt, Eichman in Jerusalem (London: Penguin Books, 1994), 178-80, and her other book, The Origins of Totalitarianism (New York: Harcourt, Brace and Jovanovich, 1973), 2, 5, 7, 8.

(10) Victoria de Grazia, «Will Il Duce>s Successers Make the Facts Run on Time?» New York Times, May 14, 1994, 21.

(11) For a critique of Eurocentrism, see Samir Amin, Eurocentrism (New York:

Monthly Review Press, 1980). Carl Levy recently wrote a comprehensive review of the comparative analysis of fascist movements still centered on Europe:»Fascism, National Socialism and Conservatives in Europe, 1914-1945,» Contemporary European History, 8, no. 1 (1999): 97-126.

(12) See David Forgacs, ed. The Antonio Gramsci Reader (New York:New York University Press, 2000), 112-13, 149.

(13) Franz Fanon, The Wretched of the Earth (London: Penguin, 1967), 75; and Aime Ceasaire, Discourse on Colonialism (New York: Pantheon 1988), 12.

(14) Mahmood Mamdani, Good Muslim, Bad Muslim (New York: pantheon Books, 2004), 7.

(15) See my book, The Making of Modern Libya: State Formation, Colonialism, and resistance, 1830-1932 (Albany: State University of New York Press, 1994), 135.

[كتاب المؤلف، ترجم إلى العربية تحت عنوان: المجتمع و الدولة و الاستعمار في ليبيا. دراسة في الأصول الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لحركات و سياسات التواطؤ و مقاومة الاستعمار 1830-1932. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراه(26).طبعة أولى بيروت1995. وطبعة ثانية 1998]

(16) An early analytical analysis of the brutal fascist policies in Cyrenaica is made by E. E. Evans-Pritchard, who was writing intelligence reports for the British army in 1945. See his book: The Sanosi of Cyrenaica (Oxford: Oxford University Press, 1949),160-89. For an overview of the critical Italian scholarship on fascism, see Nicola Labanca, «Intramento Coloniale Italiano,» in I campi di Concentratamento in Italia, ed. Colstantino Di Sante (Milan: Franco angeli, 2001), 40-67.

(17) For a recent study of modern genocide, see Robert Gellately and Ben Kiernin, eds., The Spector of Genocide: Mass Murder in Historical Perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 2003). For the earliest analysis of genocide(in Libya) in Italian scholarship, see G. Shohat, Il Colonialismo Italiano (Turin: Loescher, 1973); Angelo Del Boca, Gli Italiani in Libia: Dal Fascismo a Gheddafi (Roma-Barie: Lateraza, 1988); and Eric Salerno, Genocido in libia (Milan: SugarCo, 1979).

(18) I dealt with this question ten years ago in chapter 5 of my book The making of Modern Libya, 103-40. For a detailed record of the atrocities of Italian colonialism in Libya, see the book by the exiled Libyan Anti-fascist Committee, هيئة تحرير ليبيا، الفظائع الحمر السود: من صفحات الاستعمار الإيطالي في ليبيا. ط2(القاهرة: مطبعة الكرنك، 1933، 1948).

(19) See the collection of essays on the repression of the Libyan resistance and the concentration camps of 1929 to 1939 by Enzo Santarelli et al., eds. Omar al-Mukhtar, trans. John Gilbert (London: Darf Publishers LTD., 1986).

(20) See G. Rochat's seminal study, «The Repression of Resistance in Cyrenaica (1927-1931),» in Santarelli et al., 73.

(21) Enzo Santarelli, «The Idiology of the Libyan <Reconquest,>» and Rochat, «The Repression,» both in Santarelli, Omar al-Mukhtar, 11-34 and 72-79.

(22) Evans-Pretchard, The Sanusi, 189.

(23) Rochat, «The Repression,» Santarelli, Omar al-Mukhtar, 96-7, and his earlier article»Il genocide Cirenaica,» Belfagor 35, no. 4 91980); 449-54.

(24) يوسف سالم البرغثي «المعتقلات و الأضرار الناجمة عن الغزو الإيطالي»، في: عمر المختار، تحرير، عقيلة البربار. (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية:1983)، 146—47. وانظر إلى نفس المؤلف كتابه المعتقلات الفاشستية في ليبيا طرابلس - مركز الليبيين للدراسات التاريخية 1985.

(25) Angelo Del boca, Gli Italiani in Libia II, 175-232.

(26) للاطلاع على سيرة فاطمة عثمان و النص الكامل لقصيدتها، ينظر: عبدالله زاقوب، «شهادات المرأة زمن الحرب»، مجلة الثقافة العربية(1980): 117-85.

(27) Ben Ghait, «A lesser Evil,» 140.

(28) خالص امتناني للدكتور محمد الجراري الذي أفادني سنة 1998 عن البيان الرسمي الحكومي الإيطالي المتضمن الاعتراف ببعض المسؤوليات عن الجرائم الاستعمارية الإيطالية. كان البيان عاما و متكونا من صفحة واحدة. انظر»البيان الليبي-الإيطالي» BBC News، July 10، 1998.

(29) قام مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بجمع الروايات الشفهية عن الحقبة الاستعمارية تحت إشراف رائد دراسة التاريخ الشفهي في العالم المؤرخ Jan Vansina من جامعة Wisconson,Madison سنة 1977. ولقد كان من حظي أن تمكنت من الاطلاع على هذه الروايات التاريخية الشفهية في روايات التاريخ الشفهي بالمركز في طرابلس، ليبيا.

(30) For an introduction to the method of oral traditions and history, see Jan Vansina, Oral Traditions: A Study in Historical Methodology (Chicago, IL: Aldine Publishing Company, 1956). And Oral Traditions and History (Madison: University of Winsconson press, 1985).

(31) الميموني، ذكريات معتقل العقيلة(مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995) و سعد محمد ابوشعالة، من داخل المعتقلات(المنشاة العامة للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس، 1984).

(32) الطاهر الزاوي، عمر المختار(مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1970)، 166.

(33) الميموني، 68.

(34) سالم مفتاح بورواق الشلوي، مقابلة أجراها معه يوسف سالم البرغثي، 25 يونيو، 1981، موسوعة روايات الجهاد(مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس).

(35) نفسه.

(36) عبد العالي أبوعجيلة، أم الخير: شاعرة معتقل البريقة(المكتبة الوطنية، بنغازي، د. ت.)، 73.

(37) سالم مفتاح بورواق الشلوي، مقابلة أجريت معه سنة 1981.

(38) سالم مفتاح بورواق الشلوي، مقابلة أجريت معه سنة 1981.

(39) البرغثي، المعتقلات،» 146، الميموني، ذكريات، 71. و انظر كذلك: سالم مفتاح بورواق الشلوي، مقابلة أجريت معه سنة 1981.

(40) عثمان عبدالسلام العبار، رباب أدهم، محرران، في: التاريخ الشفهي، ج، 29(مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991)، 228؛ و محمد عبدالقادر العبدلي في: أبوشعالة، من داخل، 43.

(41) سالم مفتاح بورواق الشلوي، مقابلة أجريت معه سنة 1981.

(42) سعيد عبد الرحمن الحنديري و سالم حسين الكبتي، محرران، قصائد الجهاد، ج 1. (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1984)، 81-180.

(43) خليفة جاد الله مدرود، مقابلة أجراها معه يوسف سالم البرغثي، 24 يونيو 1981، موسوعة روايات الجهاد(مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية).

(44) انظر: حسين نصيب المالكي، شاعر معتقل العقيلة(بنغازي. د. ت.)

(45) محمد عبدالقادرالعبدلي، في: أبوشعالة، من داخل، 48.

(46) انظر: أبوعجيلة، أم الخير، 27-26.
(47) للاطلاع على سيرة الشاعر رجب المنفي، انظر: المالكي، شاعر معتقل، 4، 10، 51-41.

(48) للاطلاع على النص الكامل لهذه القصيدة الملحمية، انظر: المالكي، شاعر، 51-41.

(49) أحد التطورات الإيجابية التي تمت بعد إعلان إيطاليا (سنة 1998) إقرارها ببعض المسؤوليات عن اثار استعمارها لليبيا، هو التعاون الذي نشا بين الباحثين الليبيين و الإيطاليين بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية) في طرابلس و المعهد الإيطالي للدراسات الأفريقية و الشرقية. In-stituto Italiano per L>Africa e L>Oriente و قد تمثل هذا التعاون في ثلاثة مؤتمرات بحثية، نشرت أعمال اثنين منهما مؤخرا– انظر: F. Sulpizi and S. H. Sury, eds., Primo Convegno su gli Esaliate Libici nel Periodo Coloniale 28-29 Otobre 2000 (Roma: Centro Libico per gli Studi Storici, 2002); and Anna Baldinetti, ed., Moden and Contemporary Libya: Sources and Historiographies (Roma: Instituto Italiano per Le Africa e Le Oriente, 2003).) و لقد وعدت الحكومة الإيطالية أيضا بتزويد ليبيا بخرائط مواقع الألغام الأرضية و معلومات حول المصير الذي آل إليه عديد المنفيين الليبيين المجهولين الذين نفيوا فيما بين عامي 1911و 1943، ولكن حتى الآن لا يزال الجانب الايطالي يرفض رسميا وبوضوح مسئوليةإيطاليا عن جرائم المرحلة الايطالية في ليبيا، بل إن فلم عمر المختار لم يسمح بعرضه في إيطاليا حتى الآن.



تحرشات المبدع

بعض تضاريس عالم خليفة التكبالي القصصي

عمر أبوالقاسم الككلي

ثمة شبه إجماع بين الأدباء الليبيين على أن القصة القصيرة في ليبيا مثلت، منذ بداية انطلاقها الناضج في منتصف خمسينيات القرن العشرين و حتى الآن (باستثناء حوالي خمس عشرة سنة امتدت من بداية الثمانينيات و حتى أواسط التسعينيات، و لأسباب ليس هنا سياق تحديدها)، أقوى جوانب الحركة الأدبية الوطنية الليبية، و أن ما كتبه و يكتبه القصاصون الليبيون، الجيدون، ينتمي إلى أرقى ما كتب و يكتب من قصة على امتداد الوطن العربي[1].

و من الأسماء الرائدة و البارزة في القصة الليبية القصاص: خليفة التكبالي (1938-1966). الذي ابتدأ كتابة القصة سنة 1958، و كان متميزا بغزارة إنتاجه. وتعتبر تجربته القصصية» من أخصب التجارب في بلادنا إن لم تكن أخصبها على الإطلاق»[2] و هو يعد« فنانا مبدعا أعطى بغزارة و كان في كل عطائه متميزا وفريدا.»[3] علما بأن كل هذا العطاء الغزير، و اللافت للانتباه، تم في فترة زمنية قصيرة، لا تزيد عن ثماني سنوات.

ليست ميزة خليفة التكبالي، الوحيدة، كونه قد عثر على ما أسماه الناقد الأيرلندي

فرانك أوكونور بـ«بالجماعة المغمورة»[4] المتكونة- لدى التكبالي- من خليط من«عاطلين و مشردين يتداوون بالصبر و الأحجبة، إلى فقهاء و دراويش يعانون من الكبت الجنسي و الفقر و ينشرون الجهالة بين الناس. إلى أولئك الباحثين عن اللذة في كل مستنقع- و من موظفين غارقين في البيرقراطية و السلطة الوهمية، إلى أولئك الذين يطفون على سطح الحياة مراهقين مفلسين مطرودين إلى الشارع... إلى الأنثى القابعة وراء الجدران في انتظار فرصة أو حجاب يجلب لها حظا حسناوزوجا محترما.»[5].

و إنما تميز كذلك بالتقاط ما أحب أن أسميه« اللحظات المفصلية» في الأحداث اليومية العادية العابرة التي يمر بها البشر. و هي لحظات إنسانية تبدو عادية و بسيطة ظاهريا، لكن خليفة التكبالي يبادرها، بتحرش الفنان و رهافته، ليكشف عن ثرائها وجيشانها و تعقدها، من خلال غوصه في أعماق الشخصيات التي تمر بهذه اللحظات و الحالات، لنجد أنها غالبا ما تأخذ تطورات و تفرعات معقدة تنطوي، أحيانا، على قساوة و خشونة.

ففي قصة« موظف جديد» يدخلنا القصاص إلى أعماق شخص في اللحظات الأولى لأول يوم من التحاقه بوظيفة جديدة، بعد فترة عطالة، لنعايش ما يعانيه من تردد وتهيب و عزلة و غربة في محيطه الجديد و كيف تدفعه رغبته في التناغم مع هذا المحيط اللامبالي، الذي يكاد يكون عدائيا، إلى مشاركة زملائه الجدد في ضحكهم المتفجر سخرية منه.

و في قصة« لحظة تأزم» تتطور محاولة شخصية القصة الرئيسية ثني أب عن ضرب طفله في الشارع إلى ما يتاخم المعركة، حين يجد كل من المتدخل و الأب نفسيهما مساقين إلى التصرف حسب ما يتصور كل منهما أن الطفل يريده أو يتوقعه منه، وبذا يصبح الطفل هو الذي يتحكم، بشكل خفي لاواع، في الحدث.

في قصة» حنان» نعيش لحظات دقيقة مع قاطع تذاكر حافلة عمومية و هو يمعن النظر في وجوه الركاب راصدا سلوكهم و أحاديثهم محاولا أن يستشف من منهم يمكن مبادرته بالاستفسار عما إذا كان غدا يوم عطلة، ليتمكن من البقاء مع طفله ويصطحبه معه لشراء لبس العيد.

في قصة« جشع» تقود ملابسات معينة راكب سيارة أجرة جماعية إلى وضع حرج و معقد حين يطلب منه السائق، قبل أن تتحرك السيارة، النزول، لأن شخصا آخر

سيدفع ضعف المبلغ.

في قصة« الثمن» يفجأ شاب حاول التقرب من فتاة في الشارع باندفاع حشد وراءه صائحا: « – امسك قدامك.. ياناس.. شدوه.. شدوه..» (*) فيفر راكضا مرعوبا ليفاجأ، حين تسد أمامه السبل، بأنه لم يكن هو المقصود، و أن الحشد كان يطارد لصا.

و في قصة« إلى أين نمضي» يستأنف صديقان علاقتهما، بعد انقطاع سنوات طويلة، و يقرران، ذات يوم الذهاب إلى البحر، فيتصادف أن يشرف أحدهما على الغرق و ينقذه الآخر، لكن الأول، الذي صار غنيا، اعتقد أن صديقه القديم تعمد محاولة إغراقه ليستولي على نقوده.

كما أن هناك ظاهرة أخرى تلفت النظر في قصص خليفة التكبالي، و هي افتتاح بعض القصص بجملة حوارية و غالبا ما تكون بدايات هذه القصص حادة و متفجرة تدخل القاريء، مباشرة، في صميم اللحظة.

فقصة« العجز» تبدأ كالتالي:
«– انتهى كل شيء..
– نعم.. انتهى..
و كنا قبلا قد تماسكنا.. غل أحمق محا كل عواطفنا.. و سيطر على أعصابنا حتى تشنجت.. فقدت شفاهنا الإحساس بالتفال المتناثر..»

و تبدأ قصة« حكاية صديقي» كالتالي:
«– صار هكي..
– ايه.. هكي..
و رفعت يدي أجررها على خدي الملتهب.. أتحسس موضع اللطمة..»

أما قصة« الدم» فتبدأ بـ:
«– أنت تعطي الدم..
و ارتعدت مفاصلي لوقع الكلمة الرهيبة.. الدم..»

و قصة« الثمن» تبدأ بالصراخ التالي:
«– امسك قدامك.. يا ناس.. شدوه.. شدوه..»

و تبدأ قصة« إلى أين نمضي» بالشكوى المريرة التالية:
«– خونه.. يا خوي.. خونه..»
أما بداية قصة« قبل أن يموت» فهي على النحو التالي:
«– و بعدين..
قذفها مشوهة كالمسخ..»

ففي هذه البدايات تتجلى كثافة و حيوية، عارمتان، تستحوذان على حساسية القاريء منذ الوهلة الأولى، قافزتين به إلى اللجة المدومة للقصة.

إذا انتقلنا من هذه الجوانب الشكلية إلى جوانب أخرى تتعلق بالموضوعات التي عالجها (**) التكبالي في قصصه، فسنجد أنه قد تناول مسألة هامة، هي وجود الأجنبي(الغربي، و الأمريكي بشكل خاص) على الأراضي الليبية، و أشكال العلاقة بهذا الأجنبي و التفاعل معه في عدد من قصصه(6).

ففي قصة» الكرامة» تكون العلاقة علاقة صدامية حين(يأمر) ثلاثة أمريكيين سكارى يشتغلون بحقل نفطي عاملا ليبيا مسؤولا عن مخزن طعام العمال الليبيين أن يعطيهم دلاعا. فيستفز سلوك الأمريكيين المتعالي و طلبهم هذا(رغم أن لديهم أفخم أنواع الأطعمة المنوعة على الليبيين) كرامة هذا العامل و يتحول الدلاع، بما هو فاكهة شعبية ليبية تشكل ملاذا للفقراء، إلى رمز للهوية الثقافية و الوطنية، يريد هؤلاء الأمريكيون إضافته إلى ما سبق أن سلبوه من هذا الشعب. فيرفض إعطاءهم الدلاع و يشتبك معهم في صراع، لم يكونوا متهيئين له، يؤدي إلى إيذاء أحد الثلاثة.

في قصة« سر ما حدث» تأخذ العلاقة مع الأجنبي بعدا تناقضيا معقدا. فحين تغوي الزوجة الأمريكية، في لحظة نزوة قد تكون عابرة، خادمها الليبي(house-boy) يشعر هذا الاخير و كانه يغتصب مخدومته ثأرا للذل اللاحق به. و حتى حين يفر هاربا لما يباغتهما الزوج و يطارده هذا الأخير، و يكتشف الخادم بأن الزوج لم يكن يلاحقه للنيل منه، و إنما للعودة به و الاحتفاظ به في خدمته، يتعمق إحساسه الزائف بالانتصار على مخدومه و أنه أصبح، من خلال مضاجعته لزوجته، أعلى منه شانا. « .. فأحسست برأفة تلج قلبي من اجله و وضعت يدي على كتفه العملاق.. متلذذا بتفوقي.. شاعرا بجسدي الرشيق.. يغطس في المقعد الذي يشبه السرير الوثير.»

أما في قصة» الغرور» فتأخذ العلاقة شكل نفور متبادل حين يحاول شاب ليبي،

عائد بعد عيشه عدة سنوات في الغرب و تنعمه هناك بعلاقات سلسة مريحة، إقامة علاقات مماثلة مع الأجانب العائشين في وطنه، و لا يلاقي سوى النفور و الصد. فتنقلب مشاعره و تتأكد لديه ضرورة العدول عن عملية الانسلاخ التي كان يقوم بها و العودة إلى الاندماج مع أبناء وطنه و العمل بينهم.

و في قصة« مشاعر هرمة» تتحول العلاقة إلى علاقة انجذاب من طرف واحد، حين تلهب حسناء أجنبية يانعة وجدان عجوز ليبي و تختفي، ليظل يبحث عنها.

و في قصة« المنزل الجديد» تتحول العلاقة إلى ما هو أكثر من الانجذاب، أي إلى استلاب، حين تتملك فتاة أجنبية قلب شاب ليبي عصامي وطني، ثم منزله الجديد الذي أنجزه، بعد مكابدة، ليسكن فيه أمه الفقيرة التي عاشت طوال عمرها محرومة من مسكن لائق.

لا أعرف، في مدونة القصة الليبية، قصة عالجت، بذكاء و ألمعية و حساسية فنية راقية، و في وقت مبكر، التهتكات الاجتماعية و النفسية، التي أخذ يحدثها مردود النفط على نسيج المجتمع الليبي، مثل قصة« الجدار»[7] ليوسف الشريف و قصة«إلى أين نمضي» لخليفة التكبالي.

و بالطبع ليس هذا مكان تناول قصة يوسف الشريف.

حين التقى الصديقان، في قصة خليفة التكبالي« إلى أين نمضي»، صدفة، من جديد كان أحدهما»[...] قد أضحى شخصا آخر.. شخص[كذا] (***) له وزنه في الحياة.. كسب أموالا.. و بنى حياة متينة.. يمكن للإنسان أن يفخر بمثلها.. و أن يتمناها لنفسه.. و قد يغبطه عليها.. و ربما هذا ما بدا في وجهي و أنا أروي له.. حقدي على الدنيا و أحداثها..» و يستمرراوي القصة(الصديق الثاني) في» تفريغ شحنات الهم القاتمة.. التي تضغط على صدري.. فما توانيت[في] أن أحكي له كل شيء.. تدفعني تجاربي المرة.. إلى توقع القطيعة منه.. فيزداد عطائي من حكايات البؤس و العذاب.. و كأنها فرصتي الوحيدة.. لضخ السائل الأسود الثخين الذي يملأ جوفي.. في ناقلته النظيفة الصافية..». لكن الآخر يخيب هذا» الأمل» و يقوم بعكس التوقعات.

و حين يذهبان ذات يوم إلى البحر و يدخلان للسباحة، يشرف الشخص الذي له«وزنه في الحياة» على الغرق فيبدأ، فورا، بالصياح:«.. خونه.. يا خوي..

خونه..» و بعد أن يتمكن الثاني من إنقاذه و إنعاشه على الشاطيء:
«[...] فتح عينين مفزعتي البياض.. و قال باصرار[كذا] قاتل..
- الخوف[كذا].. ما تنفعش..
و نهض يدب بأرجله[كذا] المقوسة كأن مرضا عضالا قد أصابه.. دون أن يكف لحظة عن تعذيبي.
[-] الخونه حرام.. و ما تفيدش.. لو كان قلت لي.. راني عطيتك بروحي..
و أمسك بجاكتته يفتشها.. و من ثم طوح بكومة من النقود في وجهي..
- هاك.. خوذهم.. شوفهم.. يسوو.. هاذو حياتي؟؟.».

و نحن نقرر أن هذه القصة تؤشر إلى التمزقات الاجتماعية و النفسية الناشئة عن دخول العامل النفطي في حياة المجتمع الليبي، بناء على نوعين من المعطيات:

المعطى الأول يقع خارج النص، و يتعلق بالوضع الاجتماعي و الاقتصادي في الفترة التاريخية المحددة التي كتب فيها النص.

و تاريخ كتابة هذه القصة، الذي تم، على الأرجح قبل نشرها[8] بمدة بسيطة، يجعلنا نطمئن إلى الاستنتاج بأن الرواج الذي طرأ على بعض قطاعات الاقتصاد الليبي منذ بداية النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، بفعل عمليات الاستكشاف و التنقيب، قد ازداد في هذه المرحلة نشاطا و اتساعا، و أن الدخل الوطني قد ازداد بشكل ملحوظ، بعد أن مر على دخول البلاد ضمن قائمة الدول المصدرة للنفط أربع سنوات[9]، و أن الانعكاسات السلبية لمجمل هذا التطورعلى النسيج الاجتماعي قد أضحت من الوضوح بمكان.

المعطى الثاني يقع داخل النص، بادئا من أهم عتباته[10]: العنوان. فهذا التساؤل، المتوجع و الموجع، يبدو أنه قصد منه أن يكون جرس إنذار، ليس بخطر قادم، وإنما بوقوع تسلل و اختراق معاد. فكأن القصاص رغب في أن يقول لنا، منذ البداية، بوضوح، و إن ليس بصراحة، بأن الحادثة التي ستسرد علينا ليست استثنائية وفردية و معزولة، و إنما هي مظهر لمياه مستترة أخذت(تجري تحت التبن).
و قد تعمد خليفة التكبالي ألا يذكر النفط صراحة، ربما لأنه لم يكن يريد أن يعلق على مشجب النفط، في حد ذاته، هذا النوع من الأزمات القيمية و السلوكية(فالنفط ثروة وطنية ينبغي أن يستفيد منها و يتمتع بها الشعب الليبي)، و إنما كان يتكلم عن الاثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه التدفق الفجائي للثروة في المجتمع على نفسيات أعداد كبيرة من المستفيدين منها. لذا أتت الإشارة إلى النفط في هذه القصة شديدة

التخفي: « و كأنها فرصتي الوحيدة لضخ السائل الأسود الثخين الذي يملأ جوفي.. في ناقلته النظيفة الصافية..» و هنا يتحول» السائل الأسود الثخين[النفط]» إلى مصدر تلويث، كما أن تعبير الناقلة يحيلنا، هنا، إلى ناقلة النفط.

هذه بعض الملامح الشكلية و الموضوعاتية المتعلقة بقصص خليفة التكبالي، التي يمكن أن تدل على مدى الثراء الذي تنطوي عليه عوالمه القصصية. و رغم ان حظ خليفة التكبالي في الكتابات النقدية الليبية[11]، كان أوفر من حظ بقية زملائه من القصاصين الليبين المبدعين، إلا أن قصصه مازالت قابلة لدراسات أكثر تأنيا و عمقا، للكشف عما تنطوي عليه من ثراء.

الهوامش

(1) للاطلاع على تفصيل أوفى لهذه النقطة ينظر: عمر أبوالقاسم الككلي، مسيرة القصة القصيرة الليبية، الكتاب الجماعي المسلسل(عراجين، أوراق في الثقافة الليبية) ع2 يونيو2004. القاهرة.

(2) أمين مازن، كلام في القصة، المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس. 1985. ص75.

(3) خليفة حسين مصطفى، ذاكرة الكلمات، دراسة في أدب خليفة التكبالي، سلسلة كتاب الشعب11، المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان. طرابلس. 1980 ص7.

(4) للإحاطة بهذا المفهوم ينظر: فرانك أوكونور، الصوت المنفرد، مقالات في القصة القصيرة، ترجمة الدكتور محمود الربيعي، مراجعة محمد فتحي، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر(دار الكاتب العربي) القاهرة، 1969. ص13-14.

(5) خليفة حسين مصطفى. مذكور. ص125.

(*) المصدر الذي نعتمد عليه هنا هو: خليفة التكبالي، الأعمال الكاملة، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس1976. و لم نر داعيا للإحالة إلى أرقام الصفحات الواردة فيها المقتبسات التي نستشهد بها.

(**) جمع: موضوعة.

(6) للاطلاع على معالجة وافية لهذا الموضوع ينظر: عمر أبوالقاسم الككلي، مسألة الأجنبي في قصص خليفة

التكبالي، في الكتاب الذي ضم أعمال (المؤتمر الحادي عشر للأدباء العرب) طرابلس(11-17 شوال1388م. و.ر 24-30 سبتمبر1977م) منشورات اتحاد الادباء و الكتاب بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.(د .ت) الصفحات436-443

[لم يدرج مليطان عنوان هذا البحث في الثبت الذي أعده بالكتابات التي كتبت حول التكبالي في: عبدالله سالم مليطان، معجم القصاصين الليبيين، قصاصون صدرت لهم مجاميع، ج1، دار مداد للطباعة و النشر والتوزيع و الإنتاج الفني. طرابلس، مصراته. 2001

علما بان البحث منشور كذلك بصحيفة(الفجر الجديد) صفحة(آفاق ثقافية، كتابات شابة). و نشر أيضا في المجلة التي كان يتولى احمد إبراهيم الفقيه إصدارها عن المكتب الشعبي الليبي بلندن، انذاك.]

(7) تنظر في: يوسف الشريف، الجدار، قصص ليبية، نشر اللجنة العليا لرعاية الفنون و الاداب، ليبيا. (د. ت).

(×××) طبعة الأعمال الكاملة هذه(و هي الوحيدة حتى الآن) طبعة غير محققة. و لذا فهي حافلة بنواقص واخطاء عديدة، نسبة كبيرة منها وقعت من الكاتب نفسه. و نامل انه إذا ما تقرر إعادة طبع الأعمال الكاملة للكاتب إضافة القصص التي لم تحتوها هذه الطبعة، و أن يعهد بها إلى محقق يصفيها مما شابها من اخطاء.

(8) نشرت بمجلة ليبيا الحديثة ع 10(1-1966) س3. تحت عنوان: إلى أين؟. [شكري البالغ للباحثة أسماء الاسطى، التي تفضلت بتزويدي بهذه المعلومة.]

(9) للاطلاع على تفاصيل دقيقة بشأن تحريك النفط لمجمل البنية الاقتصادية في ليبيا و تطور عائداتها منه ينظر: الطاهر الهادي الجهمي، أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، مكتبة الخراز، بنغازي. 1969. وكذلك: د. على احمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي. دار الطليعة. 1972. بيروت.

(10) للاطلاع على مناقشة ضافية لمفهوم« عتبات النص» ينظر: جميل حمداوي، لماذا النص الموازي، مجلة (الكرمل) ع88-89 . 2006، و موقعها على شبكة المعلومات الدولية: http://www.alkarmel.org

(11) ينظر: عبدالله سالم مليطان. مذكور



الفزاني في أعماله الكاملة

د. محمد أحمد وريّث

عندما تلقيت دعوة كريمة من الزملاء الأصدقاء الأعزاء المشرفين على نشر هذه الأعمال الشعرية التى سبق طباعتها لزميلى وصديقى وأخى الشاعر «علي عبد السلام الفزانى» بكتابة مقدمة لها، سُررت بها لأنها فرصة للإعراب عن وفائى وتقديري له شاعراً وصديقاً وأخاً عزيزاً.

وأقول «الأعمال التى سبق طباعتها» وليس «الأعمال الكاملة» وذلك لتركه ديوانين مخطوطين، لم يغفَل عن وضع عنوانين لهما ينبيان بعناية فى اختيارهما، فى أيامه الأخيرة خلال فترة علاجه، وهما: «ذاكرة الخلايا الميتة» و«نصوص من لوحة النسيان» فنتيقن أنهما يشيان بما كان يعانيه من آلام نفسية وجسدية من مرضه الذى كان على علم بطبيعته وبأن لا شفاء منه، قد وصل مراحله النهائية فى تمكنه منه.

وشرعت فى الكتابة، وبعد أيام وجدت أن البدايات التى شغلت عدة صفحات قد صارت صفحات كثيرة شكّلتْ نواة لكتاب مستقل فرغت منه ليكون أول دراسة مطوّلة عنه وعن أشعاره أرجو أن يأخذ طريقه قريباً إلى النشر، وهو يحوى جانباً من ذكرياتنا المشتركة منذ أن تعارفنا فى مطلع العام الثانى من ستينيات القرن الماضى، وقد تكلّلتْ علاقتنا بأنْ كتبت أول مقالة تنشر عنه فى الصحافة، معرّفاً به مقدّمًا إيّاه للقارئ الليبى (الذى كان آنذاك قارئًا فعلاً) منوّهًا بموهبته التى نمت وتسامقت منذ ذلك الوقت وحتى رحيله فى جنيف فى الساعة الخامسة وعشرين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 26-9-2000.

وهذه الكلمات ليست مقدمة، وإنما هى تقديم لهذا الشاعر العصامى فى تكوينه الثقافى

والدراسى، فهو وإن حفظ القرآن الكريم فى طفولته وفتوّته إلاَّ أنَّ حظه من التعليم المدرسى النظامي كان قليلاً جدًّا نظرًا لظروف الحياة الصعبة التى كان الليبيون يُمرّون بها فى آخرةِ الثلاثينيات التى ولد فيها (1936) فى (صرمان)، واقتضت بعد ذلك أن ينتقل والده بأسرته.......... إلى بحثا عن مصدر رزق كان الحصول عليه صعبًا بسبب استعمار ظلوم غاشم، ثم حرب عالمية ضروس خاضها الأعداء الأوربيون على الأراضى الليبية، ولم يكن لليبيين (ناقة فيها ولا جمل) كما يقول المثل العربى الذائع، مع طبيعة قاسية بخلت على الأرض والبشر فأصابهما الجدب والمجاعة والفقر إلى جانب انعدام التعليم الذى جعل جُل المواطنين الليبيين يرسفون فى قيود الجهل والتخلف، بل والتأخر الفادح والأمراض التى كانت تفتُك بالأرواحِ وتفتَكُها بالآلاف من عالم الأحياء.

ومن هنا سعى «علي عبد السلام الفزاني» بطموحه الوثاب الذى خاضه وكأنه يتمثل قول الشاعر البديع ابى القاسم الشابى فى قصيدته المشهورة:

(إذا ما طمحتُ إلى غاية لبْستُ المُنَى وخلعتُ الحذر)

إلى التعلم الذاتي بالإقبال الشغوف على القراءة والإطلاع حتى تمس فى نفسه التوق إلى قول الشعر؛ فحاول وحاول حتى استوت موهبته الأصيلة وتنامت تكويناً وبناءً. وقد عبر عن مكابدته ومعاناته فى طفولته فى رسالة بعث بها إلىَّ من روما فى مطلع عام 1968 ونشرها فى ديوانه الثانى «أسفار الحزن المضيئة» المنشور فى العام نفسه، فقال:

«الواقع أن تجربتى فى الحياة، كانت قاسية إلى أبعد حد، وطفولتى لم تكن جيدة بأية حال: طفولة حرمان، وفقر، ورزايا». وأما فى ديوانه الأول « رحلة الضياع» فقد كتب فى استهلال نثرى بعنوان «شيء صغير» عن الوسائل التى تلقى بها ثقافته أو استقاها منها فقال:«ماذا تريدون معرفته بعد ثقافتي؟ حسنًا، أقول لكم إننى التقطت ثقافتي من بطون الكتب، ومن أفواه المثقفين، ومن ممارسة الحياة هنا، وفى كثير من مدن العالم، ومصادري المفضلة، هى مكتبتى ومكتبات الأصدقاء» ومن الوهلة الاولى فى «مدخل»، (رحلة الضياع) يفصح عن اتجاهه الشعري من خلال انتمائه إلى الفقراء وانحيازه إليهم، فيقول:

(لستِ أفاقًا وما كنتُ مغامر يستحيلُ الزيفُ فى كفِّى أساور
واللآلي فى طريقي تتناثر
انا ابن الكوخ طفلا، وشبابي
وشبابي للمنابر
قلمى والصفحة البيضاء زادى والمحابر).

ذلك هو ما وقف عليه علي الفزاني حياته (القلم والورقة والمحبرة) وهو ما حافظ عليه

حتى اللحظة التى ودَّع فيها «عالمنا السفلي» الذى قال عنه فى رسالته إليَّ المذكورة فى السابق إنه «عالم ملىء بالتعفن والكراهية».

وكان فى بداياته يعتمد في أوزانه على أذنه الموسيقية التى تشبعت بالإيقاع من خلال القراءة والسماع للاشعار الموزونة التى تتكرر فيها تفاعيل البحور الخليلية المختلفة؛ فمرَّ بتلك المرحلة التأسيسية التى يطلق عليها « القاضى الجرجانى» - فى كتابه «الوساطة بين المتنبي وخصومه» - « الدُربة والمِران» إلى جانب رواية الشعر، أى حفظه كما كان يفعل الشعراء الأقدمون، وقد تيسَّر لنا فى عصرنا الآن بديل، نستعيض به عن الحفظ والرواية، هو الكتب المطبوعة والدواوين التى حملت لنا بعد تحقيقها ونشرها ذخائر تراثنا العربى القديم الأصيل، ثم أخذ في تعلم بحور العَروض الخليلى «بفتح العين» ولم أكن فى هذا بعيدا عنه إن لم أكن مُعيناً له فى أكثر الأحوال بالنظر إلى معرفتي الواسعة بهذا (الفنّ) الذي درسته فى المرحلة الجامعية الأولى وأقبلت عليه وأحببتهُ بمعاونة أستاذى الراحل الدكتور سيد مصطفى غازي وكان من أعلام كلية الآداب بجامعة الأسكندرية ردحًا طويلاً من الزمن، وقد انتُدِب للجامعة الليبية في ستينيات القرن الماضي.

وكان يأنس لي ويستأنس بي للتأكد من خلو ما يكتب من الخلل الوزنى، فكان يعرض علىّ قصائده أولاً بأول قبل نشرها، حيث كنا نلتقى يوميا بل إنَّ دواوينة الثلاثة: الأول «رحلة الضياع» (1966) والثاني «أسفار الحزن المضيئة» (1968) والثالث «قصائد مهاجرة» (1968 أيضاً) كانت من ضمن ما أطْلعني عليه قبل أن يدفع بها إلى الطباعة والنشر، إلى جانب ديوانه الرابع «الموت فوق المئذنة» (1973) الذى قراه علىَّ فى إحدى زياراته القصيرة لبنغازي قادماً من الإسكندرية التى كان مبعوثاً إلى جامعتها لدراسة التوعية الصحية عامى (72–1973) وقد ألهمته هذه المدينة العريقة أربع قصائد هى بحسب تواريخها وليس وفق ورودها فى الديوان: «بكائية للعنقاء» و«نهر الكبرياء» و«دعوة جودو» ثم «عين يعقوب» التى «استدعى» فيها بالماحة خاطفة تركزت فى ما آل إليه بصر «يعقوب» لتتداعى بعدئذ فى أذهاننا وقائع قصة «النبى يعقوب» وهو ابن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام مع بنيه العشرة وما فعلوه بأخيهم غير الشقيق يوسف() وما أصاب أباهم بفقده حين عادوا إليه:«قالوا يا أبانا إنّا ذهبنا نستبقُ وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب...» (من الآية 17، من سورة يوسف) وهم فى حقيقة الأمر تخلصوا منه:«وأجمعوا أن يجعلوه فى غيابة الجبّ» (من الآية 15، من سورة يوسف). ولحبِّ يعقوب الشديد ليوسف وشقيقه الصغير بنيامين وغيْرة بقية بنيه منهما لتفضيله إياهما عليهم؛ لم يصدق ادعاءهم وكذبهم:«وتولى عنهم وقال يا أسفي على يوسف وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم» (الآية 84، سورة يوسف) وبعد تتالى الأحداث التى رواها القرآن بتفاصيلها، التام شمل الأسرة واجتمع بيوسف، أبوه وإخوته بعد أن عرفهم بنفسه وهو على

سدة الحكم وخزائن مصر، وقبلها كان يوسف قد أعطاهم قميصه ليلقوه على وجه أبيه ليرتد إليه بصره: «فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتدّ بصيرًا...» (فى الآية96، سورة يوسف).
ويركز علي الفزاني فى قصيدته على مصدر التعبير عن شدة البكاء حسرةً على فقد المتمثل فى عينه (عينيه) اللتين عميتا (ابيضتا) متخذًا منها بنعت الاثنين بلفظ الواحد رمزًا للمعاناة انتظارًا للخلاص من الفقر والحاجة التى تجتاح «العالم السفلي» فى بنغازي أو فى غيرها من المدن، وعين «يعقوب» هنا لا تبكى ولكنها تغنى وكثير من الغناء لا يكون صادرًا عن بهجة ونرح، وإنما عن حزن وكآبة مشوبًا بالشجو والأسى والأنين: (عين يعقوب تغنى بدموع الحزن والفقدان فى يوم الرحيل).
وبعد أن يذكر ببنغازي (التى لم تزل إلاّ ترابًا) أى أنقاضًا، يقول لها:
(عين يعقوب تغني فى انتظار
فارس يعطيك يا أم المحار).
ولن أستعرض كل أجزاء القصيدة لاضطراب بنائها العام وعدم ترابط أبياتها المتأتيين عن التداخل بين الإخبار بحالة (فارس مهزوم يمضى) وبين إحلاله للإنسان، أى الإنسانية كلها فى مجرى الحياة فى ذاته هو ذاتها، ولكن دون إفصاح صريح عما يقصد إليه؛ فيوقعنا الغموض فى حيرة لا طائل من ورائها سوى:
(إنه الإنسان يحيا فى دمائى
فى ثرى الجسم النحيل).
و«الثرى» هنا هو الطين الذى خُلق منه الإنسان أول مرة ليؤدى إلى نشوء جميع البشر، ولكن ما الذى ينبئ عن بشريتهم؟:
(بذرة الإنسان فيهم صوتُه العالي الملول
سوف يبقى، ألف يبقى، رغم كثبان الوصول).
ومع ذلك لا ينجلي الغموض، أداة التعبير (اللغة) عند علي الفزاني لم تطاوعه بعد، وتفتقد إلى تنوع المفردات والتراكيب التى تختزنها الذاكرة وتبعثها نابضة بالإيحاءات بعد تنفيذها فى عِقد من الأبيات المنتظمة، إنه القصور عن بلوغ المعنى المراد بسلاسة، يطلُّ علينا من بعض قصائده أو من بعض مقاطعها لأنه يريد أن يقول الشعر لمجرد القول ولكن حين يُدرك قريحَتهُ الانفعال التلقائي، فإنه يجد متسعًا لتبيين أغراضه دون أن تقيدّهُ المساحة المحدودة والضيقة الممتدة بين أول وآخر كلمة فى البيت الواحد المحكوم بالوزن وأحيانًا بالتقفية اللازمة للمحافظة على انسجام الإيقاع المتولد من تكرارها، على الرغم من أنّ شعر التفعيلة غير ملزم ولا ملتزم بها إلاَّ قليلاً، ولكنَّ التقفيات أو القوافي غير المتابعة والمتبعة على نسق واحد تتخذ صورًا جميلة ورشيقة عند شاعر متمكن مثل بدر شاكر السياب فى أبيات قليلة يرد فيها ذكر «العالم السفلي» الذى أقحمه علي الفزاني دون أن نفهم قصده من ورائه، ولربما راودنا تفكير فى

أنه نقله عن السياب الذى أورده فى أواخر عام 1961 أى قبل أن يظهر علي الفزاني للعيان فى قوله: (لوفيقــه
في ظلام «العالم السفليّ» حقلُ
فيه مما يزرع الموتى حديقهْ
يلتقي في جوها صبحٌ وليل
وخيال وحقيقه
تنْعَسُ الأنهارُ فيها وهى تجرى
مثقلات بالظلال
كسلالٍ من ثمار، كدوالْ
سُرِّحتْ دون حبالْ)
من قصيدة (حدائق وفيقه) ديوان «المعبد الغريق»

ولكنَّ علي الفزاني لا يعدم أحيانًا، اكتمال معانيه مع انسيابية عفوية فى الإفضاء بدخائل وجدانه وتفكيره بصوت مسموع دون حذر من أية عواقب، لأنه يعمم والتعميم لا يمسُّ أحدًا بضُر فهو يذكر تاريخًا عامًا أضاعه المخانيث والخصيان والبغايا والجلاوزة والسجانون المسيطرون على «أولي الأمر» الحاكمين بتفويض إلهي وهمي: يقول علي الفزاني باحثًا عن «العنقاء» التى لن يجدها لأنها طائر خرافي أسطوري لا وجود له:
(ألف عام لم أجدها فى كتاب الموت عنقاء الصحارى النائيات)
(اه غنَّتْ مثلما شاءت قيان الخلفاءْ
فلهونا ولعبْنا، ورحلنا، ورثانا الشعراءْ
ثم ماذا؟ يا عصور القهر ماذا؟ أينه القصر المضاء
سلبَ التاريخُ منّا كل شيء، كلَّ مجد العظماء
«طارقٌ» ماتَ وحيدًا فىَ سراديب البغايا وسجون الأدنياء
فلمن يشدو كنارُ العصر ويجيء ويقول النصحاء
كل ما يُلقَى هُراء
فكفانا وكفانا من صراخ الببغاء).
من قصيدة «بكائية للعنقَاء»، ديوان «الموت فوق المئذنة»

وإذا كان هذا مصير «طارق بن زياد» فاتح الأندلس أو ممهد الطريق إلى فتحها النهائيّ، فإنَّ القائد الذى هزم التتار فى موقعة «عين جالوت» بفلسطين عام 1260م بعد اجتياحهم بغداد بسنتين وتخريبها وقتل الخليفة «المستعصم» بخيانة من وزيره الشرير «ابن العلقمي» وهو «المظفر قطز» الذى يمّمَ صوب مصر بعد هذا النصر المؤزر، قد لقي مصرعه على أيدى رئيس عسكره «بيبرس» وأعوانه على مشارف القاهرة ثم تولى الحكم مكانه؟!

وفي المقطع الأخير من قصيدة الديوان «الموت فوق المئذنة» يقول علي الفزاني مصورًا فى أبيات شديدة التركيز والقِصَر فى «مساحات» التفاعيل متنقلاً بين تفعيلة واحدة وتفعيلتين وثلاث، ما يعانيه من محنة فى وطنه وفى «العالم السفليّ» وفى تجارب الأمم، ليبلغ قدرًا كبيرًا من الإجادة وإن خالف من حيث الشكل، فى حركة ما قبل الروّى فى كلمتى «الفودين-الجفون» وقد ساعدته «مستفعلن» الوحدة الموسيقية لبحر «الرجز» المطواع للزحاف الذي يُسقط حرفًا أو حرفين منها دون إحداث خلل إيقاعي:

(شهران لم أنمْ
شهيد محنة الألم
فى وطني فى العالم السفلي فى
تجارب الأمم
تبارك المشيب فى الفودين
تبارك السهاد فى الجفون
حبيبتي هذى
نهاية القصيدة).

فهل بلغ علي الفزاني مبتغاه من رحلته الشعرية التى استغرقت ثمانية وثلاثين عامًا؟؟

نعم، لقد بلغه عن جدارة سواء فى تعدد الدواوين التى أصدرها فى حياته أو فى الديوانين اللذين تركهما مخطوطين من بعده أو في الصدق فى المشاعر والأحاسيس وحرارة التعبير عن نفسه وعن قضايا وطنه وأمته العربية وقضايا الإنسانية في فضائها الرحيب. وإذا كان قد قال في مستهل ديوانه الأول «رحلة الضياع» مخاطبا الأصدقاء: «.. وكل ما أستطيع أن أفعله من أجلكم الآن، هو أن أعطيكم شيئًا من العطاء الصادق، هذه القصائد من قلبي، وقد عشتها كأعمق ما يكون».

فإنه أوفى بما وعد أن يعطيه وما أخلف لحظة حتى ترسخت قدماه فى عالم الشعر الساحر الأخاذ، وصار شاعرًا مرموقًا له قيمته الكبيرة فى الشعر الليبى بل وكاتبا مبتكرًا في مقالاته ودراساته الأدبية والتثقيفية التى داوم على نشرها فى السنين العشر الأخيرة من حياته، ونأمل أن تجمع لتنشر فى كتب أو كتاب يضمُّ أعماله النثرية الكاملة إلى أعماله الشعرية التي ستكتمل بنشر ديوانيه المخطوطين.

وبناءً على طلب الزملاء الأصدقاء الأعزاء المشرفين على طبع هذا الكتاب، قمت بإضافة بعض التعليقات والتوضيحات لبعضٍ ما ورد فى ثنايا العديد من القصائد وقد جعلتها فى هوامش مرقمة مذيلة بالأحرف الأولى من اسمى «م.أ.و» حتى لا تختلط بالتعليقات والتوضيحات التى وضعها الشاعر نفسه لبعض قصائده.

وبعد..

فقد تفردتُ شخصياً بثلاث:

كتابة أول مقالة تنشر عن علي الفزاني

وكتابة أول دراسة عن شعره خصصْتُ بها ديوانه الأول « رحلة الضياع» بمجرد صدوره عام 1966.

وكتابة هذا التقديم المختصر الذى أوحى إلى بفكرة الكتاب الذى سبق ذكره. وحين صعدت روح علي الفزاني إلى بارئها فى جنيف قطع جثمانه رحلة طويلة عبر محطات ثلاث إلى بيرن وفرانكفورت وطرابلس، ثم المحطة الأخيرة «بنغازي» التى شُيِّع فيها إلى مثواه الأخير بعد عصر الجمعة 30-9-2000 وقد رثيته مودعًا ومنتظرًا إن الاقيه حيث لا شرور ولا آثام ولا حقد ولا كراهية، وكنت أرجو ما كان يرجوه «أحمد شوقى» وهو يودع صديقه «حافظ إبراهيم» الذى سبقه ثم لحق به بعد بضعة أشهر عام 1932 فقال له:

قد كنتُ أرجو أن تقول رثائى يا منصفَ الموتى من الأحياءِ

((عشرة وحادى عشرتهم أخو يوسف الصغير بنيامين وبه يكونون أحد عشر كما ورد فى قوله تعالى كناية عنهم: فى الآية الرابعة من سورة يوسف على لسان يوسف نفسه فى رؤياه التى قصها على أبيه: « . . . يا أبت إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر لى ساجدين» والشمس والقمر هما أبوه وأمه وقد صاروا جميعا بين يديه وهو فى مصر مدبر لخزائنها وأموالها».



المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة

د.محمدزاهي المغيربي

يتناول هذا المؤتمر الأول من نوعه في ليبيا موضوع السياسات العامة في ليبيا : آليات صنعها، أدوات تنفيذها ومترتباتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية.
الهدف الأساسي لهذا المؤتمر تقديم نظرة تقويمية للسياسات العامة في ليبيا، ومحاولة رسم رؤية مستقبلية لمسارها

لماذا النظرة التقويمية ؟
تتفق معظم الدراسات وجل الباحثين على إن اللّه قد حبا هذا الوطن بموقع جغرافي متميز، بموارد طبيعية متنوعة، وبموارد بشرية أثبتت قدرتها داخل الوطن وخارجه عندما أتيحت لها الفرصة وفتح لها المجال.
بيد أن استقراء الواقع يبرز لنا إنجازاتنا لم ترق لمستوى طموحاتنا، وأن هناك مختنقات ومشاكل وأوجه قصور في مختلف المجالات والقطاعات. وتبين معظم الدراسات والتحليلات العلمية والموضوعية أن السياسات العامة للدولة الليبية تمثل أحد أهم العوامل التي ساهمت في هذا القصور وهذه المختنقات:ومن هنا ضرورة النظرة التقويمية لهذه السياسات: آليات صنعها، أدوات تنفيذها ومترتباتها.

لماذا الرؤية المستقبلية ؟
مالم يكن لدينا رؤيةلشكل المستقبل والمجتمع الذي نسعي لبنائه، رؤيةتتحدد من خلاله غاياتنا وأهدافنا، وترسم في ضوئها استراتيجيات وآليات وسياسات تنفيذها. مالم يكن لدينا ذلك، سوف نظل نضع سياساتنا ونتخذ قراراتنا بدون رؤية تحددها أو استراتيجية ترسم خطاها.
لقد أطلقنا على هذا المؤتمر اسم المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، على أمل أنه سوف تتلوه مؤتمرات أخرى في السنوات القادمة إن شاء الله، يخصص كل واحد

منها لمناقشة السياسات العامة في قطاع أو أكثر من قطاعات المجتمع المختلفة.
إنني لعلى ثقة من أنكم سوف تستمعون خلال الأيام الثلاثة القادمة إلى مجموعة من الأبحاث المتميزة التي شارك في اعدادها مجموعةمن الباحثين المتمرسين ومن الشباب الواعدين.
أود في النهاية أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في انجاح هذا المؤتمر، وأخص بالشكر جامعة قاريونس ومجلس البحوث والإستشارات ومجلس إدارته على تبني فكرة المؤتمر وتشجيعها وتمويلها، ومجلس التخطيط الوطني على رعايته ودعمه المعنوي والمادي للمؤتمر، وإلى كلية الاقتصاد وكلية الآداب والعاملين بهما وإلى جميع أعضاء اللجنة التحضيرية وبقية اللجان العاملة ورجال الإعلام، ولكم جميعا على تشريفكم.

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

2007/6/12



دور القانون في تنفيذ السياسة العامة

أ.صالح مفتاح العلام

تمهيد :

القانون ، السياسة ، الادارة ، الاقتصاد مصطلحات قد يشعر القاريء لها لأول وهله بأنها بسيطة ، أوأنها مفهومة ، وخاصة فى القرن الحادى و العشرين ، إلا أن المتمعن فيها و المتفحص لها يجد فى ثناياها غموضاً و فى أستعمالها طلاسم ، بل فى تطبيقاتها تنازعا و تصادما من الاجدر ؟ من الاولى؟ من المسيطر؟ من المهيمن؟ من الذى له التأثير على الآخر فى سياق ادارة الدولة و شؤونها .

لقد تضاربت الأقاويل حول الدولة، وحول العصر ، جراء استعمال هذه المفاهيم فهناك من يقول بان الدولة يجب أن تكون قانونية ، وآخرون يقولون أن الدولة سياسة وحسن تصرف ، هذا من جانب و من جانب آخرنجد من يقول بأن العصر عصر إدارة و عصرانفتاح آقتصادى .[1]

ولعل من المهم أن نقول أن العصر عصر حق المواطن فى أن يعيش حياة مستقرة اداريا ، منفتحة سياسيا ، وقائمة على اقتصاد يسعى الى اسعاده لا أستغلاله ولا تهميشه وفى دولة قانونية تحمى فيها مصالحه ومصالح غيره .

وبمعنى اخر هذه مفاهيم مترابطة ومتوحدة ولا يمكن آن ينجح أيا منها بمنأى عن الاخر ، فلا يمكن أن نقول بأننا فى دولة اذا كانت لا تسعى لتحقيق سياسات عامة تستهدف مصلحة الجميع ، ولانستطيع أن نقول أننا فى دولة قانونية اذا كانت القوانين فيها تطبق لمصلحة نظام أو جماعات أوإذاكانت المحاكم فيها ليست الطريق الامثل لدى كافة الاطراف معنوية وطبيعية لحل النزاعات .

فى هذه الورقة سأحاول تناول دور القانون فى تنفيذ السياسات العامة ، وذلك من خلال ثلاث مطالب رئيسية ، سيخصص الاول منها لتحديد صانع السياسة العامة فى ليبيا ، من هو ؟وما هى اختصاصاته و صلاحياته ؟

أما فى المطلب الثانى فستتناول الورقة، فكرة الشرعية القانونية للسياسات العامة وما هو اسسها والفرق بينها وبين شرعنة السياسات العامــة، وأثر ذلك على تنفيذ السياسات العامة وتقبلها من قبل الاطراف المختلفة.
اما فى المطلب الثالث والاخير فساحاول من خلال هذه الورقة طرح بعض الأمثلة لتوضيح دور القانون فى تنفيذ السياسات العامة.
والقانون كما درسنا جاء لتحقيق السياسات العامة للجماعة آيا كان نوعها، سياسة، اقتصادية، اجتماعية ومن هنا كان هناك ترابط بين وجود أو ظهور القاعدة القانونية واحتياجات المجتمع وسياساته المرسومة فى هذه الاطار.[2]
هذا بلاشك يبين ولوبشكل بسيط الرابط الأساسى بين السياسات العامة والقانون فهذا الاخير اليوم يعمل وفقا لوظيفته فى المجتمع على تحديد وا ضع السياسة العامة، وتحديد صلاحياته ومشروعية مايقوم به من اعمال، وبالتالى تقييم هذه السياسات وتنفيذها.

المطلب الأول

تحديد صانع السياسات العامة فى ليبيا وتحديد اختصاصاته وصلاحياته

من اهم النقاط التى ينبغى التركيز عليها هو تحديد صانع السياسات العامة، وهوبلاشك يختلف باختلاف النظام السياسى السائد فى المجتمع سواء كان رئاسيا، ملكيا، برلمانيا أومشتركا بمعنى رئاسى برلمانى، ملكى نيابى وفى ليبيا التى تبنت فكرة السلطة الجماهيرية، سيكون بلاشك لصانع السياسة العامة مفهوم مغاير عن ما هو سائد فى المجتمعات الاخرى، الأبرزفى هذا الاختلاف هو فى ذات الوقت الأخطروذلك مـن ناحيتين، الناحية الاولى تظهرعلى ممارسة رسم السياسة العامة فى حد ذاتها، ومن الناحية الثانية فى تحديد الاخنلاف بين المشارك فى صنع السياسة في ليبيا، وصانع السياسة فى النظم الاخرى وهو الوسيلة التى منح بموجبها هذه الصفة الا وهو التشريع وبالتحديد القانون كنوع من انواع هذا التشريع.[3] ومن أهم النتائج المترتبة على ذلك هو انشاء علاقة بين القانون والسياسة أو بمعنى اخر إعطاء القانون الشرعية لممارسة السياسة ووضعها موضع التنفيذ، ولتفصيل ذلك سأقوم فى هذاالمطلب بدراسة نقطتين أساسيتين، الأولى من هو واضع السياسة العامة فى ليبيا، وهل ما يحدث يتطابق مع الواقع القانونى أم أن هناك أختلاف، والثانية هو تحديد صلاحيات هذا الممارس لوضع السياسات العامة وحدود هذه الصلاحيات.

أولا: تحديد صانع السياسات العامة:[4]

من أهم النقاط التي تربط القانون بالسياسة أوبمعنى اخر توضح دور القانون فى وضع السياسات العامة من أجل اعطائها مشروعية التنفيذ هو تحديد القانون للمختص

بوضع السياسات العامة، وهو وفقا للنظام السائد فى ليبيا وكذلك القانون المنظم لرسم السياسات العامة المؤتمرات الشعبية، وبالتالى الافراد المنضوين تحت سقفها، فحسب المادة الأولى من القانون رقم (1) لسنة 1375 بشأن عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمعنونة بعنوان السيادة والسلطة جاء النص التالي «السيادة، السلطة فى الجماهيرية العظمى. . . للشعب، والسلطة يمارسها مباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية التى ينتظم فيها جميع الليبيين، رجالا ونساء ممن أتموا سن ثمانية عشر عاما شمسيا.

وهى التالي :-

1- تضع السياسات العامة وتسن القوانين وتتخذ القرارات فى مختلف المجالات.

2- تقر الخطط الاقتصادية والاجتماعية والميزانيات العامة.

3- تختاروتسائل اماناتها، ولجانها الشعبية التنفيذية والرقابية وما فى حكمها.

4- ترسم السياسات الخارجية للجماهيرية وتصادق على المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الجماهيريةالعظمى والدول الاخرى.

5- تبث فى شئون السلم والحرب . . .». [5]

وبمقارنة هذه المادة مع مثيلتها من القانون السابق نجد أنهاجاءت بنفس الصياغة مع ملاحظة أن المادة المذكورة أعلاه كانت مقسمة الى مادتين فى القانون رقم (1) لسنة1369بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

وايا كانت الصياغة فإن المهم فى هذه المادة انها أوضحت بجلاء المختص بوضع السياسات العامة فى ليبيا وهم أفراد المجتمع الليبي مباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية الاساسية، وساعود لاحقا لمناقشة هذه النقطة بالتفصيل.

إذا فواضع السياسات العامة فى ليبيا وفقا للقانون المنظم لذلك والمشار إليه سابقا هم المواطنين ممن اتموا الثامنة عشرسنة شمسية.

وهذا بلاشك انجاز كبير فى تحديد مفهوم واضع السياسة العامة ، والمقتصرة فى النظم الأخرى على سلطات معينة، رئاسية أوبرلمانية قد لاتدرك مصلحة البلاد والعباد بشكل كامل، بل أنها قد تمارس هذه السلطات لوضع سياسات تخدمها هى وتحقق أهدافها بلا اى اعتبار لمصلحة الافراد(المواطنين) وربما هذا ظهر من خلال السياسات الامريكية في الشرق الاوسط وخاصة غزو العراق، وبلا تعمق فى هذه النقطة(غزوالعراق) سأشير بإختصار الى أن سياسة الادارة الامريكية اتجاه العراق قد وضعت من قبل الادارة ونفذت رغم كل المعارضة التى كانت ضدها فى الداخل والخارج، بل انها تكلفها البلايين من الدولارات فى حين أن اكثر من 44 مليون امريكى لايملكون اى نوع من أنواع التامين الصحى على الاطلاق. [6]

وبالعودة الى ليبيا سنجد اننا امام نص عام، ويلاحظ عليه التفكك وخاصة فى صياغته

الجديدة أى في عام 1375. وهى فى الحقيقة ملاحظه عامة على كل التشريعات الصادرة فى الآونة الاخيرة وإن كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة لنص القانون المشار اليه لما له من أهمية استثنائية فهو قانون منظم لممارسة السلطة والسيادة فى الدولة وتحديد نظام الحكم فيها وربما يعود ذلك الى الملاحظة السابقة وهى أن القانون الأخير دمج المادتين الاولى و الثانية فى القانون السابق تحت نص مادة واحدة

و ما يجب الإلتفات اليه هنا هو التساؤل التالي، هل حقا افراد المجتمع هم من يضع السياسات العامة؟ وهل افراد المجتمع قادرين حقا على وضع السياسات العامة ؟ وهل ما يتم وضعه من قبلهم ينفذ بشكل كامل ؟ وماهى الوسائل التى يمتلكها هؤلاء لمساعدتهم فى رسم هذه السياسات؟ ومن يمكنه أن يراجع هذه السياسات ليتأكد من صلاحيتها لتحقيق المصالح العامة ؟.

فى إطار الاجابة عن هذا التساؤل المطول فى الفقرة الاولى، أي هل حقا افراد المجتمع لهم القدرة على وضع السياسات العامة ورسمها؟ سنجد أنفسنا أمام نوعين من الاجابة :-

الأولى ويمكن أن نطلق عليها تسمية الايجابية، وهى أنهم أي افراد المجتمع قادرين ويمكنهم وضع سياسات عامة وهو ما يتوافق مع النص القانونى ويتماشى مع النظرية من حيث انها نظرية. وهذا بلاشك إنجاز يجب عدم تجاهله، بل التركيز عليه والعمل على تطويره و ساعود لتوضيح دعائم هذا التطوير فى نهاية هذه الفقرة.

أما الإجابة الثانية فهى الإجابة المعاكسة وهى السلبية وهي أن هؤلاء الافراد لايمكنهم رسم السياسات العامة، ليس بسبب خلل فى العقول أو عدم الادراك ونقص فى الأهلية، فالقانون حدد سن الثامنة عشر لممارسة هذا الاختصاص وهى سن الأهلية ولكن لأسباب أخرى أكثرواقعية، وتظهر من الناحية التطبيقية، فما يجب عدم الالتفاف عليه هو الآتى:-

أ- أن ليبيا لازالت دولة متخلفة، وبالتالى هناك نسبة كبيرة من الشعب التى يحق لها ممارسة وضع السياسات العامة، لاتعرف كيف توضع السياسات العامة ولافي أي المجالات هى.

فنحن يجب علينا الاعتراف بأن القدرة على وضع السياسات العامة لا تتوافر فى كافة افراد المجتمع وإن كانوا قد بلغوا سن الثامنة عشرسنة شمسية.

الأمر الآخر إن أغلب الأفراد القادرين على رسم السياسات العامة أصبحوا ينؤون بأنفسهم عن حضور المؤتمرات الشعبية الأساسية وجلساتها، وذلك لأسباب عدة منها ما يرجع لسياسات الدولة نفسها فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك نوع من التصنيف الفكرى بين فئات المجتمع جعل بعض الافراد يلتزمون الصمت أو أن يختاروا عدم المشاركة من الاساس وذلك لتجنب تصنيفهم ضمن طائفة معينة من الطوائف، اسلامية، رجعية، ثورية.....الخ.

الأمر الثالث تحت نقطة التخلف هذه وهو الأهم فى اعتقادي هو فشل الإدارات العليا فى الدولة- وخاصة اللجنة الشعبية العامة والاجهزة التابعة لها- فى تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية وبالتالي السياسات الناتجة عنها وإقناع الأفراد بأن السياسات التى وضعت من قبلهم والمحققه لمصالحهم ومصلحة وطنهم قد نفذت بالشكل المطلوب وفى الوقت اللازم لذلك عقلا ومنطقا.

ب- إن طبيعة هذه السياسات العامة قد لا يجعل بالإمكان أن تدرس وتوضع من أيا كان، فهناك موضوعات ذات طبيعة فنية بحتة، ومصطلحات لا يمكن استيعابها إلا من قبل متخصصين وبالتالي فإن مستوى السياسات العامة الموضوعة وقابليتها للتطبيق تتوقف على قدرة واضعيها.
من حيث تقدير القيم المالية اللازمة لتنفيذها، المدد الممكنة للقيام بهذا التنفيذ، لتحديد أولويات تنفيذ السياسات العامة، وغير ذلك. وهذه أيضًا للأسف قد لا تتوافر ليس فقط على مستوي المؤتمرات الشعبية الأساسية وهي القاعدة المتضمنة لشرائح بسيطة(نصف متعلمة او أميه) في غالبيتها، وإنما وللأسف الشديد في ليبيا قد لا توجد هذه الإمكانيات أى إمكانيات استيعاب طبيعة بعض موضوعات السياسات العامة حتى في الإدارات العليا - التي يفترض أن تتكون من الكوادر العليا في الدولة - كاللجنة الشعبية العامة. وللتوضيح أكثر سأبرز هذا المثال بعد سنة 2000 أي مع رفع الحصار الجائر عن الشعب الليبي، وبدء مَرحلة سميت بالإصلاح وأنا لا أسميها كذلك، لأسباب ربما ليس المجال مناسبا لذكرها، تم التركيز على تحديد عدة إشكاليات تعترض المجتمع، ولكن ظلت المعضلة قائمة، وهي عدم تحديد الأولويات - تظهر من ضمن هذه الإشكاليات، السوق السوداء، دعم السلع، البطالة، تدني مستوى التعليم، والخدمات الصحية... إلخ.
وجاءت اللجنة الشعبية العامة وأصدرت قرارات تتعلق بالدعم وبلا دراسة منها للاولويات وترتيباتها ووضعت قرارات لرفع الدعم عن السلع لاقت اعتراضات ورفض من قبل المواطنين الذين يرون في وجود هذا الدعم نوعاً من الضمانة لضرورات حياتهم على أقل تقدير ، ليس لأن المواطن الليبي متمسك بتخزين صناديق الزيت والطماطم او حمل أثقال كيس الخمسين كيلو دقيق في الوقت الذي كان من الممكن فيه أن تقوم بالبدء باتخاذ قرارات في شأن التعليم و الصحة و الخدمات التحتية والبطالة والإسكان، وبالتالي سيتم رفع الدعم عن السلع تلقائيًا ولأن التعليم والصحة يمكن الاعتماد عليهما في رفع الوعي لدى المواطن من الناحية الغذائية والاقتصادية، وحتى فكرة جودة السلع وفكرة التنافس... الخ.
هذا مثال بسيط على ما تعانيه فكرة السياسات العامة ووضعها في ليبيا.. إذا نحن أمام مشكلة دقيقة كدقة وضع السياسات في حد ذاتها.

فوجود مفهوم متقدم لوضع السياسات عن طريق مشاركة كافة أفراد المجتمع البالغين للسن القانونية المحددة قانوناً، يتناقض مع عدم توفر القدرة لدى الافراد، وعزوف من لديه القدرة منهم عن حضور هذه المؤتمرات والمساهمة في وضع مثل هذه السياسات.

ج- مدة انعقاد المؤتمرات الشعبية هي أيضًا عائق آخر أمام وضع سياسات ناجحة وبالتالي قابلة للتطبيق، هذه المدة والكم الهائل من الموضوعات الهامة والغير الهامة التي توضع في جدول أعمالها، تجعل من المستحيل على الحضور أن ينجحوا فى وضع سياسة عامة جيدة ولو بشأن موضوع واحد منها، وبالتالي النتيجة وخيمة لا سياسات عامة في الواقع توضع، كل ما هنالك هو نقل صياغة في الغالب منقولة عن المذكرات المقدمة من القطاعات المختلفة، والتي تعبر عن سياسات الإدارة التنفيذية أكثر من التعبير عن رؤية المواطن المخول بوضع السياسات العامة.
وباختصار كل القطاعات تكرر ذاتها لعدة سنوات، صعوبات، قلة إمكانيات، وجود مخالفات، تكررها وهكذا، دائرة مفرغة، لاتعرف كيف تخرج منها.
لذلك أرجع الآن لأشير من جديد إلى أن كل ما تم قبل وبعد الحصار ما هو إلا سياق واحد لا تتنبأ الى ما سينتهي، ولذلك سأحاول أن أذكر بعض الحلول لعلي أساهم ولو بشيء يسير في تطوير الوضع للخروج بنتائج أفضل وسوف أؤكد هنا وقبل إيراد هذه الأسباب إلى أنها ليست إصلاحات حتى لا تصطدم بعقدة المعقدين من الإصلاح، ولا تغيير لنظام حتى لا تصطدم مع طموحات المستفيدين من النظام، وليس تدميراً لما هو قائم فهو بلا شك أفضل مما عليه الكثير من الدول ولكن التطوير للحاق والتفوق على الأفضل منا وليس المقارنة بمن هوأسوأ منا.
1- إعطاء الوقت الكافي لدراسة الموضوعات المختلفة ووضع السياسات والقوانين اللازمة لتنفيذها، ودون عجل، ولتوضيح ذلك فإن أقل قانون يتضمن سياسة عامة يتم اعتماده في بريطانيا مثلاً لا تقل مدة التحضير والدراسة له عن 3 سنوات اللهم إلا قانون خطر التدخين في الأماكن العامة وذلك لأن الدراسات حول الموضوع قد تعتبر شبه جاهزة في العقول وفي الكتب.
وبالتالي لا يمكن تقبل هذا الانجراف أو السيل الهائل من القوانين والقرارات الصادرة من مؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة وقطاعاتها في كل شيء، والنتيجة لا شيء سوى جبر المواطن على التحايل؛ تزوير الأوراق، الإدلاء بمعلومات كاذبة كل ذلك ليدخل ضمن اشتراطات قرار يمنح قروضا أو يعطي إعفاءات هو المستهدف منها الأول والأخير، وهومن سيقوم بسدادها أيا كانت قيمتها.
والمضحك في هذا الإطار بالذات أن هذه الكثرة من الإصدارات قد جعلت إدارتنا لا تعرف أن كانت تنظم موضوعًا جديدًا أم قديمًا ولا تعرف هل ما أصدرته من

قرارات هو تنفيذ لقوانين سابقة أو الضرورات تراها ملحة.
فعلى سبيل المثال، نجد بأن اللجنة الشعبية العامة أصدرت أخيرا قرارا بمنح إعانة ولادة قدرها 100 دينار عن المولود أثناء تسجيله في حين هذه الإعانة منصوص عليها فى قانون الضمان الاجتماعي ولوائحه التنفيذية منذ سنة 1983، وبالتالي فهي حق لكل من ولد له مولود بعد صدور هذا القانون.
والمضحك أكثر هنا أنها منحت هذه الإعانة في عام 2006 في حين لم تنظر في تعديل لائحة علاوة العائلة الصادرة منذ عام 1958 والسارية حتى الآن، هذا يؤكد ما أشرت إليه سابقًا وهو مشكلة تحديد الأولويات عند وضع السياسات العامة.(7)
2-تكليف لجان مكونة من أشخاص قادرين علي وضع السياسات والقوانين اللازمة لتنفيذها قبل إحالتها للمؤتمرات وهنا يجب أن أركز على نقطتين: عدم اشتراط أي مقومات خاصة في الأفراد المشكلة منهم هذه اللجان، سواء سياسية أو ولائية أو غير ذلك فالمهم أنهم مؤهلين علميًا وليبيين ولائيًا.
النقطة التالية عدم التركيز على جهات أو مؤسسات أو جامعات بعينها للقيام بهذه الدراسات ووضع السياسات في شأن الموضوع، بل يجب أن يشارك فيها كافة القطاعات ذات العلاقة وأيضًا على نطاق إقليمي واسع حتى تأخذ فى الاعتبار كافة القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع الليبي بشكل كامل، كما يفضل في هذا الشأن أيضًا أن تكون هذه اللجان في مجملها مشكلة من خارج الإدارات التنفيذية المنفذة للسياسة العامة المطلوب وضعها وان كان هذا لا يعني عدم امكانية مشاركة مندوب من قبل هذه الجهات ضمن تشكيلها على أن لا يكون من الإدارات العليا وذلك لأمرين الأول حتى لا يكون له المكانة الأدبية التي قد تمكنه من فرض رؤيته على أعضاء اللجنة الآخرين وخاصة إذا ما تم تسميته رئيسيًا لها، الثاني أن تكليف موظف من الإدارات العليا كالأمين أو الكاتب العام أو مدير إدارة هو من أسباب ردائة عمل مثل هذه اللجان بسبب عدم التفرغ والتغيب عن الاجتماعات وعدم توفرالوقت له لإعداد نفسه لتقديم مشاركات فعالة تفيد اللجنة للخروج بدراسة ناجحة للمهمة الموكلة بها.

3- تكوين منظمات غير حكومية:
هذا النوع من المنظمات يتوافق مع توجهات الشعب الليبي، ويعمل على تقويتها وهنا يجب أن أوضح الى أن المنظمات غير الحكومية التى أقصدها هى المنظمات غير الحكومية الليبية على أن تعطى قدرا من الحريات والصلاحيات يمكنها من أداء دورها بصدق فى اطار موضوع نشاطها، وهنا يجب أن ندرك ان لهذه المنظمات فوائد عدة:-
أ- أن هذه المنظمات ستقوم بدور كبير فى نشر المعلومات عن الموضوعات التى تدخل فى اختصاصها وهو ما يؤدي الى رفع مستوى الوعي لدى المواطن من جهة و خفض

مصروفات الدولة المفترضة فى هذا الخصوص من ناحية أخرى ، ففى الغالب وحسب القانون تكون الجمعية متخصصة فى موضوع واحد يتركز عليه نشاطها ، حقوق الانسان، حماية المستهلك، البيئة، حقوق المراة والطفل. . . . . الخ.

هذا النوع من العمل فى الغالب يصبح ناجحا لآنه متخصص، وبالتالى فإن اعطائها الحرية فى الدعاية لأهدافها وعقد اجتماعاتها، وتوعية المواطن فى هذا الشآن من شآنها أن يسهم فى رفع مستوى الوعى لدى المواطن حتى فيما يتعلق بالموضوعات ذات الطبيعة الفنية البحتة مثل البيئة وينتج عن ذلك قدرته على تحديد موقفه ورسم السياسة العامة داخل مؤتمره.

ب ـــ أن هذه المنظمات ستكون وسيلة شعبية مساعدة للوسائل الرسمية وفى الغالب إكثر التصاقا من الوسائل الرسمية بالمواطن، فهناك بلاشك دائما نقطة تصادم بين المواطن والادارة بوصفها صاحبة سلطة أى مواطن حتى مواطن المجتمع الجماهيرى ، فهو يتعامل مع الادارة من واقع أنها المهيمن، وأن كانت الناحية النظرية تقول بانه السيد.

اما من خلال هذه المنظمات وخاصة إذا كانت تعمل بشكل نزيه وهادف وتنجح فى وضع تقارير ودراسات علمية حقيقية مقنعة فإن المواطن سيكون قريبا منها منشد اليها، وهى أداة يمكن أن تعوض الخلل الحاصل الآن بين المواطن والدولة الناتج عن فقد المصداقية فى أعمالها.

ولا يشترط فى هذه المنظمات أن تلعب دور المصادم للدولة والمعترض على أعمالها إلا فى حدود القانون ولكن يمكن أن يكون لها دورها المكمل لسياسات الدولة والمحفز و المنبه لها.

ثانيا: اختصاصات صانع السياسات العامة وصلاحياته:

بالآطلاع علي القوانين المنظمة لعمل المؤتمرات الشعبية نجد انها قد اتفقت على نقطة واحدة وهي أن وضع السياسات العامة واصدار القوانين من اختصاص أعضائها من افراد المجتمع المتوفر فيهم شرط الاهلية القانونية وهوبلوغ سن الثامنة عشر سنة شمسية.

وفى ذات القوانين واللوائح لانجد ما هو المقصود بهذه السياسات العامة، فالقانون الجديد لازال فى انتظار لائحته التنفيذية التى لم تصدر حتى الآن.

والقانون القديم ولائحته المعمول بها حتى الان وفقا لنص المادة 42 من القانون الجديد فى انتظار صدور اللوائح الجديدة . لم يتعرض لتوضيح مدلول السياسة العامة المراد وضعها

فلم يبين ما المقصود بالسياسات العامة وما هواختصاصات واضعيها، بل تركت مفتوحة ووضعت فى ما لايزيد عن عشر كلمات أي في سطر واحد، وكان الأولى من وجهة نظرى ان يفصل الامر بشكل اوسع ولو فى اللائحة التنفيذية ويتجاوز الغموض.

ولعل من الواضح هنا أن هناك حسن نية ممن وضعوا هذه النصوص على اعتبار أن اختصاص أعضاء المؤتمرات الشعبية هو اختصاص مطلق فيما يتعلق بوضع السياسات العامة وسن القوانين المنظمة لإدارات الدولة، وهو أمر محمود ويذكر لهم من خلال هذه الرؤيا.
إلا أن ما يجب التنبيه إليه ولو من الناحية الآكاديمية أن الأمر الذى لايمكن قبوله هو أن يترك مثل هذا الموضوع على اطلاقه هذا وبلا تحديد للاختصاصات فالسلطة المطلقة ولو كانت للشعب ستؤدي الى الفوضى والاستبداد منه هو مباشرة أوممن يستغل امكانياته ليوجهها فى أتجاه تحقيق اهداف معينة لايدركها الأفراد.
ما أود أن اذكره بالتحديد هنا أن فكرة السلطة والتى تتضمن حق وضع السياسات العامة وفكرة الرقابة التى تعني حق مساءلة المسؤولين عن وضع السياسات العامة وتنفيذها سوف تتضارب إذا لم يكن هناك حدود لاختصاصات واضحة للسياسات العامة المراد وضعها وفى حالتنا أي ليبيا، سيكون الحال أصعب مع توحد شخص واضع السياسة والمسائل عنها.
كما يؤكد ضرورة تحديد اختصاصات محدودة لواضع السياسة العامة إذ أن هناك موضوعات لاتدخل ضمن برامج عمل المؤتمرات الشعبية -رغم اهميتها- وهى صاحبة الاختصاص بوضع السياسات العامة على الأقل من الناحية النظرية، وبالتالى لاتدخل ضمن المساءلة التى تتم من قبلها كالسياسات الدفاعية على سبيل المثال. المهم هنا أن تحديد الاختصاص أمر مهم لانه بإيجاز سينظم عمل واضع السياسة العامة، وعمل المسؤول عن تنفيذها.
وقد لايعتبر تجاوزا للمؤتمرات الشعبية أن يتم توزع وضع السياسات العامة بينها وبين الآدارة لطبيعة بعض السياسات كالسياسة الخارجية والسياسة الدفاعية.
بل أننى ادعو الى مثل هذا التوزيع فى الآختصاصات لآن بعض السياسات من الصعب على أعضاء المؤتمرات الشعبية القيام بدراستها، ولكن المهم أن يتوافر فى ذلك التوزيع بعض الإ شتراطات اللازمة لانجاحه ومنحه المشروعية وبناء على ذلك يمكن ان يكون التوزيع على النحو التالي:
1- أن السياسات الداخلية تعطى كلها الى المؤاتمرات الشعبية الأساسية، لإنها مما يدخل فى اهتماماتها بالدرجة الأولى وهذه السياسات على وجه التحديد هى السياسة الصحية والسياسة الأمنية السياسة التعلمية والسياسة السكانية - بناء، اعداد كوادر، تنظيم مدن و تخطيطها، سياسةالاستخدام، تنفيذ الاعمال عن طريق أجهزة الدولة أوغيرها، من قبل المحليين أو الاجانب الى السياسة الصناعية، الزراعية... الخ.
2- سياسات ذات طبيعة خارجية:- وهى اختصاص مشترك منها السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول المختلفة السياسةالدفاعية، وهنا لأن ليبيا ليست دولة مصنعة وتحتاج الى علاقات خارجية جيدة للحصول على المعدات والاسلحة من قبل الدول

المختلفة، فهذه السياسة تأخذ طبيعة العمل الخارجى من حيث التفاوض وعقد الصفقات وغير ذلك.

ولعل من المهم ان نشير إلى أن هذا لا يعنى اخراجها كليا من دائرة اختصاصات المؤتمرات وإنما لا بد أن تعرض عليها لأخذ موافقتها واقرارها وإلا فانها ستفقد مشروعيتها.

وأيا كانت السياسات المزمع وضعها فإنه من اللازم أن تهدف الى أمور مشروعة قانونا وبالتالى يجب ان تتوافر فيها الاشتراطات التالية:-

أ- أن تهدف الى تحقيق مصلحة عامة:-[8]

وهنا بلا توسع فى فكرة المصلحة العامة التى يعتبرها البعض مرنة ومطاطة وبالتالى قد تستغل سأقول باختصار بأن المصلحة العامة هى مصلحة المجموعة المكونة لأفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والقبيلة والجهوية والدينية . . . الخ .

ب- أن تكون سياسات متناسبة مع احتياجات المجتمع وأماله:-

وبالتالى لايمكن الحديث عن سياسات لاتتماشى مع رغبة المجتمع من حيث النظام العام السائد فيه، فلا مجال مثلا الى تبني سياسة فتح محال لشرب الخمر أوبيعه وذلك لتعارضه مع مبادئ المجتمع الاسلامية، كما لا يمكن القول بحرية استعمال السلاح أوتقبل فكرة العمل المسلح ضد الدولة وذلك لأن النظام العام يعطى امكانية العمل من خلال قنوات مشروعة أخرى، كما ان الالتزام بمفهوم النظام العام سيؤدي الى تعزيز تقبل الافراد ومشاركتهم فى تنفيذ السياسات العامة باعتبارها تعبير عن ضمير الجماعة.

ج- اضفاء الشرعية على هذه السياسات:-

وهذه النقطة سأقوم بالعودة لها فى المطلب الثانى بتفصيل اكثر، ولكن ما أود أن اذكره هنا أن صاحب الحق فى وضع السياسات العامة هو المؤتمرات الشعبية وبالتالى لايعنى ما ذكرته سابقا هو سحب للبساط من تحتها، وحصر لصلاحياتها، لا فما أردت ذكره هنا هو أن هذه الموضوعات عميقة وذات طبيعة خاصة، وتكتنف السرية بعض جوانبها فلا بأس من أن يتم وضع السياسات العامة المتعلقة بها من قبل لجان مختصة و مشاركة الإدارة التنفيذية، ولكن لاتعطى هذه السياسات قوتها التنفيذية أو تدخل ضمن برامج العمل إلا بعد عرضها على المؤتمرات للموافقة عليها وإعطائها الشرعية للتحول نحو مرحلة التنفيذ.

4- تحديد أولويات السياسة العامة:-

فلا يقبل مثلا أن يتم التركيز على التسلح أو برامج الإقتصاد، وتترك الصحة والتعليم

أوالأمن . يجب دائما أن نقوم بإعطاءالأولوية للسياسات العامة التى يؤدى تنفيذها الى رفع مستوى تنفيذ السياسات التى تليها فى المرتبة، بل ويمكن أن تؤدى الى التخفيف من الأعباء المالية لتنفيذ مثل تلك السياسات.
وكما أشرت سابقا رفع المستوى التعليمى والصحى، سيؤدي بشكل مباشر إلى رفع مستوى الوعى بأساليب التغذية وبالتالى تقبل رفع الدعم عن السلع بشكل غيرمباشر وبلا تصادم مع المواطن.
كذلك وضع السياسات الفعالة فى هذه المجالات سينعكس بالايجاب على برامج البيئة والعمل وتقبل الامتثال للقانون وليس الخوف منه. . . . . الخ.
فهنا أشير إلى ضرورة أن توضع السياسة العامة باعتبارها وسيلة لرفع مستوى الحياة للمواطن، باعتباره الهدف الأساسي لوجود الدولة، ولا يمكن أن توضع السياسة العامة فى الدولة، وكأنها سياسة تجارية وأقتصادية بحتة فالدولة ليست عملا تجاريا يستهدف الربح فقط، بل هى تفاعل سياسى وأجتماعى وأقتصادى وحتى قانونى، إذا اختل أي من عناصره فإن العناصرالأخرى لن تنجح وإن نجحت فإن نجاحها سيكون مؤقتا ببساطة لأن ما تم النجاح فيه سيصرف فيما بعد على المشاكل التى تنتج عن الإختلال الحاصل فى العناصر الأخرى .

المطلب الثاني
مبدأ المشروعية وأثره على رسم السياسات العامة وتنفيذها

الحديث عن هذا المبدأ المهم الذى يحكم الكيانات السياسية المختلفة يظهر من خلال التساؤل عن كيفية إدارة السلطة لشؤون الجماعة والأ فراد، وهل دورها ينصب على خدمة أحد الأطراف على حساب الآخر، أم انها تمثل التوازن بين الطرفين الفرد والجماعة. وبعيدا عن الخوض فى الخلافات الناتجة عن هذه التساؤلات والنتائج المترتبة عنها. (9)
وهو جدال طويل ليست هذه الورقة المكان المناسب للخوض فيه.
فإن ما يهمنى هنا هو أن أشير الى أن أداة السلطة لإخضاع الأفراد ودفعهم لتقبل حكمها هو القانون، القانون هنا بمفهومه الواسع أى كل القواعد التى تنشأ عن الجماعة، وتجسد نظرتها للعدالة حتى قيل بأن السلطة ليست إلا القانون فى وجوده الواقعى المتحرك. (10)
إذا هذا القانون - وبعيدا عن الجدال الذى ظهر حول نشأته ؟ ومن هو المختص بإنشائه؟ هو وسيلة المشروعية فى الدول الحديثة وبالتالي فإن كل ما يقع بين السلطة وهيئاتها والأفراد أو الجماعة بشكل عام يجب أن يظل فى اطاره ويدور

فى فلكه والا فقد قوته ومعناه.
فما المقصود بمبدأ المشروعية ؟

أولا: مبدأ المشروعية

المشروعية تعنى « وجوب احترام القواعد المحددة لسلطات الهيئات العامة والمنظمة لإختصاصاتها، بحيث تدور قدرات الهيئات العامة على التصرف اتساعا وضيقا مع الضوابط التي تحدد لها قواعد أختصاصها». (11)

أى أن هذه الاختصاصات تتوقف على نوع السلطة المحددة لها وما اذا كانت سلطة تقديرية هامش أو مجال العمل فيها واسع وقابل للتفسير، أم أنها سلطة مقيدة تحديد للادارة ما يجب عليها عمله أو الإمتناع عنه، أي الالتزام بالقيام بعمل أو الامتناع عن ذلك العمل.

ولنبقى فى مجال بحثنا وهو دور القانون فى تنفيذ السياسات العامة، يظهر لنا واضحا بأن القانون يواكب عمل السياسات العامة، من التفكير فيها كفكرة يمكن طرحها، ومن يمتلك حق هذا الطرح؟ الى أن يتم تبنيها ووضعها موضع التنفيذ من خلال وضعها فى قانون أو قرار أو منشور إدارى، وأيضا تخصيص الأموال العامة اللازمة لتنفيذها.

وما يهمنا هنا ليس طرح ذلك فما أشرنا إليه قد يكون من المسلمات فى السياسات العامة للدول، وبالتالى قد يتساءل البعض عن جدوى الحديث عنه هنا.

الحقيقة أن ما دفعنى هنا للحديث عنه هو أمور ثلاثة يمكن أختصارها فيما يلى :-

1- غموض مبدأالمشرعية فى النظام القانونى الليبى.

2- محاولة اعطاء الشرعية لبعض السياسات التى لاتهدف الى تحقيق مصلحة عامة واضحة.

3- غياب دور القانون فى ضبط المسألتين السابقتين.

1- غموض مبدأ المشروعية فى النظام القانونى الليبي:

سبق وأن اشرت الى أن النظام القانونى الليبي الذى كان ينبغى أن يكون هو المنظم والمسير للسياسات العامة فى الدولة، أصبح هو جزء من السياسات العامة فى الدولة. بمعنى أن كافة القوانين السائدة الآن تعانى من قصور واضح فى تحديد التدريج القانونى الذى يعكس مكانتها فى الهرم القانونى وبالتالى الضابط لمشروعيتها، هذا التحديد المفقود ادى الى أن السياسات العامة فى الغالب هى من يقوم بدور وضع القانون وليس العكس، وبالتالى أصبحت عندنا المشكلة المعروفة وهى تعديل القوانبن بل والغائها بمناسبة وبلامناسبة. بما فيها القانون الأساسي وهوالقانون المنظم لعمل

المؤتمرات الشعبية مما أدى الى عدم استقرارها وبالتالى توافر أجواء القدرة على وضع السياسات العامة وإلزام الجهات المختصة بتنفيذها.
فعلى الرغم من عدم تغير نصوصا وثيقة أعلان قيام سلطة الشعب، وربما قانون تعزيز الحرية والوثيقة الخضراء الكبرى، إلا أنها ظلت نصوص صامتة وجامدة غير قادرة عن التعبير على ذاتها. وذلك لعدة أسباب منها على سبيل المثال:-
أ- أن بعض هذه الوثائق جاءت بنصوص مقتضبة ورغم ما تحتوى من قيمة فهى تحتاج الى تفصيل حتى تتحول الى نصوص مقنعة للافراد وبالتالى قابلة للتطبيق.
ب- من الناحية العملية ظلت هذه النصوص مجرد علامات للمعانى الإيجابية التى يجب أن تسود المجتمع، ولكن من الناحية التطبيقية ظلت بعيدة كل البعد عن التحقيق، إما لأنها ظلت أقرب للاحلام منها للواقع، أو لأن تصرفات الدولة كانت دائما تضرب بها عرض الحائط وتقوم بما هو معاكس لها.
ج- وهذا هو السبب الجوهرى فى الحقيقة أن هذه الوثائق لم تأخذ الصورة القانونية الكاملة اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، كما لم تفرغ فى نصوص قانونية واضحة بعد ذلك، ولم تحدد العقوبات المفترض إيقاعها علي المخالفين لأحكامها سواء كانت سلطة أو مواطنين، المهم أنها ظلت وثائق رنانة لا أكثر ولا أقل.
ويمكن أن أشير هنا الى ان كل ذلك يرجع فى اساسه لعدم وجود مفهوم واضح لدور القانون فى خدمة المجتمع بشكل عام والسياسة العامة بشكل خاص، ففى دراسة لمنظمة الصحة للدول الامريكية بعنوان الحق فى الصحة أشارت الدراسة بشكل واضح ومحدد بأن الوصول الى المستوى الصحي اللائق وبالتالى تنفيذ السياسات الصحية للدول الاعضاء يتطلب اولا فهم لدور القانون فى هذا الشأن وقد فصلت ذلك من خلال ترتيبها لأدوار القانون فى المراحل المختلفة لتطبيق هذه السياسات.[12]
هذه الأسباب وغيرها تدفعنا للحديث عن البدائل أو الحلول اللازمة لتكوين مبدأ المشروعية واحيائه فى التشريع الليبي،[13] وذلك لرفع مستوى وضع السياسات العامة والعمل على تطبيقها وتنفيذها بالشكل المطلوب ومن هذه البدائل يمكن أن نذكر الحلول التالية:-

1- الحل الأول وهو في حقيقة الأمر الأصعب تصحيح الوضع القائم من خلال وضع أو سن تشريعات اساسية لا يتم التعرض لها إلا من خلال اجراءات صارمة تؤدي إن لم نقل لمنع تعديلها، فعلى الاقل الى جعل هذا التعديل صعبا ويستغرق وقتا فلا يمكن أن يتم التعديل فى كل خمس سنوات أو أقل من ذلك ولمجرد ظهور فكرة أو إقتراح لم يتم دراسته بعد.
ولقد اشرت فى بداية حديثي عن هذا الحل بأنه الأصعب وذلك لأن الافراد قد فقدوا

الثقة فى السلطة العامة بكافة أجهزتها، وبالتالى فهم سيشعرون بأن هذه الوثائق ولو فرغت في نصوص قانونية مفصلة فإنها ستفقد روحها وهى مشروعية تقبلها من افراد المجتمع باعتبار انها تعبير عن ضمير الجماعة وأداة تحقق مصالحهم.(14)

2- الحل الثاني وهو وضع دستور لترسيم الاختصاصات وتفصيل السلطات، وتوزيع الصلاحيات بين الجهات المختلفة المكونة للمجتمع، وليس بشرط أن يأخذ هذا الدستور المفهوم التقليدي له، وبالتالى يدّعي البعض بأنه معارض للنظرية التى تمثل النظام السياسى السائد فى المجتمع، فمن قبل أكد صاحب النظرية بأن هذه الفكرة قابلة للتطوير وبالتالى الالتزام باتباعها يأتي مصاحبا للنتائج الايجابية المترتبة عنها، أما فى حال تصادمها مع مصالح الآفراد الذين هم المخاطبين بأحكامها، والمستهدفين من تطبيقها فهو أمر يمكن تجاوزه من خلال تطويرها وتعميقها، ومن خلال عرض الأمر عليهم فى المؤتمرات الشعبية القناة الرسمية لرسم السياسات العامة.
فهنا يجب أن نلاحظ أن المجتمع الليبي اليوم يسعى لأن يدرك ركب الدول المتقدمة والحياة فى هدوء واستقرار سياسى وأجتماعي واقتصادى وقانونى بغض النظر عن السلطة ومن يمارسها أو نوع النظام المطبق فى دولته.... الخ.
والحقيقة ومن تجارب مختلف دول العالم فإن تحديد التدرج الهرمى للقاعدة القانونية وبالتالى قياس مدى مشروعيتها كان ولايزال ينطلق من وجود القواعد العليا المنظمة للمجتمع والواردة غالبا فى دستور أيا كان هذا الدستور مكتوب أو غير مكتوب.
فالدستور هو أساس المشروعية فى الدول الحديثة، بل هو السمة الأساسية لها فهى تسمى به وترتبط به فيقال الدولة الدستورية.(15)

ومن النتائج الهامة التى تترتب على وجود الدستور هو امكانية تحقيق ما يعرف بالرقابة على دستورية القوانين التى للاسف افتقدناها منذ إعادة تنظيم المحكمة العليا عام 1982 وبالرغم من اعادة الآختصاص لهذه المحكمة للقيام بهذا النوع المهم من الرقابة على أعمال السلطتين التشريعية و التنفيذية فى ليبيا وذلك بموجب القانون رقم 17 لسنة 1994 إلا أن هذا القانون ظل هو الآخر حبرا على ورق ولم يرى طريقه للتنفيذ حتى الآن، وهذه معضلة آخرى أدهى وأمر.(16)

ففى فرنسا على سبيل المثال تمارس هذه الرقابة لضبط أعمال الإدارة والمطالبة بأن تكون قراراتها دائما مستندة على وقائع صحيحة وقد أعتبر مفوضو الحكومة الفرنسية بأن التحقق من الوجود المادى للوقائع هو ادنى درجات الرقابة التى يجب على المجلس (مجلس الدولة الفرنسى) القيام بها فى جميع الحالات وبصدد سائر القرارات الإدارية.(17)

كذلك لنا فيما حدث فى فنزويلا مثال آخر على دور الدستور فلولا الدستور لما عاد تشافيز الى السلطة بعد الانقلاب عليه، وهو ماينطبق ايضا على نيكاراغوا.
فلا شك إذا بأن وضع دستور مفصل وواضح لتنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة في الدولة سيكون خيارا مفضلا لكثير من الناس، وهذا ليس لأن النظرية قد فشلت أو أنها غير ذلك، لا أريد الخوض فى هذا الأمر بل ربما عند تفريغها فى قواعد دستورية واضحة سيساعد على فهمها وفى كل الاحوال الهدف الاساسي أنه سيحقق فوائد عديدة منها:

1- أنه سيقوي مفهوم المشروعية ويبينها بوضوح داخل المجتمع.
2- إنه سيمثل نهاية لحقبة عدم الثقة المتبادلة بين السلطة و الافراد، وبداية حقبة جديدة أساسها الثقة.
3- أن هذه النقطة الأخيرة ستنتج توجه مقنع بالعمل الجاد على ضرورة حصول تغيير ليس بالضرورة سياسى من حيث الأشخاص أو المفاهيم، ولكن قانوني يوزع الحقوق والواجبات أو المسؤوليات بشكل واضح.
4- أن القضاء الليبي يمكن أن يستيقظ من سباته ويوسع اختصاصاته بما يحقق المصلحة العامة ورفع مستوى العدالة داخل المجتمع، وأن يخرج من اعتباره فقط قضاء جنائى عقابى، أو مدنى تعويضى الى قضاء حريات و تقييد للتجاوزات وإن كانت صادرة عن السلطة العامة، وهذا هو هدف مبدأ المشروعية.

ثانيا: شرعنة السياسات العامة

بعد أن أشرنا إلى أن مفهوم مبدأ المشروعية هو احترام القانون من قبل السلطة والمحكومين سيكون من السهل علينا أن نبين المقصود بالشرعنه بوجه عام وخاصة للأعمال والتصرفات التى تصدر عن الإدارة.

ويمكن أن نذهب إلى ان الشرعنة بمفهومها الواسع هى محاولة اضفاء الشرعية أو الصبغة القانونية على اعمال الادارة التى تخرج فى هدفها عن الصالح العام أوالتى صدرت بشكل غير شرعي فى الاساس، ولكن الادارة ترغب فى استمرارها وعدم سحبها أو تصحيحها بإتباع ما تنص عليه القوانين المعمول بها فى الدولة.

إذا الشرعنة فى حقيقتها هى خروج عن مبدأ المشروعية يراد به اضفاء الشرعية عليه، وهنا لابد أن نشير إلى أن الخروج عن مبدأ المشروعية بمفهومه الواسع يترتب عليه نتيجتين أساسيتين:
أ- إن الاعمال الناتجة عن هذا الخروج هى أعمال غير دستورية وبالتالي لا أساس

قانوني لها وهى والعدم سواء، ولهذا يتفق القضاء على انها مجرد اعمال مادية صادرة عن الادارة لم تصل الى درجة الدخول فى دائرة التصرفات القانونية التى ينبغى ان تحظى بالالتزام والانصياع من قبل الافراد المخاطبين بها، بل لا تلزم حتى الجهات التابعة لمصدرها، وفى هذا الشأن ذهبت المحكمة العليا الليبية الى اعتبر القرار الادارى المشوب بعيب عدم الاختصاص الجسيم مجرد اجراء مادى معدوم.(18)

ب- إن الاعمال الناتجة عن الشرعنة، لا تأخذ القوة القانونية اللازمة لتنفيذها إلا بعد تصحيحها من قبل الجهة التى اصدرتها أو ارجاعها الى الجهة التى تمتلك فى الأساس حق اصدارهاوبالتالى العودة الى مبدأ المشروعية وضرورة احترامه وهنا لن تاخذ صورة الشرعية، بل هو عودة الى مبدأ الشرعية وهو أمر مستحب ولازم لعل هذا يمكن أن يقبل عند الحديث عن القرار الإداري اوالموضوعات التفصيلية الدنيا لتنظيم وتنفيذ السياسة العامة، أما فى أطار السياسة العامة ووضعها فى حد ذاته، فإن الأمر لا يقبل ولا يمكن تصحيحه إلا من خلال عرض موضوع السياسة العامة برمته من جديد على واضع السياسات العامة، وإمداده بكافة البيانات والمعلومات والإمكانيات اللازمة لقيامه بهذه المهمة، فلا يكفى على سبيل المثال :-اتباع ماسمى بنظام التمرير للسياسة العامة موضوع الأختراق من أجل أتخاذ إجراء شكلي معين لإضفاء الشرعية عليها. فالمهم هنا هو أن يعاد طرح الموضوع برمته على الجهة المختصة أصلا بوضع السياسة العامة واقرارها مع الطرح بشكل واضح لإشكالية عدم مشروعية السياسة السابقة التى وضعت والأسباب وراء ذلك، لأن ذلك سيعزز لدى واضع السياسات العامة مفهوم القانون الذى يجب أن يحترم من الجميع وأن يحكم كافة أعمال الادارة وسياساتها. كذلك سيتعرف واضع السياسات العامة على قيمة عمله وإدراك اهمية مركزه وأن هذه الاعمال لن تصبح مشروعة إلا بعد أن ينتهى هو من دراستها والمطالبة بوضعها موضع التنفيذ.

إذا الشرعنة لن تكون بأى صورة من صورها أداة لأضفاء الشرعية، بل ستصبح دائما وسيلة لإظهار ضعف الإدارة، وعدم قدرتها على مشاركة الأخرين فى وضع سياساتها، بل وحتى إظهار سلبية طريقة عملها بالتفرد بإتخاذ ووضع السياسات العامة بالمخالفة للنصوص القانونية المنظمة لذلك فمن المهم للإدارة حتى تضمن لسياساتها القبول وبالتالي تهيئة الاجواء ان تعمل لإقناع الافراد اولا باهمية دورهم فى وضع وتنفيذ السياسات العامة وثانيا اقناعهم بأهمية هذه السياسات وقدرتها على تغيير حياتهم بالطبع للافضل. ومن هنا يتضح لنا بان تحقيق الادارة لأهدافها يتوقف على مدى قدرة الإدارة على توجيه وتنسيق جهود الأفراد، وإدراك الكيفية الصحيحة لاستغلال قدراتهم البشرية والمادية، وبلا شك التكيف مع البيئة التى تقوم بها بهذه الاعمال.(19)

هذه الفكرة صارت اكثر وضوحا مع ماأكدته الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية المهتمة بشئوون التنمية وحقوق الانسان والتى إتفقت جميعا على أن من أهم عوامل نجاح تنفيذ السياسات الهادفة إلى تعزيز مفهوم حقوق الانسان وبالتالى تحقيق المستوى الاقتصادي والاجتماعي المطلوب للحياة الكريمة هو مشاركة الأفراد ومن جميع المستويات فى وضع هذه السياسات والعلم بتفاصيلها وذلك بهدف دفعهم الى الوقوف معها والسير في الاتجاه المحقق لها لا الإتجاه المعاكس.

وفى هذا الاطار يجب أن اشير إلى أن ليبيا تمتلك والى حد ما هذا المفهوم مفهوم مشاركة الأفراد فى وضع السياسات العامة ولكن ظل ومازال هناك نوع من التشويش يعترى هذا التنظيم يمكن إرجاعه إلى الاسباب السابق الإشارة اليها بالإضافة إلى محاولات بعض الاشخاص فى الادارات العليا فرض نوع من الوصاية على هذه الممارسات.[20]

ونتيجة لذلك لا يجوز إتباع طريقة التمرير، ولا يجوز إتباع طريقة اللجان إلافى اطار الموضوعات التى تحتاج الى دارسة إضافية لتبسيط الموضوعات الفنية المتعلقة بها ووضعها تحت تصرف كافة المشاركين فى وضع السياسات العامة (وهو أمر يمكن تجنبه أو على الأقل التخفيف منه من خلال السماح بقيام منظمات المجتمع المدنى كما أشرنا سابقا).

لا يمكن التوسع فى تفسير القوانين والقرارات المنفذة للسياسات العامة بما يؤدى إلى الخروج عن هدف تلك السياسات الأساسي. وإن كان الأمر لازم فلابد أن يطلب هذا التفسير من الجهات المختصة بذلك، وهى إما الإدارة العامة للقانون -التى يمكن أن اقول انها شبعت موتا فى ليبيا، فلم يعد لها اى دور إلا كونها جزء من التنظيم الداخلي لأمانة العدل - أو القضاء او طلب هذه التفسيرات من واضعي السياسات العامة.

وهنا سأركز على ان تفسير هذه القوانين والقرارت فى ليبيا قد أدى الى عدم احترامها من قبل الجميع- افرادا وإدارات - واصبح هذا التفسيرمرتبط بالشخص المفسر والموقف الذى يفسر فيه القانون أو القرار، والمنطقة التى يطبق فيها، ودرجة العلاقة بين المطالب بالتفسير والمفسر... الخ.

وهو ما أعطى شعور بأن الدولة مقسمة الى عدة مناطق وأن لكل منطقة قانونا وسياسة منفردة، وذلك يظهر واضحا على سبيل المثال فيما يتعلق بالسياسات الجمركية بشكل خاص، وكذلك السياسات الخدمية الأخرى بشكل عام.[21]

فى ختام هذا المطلب يمكن أن نلخص الفكرة فيما يلى :-

إن مبدأ المشروعية هو المبدأ المنظم لكافة الأعمال في الدولة، وهو المبدأ الواجب الإحترام من قبل كافة الأطراف حكاما ومحكومين، وان هذا الإحترام يتطلب وجود نظام قانونى واضح يستطيع أن يستوعب ويحقق السياسات العامة من مجرد كونها

فكرة مرورا بدراستها وإقرارها حتى وضع المخصصات المالية اللازمة لتنفيذها.
وهذه النقطة ستدفعنى للعودة إلى المطلب الاول فهى مرتبطة به، إذا لابد أن يوجد دستور يمكنه أن ينظم الأختصاصات والسلطات الممارسة لها وكيفية الرقابة عليها خلال هذه الممارسة وبالتالى ستكون فكرة مبدأالمشروعية واضحة ومتدرجة وسلسة أوعلى الأقل تفريغ الإعلانات ذات الطبيعة الدستورية فى قوانين أساسية لتقوم بهذا الدور وتأخذ هذه المكانة.

أما بالوضع الذى عليه الحال الآن، فلا يمكننا بموجبه احترام مبدأ المشروعية حتى أن كنا نحرص على ذلك، فالأمور ضبابية، والسلطات متعددة، والمصالح متعارضة.
مؤتمر الشعب العام والمؤتمرات الشعبية واللجنة الشعبية العامة و اللجان الشعبية العامة للقطاعات والقيادات الشعبية و اللجان الثورية والمواطن والرجعية....... الخ.

إذ أن هذا أدى إلى كثرة الأجهزة وعدم توحيد السياسات العامة وبالتالى عرقلتها ادائها لمهامها وفشلها، وهنا تجب الاشارة الى أن لكل الدول مصالح عليا تعمل على تحقيقها، بغض النظر على السلطة التى تحكمها، وبغض النظر عن مصالح القائمين على تنفيذ هذه المصالح الكبرى، وفى هذا الأطار لن أقارن بأمريكا أو بريطانيا أو غيرها من الدول الكبرى أوالصغرى، المهم لدي أن ندرك أننا بحاجة الى أن نوحد مصالحنا ونحدد أولوياتنا تحت مبدأ المشروعية وفى إطاره

المطلب الثالث

بعض التطبيقات لتوضيح دور القانون فى تنفيذ السياسات العامة

بعد أن عرفنا أن السياسات العامة فى كافة الدول تحتاج فى وضعها وتنفيذها إلى صياغتها فى صورة قوانين وقرارت، وأنها أهداف وخطط توضع من أجل خدمة المجتمع. والمجتمع لا يحترمها الآ إذا جاءت فى صورة قرارت وقوانين أو بمعنى آخر، لا يكون لها وجود بدون ذلك، وحتى لا أتوسع فى الحديث وأكرر نفسي، سأقوم فى هذا المطلب بإعطاء بعض الأمثلة التى توضح دور القانون بمفهومه الواسع فى تنفيذ السياسات العامة مركزا على السياسات الصحية وذلك لكونها أقرب الى تخصصي من جهة، ولأن ذلك يساعدني في إعطاء أمثلة واضحة من واقع متابعة وتجربة شخصية من جهة أخرى.
لا أحد يستطيع أن ينكر أن هناك فجوة وغموضا يصحب العمل المؤسساتي في ليبيا في كافة جوانبه السياسة، الآقتصادية، القانونية، الآجتماعية....... الخ.

ولهذا نجد السؤال الذى يطرح دائما بين العامة والخاصة فى ليبيا، داخليا وخارجيا، وطنيا و دوليا، لماذا ليبيا وهى تمتع بموقع جغرافي متميز، واقتصاد نفطي كبير، وعدد سكان صغير تعانى مشاكل اقتصادية و قانونية و اجتماعية خاصة فى جانب السياسات ؟ لماذا سياستها غير واضحة وغير مثمرة وغير مستقرة.[22]

فى هذا الإطار لن أذهب الى القول بأن الأمر مستحيل أو صعب الإصلاح، كما ذهبت الى ذلك ألسون بارجتر في مقالها السابق الإشارة اليه (ليبيا، تجديد المستحيل) بل أقول بأن هذه المقومات التي أصبحت المؤدي الى وجود مثل هذا التشاؤم يمكن أن نستعملها للوصول الى ما يجب ان يكون عليه الحال، وانهاء مثل هذا التساؤل او على الاقل اعطاء اجابة مقنعة بشانه.

ولعل إختياري للحديث عن السياسات الصحية سيؤدى الى توضيح هذا المفهوم مفهوم أن ليبيا كدولة تستطيع أن تكون أكثر تطور وإستقرارا لمصلحة الجميع، مؤسسات وشعب ونظام وحتى على المستوى الدولي أو الأقليمي.

وأن كل ما هناك الآن لا يعدو أن يكون تخبطا فى رسم السياسات وتنفيذها على النحو الصحيح واقعا وقانونا، وهو ما سيتضح من خلال الفقرات التالية :-

التطبيق الاول
فى مجال تقديم الرعاية الصحية للمواطن والسياسة المتبعة لتنفيذها

نجد بصراحة تقدما كبيرا فى رسم السياسات العامة الصحية وكذلك فى القانون المنظم لها، وهو الذى ينص بشكل واضح ودون لبس - وهو بذلك يتفوق حتى على بعض الدول المتقدمة التى لازالت لم تعترف بالحق فى الرعاية الصحية لمواطنيها وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية- فالقانون الصحى رقم 601 لسنة 1973 ولائحته التنفيذية ينصان بشكل صريح على أن الرعاية الصحية حق للمواطن ففى المادة رقم (1) من القانون المشار إليه جاء مايلى «الرعاية الصحية والطبية حق مقرر للمواطنين تكفله الدولة . . . . . . »[23]

وهنا يأتي الإشكال وهو الهوة بين ما تضعه السياسات وتنص عليه القوانين وما يقع في الواقع فعلى سبيل المثال وتحت اطار الحق في الحصول على الرعاية الصحية تاتي حالة العلاج بالخارج، فالقانون واضح على ان الرعاية الصحية والطبية حق للمواطنين وبالتالي يجب أن توفرلكل مواطن حسب حالته الطبية التى يقررها ذوو الأختصاص فى الحصول على الرعاية المتناسبة مع وضعه الصحي، والدولة هنا ملزمة بتوفير هذه الرعاية وفقا للقانون وسواء كانت هذه الرعاية فى الداخل أم فى الخارج.

ولكن ما نراه هنا هو وجود سلطات تنفيذية غير قادرة حتى على تطبيق القوانين الصادرة بناء على عرضها وموافقتها.

ففي هذا النوع من السياسات نجد قصورا واضحا سواء للرعاية الصحية فى الداخل وهي- الأساس- التى لها الأولوية، أوالرعاية الصحية للمواطن فى الخارج (أي إفاده للعلاج) أذا كانت الأولى قاصرة والثانية هنا هى اجراء مكمل.

ففى الحالة الثانية أي الإيفاد للعلاج فى الخارج والمقرر بالقانون حيث نصت المادة (35) على أن لا يجوز إيفاد مريض للعلاج بالخارج على نفقة الدولة إلا طبقا للتنظيم الذى يصدر به قرار من مجلس الوزراء(اللجنة الشعبية العامة).[24]

وهنا يجب أن أنوه الى أن عدم الجواز المشار إليه هنا ليس هدفه منع الإيفاد للعلاج بالخارج وانما لضرورة تنظيم هذا الإيفاد، وبالتالى فحق المواطن فى الرعاية الصحية مكفول سواء كانت فى الداخل أوفى الخارج وفقا للمادة الأولى المشار إليها والمادة (05) من ذات القانون والتى عززت الأولى بقولها «العلاج الطبى وتوابعه فى المستشفيات والمصحات والوحدات العلاجية على أختلاف أنواعها ومسمياتها التى تنشئها الدولة حق مقرر لكل مواطن والجميع فيه على قدم المساواة».[25]

وبالتالى الدولة لا يمكنها إيقافه بحال من الأحوال إلاإذا قامت بأحد أمرين :-

1- تقديم خدمات صحية داخلية لمعالجة كافة الأمراض وبمستوى راق متقدم علميا ومهنيا. وهو أمر لاشك أنه عظيم ومرغوب فيه، وسيلقى كل الإحترام والتقدير.

2- أن تقوم بتعديل القانون المطلوب، بما يرفع عنها الحرج من وجود هذه المواد والتى تحملها بإلتزامات هى ليست قادرة على الايفاء بها وهو أمر غير مقبول فى حال وجود المستوى الحالي من الخدمات.

أما غير ذلك فهو مجرد تحوير للسياسات الصحية والقوانين الموضوعة لتنفيذها ومن ذلك ما رايناه عام 2005 عندما تعمدت اللجنة الشعبية العامة ووافقها على ذلك مؤتمر الشعب العام فى ان لاتخصص أي بند للـعلاج فى الخارج فى الميزانية تحت ذريعة تنظيم الموضوع، وهو خروج عن أهداف السياسة العامة وكذلك عن مبدأ المشروعية الذي أعطى المواطن الحق فى ضمان رعاية صحية مناسبة له.

كما أنه من جهة ثانية مخالف لكافة الأعراف الإدارية التى لاتوقف العمل بفانون لمجرد أعادة تنظيم مسألة من مسائله وإنما يستمر العمل بما هو سار أصلا لحين الفراغ من أعادة التنظيم.

ويؤكد لنا هذا الأمر بأن هناك عدم إستيعاب لدور كل من اللجنة الشعبية العامة و مؤتمر الشعب العام الذى مر عليه الأمر مرور الكرام فى حين أنه وقف فى ذات الفترة بالمرصاد للجنة الشعبية العامة وقرارها بحل الشركة الأشتراكية للمواني.

سأنتقل الان لتناول العلاج فى الداخل، لا شك أننا جميعا نرغب فى أن نحصل على رعاية صحية متقدمة داخل بلادنا، من كوادر ليبية مؤهلة ومعدات طبية متقدمة وخدمات صحية متحضرة تساعد على الأستشفاء والتماثل للشفاء.

وأوكد لكم هنا أن لا أحد من الليبيين يشتهى السفرللخارج من أجل العلاج بعيدا عن

أبنائه وأقاربه الذين سيفتقد ولولزيارتهم ومواساتهم له أثناء مرضه. ولكن السؤال ما هو مقومات تقديم الخدمات الصحية فى الداخل؟
هي عديدة والخوض فيها سيؤدي إلى الخروج عن موضوع هذا البحث لكن بأيجاز، التأهيل، توفير النفقات المالية اللازمة لذلك وهى كثيرة ولكن فى واقع الأمر قليلة أذا ما قورنت بالمصروفات على العلاج بالخارج، التنظيم القانوني للمؤسسات العلاجيةوغيرذلك وينبغى أن نذكر هنا بان السياسة الصحية التى وضع على إثرها القانون الصحي المشار إليه أخذت فى الحسبان (وهى متقدمة جدا) كل شاردة و واردة.
فعلى سبيل المثال وضعت الإشتراطات الصحية والمواصفات اللازم توفرها فى مباني المستشفيات (يمكن الرجوع إلى ذلك بالتفصيل فى المادة 163 من اللائحة التنفيذية القانون المشار اليه) ولكن أين هى هذه المواصفات فى الواقع المعاش وخاصة بعد أن سمح بإنشاء عيادات ومستشفيات خاصة لا تعدو كونها بيوتا قد لا يتوافر فى بعضها حتى وصف بيوت صحية وهو تجاوز وتحريف للسياسات العامة والقوانين المطبقة لها.
وفى مثال آخرمن ذات الموضوع، لقد ذهبت هذه السياسات الموجودة فعلا فى قوانيننا و بدون تدخل من أحد، وبلا تقليد لأحد، إلى تنظيم الحد الأدنى لخدمات التمريض حيث نصت الفقرة الثانية من المادة763 من اللائحة التنفيذية للقانون الصحي على أن «الحد الأدنى لخدمات التمريض هو ممرضة مؤهلة لكل سريرين». (26)
وهو أمر لا يتوافر اليوم حتى فى المستشفيات الخاصة وسأذكر هنا ملاحظة جديرة بالذكر وهو أن الدولة لو قامت فقط بتطبيق السياسات العامة وفقا للقوانين المنظمة لها لما واجهت أي نوع من أنواع المشاكل التي نسمع عنها الآن كالبطالة ونتائجها الوخيمة على الشباب فالأمر واضح الآن الى اننا بحاجة الى أيدى عاملة وليس إلى تخفيض العاملين بالقطاع العام، وإنما الى توجيههم التوجيه الأمثل واستغلالهم فى رفع مستوى الخدمات بشكل حقيقي، يوازن بين كونهم طاقة يجب استغلالها، وكونهم عالة على كاهل الدولة يجب التخلص منها.
نعود لنقول المسألة مسألة السياسات العامة وكيفية تحقيقها وتطبيقها بشكل فعال ومثمر وبناء على شرعية قانونية توازن المصالح بين الجميع.

التطبيق الثانى
القضاء ودوره فى تنفيذ السياسات العامة

الإنحراف الآخر بتطبيق السياسات العامة والقوانين المنفذة لها يأتى من القضاء وهو أمر لاشك خطير، فإذا كانت السلطة التنفذية تسعى لتقوية نفسها، والسلطة التشريعية هى الأخرى قد تسعى لذات الهدف، فإن القضاء ينبغى أن يسعى الى شئ فيه تقوية له ولكن بإقتناع الجميع وهو العدالة، العدالة التى تؤدى الى التوازن، فما دام القضاء

عنوانا للعدالة فهو أيضا عنوان للقوة قوة المؤسسات والقانون.(27)
ولكن للأسف نجد بأن هذا أصبح يفتقد فى القضاء الليبى إلى حد ما وخاصة فى قضايا الدولة والمواطن، حيث أصبحت أمانة العدل تحاول أن تتكلم من خلال سلطتها على القضاء كطرف يمثل الدولة، وهى فى الحقيقة ليست كذلك فمهمتها هى تحقيق العدالة، وخدمة القضاء اداريا وماليا وليس تقييد عقيدته أو سلطانه فى الفصل فى المنازعات.
ولتوضيح ما أود ذكره أشيرإلى مثال على تقييد لسلطة القضاء، وهو مثال جيد يجمع بين إنحراف السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية فى وضع السياسات العامة والقوانين المنظمة لها وبين صمت القضاء وتقيده بالعمل وفقا لما ترغب فيه السلطات الأخرى.
ففى عملية التأمين ضد حوادث السيارات وهو تأمين إجباري وضروري فإن سيطرة السلطة التنفيذية على الشركة القائمة بهذا العمل فى ذلك الوقت دفعها إلى أن تقيد مقدار التعويض فى حالة الوفاة بحادث سير بعشرة آلاف دينار ليبي وذلك لتخفيف من خسائر الشركة التابعة لها بإعتبارها شركة قطاع عام، وهى حماية وأستثناء لم يعرف النظام القانونى مثيلا لها على حد علمى و ما كان يجب أن تتمتع به مثل هذه الشركة التى تعتبر قطاعا خاصا وفقا لتكييف الفقه والقضاء ولكن هذا الأمر مر ووضع فى نص قانونى صدر عن مؤتمر الشعب العام، وأصبح ملزما رغم عدم مشروعيته ولو كان هناك قضاء متيقظ لإمتنع عن تطبيق مثل هذا النص أوعلى الأقل قام باستعمال صلاحياته فى تقدير التعويض المناسب بكل حالة من الحالات وفقا للقواعد العامة المعمول بها فى القانون المدنى بشأن التعويض لا أن يلتزم الصمت ويعمل وفقا لقانون هو فى إعتقادي ليس بالدستوري.
وبناءا على ذلك نعود إلى موضوعنا وهو أن القضاء الذى يجب أن يكون أداة للتوازن بين السلطات فيما بينها من ناحية وبينها وبين المواطنين أوالجهات الخاصة الأخرى من ناحية أخرى لا أن يصبح جزءا من عملية تعطيل السياسات العامة والقوانين الصادرة تنفيذا لها.
وفى مناسبة أخرى تتعلق بقضية طلب تعويض رفعت من قبل أحد الأفراد كان قد صدر قرار عن اللجان الطبية المختصة بإيفاده للعلاج فى الخارج، إلا أن بطء الأجراءات وتدهور حالته الصحية دفعه إلى السفر على عجل وتحمل مصاريف العلاج فى سويسرا بل والاستدانة من أجل هذا الأمر مما كبده خسائر مالية طائلة، وبعد عودته طالب امانة الصحة بتسديد هذه الأموال فرفضت، فقام برفع قضية أمام محكمة بنغازى وقد أخذت المحكمة الابتدائية هذا النوع من المسئوولية فى حسابها فقامت بالحكم له بتعويض مناسب ولكن للأسف أن محاكم الدرجة العليا التى يفترض فيها أن تكون اكثر كفاءة ودقة فى تقيم الأحكام قامت بنقض حكم المحكمة

الابتدائية والحكم بعدم أحقية ذلك المواطن فى الحصول على تعويض على أساس أن قرارالعلاج فى الخارج قرار تقديرى وهو لم يكتمل بعد.[28]

مقارنة بالقضاء الأنجليزى حكمت أحد المحاكم بتعويض مريض 90 ألف جنيه أسترلينى بسبب أصابات حدثت له عندما حاول الهروب من المستشفى وذلك بسبب إهمال المرضات فى متابعته عند ذهابه الى دورة المياه..!!![29]

شخص مصاب بمرض يؤدى الى الموت لا يعوض وشخص موجود فى مستشفى ويتلقى فى العلاج ولكن أهملت رقابته يقضى له بهذا التعويض، كيف لنا أن نقيم المؤسسات القضائية

سأكتفى بهذا القدر من الأمثلة عن تطبيقات السياسات العامة والقوانين المنفذة لها فالمتابع والمتمعن فى تلك السياسات والقوانين لن يجد صعوبة فى الوقوف على مثل هذه الانحرافات او القصور فى فهمها وتنفيذها، بل وحتى إهمالها من قبل السلطات العامة فى الدولة.

فى نهاية المطلب الثالث يمكن القول بأن السياسات العامة هى روح القوانين التى بناء عليها تصدر، فالقوانين لا تصدراعتباطا وإنما تكون معبرة عن احتياجات المجتمع المرسومة فى شكل سياسة عامة لمجال من المجالات. هذا الترابط بين القانون والسياسة يحتاج أن تكون الجهات المنفذة للسياسات العامة و المتبنية لأهدافها على دراية بغاياتها ومدركةللترابط الذى يمكن أن يوحدها ما بين موضوعاتها، فالسياسة العامة فى المجال الصحى لايمكن أن تفصل عن السياسة العامة فى المجال التعليمى أو ترشيد استهلاك المياه .... الخ.

اكتشاف هذا الترابط سيؤدى الى تكييف السياسات المختلفة ووضعها فى شكل تكاملي لا تصادمي يؤدي في النهاية إلى تحقيقها أو على الأقل تحقيق نسبة عالية من الأهداف المرجوة منها.

الخاتمة :

بعد أن رأينا العلاقة بين القانون والسياسة وإتضح لنا بأن هذه العلاقة علاقة مترابطة ومتبادلة يحتاج كل طرف فيها للآخر فى وجوده واستمراره فى هذا الوجود، فالقانون يهدف – كما أشرنا– لتحقيق أهداف المجتمع وهى في الغالب تفرغ في سياسات لها موضوعات مختلفة.

والسياسات العامة تحتاج للقانون لتصبح مشروعة وقابلة للتنفيذ، ولهذاحاولت فى هذه الدراسة إن ابرز هذه الروابط المتداخلة والمتبادلة بين كلا الطرفين ولهذا أكدت على دور المشروعية فى وجود كلا الحقلين كما ركزت على هذه المشروعية من حيث اساسا وهو القانون ودوره ليس فقط فى تنفيذ السياسات العامة وإنما حتى فى تقبل تلك السياسات وتأهيل الرأى العام للمضي قدما في إنجاحها، وفى هذا الاطار يمكن ان نذهب الى ان السياسات العامه والتى هى اهداف المجتمع والقانون الذى هو وسيلة المجتمع لتحقيق هذه

الأهداف لابد أن يخضعا لمبدأ المشروعية والذي بدوره يتطلب هو الآخر وجود الوضوح فى التدرج القانونى وترتيب الأاهداف التى يرغبها المجتمع مؤسسات وافراد.
ولتحقيق ذلك الهدف تخلص الورقة الى الملاحظات والتوصيات والمقترحات التالية:
1- ان السياسات العامة فى كافة مراحل خلقها أي من كونها فكرة إلى أن تصل مرحلة التنفيذ تستلزم القانون ليضفي عليها طابع الشرعية والقبول.
2- ان مبدأ المشروعيةالذي يحكم كافة العمليات التى يتطلبها وجود السياسات العامة يجب ان يتميز بالوضوح وإلا إنعكس على هذه السياسات سلبا، هذا الوضوح يتطلب كما ذكرنا سابقا وجود قواعد عليا فى المجتمع تعمل السياسات العامة فى اطارها وتحت ظلهاوهو ما يتطلب إعادة النظر فى القواعد العليا السائدة لدينا من خلال مراجعتها وتقييمهاوبالتالى تعديل مايحتاج منها لتعديل أو إلغائها وإيجاد البديل المناسب لها، فيجب أن نعترف بأننا فى حاجة الى خطوة شجاعة تستهدف رفع الضبابية عن القواعد العليا السائدة في المجتمع وهو مايؤدي بنا الى النقطة الموالية.
3- إذا ما اعترفنا بضرورة اتخاذ الخطوة السابقة فإن الأمريستدعي القيام بأحد الأمرين التاليين:
أ- تقوية وتعزيز القواعد العليا السائدة لدينا فى صورة قوانين أساسية ورفع صفة الاعلانات والوثائق عنها اي اعطائها الصبغة القانونية الكاملة وفي أعلى درجات سموها بحيث تزال كافة أنواع الشكوك التي تعتري قيمتها القانونيه وهو مايظهر واضحا من خلال تفسيرات الفقه والقضاء لمكانتها فى البناء القانوني للمجتمع، وكذلك فى نظرة المواطن لها من الناحية الواقعية.
ب__ وضع دستور للدولة تفرغ فيه هذه القواعد وربما يضاف اليها كل ما من شانه توضيح توزيع الاختصاصات ورسم حدود الحقوق والواجبات وتحديد المسئووليات بين الاطراف المختلفة المكونة للمجتمع.
ويمكن أن أقول بأنني أحبذ هذا الحل والذى كما أشرت سابقا سيكون له أثرا ايجابيا كبيرا من مجرد تفريغ الاعلانات الموجودة فى صورة قوانين، وأشير إلى أن تحبيذى هذا لايعنى المطالبة بتغيير النظام السياسي فى المجتمع ولكن يمكن أن يستمر مع الإلتزام بالتطبيق الصحيح للقانون و الى مايذهب اليه من سياسات فى ظل دستور يوضح للمواطن ماله وماعليه و يحدد واجبات

وحقوق المؤسسات القائمة على خدمته وإن كانت نابعة عن اختياره فاليوم يظهر واضحا بأن هناك نوع من التسلط يمارس على المواطن من قبل هذه المؤسسات وهو الذى من الناحية النظرية سبب وجودها.
4__ إيجاد مبدأ شرعية واضح يفترض أن يترتب عنه أمر هام آخر لا يمكن أن يسمى مجتمع ما مجتمع بدونه وهو استقلال القضاء وبالتالى تحفيزه للقيام بدوره

فى ترسيخ مبدأ المشروعية من خلال الرقابة الدستورية على القوانين وهى فى ذات الوقت رقابة على مشروعية السياسات العامة التى صدرت أغلب القوانين إن لم يكن كلها من أجل تنفيذها، وينهى بذلك حقبة كونه قضاء محاكاة أو عقاب وتعويض ليصبح قضاء يعبر عن طبيعة المجتمع ومكانة العدالة فيه.

5- يجب أن يلتزم الجميع بتنفيذ السياسات العامة وانجاحها كما وضعت وفى الوقت المحدد لذلك وإلا نتج عن ذلك عواقب وخيمة يأتي على رأسها فقد الثقة بين المواطن والمؤسسات فى الدولة، كما أن ذلك سيزيد من تكاليف تنفيذها وبالتالي اهدار المال العام وإتاحة الفرصة للفساد الإداري ليقوم بدوره، إيضا ولكون السياسات العامة كما يعرف الجميع مترابطة ومتداخلة فإن عرقلة او تأخير تنفيذ أيا منها سيؤدى الى التأثير على الأخريات وبالتالي تعقيد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو ماتهدف هذه السياسات الى تجنبه بل وتحقيق عكسه من خلال رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطن وتحقيق استقراره.

6- إذا كانت السياسات العامة مبنية على المشروعية فإنها ستؤدي إلى تعزيز فكرة المشاركة الجماهيرية والتى هى هدف نظامنا السياسي الاول، كما ان فى الاخذ بهذه المشاركة إنهاء لكل مقومات قيام أى نوع من أنواع الفساد الإدارى لأنها ببساطة وكما يقال كل شيء مطروح على الطاولة ابتداء من سبب وضع سياسة ما الى المعلومات التى بناء عليها تم تبنى هذه السياسات وانتهاء بالأموال المخصصة لهذا التنفيذ والقانون الصادر بشأنها، وتعطى هذه الشرعية والشفافية الناتجة عنها الحق لكل ذى مصلحة فى اللجوء للقضاء لصد المخالفين وعقاب السارقين

7- المشاركة الجماهيرية الفعالة والحقيقية تتطلب توفير الأجواء المناسبة للقيام بها ويأتي على رأسها التوسع فى الحريات وعدم وضع العراقيل أمام ممارسيها وهوما سيعطى المواطن الشعور بالثقة بأنه يمتلك القدرة على المساهمة فى بناء وطنه، كما أن ذلك سيجعل المواطن قادر على وزن الامور وأخذ الموقف الصحيح اتجاه بلده ومن يشاركه الحياة فيها وبذلك نغلق الابواب على كل من يحاول الطعن فى سياساتنا أو توجهات معينة علينا، هذه الحريات تستلزم ان نفتح الباب امام وجود مجتمع مدنى ليبي منظم بقوانين واضحة وأن ننهى اي نوع من الحساسية اتجاهه وهو ما سيكون له دور ايجابى كبير على رفع مستوى الوعى لدى المواطن وبالتالى تخفيف مسئوولية الدولة فى القيام بذلك وإن كان هذا لايعنى إنهاء دورها فى هذا المجال.

فيجب ان نضع فى اعتبارنا ايجابيات هذه المؤسسات قبل سلبياتها فهى التى وقفت أمام سياسات البنك الدولى فى السلفادور ودافعت عن فكرة عدم اخضاع القطاع الصحى لبرنامج الخصخصة الموضوع من قبل البنك.

كما أنها من جهة اخرى كان لها دور هام وأساسي فى كسر احتكار انتاج الادوية

المتعلقة بالايدز وتحديد اثمانها. (30)
وفى حالتنا نحن ليبيا لا أحد يستطيع ان ينكر الدور الذى قامت به هذه المنظمات فى دعمنا أثناء فترة الحصار الجائر.
المهم هنا ان أذكر بأن هذه المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تقوم بدور هام فى توعية المواطنين وكذلك اجراء الدراسات المتخصصة والفاعلة فى المجالات الحياتية المختلفة وذلك حسب اختصاص كل منها بالطبع إذا اعطيت الحريات اللازمة لرفع مستوى السياسات العامة وأهدافها وأيضا مستوى اقتناع ومشاركة الجماهير فى تنفيذها، كما يمكن ان تسهم فى تجنب السياسات القاصرة منها أو تقويتها من خلال تجنب ما يعتريها من قصور.
8- يجب أن يدرك الجميع بأن السياسات التى تؤسس على المشروعية تتطلب وقبل كل شيء ان يتم تحديد اولوياتها بشكل واضح وضوح شرعيتها وبالتالى يجب ترتيبها على حسب درجة اهميتها هذه الاهمية يجب ان تكون نابعة من احتياجاتنا نحن كمجتمع ليبى وليست قائمة على متطلبات او محددات صادرة عن دول أو مؤسسات اخرى خارجية فنحن من يعيش هذه الظروف وليسوا هم وان كان هذا لايعنى رفض عونهم أو نصحهم اذا كان لمصلحتنا.
وفى تحديد الاولويات وانبثاقها من الداخل تعزيز الاقتناع بها وتوفير البيئة المناسبة لتنفيذهامن قبل الموجودين فى الداخل من ناحية، ومن ناحية أخرى فيه رد مقنع للآخرين بأننا نبنى مجتمع ديقراطى حقيقى قائم على المشروعية يجب ان يحتذى به ونجعل النتائج وما يحدث فى الواقع من اعمال هو دليلنا الظاهر الذى يضفى التقدير والاحترام على اعمالنا من قبل الجميع

2007/04/22
جلاسكو

الهوامش

1- د. محمد مختار- علم الادارة العا مة- منشورات جامعة قاريونس
بنغازى- -1990 ص 6-7

2- د- عبد القادر شهاب- أساسيات القانون والحق- منشورات جامعة قاريونس
بنغازى- 1990 - ص 17 ومابعدها

كما يمكن الرجوع لمزيد من التفصيل لاى كتاب فى نظرية القانون يتحدث عن وظيفة القانون ودوره .

3- فى النظم الاخرى فى الغالب هذا الموضوع ينظم او يخضع فى تنظيمه للدستور وذلك لاهميته، وربما يرجع ذلك الى الحيلوله دون اخضاعه للتدخلات المستمرة نظرا للطبيعة الجامدة للدساتير فى الغالب.

4- اود ان اوضح هنا الى اننى لم اتطرق الى واضع السياسات العامه فى النظم الاخرى وفضلت ان اركز على الموضوع فى ليبيا وذلك لانه هو هدف المؤتمر الاساسى وثانيا لان فى ذلك اطاله وتشعب لاداعى له.

5- مدونة التشريعات - أمانة مؤتمر الشعب العام- السنه 7 - العدد 1 - ص 1

6- Melik Ozden. the Right to Health. Europe-Third World - Centre(CETIM). Geneva. 2006.p.p29

7-قانون الضمان الاجتماعى رقم (13) لسة1980م ولوائحه التنفيذية- اللجنة الشعبيه العامة للضمان الاجتماعى - العدد -11 سنة-18 8 يونيو -1980
تحت هذه النقطه اود ان اشير الى اننى لست ضد منح هذه الاعانة فهو امر محمود، ويجب الا يكون هذا النقد سبب لالغائها، ولكن مجرد توضيح لا شكالية الفاصل بين السياسات والقوانين المنفذ: لها.

8- يمكن الرجوع لتوضيح فكرة المصلحة العامة الى كتب القانون الادارى منها على سبيل المثال كتاب د- خالد عريم - القانون الادارى ، د-محمد الحرارى - القانون الادارى الليبى، د- محمد مختار - مبادىء الادارة الشعبية، د- سليمان الطماوى- القانون الادارى، وغير ذلك.

9- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع كتب القانون الدستورى والنظم السياسية د- محمد المجذوب- القانون الدستورى والنظام السياسى فى لبنان. د- ابراهيم بوخزام - الوسيط فى القانون الدستورى . روبيربيلو- المواطن والدولة- ت-نهاد رضا. وغير ذلك

10- د- طعيمه الجرف - مبدأ الشرعية وضوابط خضوع الادارة العامة للقانون- دارالنهضة العربية -القاهرة- الطبعة الثالثة -1976ص23

11- د- طعيمه الجرف - المرجع السابق- ص 73

12-The right to health in the Americans- PAN American Health Organization-1989- p 20-21

13- يجب ان اشير هنا الى ان مبدأ الشرعية من المبادىء الاساسية التى لايستقيم نظام قانونى

بدونها، وهو بالتالى مبدأ يفرض نفسه حتى داخل النظام القانونى الواحد فى الموضوعات القانونية المختلفة القانون الجنائى، القانون الاداری، القانون الدستورى ...الخ وان كان ذلك بدرجات حدة مختلفة.

14-??????????????

15- د- طعيمة الجرف- المرجع السابق- ص 50

16- الجريدة الرسميه (مدونة التشريعات حاليا)- السنه 32 - العدد 6 - امانة العدل - ص14

17-د- محمد حسنين عبدالعال-الرقابة القضائية على قرارات الضبط الادارى-دار النهضة العربية-القاهرة-الطبعة الثانية-1991-ص 9

18-مجلة المحكمة الليبية العليا- طعن ادارى رقم (7/ 17ق) العدد- 4 السنة 7 امانة العدل - يوليو- 1971 ص 36

19 د- ربيع أنور فتح الباب-العلاقة بين السياسة والادارة- دار النهضة العربية- القاهرة- 1992- ب ط- ص 50 ومابعدها

20- يمكن الرجوع لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بهذه الفكرة الى التعليق رقم (14) الصادر عن اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعي والثقافية المختصة بمراقبة تنفيذ العهد الدولى المتعلق بهذا الموضوع والصادر عام 1966، تقرير المقرر الخاص المختص بمتابعة الحق فى الصحة عام 2003، تقارير المؤسسات المالية الدولية، وثيقة الامم المتحدة للالفية الجديدة....وغير ذلك كثير.

21- من السهل على اى منكم ان يلاحظ الاختلافات فى التقديرات الموضوعة لذات السلعة بين طرابلس، بنغازى، طبرق، مصراته، الخمس...الخ. وهو امر قد يبرر بان السلطه هنا تقديرية، ماذا لو كان الامر يتعلق بالاشتراطات اللازمة للسماح بدخول البضائع المستوردة والتى قد ترفض لاسباب صحية وقانونية الان من السهل ان يتم ادخالها عن طريق منطقة جمركية اخرى هى كما يقول تجارنا الجدد متفهمة وتساعد ، اذا اما ان تكون المنطقة الاولى متعسفة فى استعمال القانون وبالتالى تضر بالاقتصاد الوطنى وحركة دخول البضائع، او ان المنطقة الثانية تواطئت وغضت النظر عن تطبيق القانون وهى بالتالى متواطئه ويجب مساءلتها.

22-Alison Pargeter-Libya: Reforming the impossible? Review of African Political Economy.33.108. p.p 219

23-القانون الصحى رقم 106 لسنة -1973الجريدة الرسمية -السنة -12 العدد 6 - التاريخ 13ديسمبر-1973 ص 188

24-القانون الصحى - مرجع سابق- ص 202

25- القانون الصحى - مرجع سابق- ص 201

26-اللائحة التنفيذية للقانون الصحى- الجريدة الرسمية- عدد خاص- السنة -14 24/ يوليو/-1976 ص 167

27- وفى هذا الشان استقلال القضاء ادعوكم الى الاطلاع على حكم محكمتنا العليا الصادر عام 1970 فى الطعن الدستورى رقم 1 لسنة 19
مجلة المحكمة العليا - العدد 4/3 السنة 8 ص 9

الذى يعنينى هنا هو مستوى القضاء وابراز دوره فى تاكيد مبدا الشرعية والدستورية بما فيه هو ذاته كاداة لذلك .

28- طعن مدنى رقم 135 / 46 ق تاريخ 1371/07/26(2003) غير منشور

29-David Tomkin and Patrick Hanafin-Irish Medical Law- Dublin-Round Mall Press-1995-p.p71-72

30-ميلك اوزدان - مرجع سابق -ص 36



بوادر الإصلاح السياسي وأثره على سياسات تمكين المرأة في ليبيا

د.آمال سليمان العبيدي

المقدمة:

إصبحت قضية المرأة و تمكينها ومحاولة إشراكها وإبراز دورها في تنمية المجتمع، أحد أهم القضايا العربية المعاصرة، حيث تم تناولها ودراستها من خلال المؤتمرات واللقاءات المحلية والإقليمية. ولقد إزداد الاهتمام بهذه القضية من قبل أنظمة الحكم العربية بعد أن تحولت قضية إشراك المرأة في الحياة العامة، وتمكينها وتفعيل دورها إلى قضية محورية خاصة بعد تبني معايير التمكين في الأمم المتحدة كأحد المقاييس الاساسية للتنمية منذ تسعينيات القرن الماضي.

ولقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 دور كبير في تصاعد الضغوط العالمية من أجل نشر الديمقراطية عبر العالم. وقبل أحداث سبتمبر بنحو عقد أو أكثر شهد العالم عددا متزايدا من التحولات الديمقراطية، خاصة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي ومنظومته الشيوعية، وتراجع النظم السلطوية التي ارتبط بها، إضافة إلى تصاعد موجات الديمقراطية والدعوة للإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق، جنبا إلى جنب مع الدعوات للإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان والمشاركة السياسية في مختلف دول العالم.(1)

ولقد امتدت دعوات الإصلاح السياسي إلى المنطقة العربية، حيث بذلت الكثير من الجهود الرسمية العربية التي سعت إلى الإصلاح السياسي الداخلي لنظم الحكم فيها. ولقد ارتبط مفهوم الإصلاح بمعناه المتداول عربيا بتوسيع المشاركة السياسية سواء بإدماج بعض الفئات المهمشة كالمرأة على وجه الخصوص في العملية السياسية،

أو بتنويع أدوات التعبير عنها متمثلة في الإعلام المقروء والفضائي، وذلك في ظل ضوابط معينة ودون المساس بتوازنات القوى السياسية السائدة ، وعلى نحو يعيد تدوير النخبة نفسها ويجدد إنتاج عناصرها.(2)

وعلى الرغم من وجود بعض بوادرغير ناضجة للإصلاح في ليبيا خاصة مع بدايات الألفية الثالثة إلا ان طرح موضوعات كالتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ودراستها في إطار النموذج الليبي تعتبر من اصعب الموضوعات التي يمكن ان يتطرق إليها أي باحث او مهتم بمثل هذه القضايا، وذلك لان مناقشة تلك المفاهيم خاصة مفهوم التحول الديمقراطي يرتبط بإشكالية منهاجية تتعلق بتحديد المفهوم. فمفهوم الديمقراطية في أحد معانيه هو العملية التي تتم من خلالها توسيع دائرة المشاركة الشعبية إضافة، إلى أنها العملية التنافسية التي تنتج تداول السلطة، فإن الخطاب السياسي و النظام السياسي في ليبيا خاصة منذ عام 1977 لا يعترف بالمفهوم التعددي الليبرالي التمثيلي للديمقراطية، ويقدم نفسه كنموذج فريد للديمقراطية حيث تقدم الأدبيات السياسية في ليبيا النظام السياسي الليبي على أنه من أكثر النظم ديمقراطية في العالم لأنه يتبنى نظام الديمقراطية المباشرة التي تعتمد على مفهوم سلطة الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية (كأداة للتشريع) واللجان الشعبية (كأداة للتنفيذ).

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن دراسة هذه الموضوعات في إطار النموذج الليبي، ومحاولة تطبيق بعض الأدبيات التي تناولت الجوانب المختلفة لعملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، ومقارنة ذلك بتجارب البلدان المختلفة في هذا الجانب يعتبر من أصعب الموضوعات التي يمكن دراستها وذلك قد يعود إلى الأسباب التالية:

أولا: إشكالية منهاجية تتعلق بطبيعة تلك المفاهيم التي لا يعترف بها في إطار التجربة الليبية التي تقدم نفسها كبديل عن تجارب دول العالم الأخرى، إضافة إلى عدم الإعتراف بتلك التجارب ونقدها المستمر ووصفها بأنها ليست ديمقراطية.

ثانيا: غموض مفهوم الإصلاح، حيث يبرز في بعض الأطروحات والتوجهات الليبية على أن الإصلاح هو التطوير، حيث يتم التعامل مع الواقع القائم، والحفاظ على أسسه وثوابته دون تغييره أو التعامل معه بمنظور إحلالي.

ثالثا: عدم وضوح المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس بوادر التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في ليبيا، وذلك لأن ما طرح على مستوى الخطاب السياسي في السنوات الأخيرة وفي إطار التطبيق العملي يبين عدم وضوح هذه المبادرات وإرتجاليتها.

أما ما يتعلق بأثر تلك التحولات على المرأة في ليبيا وعملية تمكينها وتفعيل دورها، ينبغي القول بأن المتتبع لتطور أوضاع المرأة في ليبيا لا يستطيع أن يغفل الجهود المختلفة من قبل النظام السياسي عبر فترات زمنية مختلفة لتعزيز دور المرأة في المجتمع، إضافة إلى الدور الذي لعبته التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي أثرت و ساهمت بدورها في هذا التطور عبر فترات تاريخية مختلفة.(3)
وفي إطار دراسة الإصلاح السياسي وأثره على المرأة في ليبيا وتمكينها وتفعيل دورها سياسيا وتشريعيا خاصة في السنوات الأخيرة، يمكن القول بأن ذلك سيكون من الصعوبة بمكان دراسته بشكل مستفيض وواضح وذلك لبعض من الأسباب والتي يمكن أن نذكرمنها ما يلي:
اولا: حداثة الأطروحات الإصلاحية في ليبيا، وعدم وضوحها و تخبط توجهاتها بصفة عامة.
ثانيا: غياب و نقص البيانات والمعلومات حول التطبيقات العملية المتعلقة بهذا الموضوع، بما فيها توجهات الإصلاح الإقتصادي الذي بدأت أطروحاته منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي.

عليه فإن هذه الدراسة هي محاولة استكشافية لرصد بوادر التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في ليبيا إن وجدت وتأثير ذلك على سياسات تمكين المرأة في ليبيا.

ويقصد بمفهوم الإصلاح في إطار هذه الدراسة، جملة التعديلات غير الجذرية التي تستهدف النظام السياسي أو العلاقات الاجتماعية، والتي ترجمت في شكل إجراءات كان الهدف منها القضاء على الأخطاء التي تبرز عن الممارسة والتنفيذ. ويشير مفهوم تمكين المرأة في إطار هذه الدراسة إلى العملية التي يحصل فيها كل من حرم من المقدرة على اتخاذ قرارات حياتية استراتيجية على هذه المقدرة. أما مفهوم سياسات التمكين فيقصد بها هنا كل الإجراءات المتخذة من قبل الدولة والتي تتجاوز الأمن المالي والاستقلال الاقتصادي والاتكال على الذات، لتشمل التعليم والتدريب والتأهيل إضافة إلى التوعية بالحقوق والمسؤوليات.

الاتجاهات العامة لسياسات تطوير المرأة - مراجعة عامة:

يمكن القول بأن حقبة تسعينيات القرن الماضي ساهمت في لفت الانتباه إلى البعد العالمي والانساني للسياسات العامة، وذلك نتيجة لبروز بعض المفاهيم منها العولمة، والتحول الديمقراطي، وحقوق الانسان، والنوع الاجتماعي، إضافة إلى تصاعد دور منظمات الامم المتحدة في ظهور السياسات العامة العالمية، فعلى سبيل المثال وضع مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، قضية

الصحة الانجابية كموضوع للسياسات العامة على الأجندة الدولية، كذلك وضع مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد في بكين عام 1995 قضايا المرأة على أجندة أولويات الحكومات بمختلف أنظمتها ورؤاها السياسية.(4)

وفي إطار تحديد توجهات السياسات المختلفة لتطوير المرأة أو تقدمها، يمكن التمييز بين خمسة توجهات للسياسات الاجتماعية والتي برزت منذ بداية الخمسينيات في العالم الثالث، حيث تأتي هذه التوجهات كإنعكاس للقفزة التي حدثت في سياسات التنمية خاصة في دول العالم الثالث، والتي ارتبطت تحديدا بقضايا المرأة والأسرة والمجتمع. وقد ركزت تلك التوجهات في مجملها على أحد أدوار المرأة المتمثلة في الجوانب الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية، بالإضافة إلى تبنيها للتمييز القائم على أساس حاجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية. ويمكن أن توضع تلك المداخل جلها تحت مظلة توجه «النساء في التنمية»، وهو الإطار الذي تم تبنيه من قبل المهتمين بهذا الموضوع. وفي هذا السياق فقد حددت كارولين موزر خمسة مداخل تعكس السياسات العامة تجاه المرأة خاصة السياسات التنموية في العالم الثالث، ويمكن ذكر هذه المداخل على النحو التالي:(5)

1. مدخل الرفاه:

أول التوجهات التي شاعت في خمسينيات القرن الماضي، ويمكن القول بأنه سابق لتوجه النساء في التنمية. وهو يعترف بالدور الإنجابي للمرأة، ويهدف إلى جعل النساء في التنمية أمهات أفضل. وكما تشير موزر فإن هذا المدخل لا يمثل تحديا لمجتمع الرجال، على أساس أنه يعتبر النساء متلقيات سلبيات، وذلك من خلال التركيز على الجانب الانجابي للمرأة، إضافة إلى ذلك فهو يكرس الدور التقليدي للمرأة من خلال تلبية الاحتياجات العملية التي تتمثل في توفير الغذاء وتنظيم الأسرة. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا المدخل لا يزال يشكل سياسة التنمية الاجتماعية الأكثر شعبية في العالم بصفة عامة، وللنساء بصفة خاصة. ويعود ذلك إلى أن هذا المدخل ترتبط اصوله بالنموذج المترسب للرفاه الاجتماعي الذي قامت بإدخاله السلطات الكولونيالية في كثير من بلدان العالم الثالث قبل الاستقلال. وقد أدى توافق سياسات الرفاه الاجتماعي مع نماذج التنمية السائدة المتسمة بالتحديث إلى مواصلة اعتمادها من قبل كثير من الحكومات بعد الاستقلال.(6)

2. مدخل العدالة:

أول» مداخل النساء في التنمية»WID الذي تم ادراجه في عقد النساء كما سمته الامم المتحدة بين 1976–1985. ويهدف هذا المدخل في جوهره إلى إدماج النساء في العملية التنموية من خلال إعطاء المرأة ذات الفرص في عملية المشاركة والتي منحت للرجل، إضافة إلى تركيزهذا المدخل على ثلاثية المساواة والتنمية والسلام. وقد اعترف هذا المدخل بالدور الثلاثي للمرأة وسعى إلى تلبية احتياجاتها الاستراتيجية من

حيث النوع الاجتماعي، وذلك بالاعتماد على مدى تدخل الدولة التي بموجبها يتم تطبيق القوانين، من أجل تجسير الفجوة بين النساء والرجال في مختلف المجالات. وبصفة عامة يمكن القول بأن هذا المدخل لم يحظ بالكثير من الاهتمام و الرضى لدى الحكومات، انطلاقا من كونه يتحدى تبعية النساء ويشكل عامل تهديد. كما وجه إليه الانتقاد باعتباره صورة لنصرة الأنثوية في الغرب.(7)

3. مدخل محاربة الفقر:

ثاني مداخل النساء في التنمية، وقد تم إدراجه منذ سبعينيات القرن الماضي. وينطلق من قاعدة أساسية مفادها ضرورة العمل على زيادة إنتاجية النساء وتحسين أوضاع الأسرة عبر تلبية احتياجاتها الأساسية بالحد الأدنى. ويأتي هذا المدخل كضمان لتخفيف حدة الفقر الذي يعتبر أحد أهم المظاهر الحقيقية لتخلف المرأة بدلا من كونه مظهرا للتبعية. ويعمل ذات المدخل على تلبية الاحتياجات العملية من حيث النوع الاجتماعي لكسب الدخل عبر المشاريع الصغيرة المدرة للدخل معترفا بذلك بالدور الإنتاجي للمرأة. وشأنه في ذلك شأن نظيره مدخل الرفاه، إذ لاقى ترحيبا واسعا لدى المنظمات غير الحكومية. وقد أبرز هذا المدخل مدى الحاجة إلى السعي قدما وراء تطبيق المساواة وصولا لتحقيق أهداف التنمية. وفي هذا الإطار ترى موزر بأن المشاريع المولدة للدخل ومكافحة الفقر قد تساهم في توفير فرص عمل للنساء، ومن ثم زيادة في الدخل غير أنه ما لم تؤد ي العمالة إلى مزيد من الاستقلال، فإنها لن تلبي الحاجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي، وهنا يكمن الفرق بين مدخل العدالة ومدخل مكافحة الفقر.(8)

4. مدخل الكفاءة:

ثالث مداخل النساء في التنمية، والذي برز في الثمانينيات، في حين ذاع صيته في تسعينيات القرن الماضي. وقد تم إدراجه وتبنيه إثر تدهور الاقتصاد العالمي وما نجم عنه من برامج إصلاح وتكيف هيكلي. وتشير موزر في هذا الإطار بأن وقوع التحول باتجاه الكفاءة توافق مع تدني ملحوظ في الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي. حيث أضيفت إلى مشكلات الركود الاقتصادي، انخفاض أسعار الصادرات وقوانين الحماية والعبء المتراكم للديون. ومن أجل تخفيف حدة ذلك فقد قامت العديد من الحكومات الوطنية بتنفيذ سياسات التكيف والاستقرار الاقتصادي، التي قام بوضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويعتمد هذا المدخل في جوهره على الإسهام الاقتصادي للمرأة في التنمية، ضمانا لزيادة كفاءة التنمية وفعاليتها. بالإضافة إلى أن هذا المدخل يعتبر المساهمة الاقتصادية للمرأة مرتبطة ارتباطا وثيق الصلة بالمساواة. كما يسعى إلى تلبية الاحتياجات العملية من حيث النوع الاجتماعي في سياق تضاؤل الخدمات الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على جميع أدوار المرأة الثلاثية التي تقوم بها

المرأة وقدرتها على تقديم الخدمات ومرونة الوقت الذي تخصصه لنشاطاتها. حظي هذا المدخل بشعبية كبيرة لدى الحكومات والوكالات الدولية المختلفة.(9)

5. **مدخل التمكين:**

أحدث مداخل النساء في التنمية، التي قامت بصياغة بنوده نساء العالم الثالث. اللواتي يعزين ارتباط تبعية النساء ليس بالرجال فحسب بل أيضا بالاضطهاد الكولونيالي والكولونيالي الجديد. ويعترف هذا المدخل الذي يسعى لتلبية الحاجات الاستراتيجية من حيث النوع الاجتماعي، بدور المرأة الثلاثي. والغاية منه، هو تمكين النساء من خلال المزيد من الاعتماد على النفس والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها. ولا يحظى هذا المدخل الذي يتصف بتحدي العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع وتغيير الواقع، بالشعبية إلا لدى المنظمات غير الحكومية لنساء العالم الثالث وأنصارهن.(10)

كان أفضل تعبير عن مدخل التمكين يتمثل في «بدائل التنمية لنساء عهد جديد» (DAWN). وهي تشكيلة من مجموعات نسوية تكونت قبل المؤتمر الدولي للمرأة (1985) في نيروبي. ولم تكن غايتهن تقتصر على تحليل ظروف نساء العالم، بل اشتملت أيضا على صياغة رؤية لمجتمع بديل في المستقبل.

وفيما يتعلق بأهم الانتقادات التي وجهت لتوجه «النساء في التنمية» فقد كان أبرزها قبوله بالتركيبات الاجتماعية القائمة، وعدم تحديه لعلاقات النوع الاجتماعي على افتراض بأنها ستتغير يوما ما وبصورة تلقائية عندما تصبح النساء شريكات كاملات في عملية التنمية. وكذلك فإن التوازن اللامتساوي للمسوؤليات، العمل والقيم تم رؤيته على أنه طبيعي وبالتالي لا يمكن تغييره. إضافة إلى أن هذا التوجه لم يقم بفحص الأسباب الحقيقية وراء عدم قدرة النساء على الاستفادة من استراتيجيات التنمية في عقد الستينات، وبدل من ذلك ركز على كيفية دمج النساء بصورة أفضل في مبادرات التنمية القائمة.

هذا التوجه يركز أيضا على النساء وخبرتهن، حيث الاعتماد الأساسي على دور الفرد وطاقاته لتحسين الذات. بمعنى أنه يؤكد على أهمية (نماذج الدور)، أو المرأة البارزة التي حصلت على اعتراف جماعي في المجال العام. وجدير بالذكر أن هذا التوجه أيضا أهمل جانبا مهما ألا وهو الجانب التاريخي، بالإضافة إلى إغفاله لتأثير الطبقة والعرق، وتعامل مع النساء كوحدة تحليل واحدة، دون الاعتراف بأهمية تقسيمات وعلاقات الاستغلال الموجودة بين النساء والتي يمكن أن تلعب دورا هاما في التأثير على موقعهن الاجتماعي الحقيقي. ناهيك عن أن هذا التوجه لدى تركيزه كليا على النواحي الإنتاجية من عمل النساء و على استراتيجيات المساواة ضمانا لعملية دمج النساء في المجال العام وأشكال التوظيف غير التقليدية، فإنه بذلك يكون قد قلل

من قيمة المجال الخاص للمرأة والجانب الإنجابي من حياة النساء. انظر الجدول رقم (1) يوضح مدخل التمكين كأحد توجهات السياسات المختلفة لتطوير وتقدم المرأة.

الجدول رقم (1) يوضح مدخل التمكين كأحد توجهات السياسات المختلفة لتطوير المرأة

القضية	التمكين
المرحلة التاريخية	انتشر في منتصف السبعينيات من القرن الماضي.
المرجعية النظرية	برز بين نساء العالم الثالث ومنظماتهن المستندة إلى خبراتهن النسوية، وليس تقليدا للغرب، وقد وجدت جذورها بين النساء المشاركات بالنضال الأممي والطبقي
المجموعة المستهدفة	النساء كتابعات للرجال في جميع المجالات.
الهدف	ثقة النساء بأنفسهن وتأثيرهن في التغيير الاجتماعي.
الدور المرجعي للمرأة	دور ثلاثي: إنتاجي، إنجابي، المشاركة في الحياة العامة.
التركيز والمبررات	عملية وصول المرأة لمراكز اتخاذ القرار. عدم المساواة لا تعود لمشاكل العلاقة بين المرأة والرجل فقط، ولكن أيضا لها علاقة بطبقتها، وعرقها وتاريخ بلدها مع الظاهرة الاستعمارية، ووضعها الحالي في الترتيب الاقتصادي العالمي.
إستراتيجية عملية	رفع مستوى الوعي، مجانية التعليم، تنظيم وتعبئة النساء.
مشاركة المرأة	عاملة أو عاملة محتملة للتغير الاجتماعي.
النقد	من أسفل لأعلى فقط. يتجاهل إمكانيات السياسة العامة.

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على توجهات سياسات تطوير المرأة في:79-50 .Caroline Mooser (1993)، pp

وبصفة عامة وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا المدخل، والتي انصبت على أنه غير قادر على تحقيق التغير المنشود، لانه يركز على تمكين الأفراد، ويهمل الشق المتعلق بالتمكن الجماعي الذي يهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تولد الاضطهاد والتمييز، لا ضد النساء فقط، بل ضد الغالبية من الفقراء والمهمشين أيضا. إلا أن هذا المدخل ترجم عمليا من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية خاصة في الوطن العربي، حيث ركز بعضها على تمكين النساء عبر المطالبة بمساواة المرأة في الحقوق وإلغاء أشكال التمييز المختلفة والتي ترجمتها بعض القوانين العربية، كالجنسية، والأحوال الشخصية، والضمان الاجتماعي. وركز البعض الآخر على منح القروض والعمل على مشروعات مدرة للدخل. أو تقديم خدمات في مجالات التعليم والصحة. وعلى الرغم من كل هذه التدخلات يمكن القول بأن التمكين الجماعي لم يتحقق بعد.(11)

اما في إطار العلاقة بين مفهوم التمكين والإصلاح، فإنه يمكن القول بأن للتطورات الحديثة في النظامين الاقتصادي والسياسي العالميين تبعات هامة على بعض المداخل النظرية والتطبيقية، التي ركزت على التوجهات التنموية، والتي من ضمنها مفهوم التمكين واستخداماته. حيث أن التدخل المحدود للدولة هو أحد الركائز الرئيسية

لسياسات الإصلاح الليبرالية الجديدة والتي تروج لها كثير من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تقضي بضرورة السماح لقوى السوق أن تعمل بحرية مع تدخل بسيط للدولة في توفير بعضا من الحماية والدعم والتنظيم. [12]وفي الغالب فإن الفكر الليبرالي الجديد ينظر إلى التمكين على أنه تمكين فردي وليس تمكين جماعي مركزا على الاعتماد الذاتي، بدلا من التركيز على التعاون من أجل تحدي القوى البنيوية والتي تعمل على إخضاع المرأة أو الفئات المهمشة الأخرى.

وبصفة عامة يمكن القول بأن مسألة تمكين المرأة في الوطن العربي، ارتبطت بمبادرات الإصلاح القادمة من الخارج خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي فرضت من قبل قوى مهيمنة عالميا، حيث سعت كثير من النظم العربية إلى التركيز على سياسات التمكين باعتبارها شكلا من أشكال الإصلاح، إلا أن هذا التطبيق وإن نجح في زيادة نصيب المرأة في المواقع القيادية في الدولة، إلا أن ذلك لم يقض على بنى الاستبداد، أو يساهم في إيجاد الحلول لتعثر الإصلاح السياسي في الوطن العربي. [13]

طبيعة النظام السياسي في ليبيا:

من أجل فهم تركيبة النظام السياسي في ليبيا، فإنه من المهم التركيز على طبيعة النظام السياسي منذ الثاني من مارس 1977، عندما تم إعلان قيام سلطة الشعب.
وتكمن أهمية هذا الإعلان بالنسبة لفهم البنى السياسية في ليبيا، في أن النظام لا يزال وعلى الرغم من كل التغيرات العملية التي حدثت داخله، يستند بصفة عامة على بنية المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.
ولغرض الدراسة فإنه يمكن التمييز بين فترتين أساسيتين لرصد تطور النظام السياسي في ليبيا منذ قيام الثورة في 1 سبتمبر 1969. الفترة الأولى من 1969 إلى 1977 و الفترة الثانية من 1977 وحتى الآن. وعليه فإن أهم ما يميز الفترة الأولى يمكن ذكره على النحو التالي:-
أولا: الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في التغيير حيث قامت الثورة في الأول من سبتمبر 1969 بدون أية مشاركة من المدنيين، وتمت الثورة بنفس الطريقة التي تمت بها الإنقلابات العسكرية الأخرى في دول العالم الثالث.

ثانيا: تأثير ثورة 23 يوليو في مصر بقيادة جمال عبد الناصر على الثورة الليبية، وتأكد ذلك من خلال الشعارات التي تبنتها الثورة الليبية منذ قيامها وهي الحرية والإشتراكية والوحدة، إضافة إلى تطبيق التجربة المصرية خاصة فيما يتعلق بتبني

تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي كمؤسسة للتعبئة والمشاركة في سبعينيات القرن الماضي إلا أن هذه التجربة فشلت وذلك لعدة أسباب منها: «التصورات المسبقة السلبية المستندة على التنظيم المصري المماثل، والبنية التنظيمية المعقدة التي اربكت الجماهير، وكذلك الفشل في فهم النزعة التقليدية للجماهير والدور المركزي للزعماء التقليديين في تطوير التصورات العامة للجماهير، وأخيرا الفشل في التنسيق مع المسؤولين التحديثيين الجدد». (14)

ثالثا: إعلان العقيد معمر القذافي «الثورة الشعبية» في أبريل 1973 في خطابه بمدينة زوارة، الذي حدد فيه برنامج عمل من خمس نقاط للبدء في الثورة الثقافية، التي استهدفت تثوير البنى الإدارية للحكومة، وإلغاء القوانين القديمة، إضافة إلى تشكيل اللجان الشعبية التي يتم تصعيدها أو اختيارها مباشرة من الشعب، وكان الهدف هو أن تصبح هذه اللجان السلطة الرسمية في المحافظات والبلديات، وأيضا في إدارة المؤسسات والشركات العامة والخاصة والكليات والجامعات. إلا أن هذه التجربة أيضا فشلت في عملية التعبئة الجماهيرية مما نتج عنها تقديم فكرة أخرى للتعبئة وبناء المؤسسات من قبل العقيد القذافي، في محاولة منه لتشجيع الجماهير على المشاركة، خاصة بعد انقسام وتفكك مجلس قيادة الثورة عام 1975، وتمثلت هذه الفكرة في تبني فكرة المؤتمرات الشعبية الأساسية.

أما الفترة الثانية وهي من 1977 وحتى الآن فإن أهم ما يميزها يمكن ذكره على النحو التالي:-

أولا: تبني فكرة الديمقراطية المباشرة التي ترجمت عمليا من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية كبنى أساسية للنظام السياسي في ليبيا، حيث تم اعتمادها من الكتاب الأخضر خاصة الجزء الأول الذي ركز على الشكل السياسي المتمثل في حل مشكلة أداة الحكم، ولقد ركزت الأيديولوجية السياسية في ليبيا على نقد النظريات السياسية والنماذج الاقتصادية الموجودة في العالم. حيث اكد العقيد القذافي في هذا الإطار بانه لا الشيوعية ولا الديمقراطية التقليدية استطاعت التعامل مع المشاكل التي تواجه المجتمعات المعاصرة. (15)

إضافة لذلك تنتقد الأيديولوجيا السائدة في ليبيا النظام الحزبي، مع أن ليبيا لم تمر بتجربة الأحزاب السياسية حتى قبل الثورة. حيث صدرت قوانين وضعت قيودا قانونية صارمة ضد النشاط السياسي غير المصرح به منها قانون حماية الثورة الذي صدر في ديسمبر 1969، والقانون رقم 71 لسنة 1972.

ثانيا: إزدياد أهمية العامل الأيديولوجي ودوره في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وتمثلت مصادر الأيديولوجية السياسية في ليبيا

في الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة التي تقترح حلولا للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشروح الكتاب الأخضر، إضافة إلى الخطاب السياسي المتمثل في خطب العقيد القذافي التي يلقيها خلال فترات مختلفة على جمهور معين من مختلف فئات المجتمع والتي من خلالها تطرح كثير من القضايا السياسية والاقتصادية. ويمكن القول بأن العامل الأيديولوجي هيمن على مختلف القضايا والسياسات والتوجهات في ليبيا سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، واستمر ذلك حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي حيث برزت بوادر انحسار العامل الأيديولوجي في السياسة الليبية وظهور المنظور البراغماتي النفعي الذي ساهم في حل كثير من القضايا التي واجهت ليبيا خلال القرن الماضي، خاصة قضية لوكربي وإعادة العلاقات مع الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا.

ثالثا: سيادة الشرعية الثورية في غياب المرجعية الدستورية، نتيجة لإلغاء الإعلان الدستوري لعام 1969، في مارس 1977، أي منذ الإعلان عن قيام سلطة الشعب، إضافة إلى الموقف الأيديولوجي الرسمي من الدساتير ويتضح هذا الموقف من خلال ما ورد في الفصل الأول للكتاب الأخضر. على الرغم من أن هناك محاولات للحديث عن مرجعية، أو ميثاق وطني «دستور»، وشكلت لجان بالخصوص في نهاية التسعينيات للعمل على اقتراح مرجعية، وكذلك اقتراحات بالخصوص منذ عام 2004، إلا أن ذلك لم يترجم في وثيقة دستورية فعلية واضحة الملامح تتحدد فيها المبادئ المتعارف عليها في معظم الوثائق الدستورية.

رابعا: على الرغم من المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات المهنية ومؤتمر الشعب العام تشكل البنى الرئيسة للنظام السياسي الليبي، كما تمثل قنوات المشاركة الجماهيرية كما طرحت في الكتاب الأخضر الذي يمثل أهم مصادر الأيديولوجية في ليبيا، برزت بعض الظواهر والمؤسسات التي لا تعتبر جزءا من المكونات الرسمية للنظام السياسي وهي:-

أ. حركة اللجان الثورية: تأسست في أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث كان من المفترض أن تؤدي هذه الحركة دورا استثنائيا مؤقتا. وبرزت هذه الحركة عندما تخلى العقيد القذافي عن منصبه كأمين لمؤتمر الشعب العام وعن جميع مناصبه وألقابه الرسمية الأخرى باستثناء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وكونه قائد الثورة. ولقد قدم العقيد القذافي فكرة الفصل بين الثورة وبين سلطة الشعب والإدارة المدنية. وبصفته قائدا للثورة وعن طريق مفهوم الشرعية الثورية كرس العقيد القذافي وقته وجهده للأنشطة الثورية. ومن الناحية الفعلية، أعطاه هذا وضعا شرعيا وقويا استمر

من خلاله في التأثير على سياسات البلاد والتدخل في كل مناحي الحياة في ليبيا.(16)
ب. القيادات الشعبية الاجتماعية: وهي مؤسسة جديدة خلقت ضمن إطار النظام السياسي في عام 1993، والتي من خلالها جعل القبيلة جزءا من المشهد السياسي في ليبيا بعد أن سعى إلى تهميشها سياسيا، والاعتراف بدورها كمظلة اجتماعية ومصدر للتعليم والأمن في المجتمع خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.(17)

الإصلاح السياسي في ليبيا: البوادر والمبادرات

إن أول مبادرات الإصلاح المترددة التي بدأت في ليبيا، تمثلت في محاولات للإصلاح الإقتصادي. حيث شرعت ليبيا منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين في إعادة هيكلة نظامها الاقتصادي، وفي التحول التدريجي من نظام تسيطر فيه الدولة سيطرة شبه كاملة على النشاط الاقتصادي إلى نظام يسمح تدريجيا للقطاع الخاص بالعودة للقيام بدور مهم في النظام الاقتصادي. ولقد بدأت تلك التغيرات بشكل بطيء ومتردد، ثم اكتسبت زخما قويا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد حل أزمة لوكربي ورفع الحصار الاقتصادي عن ليبيا، وتحسن علاقاتها مع البلدان الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وكان إعلان ليبيا في 19 ديسمبر 2003 التخلي عن برامجها لاقتناء وتطوير أسلحة الدمار الشامل من العوامل التي ساهمت في التأكيد على التحول الكامل في سياسات ليبيا السابقة وعززت من فرص التطبيع الكامل مع الدول الغربية بصفة خاصة والمجتمع الدولي ككل.

منذ تعليق الحظر الدولي سنة 1999 اتخذ النظام السياسي في ليبيا جملة من التدابير والتي كانت بمجملها بطيئة ومتعثرة، حيث كانت ترمي إلى الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال إصدار التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، والمشجعة للإستثمار في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى انطلاق برنامج الخصخصة الذي استهدف خصخصة 360 مؤسسة اقتصادية لا تشمل شركات المرافق العامة وقطاع النفط والغاز والنقل الجوي والبحري ونجحت في خصخصة نحو 40 وحدة صغيرة.

وفي اكتوبر 2004 حصل طلب ليبيا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على دعم الولايات المتحدة، إضافة إلى موافقة أعضاء المنظمة بالإجماع على أن تشرع ليبيا في مفاوضات الانضمام. ولقد أعتبر التأييد الأمريكي في إطار التشجيع لإعادة اندماج ليبيا في السوق العالمية والمنظومة الدولية بعد سنوات العزلة التي فرضت عليها من قبل المجتمع الدولي نتيجة لقرار مجلس الأمن 731 في 21 يناير 1992.(18)

وبصفة عامة يمكن القول بأن ما تم الإعلان عنه فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، واجهته كثير من الصعوبات والمشاكل والتي من أهمها عدم قدرة الدولة على إدارة

عملية التحول بمعنى أخر تدني القدرات المؤسسية للدولة في إدارة عملية الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى غياب الشفافية التي تساهم في السيطرة على الفساد المالي والإداري، ولعل هذا ما أكدته كثير من الدراسات والتقارير الدولية من أن «ليبيا تقع في موقع متدن في سلم التنافسية العالمية نظرا لتدني جودة وبيئة العمل الداخلية، وتعقد الإجراءات الإدارية، إلى جانب عدم استقرار السياسات نظرا للتغيرات المتكررة في هيكلية صنع القرار في القطاع الاقتصادي، وما نتج عن ذلك من عرقلة نمو القطاع الخاص». (19)

وبصفة عامة فإن المتتبع للخطاب السياسي في ليبيا لا يمكنه تجاهل طبيعة التغيرات في نص الخطاب، حيث كان الخطاب الرسمي ترجمة لكثير من القيم والتوجهات التي تبناها النظام وسعى إلى تحقيقها خلال فترات زمنية مختلفة منذ قيام الثورة في سبتمبر عام 1969 والتي اتسمت بالتشدد والتطرف والمواجهة خاصة مع الغرب، إلا أن الخطاب الرسمي في ليبيا شهد تغيرات على مستوى المفردات والتوجهات خاصة مع نهايات القرن العشرين ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب رئيسة يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولا: انحسار دور الأيديولوجية على المستوى الدولي وسقوط نماذجها المتمثلة في الاتحاد السوفيتي سابقا ومنظومته في تسعينيات القرن الماضي، والذي أكد انتهاء عصر الأيديولوجيات.

ثانيا: أزمة لوكربي وما نتج عنها من ضغوطات دولية تمثلت في فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا، والتي دفعت بليبيا لحل الأزمة مع الأطراف المعنية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ثالثا: أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي ساهمت في تغيير توجهات الخطاب السياسي الليبي، والذي تبنى بقوة فكرة نبذ الإرهاب وأبدى رغبته للتعاون من أجل مقاومة الإرهاب.

رابعا: بروز نخب جديدة منبثقة تمثلت في أبناء العقيد القذافي، وهو ما يمكن تسميتهم بالفاعلين الجدد في السياسة الليبية، خاصة سيف الإسلام على الرغم من عدم وجود أي دور رسمي له على الساحة الليبية، إلا من خلال دوره كرئيس لمؤسسة القذافي للتنمية والتي تقدم نفسها كمؤسسة غير حكومية. ومن خلال رصد نشاطاته يمكن القول بأن تأثيره واضح في قيادة التيار الإصلاحي في ليبيا حتى وإن كان التعامل مع هذا الجانب من خلال الواقع القائم وفي نطاق نص التجربة الليبية السائدة.

وبصفة عامة فإن الإصلاح السياسي كمفهوم على المستوى الرسمي لم يتم التطرق إليه إلا في نطاق عملية ترسيخ نموذج «النظام الجماهيري» القائم على مفهوم الديمقراطية

المباشرة او «سلطة الشعب» كما وردت في الكتاب الأخضر، على أن تكون البنى السياسية هي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. بمعنى آخر فإن الخطاب السياسي الإصلاحي يسعى إلى إيجاد انطباع بأن هناك تغيير حقيقي سيحدث، وفي نفس الوقت يؤكد على بقاء البنى كما هي عليه من الناحية الواقعية.[20]

وعلى الرغم من عدم وجود أية مبادرات واضحة للإصلاح السياسي في ليبيا، إلا أنه يمكن القول بأن ليبيا شهدت العديد من التغيرات فيما يتعلق ببعض الخطوات التصحيحية في مجال حقوق الإنسان. وبرز ذلك منذ سنة 2001 حيث أقدم النظام في ليبيا على الإفراج عن مئات السجناء السياسيين. وفي سنة 2003 تبنت مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتي يرأسها سيف الإسلام القذافي نجل العقيد القذافي حملة ضد التعذيب في ليبيا والشرق الاوسط، وكان شعارها «لا للتعذيب». وقامت بتنظيم زيارات دورية للتفتيش عن السجون وأماكن الاعتقال وقدمت توصيات لتحسين أوضاعها. ورغم هذه التطورات إلا أن هذه الإنفراجات ظلت محدودة ورمزية، وهذا ما أكدته تقارير منظمة العفو الدولية خاصة في سنة 2004، والذي خلص إلى أن أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا تظل مصدر قلق عميق لمنظمة العفو الدولية.[21]

وفي إطار الإصلاحات القانونية والقضائية، فقد أصدر مؤتمر الشعب العام في يناير 2004 قراراً بإلغاء المحاكم والتشريعات الإستثنائية وعلى رأسها محكمة الشعب، وذلك تلبية لتوجيهات العقيد القذافي التي تكررت من خلال اجتماعاته برجال القضاء والقانون حيث انتقد الممارسات القانونية الخاطئة، إضافة إلى مراجعة لكل القوانين والتشريعات ومنها قانون العقوبات، التي أصدرها مجلس قيادة الثورة قبل مارس 1977.

ولقد عكفت لجنة من الخبراء القانونيين شكلتها أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام، على دراسة مشروع العقوبات الذي تم الإعلان عنه في عام 2003، حيث أحيل المشروع للمناقشة قي المؤتمرات الشعبية الأساسية، وهي الهيئات المحلية المعنية بصنع القرار في ليبيا، وحسب تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2005، فقد أبقى المشروع على عديد من البنود التي تتناقض مع التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك البنود التي تقضي بفرض عقوبة الاعدام على من يقوم بأنشطة لا تعدو أن تكون ممارسة سلمية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات.[22]

ويمكن رصد بعض التحولات الإيجابية خاصة ما يتعلق بالتوجه نحو الإنفتاح والشفافية خاصة في مجال حقوق الإنسان، وبرز ذلك من خلال إستقبال ليبيا لمنظمة العفو الدولية لأول مرة منذ 51 عاما في فبراير 2004، إضافة إلى فرق صندوق النقد الدولي، ومنظمة مراسلين بلا حدود الدولية، كذلك منظمة «Human Rightgs Watch» والتي نشرت تقريرا في مارس 2006 عن أوضاع المرأة في ليبيا خاصة

في مؤسسات إيواء المرأة وذلك بعد مقابلات أجراها فريق من تلك المؤسسة مع نزيلات بعض دور الرعاية الإجتماعية، حيث ندد التقرير بأوضاع المرأة في تلك المؤسسات.
أما ما يتعلق بالتطورات التي تعني المرأة فقد صدقت ليبيا في يونيو 2004 على «البروتوكول الاختياري» الملحق باتفاقية المرأة.

تقييم دور المرأة وسياسات التمكين:

يمكن القول بأن أهمية هذا الجزء من الدراسة هو محاولة لتقييم دور المرأة في ليبيا بصفة عامة، إضافة إلى تقييم سياسات التمكين التي تبناها النظام من أجل تعزيز وتفعيل دورها. وفي إطار تقييم دور المرأة وحركتها في المجتمع الليبي، ينبغي القول بأن مبادرات وبوادر الإصلاح التي تم الإعلان عنها منذ تسعينيات القرن الماضي لم تستهدف المرأة بصورة واضحة او مباشرة، ولعل ذلك نتيجة للإلتزام السياسي بهذه القضية منذ قيام الثورة في سبتمبر 1969، إلا أن ذلك لا يمنع من تقييم دور المرأة أو السياسات التي استهدفت تمكينها وذلك من خلال رصد دورها في عملية المشاركة السياسية وتواجدها في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتواجدها في السلطة القضائية، ودورها في مؤسسات العمل النقابي والمجتمع المدني، إضافة إلى تقييم للجوانب السلبية والإيجابية فيما يخص المرأة في التشريعات المختلفة.

1. المشاركة السياسية على مستوى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية:

على الرغم من أن النظام السياسي الليبي أتاح الفرصة للمرأة للمشاركة في العملية السياسية من خلال مؤسسات النظام وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. كما يحق لها حضور مناقشات المؤتمرات الشعبية الأساسية أسوة بالرجل. حيث أن المؤتمرات الشعبية وهي 864 مؤتمرا شعبيا أساسيا على المستوى المحلي، وتحدد جغرافيا وتضم من الناحية النظرية في عضويتها جميع السكان من الجنسين دون تمييز ممن بلغوا سن الثامنة عشر فما فوق. إلا انه يمكن القول بأن هناك مشكلة عامة تتعلق بعزوف الليبيين سواء من الذكور أو الإناث عن المشاركة السياسية من خلال مؤسسات النظام، وهي حضور دورات المؤتمرات الشعبية فعلى سبيل المثال فإن حضور الرجال لجلسات المؤتمرات الشعبية في الدورة المحلية لعام 2005 ولجميع شعبيات «بلديات» ليبيا بلغ (161144)، أما عدد حضور النساء لجلسات المؤتمرات الشعبية لنفس الدورة فقد بلغ (40485). وتبدو هذه الأرقام متواضعة جدا مقارنة بعدد السكان ممن هم فوق سن الثامنة عشر.[23]

ويؤكد هذه الأرقام نتائج دراسة عن المشاركة السياسية في ليبيا أجرتها الباحثة

للتعرف على اتجاهات طلاب الجامعة نحو مسألة المشاركة السياسية، حيث تبين من نتائج الدراسة أن 10% من أفراد العينة من الذكور يحضرون اجتماعات المؤتمرات الشعبية بشكل منتظم، مقابل 2% من الإناث اللاتي يحضرن بانتظام مما يؤكد أن ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية هي ظاهرة عامة إلا أنها تزيد عند المرأة، وذلك لأسباب اجتماعية وثقافية. إضافة إلى شعور أفراد العينة بعدم فعالية آليات المشاركة السياسية. وعلى الرغم من أن المشاركة السياسية تعتبر نشاطا للأقلية في جميع المجتمعات، فإن التشكك وعدم الاقتناع بمصداقية آليات وفعالية المشاركة قد يدل على مشاكل بنيوية عميقة.(24)

وفي هذا الإطار يلاحظ أن النساء خاصة في خارج المدن لا يشاركن مباشرة في حضور المؤتمرات الشعبية مع الرجال، بل غالبا ما يتم ذلك في قاعات خاصة بالنساء أو في المدارس الخاصة بالبنات، أو تلك التي تتوفر بها أغلبية نسائية بهيئة التدريس، وفي كثير من الأحيان يكون الحضور إلزاميا وأثناء ساعات الدوام الرسمي. كل ذلك قد يلقي ضلالا من الشك ويقلل من الاهمية التي يمكن أن تشكلها النسب المقدمة لمشاركة المرأة.(25)

وبصفة عامة يمكن القول بأن تواجد المرأة في المواقع القيادية على مستوى المؤتمرات الشعبية الأساسية، ينحصر في منصب امين الشؤون الاجتماعية لكل مؤتمر على المستوى المحلي. أما في إطار الجانب التنفيذي على مستوى اللجان الشعبية يكاد ينعدم وجودها تماما إلا في بعض القطاعات كقطاع الصحة والتعليم.

وكذلك الحال بالنسبة لتواجد المرأة على مستوى الشعبية «البلدية»، لم تعين أي إمرأة لتقلد منصب امين الشعبية أو على مستوى المؤتمر الشعبي للبلدية إلا في سنة 2004 حيث عينت إمرأة كامين للمؤتمر الشعبي لشعبية بنغازي، وتم تنحيتها من ذلك المنصب في أبريل 2006.

2. تواجد المرأة في السلطة التشريعية (أمانة مؤتمر الشعب العام):

رغم الدور الذي يلعبه الخطاب السياسي الرسمي المعلن وأطروحاته لتعزيز وضع المرأة وتمكينها، إلا أن سجل تولي المرأة في ليبيا للوظائف السياسية والقيادية لا يحضى بأي علامات استثنائية، فعلى مستوى السلطة التشريعية ممثلة في مؤتمر الشعب العام يمكن ملاحظة أنه توجد نسبة من أمينات الشؤون الاجتماعية على مستوى المؤتمرات الشعبة الأساسية كعضوات في مؤتمر الشعب العام. أما على مستوى أمانة مؤتمر الشعب العام ست نساء فقط تولين مناصب في أمانة مؤتمر الشعب العام، وذلك خلال الفترة من 1977 وحتى 2006، وفي الغالب تتولى المرأة منصب أمين الشؤون الاجتماعية أو أمانة شؤون المرأة. ويمكن توضيح ذلك من

الجدول رقم (2) يوضح تمثيل المرأة في النخبة التشريعية منذ 1969 وحتى 2006

النوع	التمثيل في الجانب التشريعي	النسبة %
ذكر	48	89
أنثى	6	11
الجميع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة أعتمادا على قرارات الجريدة الرسمية-أعداد متفرقة منذ عام 1969 وحتى عام 2006.

خلال الجدول رقم (2).

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن تمثيل المرأة في السلطة التشريعية منذ عام 1969 وحتى عام 2006، بلغ 11%. فمن أصل 54 ممن تولوا مناصب في أمانة مؤتمر الشعب العام منذ عام 1977، ست نساء فقط تولين مناصب في تلك الامانة. وعليه يمكن القول بأن هذا التمثيل قد يتناقض مع أطروحات الخطاب السياسي الليبي الذي يركز على تعزيز دور المرأة وتمكينها في جميع المجالات.(26)

وفي هذا السياق ينبغي القول بأن الحاجة تبرز إلى التركيز على منظور أداء المرأة ودورها الفعلي في مثل هذه المؤسسات، أكثر من التركيز على التواجد الكمي الذي قد يصاحبه عدم فاعلية في العملية السياسية.(27)

3. تواجد المرأة في السلطة التنفيذية:

في هذا الإطار أيضا يمكن القول بأن تواجد المرأة في السلطة التنفيذية يعتبر نادر جدا، مما يؤكد أن تواجد المرأة في مواقع صنع القرار والمواقع القيادية لا يتناسب وتواجدها في قطاعات ذات طابع خدمي كقطاعي الصحة والتعليم.(28)

فمن أصل 132 من أعضاء النخبة التنفيذية (مجلس الوزراء منذ عام 1969 وحتى1977، و اللجنة الشعبية العامة بعد عام 1977 وحتى الآن)، ثلاث نساء فقط كن من ضمن المجموعة التنفيذية حيث تقلدن مناصب وزارية والتي تنحصر غالبا في التعليم، والإعلام والثقافة، والشؤون الاجتماعية، كما يتضح من

الجدول رقم (3) يوضح تمثيل المرأة في النخبة التنفيذية منذ 1969 وحتى 2006

النوع	التمثيل في الجانب التشريعي	النسبة %
ذكر	129	98
أنثى	3	2
الجميع	132	100

المصدر: من إعداد الباحثة أعتمادا على قرارات الجريدة الرسمية-أعداد متفرقة منذ عام 1969 وحتى عام 2006.

الجدول رقم (3).
من الجدول السابق يتضح أن نسبة تمثيل المرأة في النخبة التنفيذية بلغت 2% مقارنة بتمثيل الذكور الذي بلغ 98%. من ذلك يمكن القول أن الواقع في المجتمع الليبي يعكس هيمنة الذكور، فالمراة لا تمتلك القدرة وبالتالي مشاركتها اقل في مواقع صنع القرار.

4. تواجد المرأة في السلطة القضائية:

على الرغم من أن المهن المختلفة في السلك القضائي كانت حكرا على الرجال، حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي، إلا ان ذلك لم يمنع المراة من الإنخراط في بعض مجالاته خاصة في مهنة المحاماة الخاصة، أما ما يتعلق بالهيئات القضائية شهدت تعيين أول محامية عينت بالدرجة الرابعة القضائية، وذلك بموجب قرار وزير العدل الصادر بتاريخ 8. 5. 1975، كنتيجة لتقدمها بمذكرة إلى وزير العدل وإلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية طالبة مساواة معاملتها بزملائها الخريجين الرجال.
واستمر تزايد وجود المرأة خاصة في مهنة المحاماة مع تزايد أعداد الخريجات من كليات القانون، ويلاحظ تزايد انخراط المرأة في كليات القانون أكثر من الرجال خاصة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، ويمكن ابراز ذلك من إحصائيات أعداد الطلاب والطالبات بكليات القانون في جامعتي الفاتح بطرابلس، وقاريونس ببنغازي.(29)
حيث بلغ إجمالي أعداد الطلاب خلال العام الدراسي 2004-2005 بكلية القانون بجامعة الفاتح (3010 طالبا وطالبة) منهم 1976 انثى، و1034 ذكرا، أي ما يعادل 34% من الذكور مقابل 66% من الإناث.

الجدول رقم(4) يوضح عدد الطلبة والطالبات ببعض كليات القانون بالجامعات الليبية خلال العام الدراسي 2004-2005

الجامعة	ذكور	إناث	المجموع
ذكر	1034	1976	3010
أنثى	1043	1899	2942
الجميع	2077	3875	5952

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات من قسم القبول والتسجيل بجامعتي الفاتح وقاريونس

أما كلية القانون بجامعة قاريونس فقد بلغ مجموع طلابها (2942 طالبا وطالبة) خلال العام الدراسي 2004-2005، منهم 1899 أنثى، و1043 ذكرا، أي ما يعادل 35% من الذكور مقابل 65% من الإناث.
أما ما يتعلق بمجال القضاء فقد تم تشجيع المرأة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، على المشاركة في النظام القضائي، ولم يكن في السابق يسمح بقبول النساء كقاضيات لأسباب ثقافية، ولقد تاكد ذلك قانونيا من خلال قانون نظام القضاء رقم 51 لسنة

1976 الذي نص في فقرته السابعة (7) من مادته الثالثة والأربعين (43) على أنه «يشترط في من يولى القضاء أن يكون رجلا لا تقل سنه بالنسبة إلى المستشارين عن خمس وثلاثون سنة وبالنسبة للقضاة عن سبع وعشرين سنة»، ولقد سمح للمرأة بممارسة الوظائف القضائية بموجب القانون رقم 8 لسنة 1989 بشأن حق المرأة في المناصب القضائية حيث نصت المادة الأولى على أنه «يحق للمرأة تولي وظائف القضاء والنيابة العامة وإدارة القضايا بذات الشروط المقررة للرجل». [30]

وتم تعيين أول قاضيتين ليبيتين في سنة 1991، وتضمن قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (517) لسنة (1989)، بموجب القانون المذكور تعيين (52) امرأة في وظيفة قاض ووكيل ومساعد ومعاون نيابة ومحام تحت التدريب. [31]

ويقدر عدد القاضيات في جميع محاكم المدن الليبية بحوالي 50 قاضية. [32]

وفي هذا الإطار يمكن القول بانه لا توجد أي امرأة مستشارة في المحكمة العليا، رغم ترشح بعض القاضيات إلا أنهن لم يصلن إلى هذا المنصب بعد.

وعلى الرغم من تزايد أعداد المرأة في مجال القضاء، ومهنة المحاماة والنيابة إلا ان ذلك لا يصاحبه حضور فاعل في العمل النقابي المهني، وقد يعود ذلك إلى حداثة العهد بالمهنة، إضافة إلى عدم الإلمام الكافي بمتطلباتها ثقافة ووعيا. ويمكن القول أيضا أن تواجد المرأة في مجال القضاء وكثير من المهن التابعة لهذا المجال لم ينعكس ايجابيا على تطور الأوضاع القانونية للمرأة، وخاصة في مجال تطبيق القانون وهي إحدى الإشكاليات التي تواجه المرأة في ليبيا، رغم تطور كثير من نصوصه ودعمه للمرأة.

5. المرأة والعمل النقابي ومؤسسات المجتمع المدني:

بصفة عامة تنعكس طبيعة النظام السياسي في ليبيا على تطور منظمات المجتمع المدني، وعلاقتها مع مؤسسات الدولة المختلفة، وفي هذا الإطار لا يمكن رصد نشاط واضح او تطور لمفهوم المجتمع المدني في ليبيا كما تحدده الادبيات المتعارف عليها، وقد يعود ذلك إلى جملة من الأسباب هي:

أولا: أسباب اجتماعية تتعلق بتركيبة المجتمع الليبي، والاتجاهات الثقافية فيه، والتي تتناقض مع فكرة ومفهوم المجتمع المدني، وذلك نتيجة سيطرة الارتباطات العائلية والقبلية على أنماط التفاعل في المجتمع مما نتج عن ذلك أن تصبح القبيلة أداة لتجميع المصالح وتحقيق الأمن، إضافة إلى انها أصبحت بديلا عن مؤسسات المجتمع المدني. [33]

ثانيا: تعتبر الأيديولوجية الرسمية في ليبيا هذه المنظمات جزءا أساسيا ومكملا لبنية النظام السياسي في ليبيا، وعليه فإن النقابات والاتحادات والروابط المهنية ليس لها دور مصلحي او انها لا ينبغي أن تلعب أي دور ضاغط بل ينبغي أن تكون معززة

للمؤتمرات الشعبية.[34]

ثالثا: تفتقر هذه التنظيمات سواء الاتحادات أوالنقابات أوالروابط إلى أية خصوصية قانونية أو استقلالية أو هيكلية أو مالية، أو برامجية، فمثل هذه التنظيمات تنشأ بقرار وموافقة من مؤتمر الشعب العام أو اللجنة الشعبية العامة، وتخضع غالبا لإجراءات فوقية بما فيها حلها، وإعادة تنظيمها، فقد حدث أن أعيد تكوين مثل هذه التنظيمات وبنائها عدة مرات منذ منتصف التسعينيات وأخرها في عام 2004 ويستثنى من ذلك بعض المؤسسات أو الجمعيات والتي منها مؤسسة القذافي العالمية للتنمية ، ولجنة القذافي العالمية لحقوق الانسان، وجمعية وأعتصموا، وغيرها من المؤسسات التي تتمتع بالكثير من الامتيازات والاستقلالية القانونية.

أما ما يتعلق بدور المرأة في هذا المجال فإن القانون الليبي يسمح بانتماء المرأة مثلها مثل الرجل، إلى التنظيمات النقابية المختلفة، كالروابط المهنية، والاتحادات النسائية، والطلابية، والتي تعتبر ذات طابع مهني، أو أي جمعيات أهلية أخرى تعمل في إطار العمل الاجتماعي أو ذات طابع تخصصي كالتي تهتم بقضايا حقوق الطفل، والبيئة، وجمعيات حماية الأرامل والمطلقات مثلا والتي تشمل في عضويتها الذكور والإناث. فأما النشاط الأهلي فقد كان ينظمه القانون رقم (111) لسنة 1970 بشأن الجمعيات، والذي عدل بقانون رقم (19) لسنة 2001 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية.

وتشير نتائج إحدى الدراسات الميدانية عن تقييم أعمال الجمعيات الأهلية الاجتماعية في سنة 1995 إلى أن هناك (28) جمعية في مختلف المناطق في ليبيا، وأن نسبة تمثيل المرأة في هذه الجمعيات يشكل 51%.[35]

ويمكن القول بأن تواجد المرأة في هذه السنوات ارتفع نتيجة تزايد أعداد الجمعيات الأهلية في مجالات مختلفة. إلا ان هامشية دور المرأة وغيابها عن المواقع القيادية يبدوا واضحا في مثل هذه النشاطات. ففي هذا الإطار يمكن ذكر جمعية الهلال الأحمر الليبي كإحدى مؤسسات النشاط الأهلي التطوعي في المجال الإنساني كنموذج يوضح غياب المرأة عن مثل هذه المجالات، خاصة في المناصب القيادية. فمن أصل 64 فرع تابع لجمعية الهلال الأحمر الليبي، تترأس المرأة ثلاثة فروع فقط هي طرابلس، وهون، وتازربو.[36]

في إطار الانتقال بالمرأة في ليبيا إلى طور التفعيل، تم حل و الغاء الإتحاد العام للجمعيات النسائية، والجمعيات النسائية بمختلف المناطق، وذلك بحجة أن المرأة في ليبيا هي جزء وشريك في معظم المؤسسات كمؤسسات صنع القرار وهي المؤتمرات الشعبية. إضافة إلى أنه لا يوجد فصل بين الرجل والمرأة، وإن الثورة أعطت المرأة حقوقها ومن هنا لا حاجة لوجود إتحاد نسائي للدفاع عن المرأة. وإن اي قضية تخص

المرأة ينبغي أن تطرح في المؤتمرات الشعبية. في هذا الإطار تم تشكيل مؤتمرات شعبية نسائية في معظم المناطق، فكل مؤتمر شعبي للذكور يقابله مؤتمر شعبي للإناث، استمرت الفكرة لمدة سنتين ثم الغيت على أساس أن الرجل والمرأة ينبغي أن يكونا في مؤتمر واحد.(37)

وفي التسعينيات من القرن الماضي برز الاهتمام بنشاط المرأة من خلال أمانة مؤتمر الشعب العام عن طريق أمانة شؤون المرأة أو الشؤون الإجتماعية فيما بعد، وعلى مستوى المؤتمرات الشعبية حيث استحدثت أمانة شؤون المرأة او الشؤون الاجتماعية. وهو منصب تتقلده النساء في مختلف المؤتمرات. ويمكن القول بأن ظاهرة عدم إستقرار وإلغاء ودمج كثير من المؤسسات ومنها المؤسسات التي تسعى إلى تدعيم دور المرأة أدى إلى ترك فجوة على مستوى القاعدة .(38)

فبعد أن تم إلغاء الجمعيات النسائية صدر القانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية. ووفقا لهذا القانون أنشئت جمعيات نسائية تتكون من النساء بالمؤتمرات الشعبية الأساسية والمواقع الخدمية والانتاجية. إضافة إلى تكوين رابطة الجمعيات النسائية بالشعبية من أمانات الجمعيات النسائية بالمؤتمرات الشعبية. وكذلك تكوين الاتحاد العام للجمعيات النسائية من أمانات روابط الجمعيات النسائية بالشعبيات .(39)

6. المرأة والتشريعات:

بصفة عامة يتساوى الرجل والمرأة في التشريع الليبي، إلا أن ذلك لا ينفي وجود كثير من صور التمييز وعدم المساواة في كثير من المجالات، وعلى الرغم من عدم وجود دستور خاص بليبيا منذ 1977، حيث تم إلغاء الإعلان اللدستوري الذي صدر في ديسمبر 1969، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود مجموعة من الوثائق التي أكدت على المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، كوثيقة إعلان قيام سلطة الشعب (1977)، التي أكدت على مساواة الرجل والمرأة في الممارسة السياسية، والدفاع عن الوطن، وكذلك الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير (1988) التي أكدت على أن «أبناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالا ونساء في كل ما هو انساني، وأن التفريق في الحقوق بين الرجل والمرأة هو ظلم صارخ لا مبرر له.»(40)

ومن الوثائق المهمة أيضا وثيقة حقوق وواجبات المرأة في المجتمع العربي الليبي في عام 1997، والتي تم فيها التاكيد على ضرورة مشاركة المرأة في العملية السياسية في

ليبيا، والتي تقوم على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، إضافة إلى المشاركة في الدفاع عن الوطن، والتمتع باستقلاليتها المالية، وحقها في تولي المناصب السياسية.

تم تعزيز الوضع القانوني للمرأة عبر السنين، فقد تم إلغاء القانون 176 لسنة 1972 المتعلق بحقوق المرأة في الزواج والطلاق، وحل بدلا منه القانون رقم 10 لسنة 1984، الذي صاغه مؤتمر الشعب العام بناء على قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. ولكن نظرا لغياب المرأة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، على الرغم من تشجيع النظام، فلقد تأثر القانون بوجهات نظر الذكور الذين كانوا يعارضون أي تغير في وضع المرأة. ولكن بعد ذلك، تم تعديل بعض مواد هذا القانون بصدور القانون رقم 22 لسنة 1991. وكان الغرض من التغييرات في قانون الزواج والطلاق إعطاء المرأة وضعا أفضل وحقوقا أقوى داخل الزواج. حيث لم يعد مسموحا للرجل، وفقا للمادة 31 من القانون رقم 22، أن يتزوج زوجة ثانية إلا بموافقة زوجته الأولى أو بإذن من المحكمة. إضافة إلى التأكد من ظروف الزوج الاجتماعية وقدرته المادية والصحية على ذلك من قبل المحكمة. ولقد استبدلت هذه المادة من قانون رقم 10 والمعدلة بالمادة الأولى من القانون رقم 22 لسنة 1991 بالآتي: «يجوز للرجل أن يتزوج بإمرأة أخرى اذا وجدت أسباب جدية وبتوافر أحد الشرطين الآتيين: موافقة الزوجة التي في عصمته أمام المحكمة الجزئية المختصة، وصدور حكم بالموافقة من المحكمة الجزئية، حيث يترتب على عدم مراعاة هذين الشرطين بطلان الزواج وللمرأة الأولى أن تتقدم بدعوى شفوية أو كتابية ترفعها لطلب تطليق الزوجة الثانية». (41)

وتتمتع المرأة في ليبيا بحقها الكامل في المواطنة، ولها نفس حقوق الرجل المتعلقة باكتساب الجنسية أو تغييرها و الاحتفاظ بها أو استبدال جنسية أخرى بها. تتنازل المرأة عن جنسيتها إذا رغبت في اكتساب جنسية زوجها. وليس للمرأة حق الرجل فيما يتعلق بنقل الجنسية أسوة بالرجل الذي يحق له نقل جنسيته إلى أبنائه من زوجة أجنبية. حيث يحصل الأبناء من أب ليبي وأم غير ليبية على الجنسية الليبية، ولا يحق للابناء من أم ليبية وأب غير ليبي الحصول على الجنسية وتطلب منهم تأشيرة دخول للبلاد. (42)

أما ما يتعلق بقانون العقوبات فإنه يتم تطبيق القانون على كل من المرأة والرجل سواء بسواء، إلا انه قد يتم التمييز ضد المرأة فيما يتعلق ببعض القضايا كالزنا، فعلى الرغم من أن الرجل والمرأة يعاقبان بالجلد مائة مرة لإرتكابهما الزنا، فإن المادة 573 من قانون العقوبات تسمح بتخفيف الحكم على الرجل الذي يقتل إحدى قريباته من الإناث لاقترافها الزنا. إضافة إلى أنه في حالة تعرض الرجل لإحدى قريباته

بالإعتداء الجسدي، فإن العقوبة بالحبس لا تتجاوز العامين. كذلك فإن الضرب والإصابات الخفيفة لا يعاقب عليها القانون. ولا يوجد تشريع مشابه لذلك يتعلق بالمرأة وليس لها حقوقا مماثلة.(43)

وفي إطار مبادرات الإصلاح التي تم الإعلان عنها في ليبيا خلال السنوات الماضية، فقد دعا العقيد القذافي إلى ضرورة إعادة النظر في قانون العقوبات وتعديله، ولقد عكفت لجنة من الخبراء القانونيين شكلتها أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام، على دراسة مشروع لقانون العقوبات الذي تم الإعلان عنه في عام 2003، حيث أحيل المشروع للمناقشة قي المؤتمرات الشعبية الأساسية. ويبدو أن كثيرا مما ورد في المشروع يتناقض مع التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك البنود التي تقضي بفرض عقوبة الاعدام على من يقوم بأنشطة لا تعدو أن تكون ممارسة سلمية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات وذلك حسب ما ورد في تقارير منظمة العفو الدولية.

تنتقد الأيديولوجيا السائدة في ليبيا النظام الحزبي، مع أن ليبيا لم تمر بتجربة الأحزاب السياسية حتى قبل قيام الثورة في عام 1969. حيث صدرت قوانين وضعت قيودا قانونية صارمة ضد النشاط السياسي غير المصرح به منها قانون حماية الثورة الذي صدر في ديسمبر 1969، والقانون رقم 71 لسنة 1972. ووصف الكتاب الأخضر وهو أحد المصادر الأساسية للأيديولوجيا في ليبيا الحزب السياسي بأنه يمثل قبيلة العصر الحديث. وعليه فإن الأحزاب السياسية محظورة بحكم القانون، والتجربة الليبية في الديمقراطية المباشرة لا تسمح بوجود أحزاب سياسية، والأفراد والجماعات لا يسمح لهم بتنظيم وتقديم برامج بديلة إلى المواطنين على أساس أنه ليس هناك ضرورة أو حاجة لذلك نظرا لأن جميع الليبيين ذكورا وإناثا يستطيعون التعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم بحرية في المؤتمرات الشعبية.(44)

وعليه يمكن القول بأن المرأة في ليبيا مثلها مثل الرجل، لا تمارس العملية السياسية إلا وفقا للنموذج الليبي القائم على مفهوم الديمقراطية المباشرة، المتمثلة في نظام المؤتمرات الشعبية واللجان الليبية، وبالتالي ليس هناك أي أنشطة حزبية حيث تؤكد الأيديولوجيا في ليبيا على أن الحزبية هي إجهاض للديمقراطية.

ملاحظات ختامية:

1. على الرغم من بروز بعض المبادرات الإصلاحية التي تم تبنيها في ليبيا، إلا أنه يمكن القول بأن هذه المبادرات لم تترجم في شكل برامج عملية واضحة يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

2. غموض مفهوم الإصلاح، حيث برز في معظم الأدبيات والتوجهات الليبية على أنه أي «الإصلاح» هو التطوير، حيث يتم التعامل مع الواقع القائم، والحفاظ على أسسه وثوابته دون تغييره أو التعامل معه بمنظور إحلالي.

3. لم يستهدف الخطاب الإصلاحي في ليبيا المرأة تحديدا، وانما ركز على الكثير من القضايا العامة الأخرى التي يغلب عليها الطابع التنموي والاقتصادي، فهو يطرح رؤية لليبيا المستقبل التي تمتد حتى عام 2019، والتي تمت ترجمتها في مشروع الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

4. إن سياسات تمكين المرأة التي تبناها النظام السياسي في ليبيا لم تكن نتيجة لمبادرات الإصلاح التي تم الإعلان عنها منذ تسعينيات القرن الماضي، وإنما هي نتيجة للإلتزام السياسي بهذه القضية منذ قيام الثورة في سبتمبر 1969.

5. إن محاولة تقييم سياسات تمكين المرأة في ليبيا، بينت ندرة مشاركة المرأة وتقلدها للمناصب السياسية على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية. إضافة إلى قصور دورها في السلطة القضائية، مع محدودية دورها في مؤسسات العمل النقابي والمجتمع المدني. كذلك وجود العديد من الجوانب السلبية فيما يخص بعض التشريعات المختلفة المتعلقة بالمرأة والتي تحتاج إلى إعادة النظر فيها كقانون الجنسية، والعقوبات.

6. غياب مبدأ المساواة وعدم وجود آليات تضمن عدم التمييز ضد المرأة خاصة في تقلد المناصب السياسية، وتقييدها بحقائب ومناصب معينة، كالتعليم، والاعلام مثلا.

الهوامش

1-عبد الغفار رشاد محمد، «رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي» في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي-جامعة القاهرة 21-22 يونيو 2005، تحرير كمال المنوفي ويوسف الصواني، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، 2005)، ص ص. 293-331.

2-Daniel Neep, «Dilemma of Democratization in the Middle East: The Forward Strategy of Freedom», Middle East Policy, V. xl, N. 3, Fall 2004, p.82.

3- آمال سليمان العبيدي، «تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل: دراسة توثيقية»، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد الثاني والعشرون والثالث والعشرون،

2003–2004، ص. 51.

4-سلوى شعراوي جمعة، «تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين» في سلوى شعراوي جمعة (تحرير)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004)، ص ص. 35-34. انظر:

Beijing Declaration and Platform for Action with the Beijing+5 Political Declaration and Outcome Document, (New York: United Nations Department of Public Information, 2001).

5-Caroline O.N. Moser, Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training, (London: Routledge, 1993), pp. 58-79

6-Ibid., pp. 58-62

7-Ibid., pp. 62-66

8-Ibid., pp. 66-69

9-Ibid., pp. 69-73

10-Ibid., pp. 74-79

11-تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، (عمان: المكتب الاقليمي للدول العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2006)، ص .5.

12-Cathy Rakowski, «Obstacles and Opportunities to Women>s Empowement under Neoliberal Reform» Journal of Development Studies, V. 16, N.1, 2000, p. 118.

13-تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص. 16.

14-Omar. I El-Fathaly, et al, Political Development and Bureaucracy in Libya, (Lexington, MA: Lexington Books, 1977), p.95.

15-Mohamed A. El-Khwas, Qaddafi:His Ideology in Theory and Practice, (Vermont: Amana Books, 1986), p. 49.

16-Amal Obeidi, Political Culture in Libya, (Surrey: Curzon Press, 2001), pp. 144-145

17-لمزيد من المعلومات عن هذه المؤسسة وعن القبيلة في ليبيا وعلاقتها بالنظام السياسي أنظر:
611-pp،-dibl-021

18-For more details about the impact of sanctions against Libya see: Tim Niblock, Pariah States and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya Sudan, (London: Lynne Rienner Publishers, 2001), pp. 60-90.

19-National Economic Strategy: An Assessment of the Compatitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya, 2006,

انظر ايضا: عيسى الفارسي، «الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا: الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة»، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الاول، يونيو 2003، ص ص. 18-21.

20-Alison Pargeter, «Libya: Reforming the Impossible?», Review of African Political Economy, No. 108, 2006, pp. 230-233.

21-أنظر تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2004 http://ara.amnesty.org

22-أنظر تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2005 http://ara.amnesty.org

23-الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، تمام المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها لمناقشة جدول اعمالها لعام 2005، (سرت: امانة مؤتمر الشعب العام، 2005). تبدو الارقام هنا وهي ارقام رسمية مبالغ فيها، حيث تجزم الباحثة من خلال الملاحظة بأن حضور اعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية في السنوات الأخيرة اقل بكثير من الرقم الوارد في الإحصائيات الرسمية.

24-Amal Obeidi, Political Culture in Libya, (Surrey: Curzon Press, 2001), pp. 163-165.

25-يوسف الصواني، «قضايا الجندر في النظرية الجماهيرية وإشكاليات المشاركة السياسية للمرأة»، مجلة دراسات، العدد رقم (6)، سنة ، ص. 199.

26-Amal Obeidi, «Political Elites in Libya: An Exploratory Study of Elite Formation from 1969 to 2006», paper submitted for publication, p. 19.

27-أنظر بالخصوص إحدى الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب: جميل مطر وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالات مصر وسوريا وتونس، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

28-يبلغ نسبة الإناث ضمن العاملين اقتصاديا ممن تتراوح أعمارهم (15 سنة فما فوق) 32%، حسب النتائج الاولية للتعداد العام للسكان 2006، انظر، الكتاب الإحصائي 2005، (طرابلس: الهيئة العامة للمعلومات، 2006)، ص. 33.

29-البيانات الواردة والخاصة بأعداد الطلبة والطالبات حسب إحصائيات مكتبي التسجيل والدراسة والإمتحانات بجامعتي الفاتح وقاريونس خلال العام الدراسي 2004-2005، وتعتبر هاتين الجامعتين من أوئل الجامعات الليبية حيث تاسستا في ليبيا خلال منتصف الخمسينيات من القرن الماضي.

30-قانون رقم 8 لسنة 1989 بشأن حق المرأة في تولي الوظائف القضائية، الموسوعة القانونية: المرأة في التشريعات الليبية، (طرابلس: شؤون المرأة بامانة مؤتمر الشعب العام، 1993)، ص. 232.

31-تقرير التنمية البشرية 2006 :المرأة في الجماهيرية المساواة مع الاختلاف، (طرابلس: الهيئة العامة

للمعلومات، 2006)، ص. 69.

32-لا توجد إحصائية توضح الأرقام الفعلية لتواجد المرأة في مجال القضاء، الرقم المذكور رقم تقديري بناء على بعض المقابلات الشخصية مع بعض المحاميات والمحامين، واستنادا على إحدى ادوات البحث التي لجات إليها الباحثة وهي: Networking Approach.

33-See, Amal Obeidi, Political Culture in Libya, op.cit. pp. 108-135. Chapter 5. Tribe and Tribalism an Alternative to Civil Society.

34-محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، ص. 185، وكذلك يوسف الصواني، «المشاركة السياسية للمراة في ليبيا: الاطر الأيديولوجية والقانونية وإشكاليات الممارسة» في حمدي عبد الرحمن (تحرير)، المشاركة السياسية للمراة خبرة الشمال الافريقي، مصدر سابق، ص. 82.

35-ليبيا: تقرير التنمية البشرية، (طرابلس: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 1999)، ص. 150.

36-مقابلة شخصية مع إحدى نشطات الهلال الأحمر الليبي، الأمانة العامة، بنغازي، بتاريخ 22. 11. 2003.

37-مقابلة مع السيدة ليلى طرخان، بنغازي، 8. 11. 2003.

38-أثر عدم الإستقرار نتيجة الدمج والإلغاء على بعض البرامج والنشاطات المتعلقة بتطوير المرأة، منها نقل الجمعيات النسائية وضمها لامانة التعليم، حيث سميت هذه الجمعيات بمراكز تدريب المرأة. كذلك الحال بالنسبة لبرنامج الأسرة المنتجة الذي تم ضمه إلى أمانة الصناعة. مقابلة مع السيدة ليلى طرخان، بنغازي، 8. 11. 2003.

39-أنظر القانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية، الصادر عن أمانة مؤتمر الشعب العام، وكذلك قرار امانة مؤتمر الشعب العام رقم «92» لسنة 2002 بشان اللائحة التنفيذية للقانون رقم «20» لسنة 2001 بشان تنظيم الجمعيات النسائية.

40-الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، الصادرة عن مؤتمر الشعب العام بمدينة البيضاء في اغسطس 1988.

41-قانون رقم (9) لسنة 1993، بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لسنة 84 بشأن الزواج والطلاق واثارهما، الجريدة الرسمية، العدد 5، 23. 3. 1993، ص ص. 122-123.

42-أليسون بارجتر، «ليبيا» في حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة، تحرير، ثمينة نذير ولي تومبيرت، (نيويورك: مؤسسة فريدم هاوس، 2005)، ص. 167.
43-المصدر السابق، ص. 168.

44-محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مصدر سابق، ص. 171

المـراجع

أولا: العربية:

أ. قوانين ووثائق وتقارير:

1. القانون رقم (9) لسنة 1993، بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لسنة 48 بشأن الزواج والطلاق وآثارهما، الجريدة الرسمية، العدد 5 . 23. 3. 1993.
2. القانون رقم 8 لسنة 1989 بشأن حق المرأة في تولي الوظائف القضائية، الموسوعة القانونية: المرأة في التشريعات الليبية، (طرابلس: شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام ، 1993).
3. القانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية، الصادر عن أمانة مؤتمر الشعب العام، وكذلك قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم «92» لسنة 2002 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم «20» لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية.
4. الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، الصادرة عن مؤتمر الشعب العام بمدينة البيضاء في أغسطس 1988.
5. ليبيا: تقرير التنمية البشرية، (طرابلس: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 1999).
6. تقرير التنمية البشرية 2006 :المرأة في الجماهيرية المساواة مع الاختلاف، (طرابلس: الهيئة العامة للمعلومات، 2006).
7. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، (عمان: المكتب الاقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).
8. تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2004: htt://ara.amnesty.org

9. تقرير منظمة العفو الدولية لسنة htt://ara.amnesty.org:2005

10. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، تمام المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها لمناقشة جدول أعمالها لعام 2005، (سرت: أمانة مؤتمر الشعب العام، 2005).
11. الكتاب الإحصائي 2005، (طرابلس: الهيئة العامة للمعلومات، 2006).

ب. كتب ودوريات:

1. بارجتر، أليسون، «ليبيا» في حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة، تحرير، ثمينة نذير ولي تومبيرت، (نيويورك: مؤسسة فريدم هاوس، 2005).
2. رشاد، عبد الغفار، »رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي» في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي-جامعة القاهرة 21-22 يونيو 2005 ، تحرير كما المنوفي ويوسف الصواني، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005).

3.الصواني، يوسف، «المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا: الأطر الأيديولوجية والقانونية وإشكاليات الممارسة» في حمدي عبد الرحمن (تحرير)، المشاركة السياسية للمراة خبرة الشمال الافريقي، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي، 2001).
4.الصواني، يوسف، «قضايا الجندر في النظرية الجماهيرية وإشكاليات المشاركة السياسية للمرأة»، مجلة دراسات، العدد رقم (6)، سنة 2001.
5.العبيدي، آمال سليمان، «تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل: دراسة توثيقية»، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد الثاني والعشرون والثالث والعشرون، 2003-2004.
6.عيسى الفارسي، «الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا: الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة»، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يونيو 2003.
7.القذافي، معمر، الكتاب الاخضر، الفصل الثالث، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، 1979).
8.جميل مطر وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالات مصر وسوريا وتونس، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
9.المغيربي، محمد زاهي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995).

ثانيا: الأجنبية:

1. El-Fathaly Omar. I, et al, Political Development and Bureaucracy in Libya, (Lexington, MA: Lexington Books, 1977).
2. El-Khwas, Mohamed A., Qaddafi:His Ideology in Theory and Practice, (Vermont: Amana Books, 1986).
3. Moser, Caroline O.N., Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training, (London: Routledge, 1993),
4. National Economic Strategy: An Assessment of the Compatitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya, 2006.
5. Neep, Daniel, «Dilemma of Democratization in the Middle East: The Forward Strategy of 5. Freedom», Middle East Policy, V. xl, N. 3, Fall 2004.
6. Niblock, Tim, Pariah States and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya Sudan, (London: Lynne Rienner Publishers, 2001).
7. Obeidi, Amal, «Political Elites in Libya: An Exploratory Study of Elite Formation from 1969 to 2006», Unpublished Paper.
8. Obeidi, Amal, Political Culture in Libya, (Surrey: Curzon Press, 2001).
9. Pargeter, Alison, «Libya: Reforming the Impossible», Review of African Political Economy, No. 108, 2006.
10.Rakowski, Cathy, «Obstacles and Opportunities to Women>s Empowement under Neoliberal Reform» Journal of Development Studies , V. 16, N. 1, 2000.
11.Beijing Declaration and Platform for Action with the Beijing+5 Political Declaration and Outcome Document, (New York: United Nations Department of Public Information, 2001).



السياسة الثقافية
محاولة لرسم ملامح الحالة الليبية

د.أم العز الفارسي

تقديم:
تكتسب دراسة السياسات الثقافية أهميتها على اعتبار أنها تدخل في إطار الاهتمام بحركة تحليل السياسات العامة التي نشطت ضمن تطور حقل العلوم السياسية بشكل ينم عن أهميتها، وذلك باعتبارها تخاطب المواطن وتهتم بقضاياه الحيوية، والهامة، إذ تشكل دراسة مخرجات النظام السياسي أهمية بالغة في معرفة العلاقات المؤثرة في استقرار مؤسساته القائمة.(1)
غير أن هذا الاستقرار يحتاج إلى عوامل رافدة من أهمها استقرار القواعد والإجراءات والهياكل والسياسات ومن ثم بلورة الأهداف، فهل استطاعت السياسات الثقافية في ليبيا الوصول إلى درجة من الاستقرار تمكن من الحكم على أن ما يحدث من إجراءات تمس الحركة الثقافية والإعلامية في المجتمع الليبي ترتقي إلى درجة السياسات؟ يعد هذا السؤال هدفا لهذه الدراسة التي تحاول أن تؤسس لمفاهيم وترصد مراحل وتستنبط حالات تتعلق بالسياسات الثقافية، التي قل الاهتمام بها في أدبيات السياسة العامة.

السياسات الثقافية، تأصيل نظري:
تدرك الدولة أن لا مشروعية ولا سلطة سياسية و أخلاقية ولا إخضاع للمجتمع ولا تكريس للسيطرة ولا ملكية لوسائل الإنتاج، بدون امتلاكها لسلطة المعرفة الثقافية، لأنها المدخل الأساسي لمعرفة أهواء الناس ومجمل معارفهم وانطباعاتهم عنها، ولذا فهي تسعى لنشر ثقافتها، عبر وسائل متعددة، وتحرص على تنشئة قوى سياسية مجندة لخدمة أغراض التنشئة الثقافية التي تغرس عبرها النموذج الأمثل لتفكير الناس

تجاه النظام وأهمية الولاء له، ويتطلب هذا الجهد من الدولة الإلمام بتدبير مبررات شرعية نظامها السياسي، وترشيد ممارستها وعقلانية قراراتها، وذلك عبر دفع القطاعات الواعية في المجتمع للإسهام الحر وغير القهري للمثقفين، وتحريرهم من تعسف السلطة، وتحرير عقولهم من الخوف كبداية لحرية العقل وحرية الإبداع. وذلك لتأكيد المقولات المتعلقة بأن المتغير الثقافي يعد عاملاً مهماً في بناء الديمقراطية وفي استمرارها.(2)

يأتي هذا الطرح كمدخل لابد منه للخوض في موضوع لم يحظ بالدراسة الوافية في حقل السياسات العامة، وهو كشف أبعاد ومفاهيم تتعلق بالسياسة الثقافية، ذلك أن المتعارف عليه هو دراسة الثقافة السياسية باعتبارها أحد مخرجات التنشئة السياسية التي تهتم بها الدولة وتعكس مدى تدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر في المجال الثقافي. خاصة وأنها قد تتكون نتيجة ارتباط الفرد بمؤسسات قائمة لم تتدخل الدولة في انتقاء البعض منها، ولذا لا تستطيع تسييرها أو السيطرة على أدائها، لمصلحتها أو لضمان الولاء لها مثل مؤسسة الأسرة، أو الرفاق أو المؤسسة الدينية، وهذا يعني ارتباطها بالجانب النظري للأنساق الثقافية السائدة في مجتمع ما أو دولة ما وكذلك الوسائل التي تتولى غرس هذه الثقافة والكيفية التي يتم بها تناقلها وتحويلها إلى ثقافة سائدة، إلا أن السياسة الثقافية هي وسيلة الدولة المثلى للتحكم في هذه الوسائل- إن صح التعبير- ولذا فإنها ترتبط بالجانب التطبيقي الذي تلتزم به الدولة عبر تحديدها لخطط وبرامج ومشروعات ذات طبيعة ثقافية، سواء ما يتعلق منها بالحاجات الثقافية لمختلف الشرائح والتنوعات الثقافية في المجتمع الواحد أو خلق قنوات للتواصل الثقافي مع المجتمعات والحضارات الإنسانية المحيطة بها. وعلى هذا الأساس- وعلى سبيل المثال- اهتمت الثقافة السياسية بتفسير طبيعة السلوك السياسي لمختلف الشرائح الاجتماعية، بينما اهتمت السياسة الثقافية بحقوق هذه الشرائح على اختلاف وتنوع مطالبها الثقافية، مما يعني ارتباط مفهوم السياسة الثقافية بالتنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية والمجتمعية وهذا يوضح ضرورة الفصل بين المفهومين. ومن منطلق أن الثقافة السياسية تحتل مكانة واضحة في الأدبيات السياسية، تحاول الباحثة من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على السياسة الثقافية، وتتبع نشأة وتطور هذا المفهوم بغية تحديد أثر البعد الثقافي على التنمية، هذا من جانب أما الهدف الأهم لهذه الورقة فهو تسليط الضوء على السياسات الثقافية في ليبيا، ومدى استقرارها من حيث المؤسسات والهياكل والقوانين، ويعتمد البحث فرضية أساسية مفادها أن السياسة الثقافية في ليبيا لا تخرج عن كونها، أحد المجالات التي ترصد تدخل الدولة في النشاط الثقافي.

وقبل التطرق لمعالجة الحالة الليبية نود الإلتفات إلى بعض المفاهيم والمراحل كمدخل نظري لهذه الورقة.

أولا: مفهوم الثقافة:

يرتبط المفهوم اللغوي للثقافة بالإدراك الشخصي لمجمل العلوم والفنون التي يتطلب الحذق فيها، حيث تنطلق تفسيراتها من الفعل (ثقف) أو (فطن) أي صار ماهراً أو حاذقاً، وثقف الإنسان أي هذبه وعلمه، ومن دلالاته أيضا الظفر بالشيء أو النيل منه. مفهوم الثقافة يتنوع في اللغة بحسب المعنى المراد توظيف اللفظ فيه، حيث يرتبط معنى (Culture) بالاستقرار والتحضر المرتبط بالزراعة والتوسع المدني، أما في العلوم الاجتماعية فقد نال المصطلح اهتماماً كبيراً على يد علماء وظفوه في دراساتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومنهم (ماكس فيبر وماركس) الذين اهتما به كاسلوب حياتي وسلوكي يجعل الجماعات البشرية أكثر تآلفاً وقبولاً لبعضهم البعض وذلك بما يحتويه من اساليب لإدارة حياتهم وانماط تفكيرهم ومعتقداتهم وسلوكهم ومنظومات قيمهم ومعارفهم ولغتهم بكل تفاصيلها الجوهرية والشكلية.

وعلى هذا الأساس يستخلص أن الثقافة هي:

« اجتماع الأنظمة المادية والروحية التي ابتكرها الإنسان لتحكم سلوكه فيما هو ذاهب إلى الارتقاء بهويته و ذاته ونمط حياته و الإعلاء من شأن وجوده في الحياة عبر الانخراط في صيرورة هي الثابت الوحيد في هذه الحياة، وعبر الاحتفاظ بأبنية ثقافية تحملها اللغة إلى الأجيال اللاحقة كي تسكنها وتتولى تعديلها أو إعادة إنتاجها وفق حاجاتها وشروط تطورها»[3]

هذا التطور يستدعي توضيح نوعين من الثقافة جرى التفريق بينهما وهما الثقافة العارفة، والثقافة غير العارفة أي الأمية، حيث تنهض الأولى على تراكم معرفي لتجارب وخبرات الحياة تكونت عبر القراءة والاكتشاف والتحليل والتدوين والحفظ في مدونات بداية بالورق، وانتهت إلى ما نحن عليه من عالم الرقميات، وتطور اساليب تبادل وتناقل المعلومات، الأخرى (غير العارفة) ترتبط بالمتخيل المسكون بالأوهام والتصورات والبعد عن الواقع، وكيفما كانت (ثقافة) فهي ارتباط وثيق بالواقع والحياة ودلالاتها المتجلية في معارف وخبرات ومنجزات بشرية مؤطرة لغوياً ومعرفياً، تنشد الغوص في حياة البشر ومعرفة هوياتهم وحاجاتهم النابعة منها، وهذا يستدعي جهداً وتخطيطاً وتنظيماً تتولاه السياسات العامة، وفاء بالتزام الدولة تجاه السياسة الثقافية وكيفية تلبيتها لاحتياجات البيئة الثقافية، ومحاولة خلق تكامل سياسي ثقافي وفقاً لسياسة ثقافية معتمدة ضمن الجدول الخاص بالسياسات العامة.

ثانياً: الثقافة السياسية والسياسة الثقافية:

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية أحد المفاهيم الجديدة نسبياً في أدبيات علم السياسة ، ويستمد اهم تعريفاتها من مقالة (الموند) التي كتبها عام 1956 حيث يذكر أنها

«مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي» وعلى هذا الاساس يري د.محمد زاهي المغيربي أنها أنماط لتوجه المجتمع تجاه النشاط السياسي والعمل السياسي، وهذا يعني احتواء المصطلح لثلاثة أبعاد هي:مستوى الإدراك ويعني مدى معرفة الأفراد لنظامهم السياسي ومستوى البنى وتعني ما يحتويه النظام من بنى وما يمارسه من عمليات (مدخلات ومخرجات)ومستوى المشاعر وتعني الأحاسيس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ، ثم يأتي مستوى التقويم المتضمن للأحكام والآراء والكيفية التي يقيم بها الفرد أداء النظام السياسي.

ويستند د.محمد زاهي المغيربي في استنتاجاته هذه إلى دراسة (فيربا) الميدانية حول أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة، التي أجراها في بداية الستينيات. ويتعمق د.محمد زاهي في تحليلاته ليخلص إلى استنتاج عام حول الثقافة السياسية العربية التي تعكس خصائص رعوية (ثقافة الراعي والرعية) التي تتضمن قيم الرضوخ والتسلط وتعكس سلوكا ثقافيا يرسخ مفاهيم العجز و الإتكالية والإذعان للاقوى..

بينما تبرز السياسة الثقافية كأحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين لتمثل أحد مجالات السياسة العامة للدولة، وهذا المفهوم تبلور نتيجة الاهتمام به من قبل مفكرين وباحثين أثروا جهود المنظمات الدولية و الإقليمية المعنية بالعمل الثقافي وتأتي (اليونسكو) في مقدمتها، ولعل من الضروري التأكيد على ارتباط مفهوم السياسة الثقافية بتدخل الدولة المباشر في النشاط الثقافي باعتباره أحد مجالات السياسات العامة.

وكانت نشأة مفهوم السياسة الثقافية نتيجة مباشرة للأحداث التي ميزت القرن العشرين، حيث شهد تحولات مختلفة في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث امتدت آثارها إلى المجال الثقافي وانعكست بوضوح على السياسة الثقافية فكراً وممارسة، مما أدى إلى التفكير في وضع معايير جديدة للممارسة الثقافية بالتخطيط والتنظيم والتنسيق الكامل للوفاء بالمطالب الثقافية للمجتمعات مثلها مثل غيرها من الخدمات؛الصحية والتعليمية والضمانية والبيئية التي يحتاجها المجتمع، وتعد اليونسكو أبرز المستخدمين لتعبير السياسة الثقافية، ذلك أنها كانت حريصة على إيضاح المفهوم دون الدخول في متاهة تضارب التعريفات وركزت في استخدامها على دعوة الدول للاخذ بمنهج تخطيطي تنموي، يلبي الاحتياجات الثقافية عبر الاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والمادية التي يمتلكها اي مجتمع مع الاستفادة من الخبرات الإنسانية في مجالات التكنولوجيا والاتصالات.

وأدى اهتمام المنظمات الدولية الثقافية بهذا المفهوم إلى سرعة انتشاره، وأسفر استخدامه عن طرح قضايا ملحة على الأجندة الدولية انصب اهتمامها على تفعيل

العمل الثقافي والإنساني ، ليكفل الاستفادة من التقدم العلمي في المجال الثقافي في مختلف الأنشطة الإنسانية خاصة مجالات العلوم وتوصيل الخبرات وتبادلها بين البشر في المجالات الفكرية والتطبيقية. عنيت المنظمات الدولية بعقد المؤتمرات واللقاءات التي تبحث في أبعاد السياسات الثقافية، واهتمت بعض الحكومات بإنشاء الأجهزة المختصة بشؤون الثقافة، وتبنّى أشكال الإدارة المتبعة فيها سواء تلك التي تعتمد نظام الاقتصاد الموجه سبيلاً للتنمية الشاملة، أو بالنسبة للدول التي تنتهج مبدأ الاقتصاد الحر وتدعم مبادرات الأفراد في الحياة الثقافية بمختلف أبعادها، بينما رأى البعض أن عدم وجود سياسة ثقافية في دولة ما هو سياسة بحد ذاتها.(4)

أضف إلى ذلك فإن تخبط السياسات الثقافية وتداخلها مع السياسات الإعلامية، والدعائية وغيرها من ضروب التدخلات في مجالات التحكم في الأجهزة الإعلامية والحياة الثقافية ضرورة تقتضيها طبيعة التدجين المتعمد وبث الخطاب الإيديولوجي المباشر كسياسة ثقافية.

ثالثا: السياسة الثقافية في الدول النامية

تتميز السياسات الثقافية في الدول النامية بطابعها الخاص، حيث ثقافة تقليدية تنتشر في الأوساط السكانية وتنحو إلى القديم، وثقافة حديثة جاءت نتاجاً لظروف السيطرة الاستعمارية وتركزت في المراكز الحضرية، وبينما عملت السياسات الثقافية في العالم المتقدم على توسيع مجالات الخدمات الثقافية لتشمل كل السكان وتضطلع بمهمة خلق التجانس الثقافي وتطوير المؤسسات الثقافية بالتقنيات الحديثة التي كان التلفزيون أحد أهم ثمراتها وانتشر بسرعة فائقة ليضيف مكانة خاصة للسياسات الثقافية ومهارات التواصل مع الجمهور والوصول إلى كل بيت. وبرزت السياسة الثقافية أمام الدول النامية، كتحد يقتضي الحذر، ذلك انها تراعي التقاليد الشعبية وإعادة صياغة الهوية القومية، مما يقتضي ترتيب ثنائية بين القديم والحديث من ضروب ثقافية تأثرت بين تجاذب الماضي وثورة الجديد.

مع حقبة التسعينيات عهدت معظم الحكومات في الدول النامية بمهام السياسة الثقافية إلى إدارات مستقلة، ونصت معظم الدساتير والقوانين على كفالة حق الثقافة لجميع عبر مساندة الدولة وامتلاكها لوسائل تعميم الثقافة، ويرى البعض أن تضمين الدساتير والقوانين لحقوق ثقافية في الدول النامية لعبت فيه وثيقة (الإعلان العالمي لحقوق الانسان1948) دوراً مهماً ذلك لأنها نصت على حق الأفراد في الاشتراك الحر في المجتمع الثقافي والاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والأدبي والفني، كما أكدت على حق حماية مصالح الافراد الأدبية والمادية المترتبة على مسؤولية إنتاجهم العلمي والفني والأدبي.(5)

وبالرغم من هذه الجهود، إلا أن تأثير السياسات الثقافية في الدول النامية كأحد

مؤشرات التنمية الشاملة ظل محدودا، نتيجة الهيمنة المفرطة من الدولة على مؤسسات الثقافة، ومحاولة تدجينها لتكون وسيلة للتعبير عن توجهات النظام فقط، ودون مراعاة لحقوق الجماهير ورغبتها في التحرر من أحادية التوجهات الثقافية لنظم سياسية معظمها إن لم يكن مجملها شمولية وقاهرة لشعوبها. غير أن هذه النظم تواجه تحديات صعبة في عصر العولمة، خاصة في مجالها الثقافي، فماذا نقصد بهذه التحديات؟

المنطقة العربية حالها حال بقية الدول النامية، بدأت سياساتها الثقافية على المستوى القومي، عندما تشكلت في جامعة الدول العربية دائرة للإعلام والنشر بإشراف الأمانة العامة للجامعة، تولت وضع السياسات لنشر ثقافة عربية على مستوى العالم نيابة عن الدول الأعضاء فيها، كما انبثق مجلس وزراء الإعلام العرب الذي تقرر إنشاؤه في مؤتمر القمة العربية يناير1964، وأصبح من مهامه وضع السياسات الإعلامية والثقافية للجنة الدائمة للإعلام العربي ويتبعها: المكتب الدائم للإعلام العربي وصندوق الإعلام العربي. فيما بعد أنشئت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1961، وأكدت على الأخذ بوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري على أنها أدوات ضرورية للتنمية الشاملة في المجتمع العربي المعاصر وتؤكد محافل المنظمة وما يصدر عنها على أن الثقافة والإعلام بمختلف وسائلها ضرورة ملحة للعب دور هام في التثقيف والوعي الاجتماعي والعلمي وزيادة فعالية الجهود التربوية والتعليمية.

فيما بعد توالت الأجهزة ذات الطبيعة الإعلامية والثقافية: إتحاد الإذاعات العربية، اتحاد الصحفيين العرب، اتحاد الأدباء والكتاب العرب، وكالات الأنباء العربية، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، المركز العربي للدراسات الإعلامية، والسكان والتنمية، المركز العربي للتقنيات التربوي .[6]

جهود عديدة بذلت خطط لها مختصون في المجال الثقافي والإعلامي العربي ولكنها- في الواقع - كانت رهينة بإستراتيجيات سياسية واقتصادية تستلزم الاعتراف بأن أي جهد في هذا المجال يسبقه بالضرورة، تنمية بشرية تحدث تغيرات في الفعل والسلوك والأداء والضمير والتفكير، وتدخل مفاهيم علمية في مجالات الحياة السياسية ترتقي إلى الإحساس بأن تكون التنمية والتحديث طريقا لتحسين ظروف الحياة بكل جوانبها، وإن ارتباط التغيير مرهون بالمجتمع لا بالنخبة السياسية وسيطرتها! نشير هنا إلى التداخل الذي عادة ما يحدث بين السياسة الثقافية والسياسة الإعلامية ، فبينما تركز الأولى على توسيع الإدراك بالعامل الثقافي فإن السياسة الإعلامية ترتبط بأيدلوجية النظام السياسي ومحاولته توظيف وسائل الإعلام لنشرها وترسيخها كقيم ثقافية للمجتمع.

رابعا: السياسات الثقافية وتحديات العولمة
إذا سلمنا بأن الثقافة، هي الأفكار والتصورات والرؤى التي ترسخ في أذهان الناس وتؤثر في سلوكهم فإنها تتحول إلى قوة محركة لعقولهم، غير ان سؤالا مهما يتعلق بمدى قدرة السياسات الثقافية في التوافق أو التصدي لتأثيرات الاجتياح الهائل للتقنية الحديثة من وسائل اتصال ووسائل إعلام ومعلومات سريعة وفعالة تقتحم الحدود وتهدد الخصوصيات الثقافية والمحلية ويستلزم هذا معرفة كيفية مواجهة السياسات الثقافية المحلية لتحديات العولمة الثقافية .

تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية واجهة النقلة المبهرة التي اكتسحت العالم ونقلت الحدث وأنماط الثقافة والسلوك بقدرة سريعة وعالية على صعيد الصورة والحركة والمطبوعة وفتنت الأجيال الجديدة وجعلتهم يسعون إلى محاكاتها، خاصة وأنها شكلت نقلة جديدة في الثقافة من المكتوب إلى الصورة ثم الحركة وذلك بدون أي حواجز أو قيود جمركية، وتشكلت وفقا لهذا التطورات إمبراطوريات إعلامية تحتكر وتصدر الثقافة والتربية وتعيد ترتيب أنماط السلوك المعيشي من مأكل ومشرب وملبس وتعيد صياغة قنوات التنشئة السياسية، وتمتلك إمكانيات واسعة الانتشار تغطي العالم بأسره، وبينما يراها عبد الله بالقزيز تهديداً لثقافة سائر المجتمعات فإن عبد الجليل كاظم يراها محاولة لتوحيد القيم وطرق التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر والى القيم وكل ما يعبر عنه السلوك الإنساني. (7)
وأياً كانت الأطروحة التي تروق لنا حول أثر العولمة على السياسات الثقافية للدول، فإنه لا يخفى على أحد تطور وسائل الإعلام والاتصالات والمعلوماتية في السنوات الأخيرة وبشكل كبير، ووظفت رؤوس الأموال للعديد من الشركات الرأسمالية الكبرى في الدول المتقدمة في مجال الإعلام، بحيث يوجد ما يزيد عن خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض وتستقبل بثها أكثر من مليار جهاز مرئي تخترق بما تبثه البيوت، وتنقل لها ثقافات وتقاليد لم تألفها، كما أن هناك أكثر من ثلاثمائة شركة إعلامية مقسمة إلى ستة مجموعات منها أربعة أمريكية وواحدة أوروبية والأخرى استرالية. (8)
هذا الكم الهائل من الشركات التي تحتكر المعلوماتية والاتصالات بعيدة المدى - بحسب اليونسكو- يعني أن الإعلام في عصر العولمة في منظومته قد تخطى حدود الدول وأصبح بلا وطن، ولابد أن السياسات الحكومية للدول تعاني من فقدان السيطرة على مجالها الإعلامي، وأصبح المجال الثقافي متنوعا بقنواته الإعلامية المتعددة، التي يمكن مشاهدتها عبر الأطباق الفضائية ذات الكلفة المنخفضة، بل تعدتها إلى أقمار صناعية تساعد على التقاط البث الفضائي مباشرة دون حاجة إلى وسائط أو خدمات أرضية، وقطعت بذلك الطريق أمام السياسات الثقافية التي تسعى إلى منع اختراق

سياسات العولمة الثقافية لمجالاتها، عبر المنع أو التقييد أو التراخيص أو أنظمة الرقابة الإعلامية التي تحاول جاهدة أن تضبط هذا الانفلات الرقمي الهائل.(9)

تجاوزت العولمة الثقافية حدود هذه الدول، وسلطت الضوء على الكثير من البيئات المطموسة، وإذا كان لها من فائدة فقد كانت مرتبطة بكشف بؤر سياسية واجتماعية تنعدم فيها الحقوق الأساسية للإنسان، وتسلط الضوء عليها، مما جعل الحكومات تخشى هذا الاختراق لخصوصياتها، والسكوت عنه في بيئاتها، فتضطر لإعادة النظر في سياساتها الثقافية وتحاول تاكيد الحقوق المتعلقة بهذا الجانب المرتبط بحرية البشر الا وهو حق التعبير والراي واحترام الخصوصية والحقوق الثقافية. كما ارتبطت هذه الحقبة التاريخية المهمة من حياة البشر(العولمة) بضرورة التنافس العالمي بين كافة الدول، مما يعني ضرورة تفكيرها بالارتقاء إلى مستوى المنافسة، ويرى التقرير الاستراتيجي العربي أن « أخطر التحديات جميعاً في هذا المجال بالذات، تحديات ثقافية، والإشارة هنا على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطر في معدلات الأمية في الوطن العربي والتي تكاد تصل في بعض التقديرات إلى 60% ومعنى ذلك أن 60% من الشعب العربي لن يكون قادراً على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبرى ونشوء مجتمع المعلومات العالمي والتي قد تكون شبكة (الانترنت) رمزاً دالا عليها»(10) هذا المعيار التشاؤمي يرافقه أن الإعلام العربي تسوده ثقافة الرأي الواحد والخطاب الإيديولوجي، والتركيز على الجوانب المحلية وغلبة برامج التسلية والترفيه الممجوجة، والاستهانة بالقضايا الجادة كما أنه مستهلك للمادة الوافدة أكثر من إنتاجه لها، وبحسب دارسة لرامي عطا الله فإنه إعلام ضعيف المبادرة وليس هناك أي تنسيق بين الدول العربية في السياسات الثقافية والإعلامية مما يعني وجود فجوة ثقافية تتعلق بإبراز الهوية الحضارية العربية وخلق قنوات للتكامل للحفاظ عليها.(11)

ذلك لأن السياسات الثقافية هي سياسات موجهة لمصلحة الأنظمة السياسية والتعريف بها دون محاولات جادة للحفاظ على الهوية الوطنية أو القومية ومحاولة التوافق مع توجهات العولمة الثقافية.

الرصد السابق كان مقدمة لا بد من طرحها لنستطيع الإلمام بأهمية دراسة الحالة الليبية.

محاولة لاستكشاف الحالة الليبية

تعاني ليبيا كغيرها من الدول النامية، وخاصة العربية، إشكالية تتعلق باعتبار أن السياسات الثقافية لا تخرج عن محاولة النظام السياسي القائم نقل رؤيته وسيطرته على قنوات التنشئة والثقافة السياسية، والكيفية التي تصيغ بها السياسات الثقافية في إطار السياسات العامة للدولة ومؤسساتها الثقافية، ولا تعد ليبيا بمعزل عن هذه

الحالة التي يسيطر فيها الخطاب الإعلامي ويقفل فيها هامش الاختلاف والتنوع في المجال الثقافي، إلا ما يعبر عن التوجهات السياسية للنظام الرسمي.. وهذا يعني خلطا واضحاً بين مفهوم السياسة الثقافية والسياسة الإعلامية.

وفي ليبيا ومنذ الاستقلال السياسي تولت المؤسسات والأجهزة الإعلامية مهام السياسة الثقافية، التي لا تخرج عن كونها محاولة لغرس أيديولوجيا النظام القائم، ونتتبع في هذا العرض اهم التحولات التي مرت بها هذه السياسات ومدى استقرار مؤسساتها، وقياداتها، ومستهدفاتها.

أولا: بدايات الوعي الإعلامي في ليبيا قبل الاستقلال

تعد الصحافة أول بدايات الحراك الثقافي في المجتمع الليبي، وقد تصدرت بعض الصحف(طرابلس الغرب، الفنون، الترقي)المشهد الصحفي الليبي، التي ظهرت في الفترة من 1866 إلى 1911، ويعدد الأستاذ على مصطفى المصراتي أسباباً فكرية واجتماعية وإدارية وسياسية، كانت وراء تعدد الصحف والإقبال عليها والثقة فيها خاصة في الفترة من 1908الى 1911، حيث كان اهتمامها منصباً على إعلاء الروح الوطنية والمطالبة بالإصلاح للشأن العام وتنوير الناس بالحقوق والحريات، ووصل عدد الصحف خلال هذه الحقبة ما يزيد عن 49 صحيفة ومطبوعة، غير أن الغزو الايطالي طالها كما طال تراب الوطن.[12]

تحت ظروف بالغة الصعوبة(1911-1943)، حيث ألغيت الصحف الوطنية عام1922، أما فترة الإدارة البريطانية فقد شهدت فيها الحركة الصحفية انفراجاً محدوداً تم فيه صدور العديد من الصحف منها(طرابلس الغرب، برقة الجديدة، الوطن، عمر المختار، الجيل الجديد، المرآة، الأخبار، الفجر، الجبل الأخضر، الاستقلال، صوت الشعب، المرصاد، ليبيا، ..) وقد اهتمت هذه الصحف بقضايا الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية، كقضايا محورية تهم الرأي العام الليبي.[13]

ولم تنظم علاقاتها إلا بصدور قانون المطبوعات رقم (1950/4) عن حكومة برقة، قبيل الاستقلال، وكان قانونا صارما، يخول الترخيص بطبع ونشر ومراقبة وحركة المطبوعات وبيعها وتوزيعها ويضع عليها شروطاً مجحفة.

ثانيا: السياسات الثقافية من الاستقلال وحتى قيام الثورة في 1969

شكل الخطاب الإعلامي بداية لرسم السياسة الثقافية للدولة الحديثة النشأة، وتم في هذا الخطاب التركيز على التوعية بالشخصية الوطنية وإحياء التراث والنهوض بالمجتمع الذي عانى من ويلات الاستعمار، «كانت مخططات الإعلام تنبثق من تاريخ نضال هذه الأمة وينبثق من واقع آمالها وتطلعاتها نحو المستقبل الأفضل ويهدف إلى توعية المواطن وتوجيهه إلى ما فيه خيره وخير الوطن الحبيب والعمل على ربط المواطن

بأرضه ومجتمعه وتعريفه بتاريخه وأمجاده مستوحين في كل ذلك المبادئ الوطنية في تأكيد شخصيتنا والاعتزاز بوطنيتنا». (14)

وشكلت الصحف التي ينظم صدورها قانون المطبوعات رقم 1957/11 وهو قانون ينظم أمور الطباعة والنشر وينص على حرية التعبير لكل شخص كما ينص على حق إذاعة الآراء والأنباء بمختلف الوسائل وفي حدود الحقوق الدستورية التي نظمها هذا القانون. (15)

كانت الإذاعة تتبع وزارة المواصلات منذ الاستقلال وحتى العام 1960، عندما ضمت إلى وزارة الأنباء والإرشاد التي استحدثت بمرسوم ملكي وسميت مصلحة الإذاعة، ولم يميز هذه المرحلة ثقافياً إلا بدء البث المرئي عبر (التلفزيون) الليبي عام 1968. ولم يظهر أي توجه إيديولوجي، و لا وجود لأي تحمس للافكار السياسية التي سادت تلك المرحلة، حيث سيطر الشأن الوطني، بينما حاول التوجه الثقافي للخطاب الإعلامي إبراز أن ليبيا جزء من الأمة العربية وبالتالي تم التركيز إعلامياً على القضية الفلسطينية، خاصة في إهتمامات الإذاعة والصحف المحلية. (16)

هذه المرحلة سيطرت فيها« الأفكار التقليدية المستوردة من النظام الغربي والمتمثلة في اعتبار الإعلام السلطة الرابعة والتي مهمتها مراقبة بقية السلطات مثل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، هذا من الناحية الشكلية أما في الواقع فإن معظم هذه الأفكار لم تر النور والتطبيق الحقيقي المطلوب». (17)

أهم المراحل التي برزت فيها التحولات في الخطاب الإعلامي وتوجهات السياسة الثقافية فترة ما بعد ثورة سبتمبر 1969. وربما من المفيد تقسيم هذه المرحلة إلى مراحل جزئية بحسب ماشهدته الساحة الليبية من تحولات ثقافية في بنية الخطاب الإعلامي وسيطرة الايدولوجيا الثورية على القنوات المعنية بتطبيقات السياسة الثقافية وكذلك تأثرها بالتغيرات الهيكلية التي نتجت عن التغير في الهياكل المؤسسية للدولة الليبية.

ثالثاً: السياسات الثقافية في الفترة من 1969 إلى 1973

شكلت هذه المرحلة البداية الفعلية لتغير السياسات الثقافية في ليبيا وما اكتنفها من تحول في طبيعة النظام السياسي منذ قيام الثورة في سبتمبر 1969 وحتى قيام الثورة الشعبية على أثر خطاب زوارة الذي القاه العقيد معمر القذافي عام1973. وشهدت هذه المرحلة تغيرات مختلفة في الحقل الإعلامي والثقافي منها:

1. في أكتوبر أي في الشهر التالي لقيام الثورة الليبية عام 1969، صدر قرار مجلس الوزراء بتعيين مدير عام للإدارة العامة للإعلام، وكان ذلك استنادا على قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في سبتمبر من نفس العام، بإنشاء إدارات عامة. وما لبث رئيس مجلس الوزراء أن أصدر قراراً لاحقاً في يناير 1970 بتحديد اختصاصات الإدارتين والتفريق بينهما من حيث الاختصاص، وتضمنت اختصاصات إدارة الإعلام:

-اقتراح وتنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالشؤون الإعلامية وإدارة الأجهزة الإعلامية من مرافق البث المرئي والمسموع والخدمات الإخبارية.
-إدارة المسارح والخيالة وفرق الفنون الشعبية والمنشأة الحكومية لطباعة ونشر وتوزيع إصدار الصحف والمجلات.
-مراقبة الصحف والمجلات الأهلية والأجنبية والمطبوعات الأخرى.
-الإشراف على الشؤون المتعلقة بالمنشآت الخاصة العاملة في الطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ودورات التدريب على وسائل الإعلام.
وفرق القرار بين الإعلام والثقافة بحسب الاختصاص، حيث أوضح اختصاصات إدارة الثقافة على أساس:
-اقتراح وتنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالشؤون الثقافية ورعاية الحركة الفكرية والأدبية والفنية ومعاونة المشتغلين بها.
-إدارة الأجهزة المتخصصة من مراكز ثقافية ومعاهد تدريب على الفنون.
- دعم روابط التعاون الثقافي والفني بين ليبيا والبلاد العربية الأفريقية والدول الأخرى.
-الإشراف على شؤون الملكية الأدبية والفنية.
وأوضحت بنود القرار تبعية إدارة الإعلام لمجلس الوزراء، بينما يتولى وزير التربية والإرشاد القومي إصدار قرار لاحق بالتنظيم الداخلي للإدارة العامة للثقافة. كما أوضح أن هذا الإجراء جاء لاحقاً لإلغاء وزارة الإعلام والثقافة واستهدف حلها وتوزيع أجهزتها على الإدارتين المشار إليهما ، ويلاحظ هنا فهماً لطبيعة السياسة الثقافية وعدم الخلط بينها وبين السياسة الإعلامية .

2. في أكتوبر 1970 قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة استشارية عليا للإعلام بوزارة التربية والإرشاد القومي تواصل وتتابع قائمة الأعمال التي سبق أن كلفت بها إدارة الإعلام وأكد القرار على منطلق جديد يتعلق باختصاص هذه اللجنة الاستشارية باقتراح السياسة المرحلية لتنفيذ المخططات الإعلامية وفقا للتغيير الجذري الذي قامت من أجله ثورة الفاتح من سبتمبر. واحتوت اللجنة التي تراسها وزير التربية والإرشاد القومي على أسماء مجموعة من الإعلاميين والصحفيين والمثقفين، ومن بينهم سيدتان هما فوزية بريون وخديجة الجهمي.
3. في أغسطس 1971، تمت إعادة تشكيل الوزارة في ليبيا، وتضمنت الأستاذ/ صالح مسعود بويصير كأول وزير للإعلام يتولى حقيبته بقرار من مجلس قيادة الثورة، ولحق بهذا القرار القانون رقم 78 للعام 1971 بتنظيم وزارة الإعلام. واحتوى القانون تحديداً لاختصاصات وزارة الإعلام دون ذكر للثقافة، كما أكد القانون على أن هذه الوزارة تتولى وضع وتنفيذ الخطة الإعلامية في حدود الإطار

العام لسياسة الدولة وأهدافها القومية، كما تسهم في البرامج العامة للإعلام لدولة اتحاد الجمهوريات العربية. و بموجب هذا القانون تم ضم بعض الأجهزة التي كانت تابعة لشؤون الإعلام بالإدارة العامة للإرشاد القومي وهي: الإذاعتين المرئية والمسموعة، ومهام المطبوعات والنشر والإنتاج السينمائي، والتدريب على الإعلام وإدارة الفنون والآداب، وما يختص بشؤون المسارح والخيالة والفنون الموسيقية والشعبية. وكذلك تمت إحالة بنود الميزانية المخصصة لتغطية المهام الإعلامية بوزارة التربية والإرشاد القومي لوزارة الإعلام الجديدة. وذيّل هذا القانون بتوقيعات:

مجلس قيادة الثورة/ العقيد معمر القذافي /رئيس مجلس الوزراء.

الرائد عبد السلام جلود/وزير الخزانة.

صالح مسعود بويصير/وزير الإعلام.

محمد مصطفى مازق/ وزير التربية والإرشاد القومي.

واستخدم القانون عبارات من قبيل: توعية الرأي العام/ تحقيق التلاحم والترابط الفكري/إلقاء الضوء على المشروعات والانجازات/ تزويد الجماهير بالزاد الثقافي/ تعميق المفاهيم الثورية لدى الجماهير/ تبصير الرأي العام العربي بالنضال الوحدوي/ تعريف الرأي العام العالمي ودوائر الثقافة والسياسة بحقيقة ما يجري في الجمهورية العربية الليبية. وفي البند الأخير من المادة(2) من القانون أشير إلى النهوض بالمستوى الفني للإنتاج السينمائي والمسرحي والموسيقى ونشر الثقافة وتعميم وسائلها وخلق وعي مسرحي وموسيقي وثقافي بين الجماهير. وكانت هذه الإشارة تفيد بعد الفصل بين الثقافة والإعلام رغم التأكيد من قبل متخذ القرار على أولويات توظيف قنوات الإعلام في الأغراض التعبوية والتحريضية، وعلى منطلقات وأيديولوجيا النظام الثوري التي بدأت في التبلور بشكل صريح في مستهدفات النشاط الإعلامي الرسمي. وقبل انتهاء العام الأول من عمر هذا القانون حدثت تغيرات جذرية في واقع وزارة الإعلام المستحدثة وذلك بصدور قانون جديد يضم الثقافة للإعلام ويعيد رسم المهام والاختصاصات وفقا له.

2. في أغسطس 1972 صدر القانون رقم 115 القاضي بإعادة تنظيم وزارة الإعلام والثقافة، هذا القانون حد اختصاصات وزارة الإعلام والثقافة وأشار إلى دورها في وضع وتنفيذ الخطة الإعلامية في حدود الإطار العام لسياسة الدولة، كما أوكل وضع وتنفيذ الخطة المتعلقة بالشؤون الثقافية في مختلف نواحيها، ورعاية الحركة الفكرية والأدبية، والفنية وإدارة توجيه المؤسسات العاملة في المجال الإعلامي والثقافي كما ركز على ضرورة إسهام هذه الأجهزة في النشاط الإعلامي والثقافي لدولة اتحاد الجمهوريات العربية، محدداً مستهدفات عامة تضمنها الإعلان الدستوري الصادر في ديسمبر1969 (18)، وبالتأكيد على تحرير البلاد سياسياً واقتصادياً من التبعية

والنفوذ الأجنبي ، كما ركز القانون رقم 1972/115 على:
-توعية الراي العام المحلي وتبصيره بقضايا مجتمعه والوطن العربي والعالم المعاصر وتعميق القيم الثورية وحشد طاقات الجماهير للمشاركة في عملية التغيير والبناء.
-التركيز على قضايا قومية من قبيل تعميق الروابط الفكرية والثقافية والروحية بين قوى الشعب العاملة في اتحاد الجمهوريات العربية والتصدي للدعاية المعادية بالأسلوب العلمي والموضوعي، وإعداد الجماهير بالزاد الثقافي والفكري المستمد من التراث العربي والإسلامي والمرتبط بثقافة العصر مع تعريف المواطن بواجباته وحقوقه ودوره في صنع التقدم، كما تكونت بموجب هذا القانون وزارة الإعلام والثقافة وبموجبه اشتملت على (مصلحة الإذاعة، الإدارة العامة للثقافة، مصلحة المطبوعات، وكالة الأنباء الليبية، مركز البحوث والدراسات) وبموجب قرار من مجلس الوزراء تم تحديد الإختصاصات لإدارات ومصالح وزارة الإعلام والثقافة، كما أجاز لوزارة الإعلام أن تنشىء مديريات للإعلام والثقافة بالمحافظات.

رابعا: السياسات الثقافية من 1973 وحتى 1977

شهدت هذه المرحلة إقحام المؤسسات الإعلامية والثقافية في تغيير شامل لكل ما سبق من تفاعلات على الصعيد الإيديولوجي للثورة، ففي خطاب العقيد معمر القذافي في زوارة بتاريخ15/4/ 1973ف دخلت الثورة الليبية مرحلة (الثورة الشعبية) والتي تحددت احد أهم أهدافها في الثورة الثقافية، حيث تم تحريض الجماهير على الزحف والاستيلاء على كافة المؤسسات التقليدية بما فيها وسائل الإعلام ، وأعلن رسمياً عن تشكيل المؤتمرات الشعبية الأساسية في كل المواقع طريقا لتحقيق الديمقراطية المباشرة، كما أعلن أن وسائل الإعلام- خاصة الإذاعة- هي لسان حال الجماهير وعليها أن تفرض سيطرتها، هذا الطرح كان تأكيداً لبدء مرحلة انفراد الايدولوجيا الثورية بوسائل الإعلام وبالتالي إقصاء المنتقدين والمخالفين لهذا المنهج، بل إعلان رغبة النظام في محاربتهم، ويرى أحد الباحثين أن بوادر الثورة الثقافية في ليبيا دعت إلى محاربة الفكر المريض وتقويض محاولات بعض الأقلام الحزبية الوصول إلى الإعلام الليبي في فترة ما بعد قيام الثورة، ومن ثم إفساح المجال كاملاً أمام العناصر الثورية لترسيخ ايدلوجية كاملة للإعلام الليبي وتداعياته*(19) شكلت، هذه التحولات محوراً للسياسة الثقافية التي بدأت بوادرها تتضح بخطاب زوارة، وقد شكل الخطاب السياسي للعقيد معمر القذافي أهم ملامح السياسة الثقافية في هذه الفترة ممهدا لإعلان قيام سلطة الشعب، وقيام الجماهيرية وقد تتالت الأحداث الناتجة عن التحريض الثوري وكان أهم محطاتها:
إعلان الثورة الشعبية في أبريل1973.
إلغاء الإتحاد الاشتراكي العربي.

الثورة الطلابية في أبريل 1976.
النظرية العالمية الثالثة وصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر [20]1976

هذه التطورات كانت بداية لفترة ممتدة من 1977 وحتى الآن حيث تدار، المؤسسات الرسمية بواسطة اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية وفقاً لآليات السلطة الشعبية.

خامساً: الفترة من 1977 حتى 2007

شهدت هذه الفترة الطويلة تغيرات هيكلية عديدة في بنية المؤسسات القائمة بمهام السياسة الثقافية وبالإمكان تقسيم هذه المرحلة وفقاً لأهم التغيرات التي حدثت في المؤسسات المعنية بوضع وتنفيذ السياسات الثقافية، وذلك على النحو التالي:

1- في مارس 1977 صدر قرار مؤتمر الشعب العام القاضي بتشكيل اللجنة الشعبية العامة، وتضمن هذا القرار أمانة للإعلام والثقافة تولاها(محمد بالقاسم الزوي) كما صدر قرار لاحق في نفس الشهر بإعداد تنظيم أمانة الإعلام واختفت الثقافة منه، وأصبحت الاختصاصات في حدود الخطة الإعلامية للمؤتمرات الشعبية وفقاً للمنطلقات الفكرية الأساسية لثورة الفاتح والداعية للتبشير بالمقولات الثورية للكتاب الأخضر واستخدام كل الأدوات الإعلامية، والثقافية في سبيل تعميق وترسيخ فكر الثورة، ثم توالى الأمناء الذين يتم تغييرهم سنوياً تقريباً، حيث تولى (محمد الشويهدي) أمانة الإعلام في مارس1979 بموجب قرار مؤتمر الشعب العام، ثم تولى (محمد الحجازي) بعده بموجب القرار (1980/8) الصادر عن مؤتمر الشعب العام بتاريخ21 فبراير 1980. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات لتنظيم الأمانات ومنها أمانة الإعلام التي تتولى السياسات الثقافية والتي مثل العام 1980 أحد المحطات الجديدة في تكييفها، لتكون نسقاً من أنساق تطبيق السياسات الثورية في بعدها الثقافي وبالأدوات الإعلامية، ففي أبريل من نفس العام أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارا بإعادة تنظيم أمانة الإعلام، وتم بموجبه تغيير تسمية الإدارات العامة في الأمانة من مسمى(المصلحة) إلى إدارة أو قسم ولم يستمر الحال طويلا.

2- ففي أكتوبر1980 زحفت (قوة الثورة) التي تم تحريضها في الملتقي الثالث للجان الثورية على وسائل الإعلام، وشكلت لجنة ثورية بها، واصدرت بيانا تولت بموجبه إدارة الإعلام تحت مسمى (اللجنة الإدارية للإعلام الثوري)، وحلت الإدارات وتحولت إلي شعب، واختفت أمانة الإعلام من خارطة وقرارات إعادة تشكيل اللجنة الشعبية العامة، واستمرت لجنة الإعلام الثوري تدير السياسات الثقافية بمنهج ثوري خاصة بعد زحف (القوى الثورية والقومية والطلابية!) مجدداً على وسائل الإعلام في ابريل 1982 وشكلت

لجان ثورية إدارية جديدة وجددت في مستهدفاتها، بحيث أكدت على ضرورات جديدة ومستهدفات إعلامية وثقافية تتعلق بدراسة وتحليل وترجمة مقولات الكتاب الأخضر، ومقارنته بالنظرية الرأسمالية والشيوعية، والعمل ضمن وحدات إدارية يدخل في صلب اهتمامها دراسة ما يصدر عن العقيد معمر القذافي من خطب وأحاديث. . كما تتولى هذه الوحدات القيام بمهام السياسة الثقافية والإعلامية والتعبوية وذلك بموجب توجيهات اللجنة الإدارية للإعلام الثوري، وتهتدي بتوصيات بيان القوة الثورية.

3- في 1985/5/25 صدر قرار مؤتمر الشعب العام القاضي بتشكيل اللجنة الشعبية العامة وعودة أمانة اللجنة الشعبية لقطاع الإعلام والثقافة على مستوى الجماهيرية ولجان شعبية نوعية للإعلام والثقافة على مستوى البلديات وفروعها وسمي د. محمد شرف الدين أمينا لها. ولم تشهد فترة أمانته أي تغيرات تذكر.

4- في 2 مارس 1987 تولى (د. رجب بودبوس) مهام أمانة الإعلام والثقافة وأضيف إلى الاسم (التوجيه الثوري)، وذلك بموجب قرار مؤتمر الشعب العام بشأن إعادة تصعيد اللجنة الشعبية العامة وشهدت فترة أمانته الكثير من التغيرات، فقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 1988/154 قضى بإعادة تنظيم الأمانة في إطار السياسة العامة التي ترسمها المؤتمرات الشعبية الأساسية، على أن تكون السياسات الثقافية مبنية وفقا للمنطلقات الفكرية للنظرية العالمية الثالثة. وكما تم صدور قرار لاحق رقم 1988/155 تنشأ 1)بموجبه(الهيئة العامة لإذاعة الجماهيرية العظمى) تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة في هذه الفترة من عمر أمانة اللجنة الشعبية للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية شملت السياسة الثقافية جميع الأنشطة الإعلامية والثقافية والفنية كما ضمت لها مركز البحوث ودار الكتب الوطنية.

5- في أكتوبر 1990 أعيد تشكيل اللجنة الشعبية العامة وتم اختيار على مفتاح بوجازية أميناً للإعلام والثقافة.

6- في نوفمبر1992 تولى أمانة الإعلام والتعبئة الجماهيرية علي مرسي الشاعري، القرار رقم (1993/26) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة أعيد بموجبه تنظيم أمانة الإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، وتضمن التنظيم الداخلي للأمانة إدارة عامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية والتي حددت مهامها في الدعوة للفكر الثوري وترسيخه والتبشير به والدعاية له، ومحاربة الأفكار الهدامة وتنظيم الاحتفالات وإحياء المناسبات وإجراء البحوث والدراسات حول مكونات البرنامج الثوري والتعبوي.

7- في يناير 1994.. تضمن قرار مؤتمر الشعب العام بشأن اختيار أمانة اللجنة الشعبية العامة، اسم أحمد إبراهيم منصور أمينا للإعلام والثقافة.

8- في الفترة من (1424 إلى 1428)تولت فوزية بشير شلابي أمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، وأصبحت بذلك أول امرأة ليبية تصل إلى مرتبة وزيرة للإعلام، ويؤكد العديد من المتابعين لحركة الثقافة الليبية، ان فترة توليها الأمانة كانت أبرز الفترات في تاريخ الثقافة الليبية، نظرا لأنها شخصية مثقفة ومهتمة بالثقافة الى جانب كونها من أبرز وألمع الصحفيات والمبدعات الليبيات، مما انعكس بإيجابياته على حركة الثقافة الليبية فترة أمانتها للإعلام والثقافة، وإن كانت السياسات العامة لم تختلف عنها في السابق نظرا لطبيعة الخطاب الإيديولوجي والتعبوي الذي يعد من أبرز مستهدفات السياسة الثقافية في المؤسسات الليبية.

9- في ديسمبر 1428 (1998) تولى جمعة الفزاني أمانة الإعلام ولم يستمر عاماً واحدا حتى أعيد اختيار فوزية شلابي لتتولى أمانة الإعلام والثقافة والسياحة وذلك في مارس 0341 نشطت السياسات السياحية، خاصة ما [21] يتعلق منها بصيانة التراث والمدن القديمة وكان أبرزها العناية البالغة التي أولتها الأمانة لمدينة طرابلس القديمة وصيانة معالمها التاريخية .

10- قبل نهاية العام 2000 وفي خطوة مفاجئة صدر مؤتمر الشعب العام (1430/21)، بشأن إلغاء اللجنة الشعبية العامة لقطاع الإعلام والثقافة والسياحة، وتم توزيع ونقل تبعية الجهات التابعة لها إلى أمانة مؤتمر الشعب العام ، واللجنة الشعبية العامة وجهاز الرقابة الشعبية، وتم استحداث آلية جديدة لقطاع الثقافة سمي(أمانة شؤون الثقافة والتعبئة الجماهيرية) وتكون تبعيتها لمؤتمر الشعب العام، وعين مفتاح عبد السلام بوكر أمينا لها، وأمينا لمجلس الإبداع الثقافي الذي ضمت له جميع الاختصاصات الثقافية والأدبية والإبداعية وشؤون النشر والطباعة، أما المؤسسة العامة للإعلام الجماهيري التي أنشئت بموجب القرار رقم(1369/179و.ر)، والذي يعتبرها مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتخضع لإشراف اللجنة الشعبية العامة، فقد كلفت بالمهام ذات الطبيعة الإعلامية والإخبارية.

11- اختفت اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة لأكثر من عامين، ثم عادت في مارس 1372و.ر (2004) بقرار مؤتمر الشعب العام الذي اختار المهدي امبيرش امينا للثقافة، وبينما أعيدت المؤسسة العامة للصحافة لتتبع امانة الثقافة، ظل مجلس الإبداع تابعا لأمانة مؤتمر الشعب العام، وما زال تابعا لها حتى الآن تحت مسمى

(مجلس الثقافة العام).

12- في مارس 1374و.ر الموافق 2006م، صدر قرار مؤتمر الشعب العام رقم 2006/10، بشأن اختيار أمين للجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، وسمي نوري ضو الحميدي أمينا لها ومازال يمارس مهام عمله حتى أبريل 1.2007 وتعمل بموجب القرار رقم (2006/127) والذي يشير إلى أنها تمارس مسؤولياتها التنفيذية تجاه السياسات، والخطط ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ القوانين والقرارات التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية، في مجال الثقافة والإعلام ووفق المنهج العلمي الذي يكفل تحقيق أهداف المجتمع وغاياته والنتائج المطلوبة، وبالرغم من هذا التكليف الشامل بالمهام الثقافية لأمانة مختصة بتنفيذ السياسات الثقافية فإن استغراباً يعم (??)الوسط الثقافي في ليبيا ناتج عن استمرار مجلس الثقافة العام التابع لأمانة مؤتمر الشعب العام في تنفيذ ومتابعة مهام تنفيذية ذات طبيعة ثقافية، مثل إصدار الكتب وطباعتها والترجمات وتحقيق المخطوطات وإقامة المؤتمرات ونشر وتوزيع الإصدارات وهي مهام تدخل في صميم المهام التنفيذية لأمانة الثقافة، ولكنها تمارس من خلال الجهاز التشريعي (أمانة مؤتمر الشعب العام). وهذه أحد الارتباكات في العلاقة والتداخل في الاختصاصات، علاوة على كثرة التغيرات والتعديلات الهيكلية والقانونية والقيادات التنفيذية، التي تجعل من الصعب على متخذ القرار وضع استراتيجية ثقافية، أو إعلامية والوفاء بخطط طويلة المدى، مما يعني وجود ارتباكات وعدم استقرار تشوب السياسات الثقافية باستثناء الإطار العام للسياسات المؤطرة في سياق ثوري إيديولوجي يهتم بنشر الفكر الثوري للنظرية العالمية الثالثة والكتاب الأخضر، والتعريف به من خلال نشر وتحليل ودراسة وتوسيع رقعة الإعلان عنه من خلال المؤتمرات والتراجم والمراكز المتخصصة في الداخل والخارج.

نتائج وخلاصات

يبقى بعد هذا العرض لأهم التغيرات التي حدثت في المؤسسة الرسمية المعنية بتنفيذ السياسات الثقافية في ليبيا، أن نعود إلى تقييم الأهداف التي يسعى الجهد الثقافي والإعلامي الوصول إليها، خاصة إذا انطلقنا من أن العلاقة بين الثقافة والتنمية المجتمعية والسياسية تعتبر عملاً تخطيطياً منظماً وعلمياً يستهدف الماضي والحاضر والمستقبل، بما يحتويه من غايات تتعلق بتعزيز المشاركة وخلق الوعي الحضاري بأهمية الثقافة وإسهامها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السياسية.

ومع أن هذا الجهد يستلزم وعياً وطنياً لصياغته في شكل سياسات ثقافية تلائم

الواقع الليبي والعربي والعالمي، يراعى فيه الخصوصيات الثقافية مع احترام التنوع والاختلاف والأخذ بما يفيد التقدم والتنمية ولا يتقاطع مع القيم و الموروث الحضاري ويحترم وجود تفاوت وفروق تستلزم الحذر. إلا أن ذلك لا يعني أحادية التفكير والانغلاق وجر التفكير إلى خنادق التكفير، وبالتالي هيمنة الأجهزة الرسمية على العقول، مما يعوق حق الناس في التعبير وحرياتهم في الجهر به، بل أن الأمر يستدعي إفساح أفق الحوار وإيجاد سبل التفاهم والتسامح وإعلاء قيمة الاختلاف والاحترام المتبادل على مستوى المجتمع و التعامل بين الأفراد والدول.

إن إحداث التغييرات الهيكلية بشكل متواصل، وتغيير المنفذين وعدم استقرار السياسات الثقافية لدليل على عدم وضوح الأهداف، بل وتغييرها، مما يعني خضوعها للانتقائية والأمزجة الفردية، ويعيق إسهام السياسة الثقافية في تطوير البنى الاجتماعية الفكرية والاقتصادية والسياسية ويؤدي إلى عدم إسهامها في تحقيق التنمية، وتوجيه السلوك الجماعي تجاه البيئة المجتمعية واستقرارها وفتح أفق الإبداع وإعلاء القيم الثقافية من آداب وفنون وتراث ودعمها.

إن إسهام الثقافة في التنمية، محصلة غاية في الأهمية، ولا تكون ذات جدوى مجتمعية إلا بدعم مشروع استراتيجي وحضاري وثقافي، اجتماعي اقتصادي وسياسي. يفضي إلى خطط متوازنة يكمل بعضها ويستجيب لمطالب شاملة ومستدامة تعيد الاعتبار للبعد الثقافي كمكون أساسي يؤخذ به في أولويات البرامج ومناهج العمل.

هذه المحصلة، تشير بوضوح إلى ابتعاد واقع المؤسسة الثقافية في ليبيا عن المستهدفات التنموية المجتمعية وانحصار دورها في الجوانب التعبوية والتغييرات الهيكلية والقانونية، بما لا يسمح بالاستقرار والدفع بالعمل الثقافي إلى منجز حضاري هام، وهذا الجهد يستلزم من المؤسسة المعنية بالسياسة الثقافية بغض النظر عن مسمياتها او مسميات الفاعلين فيها ونوعية القرارات المتخذة، ضرورة مراعاة إعادة استقرار المؤسسة بواسطة إجراءات ممكنة يأتي في مقدمتها:

1- اعتبار السياسات الثقافية مكوناً محورياً في عملية التنمية المجتمعية، وذلك عبر استخدام التكنولوجيا المتطورة، وتنمية مهارات وقدرات العاملين في الحقل الثقافي والإعلامي، لتقديم إنتاج نوعي ينافس ما يقدم بالدول المتقدمة، مع العناية بالتراث وسن قوانين المحافظة عليه ومنع إهداره والعبث به والمتاجرة فيه.
2- تشجيع السياحة الداخلية وجلب الاستثمارات في مجالاتها الخدمية والإعلانية،

والعناية بالمواقع الأثرية، وتوضيح موقع تاريخنا وحضارتنا على خريطة التراث العالمي والإنساني، مما يوظف الموروث الحضاري لصالح الثقافة ودعم التنمية.

3- تشجيع الإبداع الأدبي وكفالة حقوق التعبير وتوسيع المشاركة في الحياة الثقافية وذلك عبر رفع القيود التي تعيق حرية المؤلف في الإنتاج والدفع بمنظمات المجتمع المدني المعنية بمجالات الثقافة والحريات، وإفساح هامش الثقة بدلا من التخويف والتخوين، وتشجيع المبدعين على الارتقاء بالمستوى الفني و التقني، والتعريف بهم ودفعهم للمشاركة في الحوارات والملتقيات الثقافية محلياً، وعربياً، وعلى مستوى الثقافة العالمية.

4- تشجيع النشء وتطوير مهاراتهم الإبداعية والفنية، عبر المناهج المدرسية والمعاهد المتخصصة، وتعميق ثقافتهم الأدبية والعلمية و توفير الظروف الملائمة للإبداع الحر، وحماية الحقوق الفردية وتحسين مستوى المعيشة والاستفادة من أوقات الفراغ،)واعتبار الثقافة منتجاً وقيمة إنسانية مضافة وفعالة في تنمية مهارات البشر ومن ثم تنمية مواردهم.

5- دفع المجتمع بمختلف مستوياته الفكرية، وتخصصاته العلمية إلى تعميق الثقافة العصرية العلمية، والاستفادة القصوى من المعلومات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام المتطورة.

6- الارتقاء بالفنون وتوفير مستلزماتها من معدات ومعارض ومسارح ودور عرض خيالة و الإلتفات إلى الفنون المسرحية والموسيقية والاعتراف بقيمتها لتنمية الذوق وتنمية المهارات والدفع إلى تطوير مستوى الوعي والتحضر والإبداع.

7- العودة إلى تحقيق التراث، والحفاظ على الآثار والاهتمام بتبادل الترجمة للتراث الإنساني الأدبي للمنتج المحلي والعالمي، والتعريف به وخلق المراكز الثقافية ودور النشر، ودعم مراكز البحوث الثقافية والإعلامية، والدفع بها للإسهام في التخطيط لسياسة ثقافية تساهم في الارتقاء بالحراك الإنساني وولوج الحراك العالمي الذي يعزز الحوار الحضاري بين الثقافات ويحرص على التبادل والتكامل والتنسيق المعرفي، وتشجيع التعاون الثقافي على الصعيدين العربي والإنساني العالمي.

8- تطوير القدرات البشرية والثقة في الأداء المحلي وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، خاصة اتحاد الأدباء والكتاب، ونقابة الصحفيين ونقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي ونقابة الفنانين وتنوعها، وإفساح المجال للقطاع الخاص للإسهام في النشر والطباعة والتوزيع والصحافة الخاصة ودور المسرح ودور عرض الخيالة والفنون، والعمل على تطوير المؤسسات المعنية بالسياسة الثقافية وفتح مجال المنافسة لتقييم أفضل الإنتاج باستخدام المناهج العلمية في التخطيط، واستخدام المعدات الحديثة في تطوير الأداء الثقافي الإعلامي. إن هذه المستهدفات تظل حبراً على الورق ولا تتحول إلى عمل مفعل إلا بشروط.. هذه الشروط تكفلها جميع القوانين المحلية

والإنسانية ولكن لا يتم العمل بها علي أرض الواقع.. فالثقافة لا يمكن أن تصل إلى مستهدف تنموي ولا تمثل عملا محققا على أرض الواقع، إلا إذا كانت نتائجها إسهاما فعليا في تنمية الفرد والمجتمع والارتقاء بكليهما، وذلك لا يتوافر إلا في وجود شرطين هما حق التعبير وحق الإطلاع الحر.

ذلك يعني الثقة في العقل والثقة في حقه في الأعمال في المنتج الإنساني على صعيد المعرفة الثقافية، وأن ينشد الوصول ألي الحقيقة وهي غالبا ما تنحاز إلي المكاسب الحضارية وتراكمها عبر تاريخ الإنسانية الطويل. شريطة أن لاتضر نتائجها بسلامة وحرية الأخريين.

الهوامش

1-لمزيد من الإطلاع على السياسات العامة أداء النظام السياسي: يطالع كمال المنوفي«السياسة العامة وأداء النظام السياسي» في علي الدين هلال «محررا» تحليل السياسات العامة، قضايا نظرية ومنهجية. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

2- للتوسع في مفاهيم الثقافة السياسية:
د. محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، (بنغازي، منشورات جامعة قاريونس) ط1 1994، ص ص 217-238

3-د. عبد الرحمن بسيسو، الثقافة والهوية، ورقة عمل مقدمة إلى وزارة الثقافة الفلسطينية (مشروع الخطة الاستراتيجية للثقافة الوطنية ، ابريل 2005،رقم الصفحة(3)

٠د. محمد زاهي بشير المغيربي، بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي’(طرابلس: المركز العالمي لدراسات وابحاث الفكر الأخضر) ط 2005، ص ص 91-95

4-. بدر الدين أبو غازي، التنظيم الثقافي(القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مركز البحوث الإدارية، أكتوبر 1973) ص8

5-بدر الدين بوغازي» نحو استراتيجية للعمل الثقافي العربي، مقومات التخطيط للتنمية الثقافة» المؤتمر الثاني لوزراء الثقافة العرب، طرابلس10-13 فبراير 1979، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 3.

6-جمانة مجلي، الإعلام الرسمي وتحديات العولمة(-WWW.amm.org/arabic/confer (ence%202002

7-. عبد الجليل كاظم الوالي» العولمة» - المستقبل العربي، السنة24، العدد 275، يناير2002، ص64

8-. منشورات اليونسكو، » الشاهد» السنة15، العدد180، يوليو 2000، ص 66

9-. منشورات اليونسكو (الشاهد) السنة 15، العدد 180، يوليو 2000 ص 66

10-السيد ياسين، نحو خريطة معرفية للعولمة، التقرير الاستراتيجي العربي، 1998، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام. ص38

11-. رامي عطا الله. مؤتمر الإعلام وصورة العرب والمسلمين، القاهرة(12/11- مايو

2002) السياسة الدولية العدد 149ص 266، القاهرة (السياسة الدولية11/12-مايو 2002)

12- . على مصطفى المصراتي، صحافة ليبيا في نصف قرن(طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان)، ط2، 2000.

13- . هنري حبيب، ترجمة: شاكر إبراهيم، ليبيا بين الماضي والحاضر، (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع)، ط1، 1198. ص 249-253.

14- . كلمة وزير الإعلام والثقافة(مجلة الإذاعة)، العدد 13، السنة الثامنة، أغسطس 1968، ص4 .

15- . علي المصراتي، صحافة ليبيا في نصف قرن، مرجع سابق، ص 250.

16- . عن توجهات الإذاعة الليبية قبل الثورة انظر:
إبراهيم محمد اطوير « صوت ليبيا في 21 سنة» مجلة الإذاعة، العدد14، أغسطس 1969.
17-عابدين الدردير الشريف، الإيديولوجية الإعلامية في ليبيا بين النشأة والتطور « مجلة البحوث الإعلامية»العدد الخامس، السنة الثانية ربيع 1993، ص 78
18- للاطلاع على الإعلان الدستوري راجع: موسوعة التشريعات الليبية، المجلد الأول، طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1972

اشتملت النقاط الخمس لخطاب زوارة على:
تعطيل كافة القوانين المعمول بها في لبيبا قبل الثورة.
تطهير البلاد من جميع المرضى الذين يشكلون صفا معاديا للشعب ويقفون في طريق التنمية والتطور والسعادة.
الحرية كل الحرية لجماهير الشعب الكادحة وليست للمترفعين عن الجماهير.
إعلان الثورة الإدارية وإعلان الثورة ضد المكتبية التي تعطل مصالح الجماهير وتعيق حركة الجماهير نحو العمل والإنتاج وحركة التحول والتنمية.
إعلان الثورة الثقافية.
19-للمزيد: محمد شرف الدين، تجربة التطور الإعلامي من لبيا إلى الجماهيرية(طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان)1986
محمد شرف الدين ، أمين الإعلام والثقافة في الفترة من مايو 1985 إلي مارس1987

20-مزيد من التفاصيل التحولات السياسية في : ليبيا الثورة في 03عام ، مجموعة باحثين ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999(طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع وإلاعلان) الطبعة الأولي ، 2000

يعادل هذا التاريخ (1994 /1998)

المراجع

أولاً ـ الكتب والموسوعات المستخدمة :ـ

1. بدر الدين أبو غازي ، التنظيم الثقافي(القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مركز البحوث الإدارية، أكتوبر 1973) ص8.

2. جمانة جملي، الإعلام الرسمي وتحديات العولمة (/.Arabic/Marsad/conference www ayamm).

3. على مصطفى المصراتي صحافة ليبيا في نصف قرن (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان) ط2، 2000.

4. محمد شرف الدين ، تجربة التطور الإعلامي من ليبيا إلى الجماهيرية(طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان)1986.

5. د. محمد زاهي بشير المغيربي، بحـوث في ثقافة الديمقراطية والنظـام العربي، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)ط1/2005، ص ص 91-95.

6. د . محمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، الطبعة 1994 ، ص 217-238

ثانياً ـ المجلات والمقلات المستخدمة :ـ

1. السيد ياسين ، نحو خريطة معرفية للعولمة، التقرير الاستراتيجي العربي 1998م مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للاهرام ص 38.

2. التحولات السياسية في: ليبيا الثورة في 30عام، مجموعة باحثين، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية1988869-19999(طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان) ط1، 2000.

3. بدر الدين أبو غازي، « نحو إستراتيجية للعمل الثقافي العربي، مقومات التخطيط للتنمية الثقافية» المؤتمر الثاني لوزراء الثقافة العرب، طرابلس 10-13 فبراير 1979، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 3.

4. د. عبد الرحمن بسيسو، الثقافة والهوية، ورقة عمل مقدمة إلى وزارة الثقافة الفلسطينية(مشروع الخطة الإستراتيجية للثقافة الوطنية، أبريل2005)

5. رامي عطا الله، مؤتمر الإعلام وصورة العرب والمسلمين القاهرة(11/12- مايو 2002) السياسة الدولية العدد 149، 2002 ، ص 266.

6. عابدين الدردير الشريف، الإيديولوجية الإعلامية في ليبيا بين النشأة والتطور « مجلة البحوث الإعلامية»العدد الخامس، السنة الثانية، 78، ربيع 1993.

7. عبد الجليل كاظم الوالي((العولمة)) المستقبل العربي السنة42 العدد 275 يناير 2002 ص64.

8. إبراهيم محمد إطوير « صوت ليبيا في 12 سنة» مجلة الإذاعة، العدد14، أغسطس 1969.

9. (مجلة الإذاعة)، العدد 13، السنة الثامنة، أغسطس 1968، ص4.

10. كمال المنوفي((السياسة العامة، أداء النظام السياسي)) في على الدين هلال» محررا» تحليل السياسة العامة، قضايا نظرية ومنهاجيه، القاهرة، مركزا لبحوث والدراسات السياسية1988م.

11. موسوعة التشريعات الليبية، المجلد الأول، طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1972

12. مركز البحوث والتنسيق الإعلامي، موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية(الأجزاء الأربعة) (مصراتة: الشركة العامة للورق والطباعة)، ط!، 2006.

13. منشورات اليونسكو (الشاهد))السنة 15، العدد 180 يوليو2000، ص 66.

14. هنري حبيب، ترجمة: شاكر إبراهيم، ليبيا بين الماضي والحاضر، (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع)، ط1، 1198. ص 249-253.



مالم ينتبه إليه تقييم التنافسية في الجماهيرية !!

د.فتحي محمد البعجة

مقدمة :

شهد عام 2006 صدور الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية : تقييم التنافسية فى الجماهيرية العربية الليبية National strategy – An Assessment of the competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya ، وهى دراسة تم إنجازها تحت إشراف وإرشاد مجلس إستشارى دولي « يترأسه الإقتصادي الأمريكي « بروفسور مايكل بورتر retroP leahciM الأستاذ بكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفرد (HARVERD UNIVERSITY BUSINESS SCHOOL) ، وبمساعدة الدكتور دانيال يرجن DR. DANIEL YARGIN الذي يترأس مجلس إدارة مؤسسة كامبردج لأبحاث الطاقة (سيرا) - CAMBRIDGE ENERGY RESARCH ASSOCIATES SERA* . ويتكون التقرير – بعد صفحات المقدمة – من مائة وثمانين (180) صفحة ، إضافة إلى مائة (100) صفحة أخرى بالتمام ، خصصت لملحق فخم ، وزع إلى : (88) صفحة تضم مؤشرات ورسوم بيانية وتوضيحية ، وجداول إضافية ، وملخصات لطرق وأدوات وأساليب ومناهج متبعة للمقارنة و التحليل ، وأعمدة ودوائر وأشكال هندسية كثيرة وظفت لشرح وتبيان توزيع مهام وأقسام ومؤسسات مبتكرة ومقترحة للعمل التنموي فى ليبيا ، وباقي الصفحات وزعت لمختصرات الكلمات والمصطلحات والمؤسسات ، ولعرض قائمة مطولة من المراجع المستخدمة فى الدراسة والتي بلغت (251 مرجعاً) شملت مقابلات شخصية وكتب عالمية ، ووثائق ليبية ، وقوانين وقرارات وإجراءات وطنية ومعلومات من الشبكة الدولية

للمعلومات internet . وهذا التقرير الذي كلفت تلك المؤسسات بكتابته وصياغته على هذا النحو ، اعتبر دراسة إعداد إستراتيجية اقتصادية اجتماعية طويلة المدى ، ثم نقل لمجلس التخطيط العام لتبنيه وإقراره .

وهذه الورقة رغم عنوانها الملفت للنظر ، لا تزعم بالتأكيد مناقشة وتفنيد ما جاء بدراسة تقييم التنافسية فى الجماهيرية ، إذ أن مناقشة إستراتيجية اقتصادية -اجتماعية طويلة المدى ، مهمة شاقة تخرج عن إطار مقاصد وغايات هذه الدراسة . هدف هذه الورقة هو التركيز على الجوانب المهملة أو تلك التي هُمشت لسبب أو آخر ، لكنها بالطبع أحدثت شرخاً في التحليل المزمع تقديمه للمساهمة فى إصلاح أوضاع متردية أصبحت مثاراً للجدل على مستويات عدة وفى محافل متنوعة. وبمثل هذا التركيز فإن هذه الورقة المتواضعة تمارس جزءا من وظيفة تحليل السياسة العامة ، فهي تسعى إلى إيجاز الوضع القائم فى ليبيا بناءاً على ما قدمه تقييم التنافسية فى الجماهيرية من أرقام ومؤشرات ، لكنها ستتعدى بالطبع عملية سرد وتصفيف الحقائق الاجتماعية الاقتصادية ، لترتقي بنا إلى صياغة التساؤلات المشروعة حول بدائل ذاك التقييم ورؤيته ، ومن ثم ، ستصل بنا إلى إبراز الجانب المهمل ، الذي تم تخطيه والالتفاف حوله ، والذي فى المقابل يمثـل لنا جوهر و أولوية التنظير والبحث فى عملية تقويم السياسة العامة فى ليبيا .

ليس غرض هذه الورقة بالطبع المعارضة والتشهير بخطاب يهمه التركيز على سيناريوهات مستقبلية بديلة للواقع الليبي المتردي بطرق أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تعكس رؤىً وتصورات مدروسة تعتمد على المنظور البرجماتي للتنمية -Prag matic Approach يحاول أن يسعف بلداً مثل ليبيا للخروج من واقع الترهل والتأزم باستخدام نماذج وأساليب أخرى والانتقال بها إلى حالات في بعض تجارب تنموية لبلدان أخرى طمعاً في الانتقال بها إلى حالات الرخاء والازدهار Prosperity كما تردد في صفحات ذاك التقييم قافزة بذلك على معطيات الجغرافيا والثقافة والسياسة وبيئة النظام.

ليس ذاك بالطبع هو غرض هذه الورقة ، لكن الدافع والسبب وراء قصد الكتابة فى هذا المحور والتركيز على تقييم التنافسية فى الجماهيرية تحديداً ، هو التأكيد على أن تقويم السياسة العامة فى ليبيا يتعدى مسألة توصيف الوضع القائم ، والحديث عن القطاع الخاص والخصخصة والاستثمار الأجنبي ودوره ، وخلق صناديق ومؤسسات وبنى للتنمية وتحقيق الازدهار ، يتعدى كل ذلك ، ليقرع باب السياسة مباشرة ، وليؤكد صراحة أن الأولوية فى المسألة التنموية تنبع من قلب العامل السياسي ، وانه بدون الخوض في المسائل المتعلقة بالبناء السياسي لا يصعب فهم

طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المترهلة فحسب ، بل يصبح من شبه المستحيل معالجتها وتصحيحها وتطويرها وتحديثها وإصلاحها .

دور هذه الورقة إذن الحديث عن ضلع التنمية الثالث (المفقود) فى إستراتيجية (بورتر وبيرجن) فنجاح التنمية والانطلاق نحو الازدهار يتطلب تكامل وترابط وتفعيل أدوار المكونات الثلاثة « الحكم الرشيد أو الحكمانية » القطاع العام(public sector) الممثل فى مؤسسات الدولة ونشاطاتها الحكومية ، والقطاع (private sector)الخاص الممثل فى المؤسسات الربحية ومبادرات النشاطات الفردية والمجتمع المدني (civil Society) الممثل فى المؤسسات والجماعات الأهلية الطوعية المستقلة ، لذلك فإن هدف هذه الورقة يتمحور حول محاولة تقديم إجابة للسؤال المتعلق بكيفية الخروج بحل مقنع لتأزم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وتعثر التجربة التنموية فى ليبيا ضمن ما تحاول أن تقدمه دراسات أخرى من إجابات. هذا الهدف يعطي لهذه الدراسة أهميتها الخاصة إذ أنها تتناول قضية عصرية وضرورية وملحة تساهم مع غيرها من الدراسات في تنمية الوعي بأهمية التركيز على مخرجات النظم السياسية outputs من نشاطات وأفعال وقرارات والتمعن والنظر فى المؤشرات والمعايير والآثار والأرقام والنواتج outcomes بغرض القيام بعملية تحديث وتجديد وتطوير وإصلاح لكل ما هو بال وتقليدي ومتخبط ومتعثر ، وفى المقابل التوجه نحو اختراق الموانع والسدود الإيديولوجية التي تقف فى وجه التغيير .
ليست مهمة هذه الورقة باختصار تقديم دراسة استشرافية تستند على خرائط وبيانات ورسومات كتلك التي تعج بها المؤسسات الاستشارية الكبرى ولا مهمتها أيضا رسم عالم وردي جميل ومنمق وأنيق ينتظرنا عام 2019 إنها دراسة بسيطة ، غير مركبة تقول فى مقدمتها ووسطها وآخرتها كيف يمكن إصلاح المسار التنموي الليبي الذي تعثر ووصل إلى درجات الاحتقان والاختناق والفشل ، بدون التطرق للعنصر السياسي المفقود في دراسة التنافسية فى الجماهيرية ؟؟؟ كيف يمكن الحديث عن معالجة اقتصاد وطني متأزم ، ووضع اجتماعي متردي ، ومشهد ثقافي بائس ، يتفادى نقاش معطيات وأوضاع وأبعاد ومركبات البيئة السياسية ومتطلبات تغيرها ؟؟؟

أولا : التجربة التنموية الليبية فى ظل أرقام ومؤشرات تقـــيـيم بورتر وبيرغن

إن الدراسة الاستشرافية التي حملت عنوان تقييم التنافسية فى الجماهيرية بما قدمته فى شقها الأول من مشاهد مضيئة لليبيا عام (2019) وهو العام الذي يمثل الذكرى الخمسين للثورة ، وبما قدمته فى شقيها الثالث والرابع من برامج وسياسات مستقبلية وخطوات فورية يلزم على ليبيا الاضطلاع بها وتطبيقها لسد الفجوة بين تطلعاتها

ووضعها القائم ، أن كل ما قدمته في تلك الأقسام لا يهم دراستنا هذه بالقدر الكبير ، فما يهمها تحديداً هو الإيجابية التي أتى بها الشق الثاني من تلك الدراسة والتي تتمحور حول غزارة المؤشرات والمعدلات والأرقام التي تبرهن صراحة على تعثر وترهل التجربة التنموية الليبية على امتداد العقود الثلاثة السابقة، إذ لم نقل إخفاقها ، ولهذا السبب فإن مدخل هذه الورقة سيستند أساساً على تقديم عرض موجز لنواتج هذه التجربة بالنظر إلى ما قدمته لنا تلك الدراسة من فقرات وأرقام لا تتيح أي مجال للشك حول تعثر التنمية في ليبيا وإخفاق الكثير من مساراتها فماذا تقول أرقام ومؤشرات تقييم التنافسية في ليبيا .

يشارك الاقتصاد الليبي خصائص أغلب اقتصاديات البلدان النامية رغم عظمة عوائد الثروة النفطية ، وقلة عدد السكان نسبياً ، فاقتصادنا صغير الحجم نسبيا، منكشف على الخارج ، معتمد على مورد طبيعي ناضب ، ويفتقر إلى العمالة الماهرة والإدارة المستقرة ، والتخطيط الحكيم.

1-يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر للدخل والصرف الأجنبي وتشكل الصادرات النفطية أكثر من 59 % من إجمالي الصادرات الليبية ، ولذا أصبح هذا المورد هو المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية ، ويساهم قطاع النفط والغاز الطبيعي بما يقرب من ثلثي 2/3 الناتج المحلي الإجمالي وتحديداً بـ (64.4 %) ورغم القيمة العالمية لهذا القطاع ، فهو قطاع منخفض التوظيف بالنسبة للعمالة ، إذ لا يقدم فرص توظيف إلا لـ 3 % فقط من القوى العاملة الليبية (التقييم 43 ، 53).

2-إن ما يعرف بدرجة الانكشاف الاقتصادي عالية جداً بالنسبة لاقتصادنا الوطني ، فليبيا بلا حرج تعتمد اعتماداً شبه كلي على الخارج ، فتستورد تقريباً كل شئ ، ورقمياً تستورد ليبيا أكثر من 70% من احتياجاتها من الخارج .

3-رغم الأموال الطائلة التي ضختها الميزانيات التنموية المتعاقبة في قطاعي الصناعة والزراعة ورغم استحواذ هذين القطاعين على نسبة تزيد على 30% من إجمالي الانفاق التنموي الليبي حتى عام 2004 إلا أن كل الوقائع والمؤشرات والحقائق تقول أن ليبيا ليست بلداً صناعياً ولا هي أيضاً بلداً زراعياً . فالصناعة وصفها التقييم بأنها قطاع معاق handicapped Sector فتسيطر عليها الدولة بإدارة صناعية متدنية للغاية ، ويغيب عنها الدعم الدولي والتقني ، كما تغيب عنها الخبرة والعمالة الماهرة ، وتنقصها المنافسة وكثيراً ما تعتمد على مواد خام قادمة من الخارج وجزء أكبر منها تجميعي وتركيبي ، وشق بسيط منها تحويلي ذو خبرة بسيطة وجودة متدنية ووعي

عمالي وتوظيف متدني . وكانت نتيجة تجارب صناعية عدة الإغلاق والإفلاس بسبب الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة وغياب شروط المنافسة والتسويق (التقييم 53) ولكل لذلك فمساهمة القطاع الصناعي فى الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 بلغ (1.9%) فقط . أما الزراعة ، فإن 4% فقط من مساحة الأراضي الليبية التى تفوق مساحة فرنسا ثلاثة مرات هي أراضي قابلة للزراعة ، وما مسها من مشاريع زراعية هو أقل من 2% فقط أو نحو 2.2 مليون هكتار ، وكانت مساهمتها فى الناتج المحلي الإجمالي نجو 3.6% فقط عام 2004 . ولم يوظف هذا القطاع سوى ما يقل عن 8% من مجموع القوى العاملة الليبية. (التقييم 215.214.90.89).

4-إن الإنتاجية عموماً، خارج القطاع النفطي متدنية للغاية ، ويستوعب القطاع العام أغلبية العمالة الليبية الرسمية . إن القطاعات غير النفطية تساهم بما يقرب من 40% من الناتج المحلي الإجمالي وتحديداً 36.6% وفى الوقت ذاته توظف تلك القطاعات ما يقدر بـ 97% من القوى العاملة الرسمية بإنتاجية متدنية للغاية. فإذا كانت مساهمة الزراعة فى الناتج المحلي الإجمالي 3.6% ، والصناعة 1.9% فقط ، فإن قطاع الخدمات العامة بما في ذلك قطاعي التعليم والصحة تساهم فى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% ووصلت هذه المساهمة قمتها عام 2004 بـ 10.6% فقط في الوقت الذي وظفا فيه تلكما القطاعين نحو 51% من مجمل القوى العاملة في ليبيا . أما قطاع البناء والتشييد فيساهم هو الآخر بنسبة متواضعة جداً فى الناتج المحلي الإجمالي وصلت فى أقصاها إلى 3.7% عام 2004 أما قطاع السياحة المهمل فعليا ، فيساهم فى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3% فقط ، ويوظف 4% فقط من القوى العاملة الليبية (التقييم 215.214.30.37) ورغم ما ذكر فى السابق بأن 3 مليار دينار ليبي قد خصصت للنهوض بهذا القطاع ، فلا يزيد عدد السواح الوافدين إلى ليبيا عن 1% من السواح القادمين لمنطقة الشرق وشمال أفريقيا ، ومعظمهم من رجال الأعمال المهتمين بصناعة النفط الأوسط (التقييم 85.84.83) .

إن الذي تدهشه الأرقام السابقة ، ستزيده الأرقام والمعدلات والنسب القادمة حسرة والم .فتقييم التنافسية يؤكد أن الثراء العالي لليبيا الذي يقدر دخلها السنوي بـ 40 مليار دولار ، (وهذا الرقم بالطبع فى تزايد ملحوظ) لم يتحول إلى إنتاجية عالية فى الاقتصاد فلا تزال إنتاجية العمال خارج قطاع النفط والغاز منخفضة بصورة ملحوظة كما أسلفنا ، ولازالت الأرقام الرسمية تقول إن البطالة تراوحت فى الأعوام الأخيرة بين 20% إلى 30% من مجمل القوى العاملة وأن مدينة مثل بنغازي وحدها بها 150 ألف باحث عن عمل !!! (التقييم 38.37) وأن هذا الاقتصاد واقعياً أصبح منقسماً إلى قطاعين :-

أ-قطاع منخفض التوظيف ، ورغم قيمته العالية ، فالنفط الذي رأينا أنه يمثل 64.4% من الناتج المحلي الإجمالي ، لا يقدم فرص توظيف سوي لـ 3% من القوي العاملة (التقييم 35.34)

ب-وقطاع مرتفع التوظيف بشكل ملفت للنظر (القطاع غير النفطي والذي يهمين عليه ويديره كذلك القطاع العام) بما في ذلك الزراعة والصناعة والخدمات من تعليم وصحة ....الخ لكنه قطاع فى الوقت ذاته قليل القيمة فعلياً إذ يساهم بـ 34.6 % من الناتج المحلي الإجمالي ، ويوظف فى المقابل تقريباً أغلب القوى العاملة 97% و هؤلاء العاملين يرزحون تحت وطأة قانون غير عادل للمرتبات ، وفى الغالب يتحصلون على أجور متدنية ، وكثيراً منهم يعمل بعقود مؤقتة وغير منظمة وما يتحصلون عليه لا يسد حاجاتهم فى الغالب ، ويأتيهم بشكل غير منتظم كذلك وتوج الأمر أخيراً بإعلان رسمي عن وجود ما يقرب من مليون ليبي فقير فى بلد وصل دخله اليوم ما يفوق الخمسين مليون دولار (التقييم 215.214) .

القطاع الخاص الذي أمم لفترة طويلة من الزمن يتقدم الآن بحذر واضح فى خوض غمار الاستثمار وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية لكن معظم مؤسسات هذا القطاع تعمل خارج الاقتصاد الرسمي المسجل (الاقتصاد الموازي) ، ورغم ذلك فتلك المؤسسات تشكل بين 40.30% من أجمالي الناتج المحلي. وعموم القول هنا ، أن المقدرة علي جذب الاستثمارات الأجنبية محدودة للغاية ، وأن نحو 80 % من رؤوس الأموال الأجنبية مهتمة فقط بالقطاع النفطي ، وأن المقدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية تكاد أن لا تذكر ، فالمنتجات الليبية القليلة جداً لازالت غير قادرة أصلا على الدخول فى الأسواق الأجنبية ، إذ أن الأمر يحتاج إلي جودة عالية ، ومواصفات ومعايير دولية لازمة لدخول هذه الأسواق (التقييم 64 ، 65).

ليست أرقام بورتر وييرجن المستندة على تقارير دولية ووطنية ، تعكس خيبة الأمل فى تركيب وصياغة وتخطيط وأداء الاقتصاد الوطني الليبي فحسب ، بل يزداد الأمر هما عندما تتفحص الجانب الاجتماعي والإداري ، رقيما كذلك. (1)

1-فأن وضع ليبيا من (111 دولة) فيما يتعلق بمستويات ومعدلات التعليم على النحو الآتي:-

-ليبيا تحتل مركز 111 أي الأخير فى نوعية إدارة المدارس.
-ورقم 110 فى نظم التعليم.
-ورقم 111 فى نوعية معاهد ومـدارس الإدارة .
-ورقم 97 فى الإعدادات البحثية فى الجامعات.

-ورقم 87 فى نوعية تعليم الرياضيات والعلـوم.
-ورقم 84 فى نوعية مؤسسات البحث العلمـي.
-ورقم 84 كذلك فى نوعية المدارس العامـة .
-ورقم 75 فى توافر المهندسين والعلمـاء.
-وكل ذلك بالطبع جعل ليبيا تحتل المرتبة الأخيرة بدون منازع فى الابتكار والاختراع (111) (التقييم 62).

هذه الأرقام بالطبع تشير إلي مدي العطب الذي أصاب نظام التعليم فى ليبيا وقطعا أن سبب افتقار الجودة فى هذا البناء يرجع لمشاكل هيكلية متعلقة برسم السياسة العامة للتعليم واستقرار هياكلها وقواعدها إلي جانب انخفاض جودة المواد الدراسية ، الرداءة فى صياغة المناهج ، والعطب فى إعداد وتوفير المعلمين ، وغياب أهداف ومعايير موثوق بها متعلقة بمستويات الانجاز والشهادات الممنوحة ، وغياب جهاز مركزي للتخطيط العام لهذا النظام ومراقبته ، وانخفاض المخصصات فى موارده العامة ، وعدم خضوع عملية صناعة القرار وتحديد وتخصيص أوجه الصرف والإنفاق لإشراف مركزي.

2-التقييم كذلك يشير إلي انخفاض الرعاية الصحية ، ولذلك فإن الليبيين القادرين فقط يسعون للعلاج من خلال القطاع الخاص أو الرحيل خارج البلاد لضمان الشفاء ، أما غير المقتدرين وسكان الدواخل فتعج بهم مستشفيات قديمة هرمة ورثة تفتقر تقريبا لكل شئ والمتمعن فى القطاع الصحي يظهر له جليا افتقار نظام الصحة العامة فى ليبيا للثقة من قبل المواطنين بسبب مستوى الجودة المتدني للخدمة الصحيحة ، وعدم توافر أطباء متخصصين ، وانخفاض جودة رعاية التمريض.
بدون شك أن اهتراء النظام الصحي يرجع لعوامل عدة منها انخفاض الأجور الممنوحة للعاملين فى الرعاية الصحية بالقطاع العام وغياب الحافز ، وهجرة أعداد من الأطباء والمتخصصين ، وقلة الأطباء والمتخصصين فى الأماكن الريفية والدواخل ، والمشاكل المتعلقة أساسا بالتعليم الطبي الأولي والمستمر ، والافتقار للوصول للتكنولوجيا الطبية لا سيما خارج المدن الرئيسية ، ويضاف لكل ذلك أن مخصصات الموارد العامة فى قطاع الرعاية الصحية غير كافية بسبب عدم مركزية القرارات وعدم أداء الشعبيات لدورها بكفاءة فى هذا المجال.

-فليبيا تنفق من إجمالي ناتجها المحلي GDP على الصحة ما مقداره 3.3% فقط .
ولذلك تؤكد الإحصاءات أن ما يصرف على الفرد الواحد سنوياً في مجال الرعاية الصحية لا يتجاوز الـ 222 دولار امريكي بالمقارنة مع تصرفه مثلا الولايات المتحدة

5.274 دولار على الشخص الواحد ، وما تصرفه السويد 2.512 على الفرد فى هذا المضمار وما تنفقه سنغافوره 1.105 دولار (التقييم 111) .

-وأرقام دولية ومحلية أخري تقول أن فى ليبيا 13 طبيب و48 ممرضة و34 سرير لكل 10.000 مواطن . والملفت للنظر هو توزيع هذا الرقم على المدن الليبية بشكل غير مناسب ، ففي إجدابيا 6.3 طبيب لكل 10.000شخص أما فى بنغازي 582 طبيب لكل 10.000 شخص وفى مصراته 4.91 ممرضة لكل 10.000 شخص مقابل 8.572 ممرضة لكل 10.000 شخص فى غات (التقييم 110)

-ومن الملاحظ على النظام الصحي الليبي كذلك قلة الاتفاق علي الأطباء العاملين فى القطاع العام ، وقلة الإنفاق على تعليم الأخصائيين والأطباء ومساعدتهم والممرضات والفنيين الطبيين ، وقلة الإنفاق على تجديد وتطوير التجهيزات الطبية وجلب الأدوية المشكوك فيها ، وهذه العلاقات السيئة يصاحبها ازدياد حالات الأمراض القلبية والسرطان والسكري وغيرها من الأمراض غير المعدية ، إضافة لتعرض الليبيين للمخاطر البيئية والسلوكيـة ، فعلي سبيل المثال تـؤدى حوادث الطرق إلى قتل ثلاثة اضعاف المتوسط بالنسبة للفرد فى منطقة الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقييم 110-111) .

-ورغم الأموال المهدرة فى مجالات كثيرة ، لازال الوصول إلى المياه والصرف الصحي ، يمثل مشكلة عميقة بالنسبة لليبيين ، وهناك تقارير تتحدث عن زيادة ملحوظة فى مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وكذلك السل .

تقييم التنافسية يركز كذلك ويبين بجلاء اهتراء البنية التحتية الأساسية فى ليبيا وبالأرقام والنسب كذلك .

-فمن بين 111 دولة تحتل ليبيا فى تشييد وجودة البنية التحتية عموماً مرتبة 104 أي قبل الأخير بسبعة مراتب .
-وتحتل رقم 103 فى مجال البنية التحتية للنقل الجوي من 111 دولة
-ورقم 88 بالنسبة للبنية التحتية للمواني.
-وتحتل الرقم ما قبل الأخير (110) بالنسبة للبنية التحتية للاتصالات .
-وتحتل الرقم ما قبل الأخير كذلك (110) بالنسبة لنوعية وجودة خدمات الهاتف والبريد المصور (فاكس).
وتحتل ليبيا مركز ثاني أقل مستوي فى شمال أفريقيا عام 2003 فيما يتعلق باستخدام

خطوط الهواتف الثابتة والانترنيت « شبكة المعلومات الدولية » .
-ورغم أن استخدام الهواتف النقالة واسعة الانتشار اليوم فى ليبيا وتضاهي الاستخدام فى مصر والجزائر ، إلا أن مستوي جودة الاتصال وسلامة الخطوط تضع ليبيا فى مرتبة بعد تونس والمغرب .

-أما فيما يتعلق بنوعية إمدادات الكهرباء فتقع ليبيا فى الترتيب 75 (التقييم 53-50) وفى الواقع لازال التيار الكهربائي ينقطع على المدن الكبرى فى أوقات مختلفة ، كما تعاني بعض المناطق فى الدواخل من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي (التقييم : 97.96.76)
-والأكثر من كل ذلك فيما يتعلق بالاتصالات ، أن ليبيا اليوم «لا تمتلك بريد « Post offices فيبدو أن ليس ثمة حاجة للمراسلات الرسمية وغير الرسمية بين المؤسسات والأشخاص .
و فى مجال بيئة الأعمال ، ونشاط الأموال والإدارة والبناء البيروقراطي فالصورة كارثية كذلك .
ففي تنافسية الأعمال تحتل ليبيا المرتبة ماقبل الأخيرة (110) من (111 دولة) .
وفي بيئة الأعمال تحتل مرتبة(110)

-وفى مركبات الأسواق المالية وتوفير احتياجاتها تحتل المركز الأخير (111) .
-وفى التسهيلات البنكية (المصرفية) للحصول على قروض تحتل رقم 89 .
-وفى إستراتيجية وعمليات الشركات عموماً ، تحتل رقم 107 من 111 دولة .
-ومن بين 204 دولة فيما يتعلق بالخدمات والإجراءات والمعاملات والتحويلات البنكية تأتي ليبيا فى اسفل المنحنى البيانى ، فهى افضل من الصومال التى تشهد حرباً أهلية دامية على امتداد عقود والتي تحتل أسفل المنحنى ، لكن ليبيا تظل أسوأ من نيجريا ومصر والمغرب والجزائر وتونس وكازاخستان .
-ورغم قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 169 لعام 2005 بتحديد مدة البدء فى تسجيل إنشاء شركة إلى نهاية الأجراء فى هذا الشأن بفترة لا تتجاوز العشرة أيام (10) كحد أقصى إلا أن المؤشرات الدولية والمحلية تشير إلى أن ليبيا تأتي فى الترتيب الأخير بعد السعودية . فإجراء تسجيل شركة فى ليبيا يستغرق مائة (100) يوم تقريباً .
-وفى ليبيا إجراءات بيروقراطية وروتينية مفرطة فى التلكؤ والبطء والتعقيد وثمة عدم استقرار هيكلي ووظيفي وإداري وتشريعي يعوق صناعة القرارات وتنفيذها وأداء وإنجاز العمل عموماً . وبات معروفاً ان المؤسسات المملوكة للدولة ينقصها الكفاءة ، وهى كذلك إلى جانب الروتين والرتابة والتعقيد وبؤس الأداء ، غير عادلة فى منح العقود ، فكثيراً ما تستند تلك العقود على أسس العلاقات الشخصية والمحسوبية

وليس على أسس الشفافية والنزاهة . (التقييم 44، 46، 47، 50، 56، 59) .
-وأخيراً ، وفيما يتعلق بنواتج سياسات التنظيم والضبط الاجتماعي والسياسي فإن استقلال القضاء الليبي وللاسف بناءاً على تقرير التنافسية الدولية يحتل رقم 57 ، أما الاعتماد على خدمات الشرطة فتحتل رقم (80) وأما كفاءة النظام القانوني ككل فليبيا تحتل رقم 75من 111 دولة (التقييم ، 50) .
هذه هى خلاصة نواتج التجربة التنموية الليبية على امتداد أكثر من ثلاثة عقود كما ابرزها تقييم التنافسية فى الجماهيرية مستنداً على مائتي وثيقة ومصدر دولي ومحلي .
وكما اشرنا سالفاً ومنذ البداية ليس مهمة ورقة مقدمة إلى مؤتمر وطني للسياسة العامة العودة للحديث عن مدخلات النظام الليبي INPUTS والتمعن في مطالب البيئة المحلية والإقليمية والدولية ودراسة أسس ودعائم هذا النظام . فالمهمة الآن ، وبعد عرض تلك النواتج القاسية والمريبة والكارثية إلى حد بعيد ، وهى المساهمة فى البحث عن مخرج من هذه الورطة التاريخية المخيفة . فبعد الشكر للسيدين بورتر وبيرجن على صراحة وشفافية لغة الأرقام المستخدمة بشكل مهذب ، والتي قدمت لنا « الرسالة » بدون تستر او مواراة ، وقالت لنا علناً ومباشرة أننا وصلنا بحمد الله للجلوس في المقاعد الأخيرة في قاطرة التنمية والتقدم وبعد هذا الوضوح يبقى علينا دون عناد ، أن نعترف بأن الإصلاح والتطوير والتحديث هي أمور تمليها مصلحة الوطن قبل اي شئ آخر ، أمور تمليها ضرورات الخروج من واقع التازم الذي أوضحته كل تلك النواتج ، ولم تمليه اي قوة خارجية أو جهة إجنبية . وكما يبقى علينا ، وهذه هي مهمة هذه الورقة الاساسية ، المساهمة معاً في رسم آفاق ودروب التحديث والتطوير والإصلاح ، وتحديد أساليبه بطرق علمية وموضوعية تبتعد عن التعنت وتتمسك بالشفافية والصدق .

علينا أن نضع خارطة للطريق بأجندة وطنية من أجل ليبيا المتمسكة بسياسات عامة رشيدة ونزيهة وحكيمة . وهذه إحدى اللبنات في هذا الإتجاه التي لم يتطرق إليها تقييم التنافسية في الجماهيرية ، ففي اعتقاد هذه الورقة انه لا أصلاح ولا تطوير ولا تحديث ولا حتى إمكانية للخروج من مأزق تلك التنمية المشوهة والمعوجة بدون العامل السياسي وتحديداً بدون تبنى سياسات الحكمانية والتمكين .

ثانياً: الحكمانية وسياسات التمكين

الحكمانية :

النظام الصالح ، الحكومة الرشيدة والحكومة الجيدة ، كلها مفردات شاع استخدامها في ادبيات التنمية وفى كتابات السياسة العامة خصوصاً منذ نهاية الثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين ، للإشارة إلى ما ترجم أخيرا عن الإنجليزية بالحكمانية -GOVERN ANCE ويمكن القول ان كل تلك المفردات تحمل مدلولا واحدا يشير إلى توافر عناصر

متضافرة ومترابطة تعمل بشكل مشترك لتسيير وضمان خيار تنموي متزن ، ومسار اقتصادي قادر بكفاءة على إدارة الموارد ، ونظام اجتماعي سياسي مستند على قواعد الشرعية والاستقرار ويحقق مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وكانت بعض الكتابات فى البحث عن معنى وترجمة للكلمة ، قد ذهبت لأعماق التاريخ لتجد ما يسند منطقها . فلدى البعض ان «الحكم الصالح » وجد فى الدول الإسلامية القديمة واستخدم اللفظ مباشرة للدلالة على تسيير أمور المسلمين بالتي هي أحسن ، « وبالموعظة الحسنة » ، بل مصطلح الرشيد أضيف لكلمة الخليفة ، ليدل على ان الحكم راشد وعقلاني وحكيم ، فهكذا جاء مصطلح الخلفاء الراشدين وبعض الكتابات تشير إلى أن اصطلاح الحكم والحكومة الرشيدة او الجيدة GOOD GOV-ERNMENT ، شاع استخدامه في فرنسا في القرن الثالث عشر (13) كمرادف لكلمة حكومة ، ثم عاد للإستخدام فى فرنسا مرة أخرى ومعها بعض البلدان الاوربية والولايات المتحدة فى منتصف السبعينات من القرن العشرين ليعبر عن التعامل مع تكاليف التسيير ثم ارتبط بشكل مباشر بالعبارة الشهيرة التى استخدمها صندوق النقد الدولي IMF : « إعادة هيكلية الاقتصادات الوطنية » ، باعتبار أن هذا الشرط يتطلب حكومة صالحة وعاقلة ورشيدة تمتلك الكفاءة والشفافية ، لكي تصلح من أوضاعها الاقتصادية وفاعلية إدارة الموارد واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص [2].

وبدأ المصطلح يتداول منذ ذاك الحين فى أدبيات وبيانات المنظمات والوكالات الدولية والاقتصادية والمالية المتخصصة . فاستخدم البنك الدولي لفظ GOOD GOVERN-MENT الحكومة الجيدة والتي أراد الإشارة بها إلى ذاك النظام السياسي الذي تتوافر فيه قدرة حكومية على استخدام الموارد وممارسة السياسة بالتخطيط والتنفيذ العقلاني[3].

وكان الإتحاد الأوربي EU الذي استخدم لفظ الحكم الصالح والرشيد فى إعلاناته ووثائقه ، قد أصر في إبرام اتفاقياته مع البلدان المتخلفة بإتباع الحكم الصالح المستند على الإدارة المتمكنة ، والشفافية وخضوع أجهزة الدولة للمحاسبة فى بيئة ومؤسساتية تخدم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية الليبرالية وحكم القانون وركزت منظمة التعاون والتنمية OCDE استكمالا لما سلف على شرعية النظم ومحاسبة مسؤولي الدولة واحترام القانون وحقوق الإنسان وفى نفس المسار ركزت منظمة الأمن والتعاون في أوربا على بعدي تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع عملها ، والتمسك بظاهرة التسامح فى المجتمع ككل. [4]

ومهما تعددت الرؤى والترجمات والاستنباطات التاريخية لأصول الكلمة ومدلولاتها وبدون الضياع وسط أكوام التعريفات الأكاديمية والعلمية لهذا المصطلح ، يمكننا أن نعتبر ببساطة لئن الحكمانية GOVERNANCE هي عبارة عن خليط مركب لأربع مفردات : «الحكم والحكمة والعدل والعلم » ، فالحكمانية باختصار : « حكم بحكمة وعدل واستخدام للعلم والمعرفة » ولذلك لا تفهم الحكمانية كمرادف للفظ (حكومة) أو (الهيئة الحاكمة - السلطة السياسية للدولة)، ولا تفهم كذلك بأنها نوعا أو شكلا من أشكال الحكم REGIME ، إنها كما تضعها الكتابات المعاصرة ، إدارة لأمور الدولة والمجتمع بحكمة وعدل وباستخدام المعارف والعلم وما يصاحبه بالطبع من تطور فى أدوات ووسائل التقنية .(5)

لكن لا يجب الوقوف عند هذا الحد فى فهم مصطلح الحكمانية :« والحكمانية الجيدة » ، فالمسالة هكذا تصبح مجرد استخدام عام لمصطلح يتسم « بالتجريد والعمومية » ولكي نعطي للحكم الصالح والرشيد والجيد وللحكمانية معنى عملي يخدم دراستنا هذه ويوضح المقصود والمراد بدون خلط فى المفاهيم ، فالورقة تؤكد ان الحكمانية لا يقصد بها إيجاد نظام حكم معين وبديل للنظم السائدة الآن ، بل يقصد بها على وجه الدقة « اتباع منهج تنموي وإداري محدد ، لمعالجة قصور وتعثر وتخبط الإدارات الحكومية تحديداً (القطاع العام الذي ابتلع المجتمع المدني) .
وهذا المنهج يطرح بوضوح أهمية الترابط والتكامل فى الادوار والتطبيق بين أضلاع مثلث التنمية فى الدولة المعاصرة ونقصد : القطاع العام أو الحكومي ، والقطاع الخاص الربحي، ومؤسسات المجتمع المدنى . فالحكمانية الجيدة تعنى لهذه الورقة المشاركة والتشارك بين تلك الإضلاع الثلاثة فى إدارة التنمية والمجتمع من ناحية والاستجابة لمطالب المواطنين وطموحاتهم المستقبلية من ناحية أخرى .
وعلى هذا الأساس يمكن إيجاز خطوط إرشادية يمكن للمركبات الثلاثة السابقة الذكر أن تضعها فى الاعتبار فى رسم السياسات العامة وتنفيذها بالشكل التشاركي الترابطي الذي اشرنا إليه ، حتى تقلل من المخاطر والاختراقات التي تصاحب « ممارسة السلطة عملياً » وحتى تضمن تحقيق نواتج مرضية لعمليات التحديث والتطوير والإصلاح .

1- خلق وإشاعة بيئة مواتية للمشاركة السياسية الفاعلة لأوسع القطاعات فى المجتمع ، ونقصد المشاركة في صناعة وتنفيذ ومراقبة القرار السياسي والاستفادة من ثماره .
2- خلق وإشاعة مناخ ملائم لحماية حقوق الإنسان وإيقاف اختراقاتها .
3- التمسك باحترام القانون وقواعد العدالة واستقلالية القضاء .
4- إطلاق المبادرة لتكوين وإعادة تكوين وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

الأهلي ، وضمان حرية واستقلال عمله ، خدمة للحياة العامة وتمكيناً للمواطنين .
5- تبني أسس عقلانية ورشيدة واحترافية وحيادية ومدروسة للإدارة الحكومية وإدارة الأموال العامة .
6- الدفع بأسس اللامركزية ودعم وإطلاق طاقات القطاعات والأقاليم المحلية وتفعيل وتمكين عمل وقدرات المواطنين في بيئة اجتماعية وسياسية حرة وموائية .
هذه الخطوط الإرشادية العامة ليست بالطبع موجهة فقط للأجهزة الرسمية فى قطاع دولتنا ، إنها تتطلب تبنى رسمي وشعبي معاً . فالتجربة السابقة أوضحت لنا جلياً بأن سلطة الدولة وحدها وقفت معزولة وعاجزة للوصول لأغلب مطالب واحتياجات الناس ، وأن الأمور العامة PUBLIC LSSUES لم تعد وظيفة الحكومة وحدها ، فالمجتمع أطياف متنوعة وقوى متعددة ومصالح مختلفة وكلها تشارك الدولة في الاهتمام بتلك الأمور العامة ، وتطوير وتحديث وإصلاح المجتمع وإدارة التنمية بحكمة وعدالة ومعرفة وعلم هي مسؤولية أئتلاف كل تلك القوي والأطياف مجتمعة RAINBOW Coalition وعند هذا الحد نستطيع ان نفرد بناءاً على تلك الخطوط الإرشادية مرتكزات الحكمانية التي سيساهم التمعن فيها وتنفيذ تفاصيلها فى خلق سياسيات عامة مقنعة ونافعة ومفيدة لنطور الوطن وتحسين أحوال المواطن ، وهذه المرتكزات تمثل الجانب الأهم فى رسم استراتيجيه تحولية فى ليبيا ، لم يلتفت إليها تقييم التنافسية فى الجماهيرية الذي اعتني بالشق الاقتصادي الاجتماعي متخطياً هذا البعد السياسي الذي يمثل لهذه الورقة الأساس الموضوعي والأولوية التاريخية الملحة لأي عملية تطوير وتحديث أو أصلاح :

1- الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بشكل يضمن التعاون والتوازن والتداخل المفيد والمقيد بينها ، وفقاً لصياغة دستور ديمقراطي مدون ومرهون .
2- قيام دولة القانون المستندة على الإنصاف وتطبيق العدالة وتحقيق الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان .
3- إطلاق سراح السلطة الرابعة « الصحافة والإعلام الحر والمستقل والفاعل ، فهذه السلطة هى العين الرقابية الصارمة « التي تكتشف الأخطاء والاختراقات وتنتقد الاعوجاج ، وهى « رئة المجتمع « التي تساهم فى تقويم البناء الديمقراطي الشامخ وتدفع بالإبداع والتطوير والتجديد والتنوير
4- ضمان حرية واستقلالية عمل مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمنظمات الشعبية والنقابات والروابط واللجان المطلبية ، الطوعية والمستقلة والحرة عبر إلغاء التشريعات والأحكام السياسية والقانونية التى تعيق عملها وانطلاقها وتكبل تحركها ، وتمنعها من الوصول إلى استهدافاتها التطويرية والتنموية .

5- اتخاذ الشفافية منهجاً ومساراً تصحيحياً، والمشاركة الجماعية في تحمل المسؤولية بالمساهمة في تشييد وتنفيذ سياسات عامة مستندة على أجندة وطنية « للتنمية »

أ- الفصل بين السلطات والدستور :

لم يعد مجال للشك بأن النظم السياسية المعاصرة تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات SEPARATION OF POWERS وهذا المبدأ الذى كان بروزه أحد اهم ثمار الإنسانية فى صراعها ضد الاستبداد والتسلط ، كان ولازال يعنى عدم تركز وظائف سلطة الدولة الثلاثة(التشريعية والتنفيذية والقضائية) فى يد واحدة ، بل كان لابد من توزيعها على هيئات متعددة ذات اختصاصات مختلفة .

ولقد كان شارل دى مونتسكيو (1689-1755) وصاحب المؤلف العظيم « روح القوانين « من أوائل الذين استخدموا هذا المبدأ كسلاح فى وجه الحكومات المطلقة التي أمسكت بتلك السلطات الثلاثة فى يد واحدة ولذا سعى لإيجاد تنظيم معين للسلطات بما يكفل ضمان الحرية ومنع الاستبداد وكان السبيل لذلك هو ضرورة تقييد السلطة بالسلطة « منعاً لإساءة استخدامها » . والمسألة يمكن تلخيصها وفقا للمبدأ الديمقراطي الذي دشنه (مونتسكيو) بأنه إذا اجتمعت السلطة التنفيذية والتشريعية فى نفس الايادي فمعنى ذلك ضياع وفقدان الحرية ، أما اجتماع السلطات الثلاثة فى يد واحدة فيعنى فقدان البشر لادميتهم ، ذلك أن السلطة هنا تبقى غاشمة خطرة على حياة الناس .

هذا المبدأ ببساطة يقول أن السلطة التشريعية مختصة بسن القوانين والتشريعات والتنفيذ من اختصاص السلطة التنفيذية ، والقضاء لاسلطان عليه ، فله الاستقلالية التامة عن السلطتين السابقتين ـ لكنه يقوم بدور الحكم « المراقب » والحسيب وهو الذي يفصل في الخصومات بين الحاكم والمحكوم وبين المحكومين أنفسهم وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى حالة وجود تناقض بينهما أو إشكالية قانونية تتطلب المشورة والتدخل بالقانون .

وبالطبع مبدأ توزيع السلطات والفصل بينها ليس قانوناً جامداً وصيغة مقبولة وميكانيكية جامدة ، فثمة توازن بينها فى الشغل والأدوار، وثمة أيضا نوعا من التعاون بينها يحفظ الاستقلالية ويمنع التسلط والإتباع .

إن مبدأ الفصل بين السلطات لا يحد من الاستبداد فحسب ، بل يحمي الحقوق والحريات ، ذلك أن ترك السلطة بدون قيود أو تركيزها في هيئة واحدة ، يعنى

إفساح المجال أمام الاستبداد ، وهذا عكس توزيعها على هيئات متعددة تراقب كل منها الأخرى بوسائل يحددها ويضبطها القانون

إن هذا المبدأ الذي تمسكت به الشعوب كان يعنى دائماً إضفاء الشرعية على الدولة نفسها باعتبارها تراعي هذا التوزيع وهذا الفصل وهذا التوازن ، كما كان كذلك عنصراً لسحب تلك الشرعية في حالة الإخلال به وبمضامينه التي تكفل إيقاف الاستبداد فسلطة الدولة السياسية أو هيئتها الحاكمة باعتبارها ركناً هاماً من أركان تكوين كيان الدولة ، وباعتبارها أداة للضبط الاجتماعي والسياسي ، ومؤسسة للقيام بالأداء الإستخراجى والتوزيعى والتنظيمي والرمزي كذلك ، تظل فى الوقت ذاته خاضعة لسلطة القانون وقواعده وأحكامه ، وان ممارساتها عندما تخرج عن هذه الحدود وتخرقها ، تدفعها لفقدان الثقة ومن ثم الشرعية (6)

وفى واقع الحال أن هذا المبدأ أصبح اليوم أساساً لوضع الدساتير التى تعتبر إحدى دعائم واعمدة النظم السياسية الحديثة فالدستور CONSTITUTION سواء كان مكتوبا ومدونا فى وثيقة واحدة ، أو عبارة عن مجموعة من الوثائق التاريخية والمكتسبات الإنسانية التى تعرف بالدستور غير المكتوب أو غير المدون ، وسواء كان مرناً أي لايخضع لإجراءات معقدة ومركبة عند القيام بتعديلات أو إضافة لأحد أحكامه أو مواده او كان جامداً خاضعاً فى تعديل أحكامه وقواعده لإجراءات مطولة ومعقدة هو فى آخر الأمر ، مرجعية الدولة القانونية، وهو التأسيس والتكوين ،
وهو القانون الأعلى فى الدولة الذي تستند عليه باقى القوانين ولا يجوز أن تتناقض معه أو تكون بديلا عنه ، لأنه كمرجعية للدولة يعنى اتفاق بين الناس على صياغة وتنظيم حياتهم فهو بمثابة عقد CONTRACT (عام ومجرد وملزم) ولقد ناضلت الشعوب طويلا من اجل الحصول عليه لتقييد سلطة الحاكم ومنعه من الإنفراد بمقاليد السلطة بمركباتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)ولذا فالدستور يرسم الإطار العام للنظام السياسي ويبين أسس الحكم ، ويحدد علاقة السلطة بالمحكومين ، كما يوضح واجبات المواطنين وحقوقهم إنه يرسم السلطات ويحدد وظائفها ، ويبين كيفية انتقال السلطة في الحالات المختلفة وعبر أي قنوات قانونية وتشريعية ، إن غياب الدستور وغياب السلطة المنظمة أو ضبابية وجودها ، يعنى فى المقابل «حرب الجميع على الجميع » على حد تعبير هوبز .

ان ليبيا لم ترى الدستور منذ ان أصدر مجلس قيادة الثورة الإعلان الدستوري فى 11 ديسمبر 1969 والذي قال في ديباجته « يصدر هذا الإعلان الدستوري ليكون اساسا لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، وحتى يتم إعداد

دستور دائم يعبر عن الإنجازات التي تحققها الثورة ويحدد معالم الطريق أمامها »
ثم جاءت (المادة 33) من هذا الإعلان لتقول : «يلغى النظام الدستوري المقرر في الدستور الصادر في 7 أكتوبر 1951م وتعديلاته مع ما يترتب على ذلك من آثار».
واستكملت هذه المادة (بالمادة 37) وهى الأخيرة في هذا الإعلان لتقول : يبقى هذا الإعلان الدستوري نافذ المفعول حتى يتم إصدار الدستور الدائم ولا يعدل إلا بإعلان دستوري آخر من مجلس قيادة الثورة إذ رأى ذلك ضروريا وفق مصلحة الثورة (7).

وصحيح أن ليبيا شهدت صدور وثيقة (إعلان قيام سلطة الشعب) ، فى 2 مارس 1977م ، (الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير» فى 12 يونيو 1988)، و القانون رقم 02 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية) إلا أنها جميعاً لا تمثل دستورا لليبيا ، فهى لم تقنن قواعد قانونية عامة ومجردة تعتبر قانوناً أعلى فى الدولة تستند عليه التشريعات الاخرى ، وبالطبع نحن لسنا هنا بصدد نقاش مفصل لهذه النقطة وغيرها من الأمور المتعلقة بطبيعة هذه الوثائق ، فذاك أمراً يخرج عن نطاق هذه الورقة البحثية المختصرة « ما نؤكده هنا هو ان ليبيا لازالت فى انتظار الدستور الدائم الذي وعد به الإعلان الدستورى عام 1969 . وما نؤكده كذلك ، هو ان غياب الدستور قد قلب الأوضاع التاريخية تماماً ، فبدلا من ان ننتقل إلى «الحالة المدنية » التى نادى بها مفكرو «العقد الاجتماعي » وتحققت بالفعل فى اغلب تلك المجتمعات ، انتقلنا إلى حالة (الفطرة) أو حالة (للطبيعة الأولى) التى غاب فيها القانون ، وعمت فيها الفوضى ، وضاعت فيها حدود الأشياء ، حالة « الحرية المنفلته من عقالها disorder .

إذن ما غاب عن ذاكرة السيدين« بورتر وبيرجن» هو أن لاتنمية ولا تحديث ولا تطوير ولا إصلاح ولا خروج من الازمة ، إلا بالقانون والنظام والمؤسسات ، وهذا أيضاً جزء من العامل السياسي المفقود فى « إستراتيجية التنافسية فى الجماهيرية ».

ب - قيام دولة القانون وإحترام حقوق الإنسان :

إن توفر قضاء مستقل ونزيه وقادر على تحقيق العدالة ، هو أحد شروط التنمية الحقيقية والمستدامة والتى تحافظ على تقديم نواتج طيبة وايجابية بشكل مستمر .
إن القانون هو الذي يفرض العدالة التى إذا غابت ظهرت الجريمة على حد قول أفلاطون .القانون هو أساس تحقيق المساواة السياسية والقانونية بين الافراد والجماعات ، وبينهم وبين السلطة السياسية نفسها فهو حارس الحقوق وملزم الواجبات ، وهو احد مفاتيح المساواة فى الفرص وضمانها للجميع دون تمييز بسبب اللون أو اللغة أو الجنس أو العرق أو الانتماء أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي .

وقيام دولة القانون يعنى أساسا وجود المؤسسات المدنية ذات الكفاءة والفاعلية ، المؤسسات المستقلة والمتخصصة والطوعية الأهلية وقبل كل ذلك فإن تجسيد دولة القانون فى الواقع العملي يعنى وجود الأنظمة التشريعية ، والتشريعات العادلة والقادرة على تنفيذ المساواة وتطبيق الاحكام بنزاهة وتجرد وعدالة.(8)

إن نظامنا القضائي وإستقلاليته والذي وضعه تقرير التنافسية الدولية فى المرتبة الخمسة والسبعون من 111 دولة ، بما فى ذلك أدائه وكفاءته ، وبدون التشكيك فى جزء خير منه ، يحتاج إلى تطوير وتحديث ليتخلص من البطء والتلكؤ وكثرة التعقيدات وتراكم التشريعات والإجراءات التى يتسم جزء كبير منها بالتضارب والتناقض ، والتي تعيق بسبب الروتين والبيروقراطية السلبية الوصول إلى إحكام نفاذة في حالات كثيرة . فحقاً أن نظامنا القضائي يحتاج إلى غربلة وشفافية ومساءلة المنحرفين عن تطبيق القانون وأحكامه وبناء على المؤشرات الخاصة بإدارة الحكم والتى تعكس الإدراك الحسي لمفاهيم مثل (الحياد القانوني ، وتقيد المواطنين بالقانون) جاء وضع ليبيا فى القائمة التى أعدها البنك الدولي BW بالأرقام السالبة فى كل الاعوام : 1996= 1- . 1998-141 . 2000= 0.91- . 2002= 0.83-. 2004- = 0.65- .(9)

إنه نظام يحتاج إلى إدخال التكنولوجيا المعلوماتية في المحاكم والأجهزة القضائية لتسهيل عملية التقاضي والارتقاء بالمهنية وحرفية الصنعة. إنه نظام يحتاج للتغلب على تراكم الملفات والأحكام المليئة بالغبار فى أرشيف ورفوف مخازن مباني المحاكم العتيقة ، بإدخال التقنية واستخدام الكمبيوتر وأساليب تصفيف وتنظيم المعلومات الحديثة وهو نظام يحتاج كذلك للإطلاع على التجارب العالمية وعلى أداء النظم القضائية الأخرى ، يحتاج إلى التدريب والتطوير والتأهيل لتحسين معارف وممارسه العاملين والإداريين والمحاميين والقضاة ووكلاء النيابة وكل موظفي هذا السلك الرفيع .

إن استقلالية القضاء والمحافظة على دوامها ، وحياد ونزاهة النظام القضائي عموماً والذي أنجز في بلدان كثيرة أمراً ضرورياً لتحقيق العدل والأنصاف والأمن والسلم الاجتماعي المفقود بشكل واضح فى ترابنا الوطني .
ان هذا المطلب (استقلالية القضاء) ليس شعاراً سياسياً يقصد به الاستعراض والمباهاة او العكس ، الطعن والتشكيك ، بل هو أحد البنود النبيلة للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ولذا فهو يحتل مقدمة جدول أعمال عمليات التحديث والتطوير والإصلاح المجتمعي والسياسي .
إنه يعنى احترام أساليب النزاهة والموضوعية والمهنية والحرفية الصادقة والنبيلة

ويبرجن مايعنيه أيضا هو التوجه دون تردد لإلغاء تشريعات قديمة بالية ، وإلغاء قوانين تعيق الحرية والتحرر والإبداع ، قوانين قد تجاوزها الزمن ولم تعد تليق بتطور العصر وحاجة الإنسان فالبقاء على هكذا تشريعات وقوانين ، مسألة تعيق التنافسية « التى كانت صلب تقييم بورتر ويبرغن » والتى نادت بتحقيق مكاسب إقتصادية بما فى ذلك تشجيع الاستثمار وتسهيل تعامل الأفراد والمؤسسات مع الإدارات الحكومية فهل يمكن الحديث عن ازدهار ورخاء PROSPERITY بدون تحقيق هذا الشرط الحقوقي والديمقراطى الذي يعتبر احد مكونات العامل السياسي الذي اعتبرناه مفقوداً فى استراتيجية إقتصادية إجتماعية طويلة المدى ؟؟.

وأخيراً فى هذا المجال ، فإن تطبيق العدالة ووجود قضاء مستقل ، مرتبط إلى حد بعيد بتحقيق الأمن والاستقرار والسلم الإجتماعي للمواطنين فثمة ضرورات تحتاجها ليبيا فى هذا المجال وبشكل عاجل ، وفى مقدمتها وجود نظام تشريعي وقانوني وافٍ - يحمى المواطن ولايخيفه ، يخدمه ويقدم العون له ولا يظلمه أو يمس كرامته . ثمة حاجة ملحة لتطوير جهاز الشرطة الذي يعاني من انعدام الكفاءة ، ويشتهر بحوادث الاعتداءات المتكررة على المواطنين ، وباختراقات حقوقهم بسبب أو بدون سبب إن أجهزة الشرطة صراحة ، غير مؤهلة فى الغالب وليس لها سلطات محددة تمارسها ، فسلطاتها واسعة شاملة لا حدود لها ، ولا مسؤوليات واضحة تحاسب عليها ، ونحن نعلم جيداً ان السلطات غير المحددة والمطلقة تعنى الفساد والخراب الذي لايعرف حدودا. أيضاً نظامنا القضائي والامنى مليء بالثغرات والأخطاء والتجاوزات والممارسات المشينة ، ولذلك فقد عجز فى حالات كثيرة على تحقيق العدالة .

لقد صدرت ونفذت أحكام جائزة وقاسية ، عوقب بها أبرياء في حالات عدة وأطلق بها فى المقابل سراح مجرمين ومنحرفين محترفين كما رصدت ممارسات عدة أيضا عكست تصفيات حسابات شخصية لأغراض سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة .

إن العمل على إيجاد نظام قضائي وقانوني وأمني عادل ومستقل ومستقر فى الدولة الليبية الحديثة ، سوف لن يحفظ مكانة قضائنا الوطني الذي امتلك شرفا وسمعة طيبة وإيجابية يوماً ما فحسب ، بل أيضاً سيشيد سداً فى وجه الفساد وممارسة النفوذ والهيمنة والتسلط التى يقوم بها أفراد شاذون عن مكارم أخلاق مجتمعنا وبساطته . إن الحديث عن حماية الأجهزة القضائية والأمنية من الفساد والفوضى لا يجب ان يؤخذ على أنه هجوم غير مبرر على الشرفاء وعلى حماة العدالة والأنصاف والحق الغائبين فى أماكن مختلفة فى هذا السلك الإنساني العظيم .

وفى إطار الحديث عن دولة القانون التى لم يشر إليها تقرير التنافسية من قريب أو بعيد ، يبدو من الضروري الإشارة إلى جزء مكمل لهذا المبدأ وهو احترام حقوق الإنسان . لقد صادقت ليبيا على نحو خمسة وعشرين إتفاقية دولية ذات علاقة بحقوق الإنسان فى فترة تزيد عن ثلاثة عقود ، إبتداءاً من إتفاقية حضر الإتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام 1949 بتاريخ (1966/2/3) ، ونهاية بالمصادقة على اتفاقية حقوق الطفل ، بتاريخ (1993/5/16) وكانت ليبيا قد صادقت أيضا على إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللانسانية أو المهينة ، بتاريخ (1989/6/15) وكانت ليبيا كذلك قد أصدرت وثيقتين هامتين ذات علاقة أيضاً بحماية حقوق الإنسان : (الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان 1988 ، وقانون تعزيز الحرية 1991) . لكن كل هذا يظل حبراً على ورق ما لم يتم الالتزام به ، مالم يحترم ويطبق فى ارض الواقع . فقضية حقوق الإنسان وإيقاف إختراقاتها ومساءلة بل حتى محاكمة مرتكبى الجرائم فى حقها مسألة تهم قضايا التحول إلى مجتمعات محترمة قادرة بالفعل على تحقيق الإنجازات والحفاظ عليها إن حماية وصيانة كرامة الإنسان وحقوقه ، فى تقديرنا ، مفتاح هام لأغلب المشاكل والقضايا الوطنية والمجتمعية المستعصية التى تواجهها ليبيا اليوم ولماذا نؤكد إصرارنا على أن يكون هذا المحور فى قلب استراتيجية التنافسية طويلة المدى فى الجماهيرية ؟؟

1)تكتسب مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان الليبي أهمية خاصة فيما يتعلق بضرورة تصحيح الأخطاء والممارسات والاختراقات الشاذة على صعيد إستغلال السلطة أو محاولة توظيفها بأشكال تخدم مصالح أنانية ضيقة لبض الرموز أو الشرائح التى تمس تطبيق العدالة على المستوى الإقتصادى والإجتماعى والسياسي . وبمعنى أكثر دقة تنبع اهمية هذا المطلب من المساهمة فى تقويم الانحراف فيما يخص السلطة والثروة والنفوذ والمكانة .

2) ان التمسك بتنفيذ بنود ومبادئ حقوق الإنسان سيضع حدا لما سمى التهميش الإجتماعي والاقتصادي وإلى حدة وشراسة التفاوت الإجتماعي الذي بدأ يهدد مصالح الفئات الشعبية والفقيرة والمعدومة في المدن الليبية 1)وضواحيها (المليون فقير)

2) تكتسب هذه المسألة أهمية اليوم اكثر من أي وقت مضى باعتبارها الرد الفعلي والصريح والضروري على الأطروحات التي تعتبر الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد مسائل ترفيه وشعارات تمليها الأوضاع الدولية أو القوى الخارجية ، فالمسألة ليست كذلك فالخروج من الأوضاع السيئة التى سردناها على امتداد القسم الأول من هذه الورقة ، والخروج من التخلف والتبعية والتهميش على الصعيدين الوطني والدولي والدفاع عن الوطن وتأمين الخبز ولقمة العيش والدواء والتعليم والسكن للمواطن الليبي البسيط ، كل ذلك لا يمكن تحقيقه بمعزل عن حقوق الإنسان

إذ كيف يعتمد على إنسان أن يدافع عن وطن مهان ، وهناك من يمس كرامته أو يعبث بمقدراته ، أو يضيق الخناق على رزقه ولقمة عيشـــــه ؟

ويظل تقييم التنافسية فى الجماهيرية ، ورسم إستراتيجية طويلة المدى للتحديث والتطوير والإصلاح ، بمثل ما قدمه لنا بورترويبرجن قليل الفرص فى تحقيق النجاح ما لم يضع هذا البعد السياسي فى مقدمة الأعمال فليس ثمة تعارض بين التحول إلى مجتمع افضل بالأساليب التخطيطية والإستشرافية الحديثة ، وبين التمسك بحقوق الإنسان وممارسة الحرية .

جـ) حرية و استقلالية الصحافة و الأعلام :

لم تكن ليبيا استثناءا لما جرى في أغلب بلدان المنطقة العربية في الأعوام الثلاثين السابقة ، من اختفاء شبه كامل للحريات الديمقراطية ولم تكن استثناء كذلك في تبرير الطمس للديمقراطية بحجج أن ضرورات مرحلة «بناء الاشتراكية « وإرساء دعائم التنمية الاقتصادية، و تشييد «الوحدة العربية» ومواجهة «العدو الصهيوني والامبريالي» ، تتطلب انتظار الديمقراطية في المقاعد الخلفية للتطور حتى تنجز تلك الاهداف ، وبالطبع لا شيء من كل ذلك قد انجز ، والسبب بالتأكيد هو طمس الديمقراطية نفسها .

إن الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها حرية التعبير والاعتقاد والإبداع وحرية الرأي والصحافة والسينما والمسرح والإذاعة والتلفزيون وكل ما يندرج تحت الحقوق الذهنية والعقلية لا تعتبر أداة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فحسب ، بل هي أيضاً قيمة عظيمة وسامية ، حرم منها أغلب شعبنا ، وبسبب ذلك أصبح الكثير من العرب ومنهم الليبيون عرضه للسجن والتعذيب بل وحتى للقتل.[10]، وبسبب غياب الرأي الحر والناقد والشفاف والصادق وفرض القيود على النشر والتعبير عن الواقع والحقائق ، أهدرت كرامات، واخترقت قيم ، وزيفت وزورت حقائق ، وكثيرا ما فرض الصمت و الإذعان. وبسبب كل ذلك غيب الإنسان وهمش ، ومكث جزء منا فاقداً الثقة في النفس وفي النظام ، يحذوه الاحتقان والإحباط ويهدده قنوط اليأس . ولأهمية هذا الجزء من الحريات الديمقراطية و الإنسانية والحقوق المدنية ، أقرت المادة 91 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن : لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الأراء دون أي تدخل ، واستقاء وتلقي وإذاعة الأنباء و الأفكار دون تقيد بالحدود الجغرافية وبأية وسبلة كانت (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - 1948 - مادة 19). كما أكدت الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان حق التفكير و الابتكار و الإبداع و التعبير في (المادة 5) والمادة (19) ، (الوثيقة الخضراء - 1988) وكذلك أكد قانون تعزيز الحرية ، حرية

التعبير والنشر في وسائل الإعلام المختلفة في (المادة 8)، بينما أكدت مادته (22) حرية الابتكار والإبداع والاختراع (القانون رقم 20 بشأن تعزيز الحرية -1991). ورغم كل ذلك لازال في ليبيا تشريعات تعيق ممارسه هذا الحق، مثل القانون رقم 54 لسنة 1972 الذي يجرم ويصادر ويؤمم حرية التجمعات وكل وسائل التعبير السلمي عن الحريات والحقوق، والقانون رقم 75 لسنة 1973 بشأن تاميم الصحف والدوريات الأهلية و المستقلة. وهذا ما جعل جمعية حقوق الإنسان التابعة لمؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية تضع في تقريرها حول حقوق الإنسان في لبيا عام 2003 الآتي: (من حيث حرية الراي والتعبير فقد لاحظت المؤسسة أن اهم منبر من منابر الراي وهو الصحافة لا زال مقيداً، حيث أن قانون المطبوعات رقم 76، لسنة 1972 قد تم تقييده بالقانون رقم 120 لسنة 1972، والقانون رقم 75 لسنة 73، والذي لا يتيح للاشخاص الطبيعيين إصدار الصحف الخاصة، ويقتصر ذلك على المؤسسة العامة للصحافة والروابط والاتحادات والنقابات المهنية، كما أن النشر والتوزيع مقصور على الدار الجماهيرية، (و المؤسسة) تطالب بضرورة الإسراع في إصدار قانون جديد للمطبوعات يتيح فرصة أكبر لحرية الصحافة والنشر ورفع القيود المفروضة على ذلك [11].

والحقيقة التي لا تخفي على أحد أن المواطن الليبي لا يزال أسير الأعلام الرسمي، فلازالت سلطة الدولة تحتكر كل وسائل الإعلام رغم التوجه الرسمي والعلني «لخصخصة كل شيء» ورغم دخولنا عصر الفضائيات ووجود أكثر من الف فضائية توفر الخبر والمعلومة والتحليل بالصوت و الصورة في لحظات وقوعها، ورغم أنه لا شيء تقريباً اليوم متستر في ظل وجود شبكة المعلومات الدولية internet - فإن الخطاب الإعلامي الليبي قد تجاوزه الزمن، ولم يعد احد في الغالب يثق به أن الصحف القومية في ليبيا اليوم قليلة، وقليل من يقرإها، إذ تحمل نفس العناوين و المنشآت «وتزوق بنفس الالوان، وتبتعد في كثير من الأحيان، عن المصداقية والموضوعية والشفافية، انها في الغالب لا تحترم ذهنية وعقلية ومشاعر وطموحات وذوق المواطن. أما الصحف المحلية فاقل ما يمكن أن يقال عنها انها تقل مستوى في كثير من الأحيان عن الجرائد الحائطية، في المدارس. والصحافة المسموعة و المرئية و (الإذاعة والتلفزيون)، فهي كذلك إلى جانب سؤ الخطاب و ركاكته وإلى جانب برامجها التقليدية وتدني مستوى ادائها وجمالياتها، فهي لا تجد من يسمعها او يشاهدها بل لا تقوى بل لا تقوى للوصول إلى مستوى الإذاعات والمرئيات الخارجية، ولا تستطيع منافستها وهذا الوضع المزري للصحافة الليبية سجل رسمياً في أكثر من مؤسسة بحثيه وعلمية، فبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR) وهو احد المؤسسات التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بين أن ترتيب ليبيا من حيث حرية الصحافة متدني جداً، بل اكد أن الصحافة

مقيدة وغير حرة ، فاستناداً على القيم الرقمية الآتية ، من صفر إلى 30 درجة = صحافة حرة ، ومن 31 إلى 60 = صحافة حرة نسبياً ، ومن 61 إلى 100 = صحافة غير حرة) (استناداً على هذا الترتيب) تحصلت ليبيا عبر السنوات على الآتي: عام 2001 = 90 . 2002 = 88 . 2003 =89 . 2004=94 . [12]

ونفس المؤسسة ، استناداً على مؤشرات البنك الدولي صنفت ليبيا عبر السنوات من حيث حق التعبير و المساءلة ، من 10 درجات كالآتي : (عام 2000 = 1.6-) ، (2002 = 1.7-) ، (2004 = - 1.79) . [13]

لا يمكن بالطبع للوطن أن يحقق الازدهار الذي يتحدث عنه تقييم التنافسية في الجماهيرية في ظل وجود ترسانة من التشريعات التي تجيز حبس الصحفيين وأصحاب الرأي و الضمير ، وتجرم التعبير الحر وتعاقب أصحابه ولذلك فإن الأمر يتطلب مراجعة جوهرية لكافة قوانين الصحافة والنشر ، والتأكيد على أن حرية إصدار الصحف وحرية تداول المعلومات من شأنهما الارتقاء بالأداء المهني للمؤسسات الصحفية وللصحفيين أنفسهم ، بل الارتقاء بالأداء المهني في كافة مؤسسات الدولة وأداء العاملين بها ، ذلك أن الصحافة عين رقابية ناقدة و هادفة ومبدعة ، وسلطة تستحق أن تكون (الأولى) وليس (الرابعة) فهل يضعها تقييم التنافسية في الجماهيرية في الاعتبار التحديثي و الإصلاحي؟؟

د) الشفافية و المعلوماتية والمساءلة و محاربة الفساد :

تشير أغلب أدبيات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة أو عن الوكالات المتخصصة التابعة لها ، بأن التنمية وإعادة البناء ووضع شروط الحكم الرشيد أو الصالح محك التطبيق تتطلب في الوقت ذاته جهوداً جبارة لإيقاف الفساد المالي والإداري في البلدان النامية ،[14] ولقد تكررت نداءات دولية كثيرة من مؤسسات مختلفة للرأي ، ومؤسسات مستقلة تعتبر جزءا من المجتمعات المدنية والأهلية ، بخصوص التمسك بمبدأ تعزيز الشفافية والمحاسبة وضمان تدفق المعلومات عن الوضع الاقتصادي إلى الرأي العام ، وتحديد شفافية حسابات الحكومة ، وتوضيح أوجه الانفاق على المشاريع العامة والخاصة ، و خفايا إدارة الموارد العامة . ولقد احتجت مؤسسات عالمية على دعم كثير من البلدان النامية بسبب الفساد الفاحش المتفشي في تلك البلدان ، وقيل أن الكثير من الأموال تُضخ في قنوات وصفت بأنها غير نظيفة « أو أنها مترددية في أدائها أو سلبية في النواتج الناجمة عن مساراتها التنموية ، كما نبهت كتابات عدة ، حكومات الدول التي يسرى فيها الفساد من أن ضخ المزيد من الأموال لإنقاذ مشاريع أصابها الخراب والفساد، هو أمر شبيه بإضافة البنزين لإخماد الحريق . فضخ الأموال والأنفاق المتزايد في بيئة غير نظيفة لا يوقف الفساد بل ربما يزيد من انتشاره (دايمند-

ص 1) وفي عام 2003 أصدرت منظمة الشفافية الدولية التي تتخذ من برلين مقراً لها ، قائمة تشير إلى ترتيب الدول من حيث توافر عنصر الشفافية ، ما يعكس في المقابل حجم الفساد في كل بلد وفق هذا الترتيب ، واستندت هذه القائمة على استطلاع وتصنيف قامت به (13 مؤسسة) مستقلة ، في مائة وثلاثة وثلاثون دولة (133) ، وأحتلت ليبيا رقم (121) من حيث الشفافية ، وبدرجة (2.13 من عشرة) ، وهكذا جاءت ليبيا في مقدمة البلدان المصنفة بعمـــق و استشراء الفساد المالي و الإداري .(15)

وفي عام 2004 ، تصدر نفس المؤسسة تقرير اً يضع ليبيا في مصاف آخر البلدان بعد زيمبابوي وفيتنام وأفغانستان ، وفي عام 2005 . وضعت فى الترتيب (122) من اصل (150) دولة فى قائمة الفساد المدرك وبمؤشر(2.5) الشفافية الدولية (2005 ص4) إما صندوق التراث Heritage foundation فان مؤشره عام 2006 للحرية الاقتصادية ، يضع ليبيا فى مرتبة 152 من أصل 157 دولة فى قائمة الشفافية فى المجال المالي والادارى (16) وفى واقع الحال ان الفساد المالي والادارى أصبح ظاهرة خطرة تهدد مسار المجتمع وتطوره ، فتذكر التقارير الدولية ان المرء يحتاج إلى 20 وثيقة وشهادة لكي يشرع في تسجيل شركة تجارية وثمة طرق ملتوية وغير مشروعة ومحسوبية ووساطة ورشوة لأشخاص فى أماكن ومواقع إدارية ومالية مختلفة للحصول على منافع أو امتيازات في بيئة الأعمال وإبرام الصفقات مع الشركات المحلية والأجنبية ويمتد الفساد كذلك إلى نظام التعيينات والارتقاء الوظيفى والتراتبية البيروقرطية والمناصب والبعثات للخارج فى كل المجالات وحتى في الدعوات لحضور الاحتفالات والمناسبات الهامة . . الخ . وهذا الفساد على حد قول أحد الصحفيين الأجانب قد يسعد بعض الناس ممن يفضلون التنافس على المال للابتعاد عن التنافس على الوظيفة والمنصب السياسى ، ومهما كانت الأقاويل فإن النظم السياسية والتركيبات والكيانات المفسدة تفسح المجال أمام رعاياها للعبث بالمقدرات والمسؤولية ، واستغلال النفوذ والمنصب و الوظيفة ، إنها باختصار تعلم رعاياها التفنن فى الفساد .(17)

وبدون شك ان التطوير والتحديث والإصلاح المنشود لاسيما ذاك الذي أشار إليه تقيم التنافسية فى الجماهيرية من الناحية الاقتصادية والإدارية لا يمكن أن يتم في بيئة غير نظيفة ، وفي مناخ من اللامبالاة Apath واللامسؤولية وعدم الاكتراث ، والسعى وراء المال بأي طرق قصيرة وملتوية ممكنة إن الفساد الذي يمثل حلقة مغلقة ويطال تقريباً كل شئ في بيئة مهمشة ،يمثل نوعا من الثقافات السائدة فى أوساط إدارية وبيروقراطية ومالية وسياسية معروفة فكثيراً ما تحولت الوظيفة والمنصب السياسى والادارى والاقتصادي إلى بوابة للاسترزاق السهل والسريع وكثيراً ما أدى عدم الإستقرار التشريعى والهيكلى و الوظيفى تحديداً إلى الإسراع فى« النهب قبل فوات الأوان» بالنسبة للمدركين لكثرة التقلبات الوظيفية وتغيرها المستمر والفكرة أصبحت

شبيهة فى هذا المجال بحرب العصابات المستندة على «قاعدة اضرب واهرب» فتغيرت العبارة فى الواقع الوظيفى اليوم وأصبحت «انهب واهرب »وفى حالات كثيرة يقوم نوعاً من «المعايرة» لمن لا يريد أن يمد يده للاختلاس !!! ان إيقاف ثقافة من هذا القبيل هى جزء من الشفافية ومحاربة الفساد، مثل هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً تشارك فيه مؤسسات مدنية عديدة إلى جانب مؤسسات الدولة المختلفة وهى جزء من مؤسسات القطاع الخاص، ويتطلب كذلك التمسك بخطوط إرشادية تساهم في خلق بيئة نظيفة وشفافة نلخصها فى الآتي :-

-اعتماد منهج المصارحة والمكاشفة فى كل مستويات ومؤسسات الإدارة والاقتصاد والسياسة.

-اطلاع المواطن على الحقائق وعدم إخفاء المعلومات عنه.

-وضع حد للخطاب الاعلامى المضلل التمجيدى والتبشيرى الذي يمارسه مسئولون عن أجهزة في الدولة ويمارسه الإعلام الرسمي عموما اذ ان ذالك الخطاب يغالى فى المبالغة ويتفاخر فى أحيان كثيرة بانجازات غير موجوده وبطولات وأمجاد وممارسات مخترعة.

-اعتراف من المؤسسات الخاصة والعامة والقطاع الاهلى عموماً بالتعثر فى مجال التنمية والإخفاق فى الخيارات السابقة لأغلب السياسات العامة وفى المقابل العمل المتسارع باتخاذ خطوات عملية تساهم فى إيقاف الفساد ، ومحاربة ثقافته ، بتبنى سياسات التمكين والتعزيز للقدرات والموارد الإنسانية عموماً.

-التمسك بمبدأ المساءلة وفتح أبواب النقد الذاتي عبر الصحافة الحرة والمستقلة وعبر إلغاء قوانين وقرارات الرقابة الفكرية وحماية حقوق النشر والإبداع.

هـ- التمكين ومؤسسات المجتمع المدنى:

حظي مفهوم المجتمع المدنى CIVIL SOCIETY بالعديد من التعريفات المتباينة الهادفة لشرح محتواه . وليست من مهمة هذه الورقة القيام بتصنيفها وسردها . لكن نكتفي في هذا الجانب من الدراسة بالإشارة العامة لمدلول هذا المفهوم. وبدون تنفيذ آراء ما أعتبر مرجعية تاريخية لهذه الظاهرة السياسية ، مثل أطروحات هوبز ولوك وهيغل وماركس ودي توكفيل وغرامشي ، فالمجتمع المدني يعني باختصار نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة ، وهذا التنظيم بمختلف مستوياته يضم بُنى مؤسسات وتنظيمات تمثل مرتكز الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والرمزية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة سلطة الدولة. فالمجتمع المدني بهذا المعنى مجال ومسرح ومساحة تضيق وتتسع حسب السياق الواقع بين المجتمع Society كإئتلاف مركب من الناس في بيئة ما (الوطن) تضمهم شبكة معقدة من الاتصالات والتفاعلات والعلاقات، وبين الدولة STATE

ككيان سياسي - قانوني ذو سلطة سيادية معترف بها على الإقليم المحدد والشعب. وفي ظل وجود انفصام أو انفصال بين المجتمع والدولة (كما هو حال أغلب البلدان المتخلفة) فثمة مساحة في العادة ، مستقلة بينهما تسمح لكل قطب التوسع أو التقهقر فيها. (18)

وفي الوقت ذاته ، فإن المجتمع المدني فضاء فسيح يتحرك فيه الإنسان مدافعاً عن مصالحه، وباحثاً فيه عن عالمه الخاص. إنه مسرحاً للحركة والتفاعل والمطالبة ، مقابل قطب الدولة المثلة في بناء بيروقراطي تحول فيه الإنسان إلى مجرد عضو في جماعة مسيرة ، وهو كذلك غريباً عنها ، ومقابل قطب المجتمع الذي تملئه الانقسامات الأفقية والعمودية ، وتسوده في الغالب هيمنة طبقة أو تحالف طبقي ما ، وثقافة مسيطرة ، يشعر هذا الإنسانَ بالإغتراب والاستلاب تجاهها. ولذلك فالمجتمع المدني «سلاح هام» لملء وتعبئة هذا الفراغ المخيف الذي يفصل بين المجتمع والدولة . فالمجتمع المدني يحاول أن يخلق من المجتمع مؤسسات ومنظمات تعبر عن تلك الرؤى والمطالب المختلفة، ويرتقي بها إلى سلطة الدولة من أجل إعادة صياغة مشاريعها التي ضربها الوهن واتسمت في الغالب بالتقولب والابتعاد عن الواقع. ولا يجب أن يفهم من كل ذلك أن المجتمع المدني بالضرورة معادياً للدولة أو نقيضاً لها ، فبالعكس ، إذا كان طابع وجوهر هذه الدولة ديمقراطياً ومستنداً في بنائه على الشفافية واحترام القانون والمؤسسات الدستورية ، فإن التعاون والارتباط كثيراً ما يحدث بين الاثنين، أما التنافر الذي نراه ظاهراً في عدة بلدان فبسبب غياب تلك الأبعاد. (19)

ويمكن إيجاز سمات المجتمع المدني بناءاً على ما ورد في أغلب الكتابات في السمات الآتية: فهو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر. ويتميز بالاستقلالية النسبية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن النظام السياسي potitical Regime . وهو مجتمع يتسم بالتنظيم التلقائي مستنداً على روح المبادرة الفردية والجماعية ، والعمل التطوعي والحماسة من أجل خدمة مصلحة الجماعة ، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة. وهو كذلك مجتمع تضامنى طوعي يجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيداً عن تدخل الدولة وسلطتها. وهو كذلك يمثل شبكة من التنظيم المهني والمؤسس. وفوق كل ذلك يتسم هذا المجتمع بالتسامح والحوار والاعتراف بالآخر واحترام تعدد الآراء. إنه مجتمع الإبداع في أرحب معانيه ، وهو الضامن الحقيقي لمسيرة التقدم والازدهار ، وهو عنصر التمكين الأساسي Empowerment ، بل هو اهم عناصر العامل السياسي المفقود في تقييم التنافسية في الجماهيرية (20).
لقد تزايد عدد الجمعيات الاهلية والمؤسسات المدنية في البلدان «النامية» عموماً ، وبشكل

ملحوظ منذ فترة منتصف ثمانيات ومطلع تسعينات القرن العشرين ، رفي بعض البلدان ، ربما حتى قبل هذا التاريخ بعقود ، مثل مصر على سبيل المثال وليس الحصر التي يقدر عدد الجمعيات الأهلية ذات الطابع الخيري والخدمي والتنموي والدفاعي - الحقوقي فيها ، بنحو (18600) منظمة. لكن بالطبع يجب مراعاة مدى قدرة تلك الجمعيات ونوعية وحجم نشاطها وتأثيرها المجتمعي ، إذ ان دراسات كثيرة توضح أن جزءا كبيرا من تلك الجمعيات لا زالت تعاني من الضعف لاسباب عديدة. ومع هذا التعدد والزيادة ، فإن مؤسسات المجتمع المدني تكاد ان لا تنكر في بعض المجتمعات من حيث الوجود والنشاط. ومن المعروف ان مؤسسات المجتمع المدني تتنوع في انماطها واشكالها ونشاطها، وللإيجاز يمكن القول أنه كان لها عبر تطورها التاريخي اربعة انماط:

-الجمعيات الخيرية- Charity Associations : وهي تلك التي تقوم بتقديم الصدقات والمساعدات والهبات والإحسان وتعتني بمطالب المحتاجين والمستضعفين والمهمشين.

-الجمعيات الخدمية - Service Associations: وهي تلك التي تقدم الخدمات والمعونات وتقوم بأعمال الإسعاف وتقديم الإغاثة لا سيما في أوقات الأزمات والحروب والكوارث.

-الجمعيات التنموية والبيئية - Developmental and Environmental Associations : وهي تلك التي تساهم في العملية التنموية على مستوى المجتمع وتقوم بإعمال التمكين Empowerment للفئات الضعيفة والمهمشة ، والمراة والمنتميين للاقليات المضطهدة ، وفي الوقت ذاته تساهم في خلق وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة لاهتمام بعضها بالدفاع عن قضايا البيئة.

-الجمعيات السياسية والدفاعية Political and Advocacy : وهي تلك التي تدافع عن الحقوق المدنية وقضايا حقوق الإنسان والمطالبة بالمشاركة السياسية ، ومحاربة الاستبداد ، ونشر الديمقراطية .[21]

وبالنسبة للحالة الليبية ، فإن تأثير الفكر القومي على مسارات واختيارات الثورة وتحديداً كره الناصرية للأحزاب والمنظمات المستقلة عموماً ، قد جعل جزءاً من سلطة الدولة وجزءاً من المثقفين أنفسهم ينظرون إلى تجارب المجتمع المدني بعين الريبة والشك وعدم الاطمئنان ، بل أن الأمر وصل لاتخاذ مواقف عدائية تجاه هذه الظاهرة الهامة في تطوير حياة البشرية. ولقد تناسى هؤلاء أن المجتمع المدني هو أحد أهم أركان سياسات التمكين ، وأنه شريك حقيقي ، فاعل في العملية التنموية إذا ما أعطيت له فرصة حرية

المبادرة والاستقلال ورفعت عنه أيادي التسلط والتحجيم والإقصاء.

لقد أضحى معروفاً اليوم أن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لم تعد مسؤولية سلطة الدولة وحدها (القطاع العام) ، بل أضحت مسؤولية مشتركة بينها وبين القطاع الخاص و(المجتمع المدني) الذي تشكل الجمعيات الأهلية بتلاوينها وأشكالها المختلفة قوة أساسية له. (22)
فالتنمية اليوم نشاط مجتمعي ،والتقدم عمل جماعي تشارك فيه كل الأطياف.
إن المناخ الديمقراطي الذي يوفر الإطار القانوني والمؤسساتي والفكري والثقافي الذي يدفع بفرص قيام ونماء الجمعيات الطوعية والمؤسسات المدنية غير الحكومية NGO>S هو ذاك المناخ الذي يشيع قيم التطوع والتسامح ، والعمل الجماعي من خلال مؤسسات أهلية مستقلة ويفتح المجال واسعاً أمام الإصلاح المتدرج السلمي الذي يستهدف تحسين طرق إدارة الحكم وأساليب الإدارة الحديثة ، وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات العامة الناجحة. إن هذا المناخ هو الذي يضمن التوازن بين المجتمع والدولة ويشيد المشاريع التحديثية التي تسعى لتلبية مطالب حاجات الناس.
ان قوة المجتمع المدني الذي غاب الحديث عنه في إستراتيجية «بورتر و بيرجن» التنموية ، يعني تحديداً وجود الرقابة على سياسات الدولة وعلاقتها بمواطنيها ، أنه الضمان لتنفيذ السياسات العامة بعد رسمها بحكمة وعدل وعلم ، إنه المقدمة والأرضية الضرورية التي تنطلق وتستند عليها سياسات التمكين.
إن تعزيز القدرة الإنتاجية ، والرخاء ، الذي قيده وجود قطاع عام غير كفؤ ، وبيئة أعمال سلبية غير مواتية على حد تعبيرات تقييم التنافسية في الجماهير ، لا يمكن تحقيقها بالإعتماد على القطاع الخاص وحده أو حتى عبر فتح المجال للاستثمارات الداخلية والخارجية الخاصة فقط ، بل في الأساس عبر خلق وتطوير وتفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني، مستندة على سياسات التمكين التي تعني تقديم وضخ القوة في تلك المؤسسات لكي تصبح قادرة ليس فقط على تلبية بعض حاجات الناس، بل قادرة أن تكون شريكاً فعلياً للقطاع العام والخاص في النهوض بوطننا. إن التمكين الذي غاب عن صفحات القواميس السياسية والاجتماعية عموماً ولم يظهر إلا في قواميس اللغة الحديثة بمعنى تخويل وترخيص وتعزيز وتقديم القوة للشيء لكي يكون قادراً على الصنع ، هو مفتاح تعزيز القدرة الإنتاجية ، وتحقيق الرخاء. (23)
التمكين في ليبيا وببساطة تامة يعني ليس فقط رفع يد سلطة الدولة عن الجمعيات والمنظمات الأهلية والشعبية ، عبر إلغاء قانون الجمعيات سيء الصيت ، وإستبداله بقانون وتشريع يسمح لبروز هذه المؤسسات بالشكل المستقل والطوعي والحر، لكي تقوم تلك الجمعيات الأهلية بلعب دورها التنموي والمجتمعي بدون وصاية من أحد ، يعني أيضاً توفير القدرات للمواطن لكي يعتمد على نفسه في تنظيم حياته وتمويلها. لا

بد وأن تعمل الجمعيات الحالية عبر النضال لإنتزاع قانون يحمي مصالحها وحريتها ويخرجها من الدور الإلحاقي الموجه والتابع، لكي تصبح مستقلة فاعلة، مساهمة في تحقيق التنمية والرخاء. التمكين هنا، يعني توفير إمكانيات تأهيلية وإعدادية للانسان الليبي الذي يقاسي الآن من شده التهيمن ويخشى عليه من اليأس والعزلة واللامبالاة، لكي يصبح مواطناً فاعلاً ومنتجاً ومبدعاً (Effective – Productive – Creative) التمكين يعني هنا، انتقال الإنسان الليبي، الذي قيل أنه قد أصبح « بدون قيم عمل» ، يمد يده لتقبل المكافآت فقط، «وأفسدته ثقافة النفط»، «وثقافة المجانية» انتقاله من دور وموقع الإحسان وتقديم الخدمات الخيرية له Charity والمجانية ودعم الدولة له حتى في أبسط الأمور، إلى دور وموقع الشخصية الفاعلة المنتجة المبدعة، والمحفزة على العمل. الانتقال الفعلي إلى شخصية المواطن الذي يوفي بالتزامات المواطنة مقابل تمتعه بالحقوق الكاملة.

إن التمكين ليس بدعة أو خدعة أو لفظاً مفبركاً، إنه يمثل أداة ومسلك هام في وضعنا الراهن هذا، يتطلب الدفع بالعمل التطوعي الجماعي والفردي، والدفع بعمليات تنظيمية، وتهيئة المناخ أمام المواطن بتشريعات تخدم مصالحه وبمجال فسيح لممارسة الحرية للانطلاق ليلعب دوراً مميزاً وتاريخياً وهاماً في عملية التحديث والإصلاح. إن التشريعات الرشيدة، ودولة القانون والمؤسسات، الصحافة المستقلة والخاصة، والمجتمع المدني الطليق، والشفافية والمساءلة، كلها عناصر تخلق بيئة مواتية للتمكين وللتعزيز والانطلاق. وهذا ما لم ينتبه إليه « تقييم التنافسية فى الجماهيرية » وهذا هو العامل السياسي المفقود فى هذه الإستراتيجية طويلة المدى ولذا لابد من إقحام « أجندة وطنية » تعتمد على بيئة التمكين هذه بخطوطها البارزة تلك من أجل الوصول إلى رؤية واضحة لمسائل التحديث والتطوير والإصلاح.

الخاتمة

إننا أمام عالم جديد اختزل مشهده القادم الاقتصادي السويسري Klaus Schwab (كلاوس شواب) رئيس منتدى دافوس في الصورة الآتية:

-أن تحل الشركة العملاقة متعددة الجنسية، محل الدولة القومية.

-أن يصبح الزبون بؤرة الاهتمام بدلاً من المواطن.

-أن تستخدم شبكة المعلومات (الانترنت) بدلاً من عمليات التصويت بما يعني ظهور فاعل سياسي جديد اسمه Netzen.

-أن يتصدر القيادة رجال الأعمال بدلاً من السياسيين.

-أن تصبح السياسة فن المستحيل بدلاً من فن الممكن.

-أن تتقلص الفكرة التقليدية للسيادة القومية.

أن تتنامى قوة المجتمع المدني ممثلة في الجمعيات الأهلية والكيانات المحلية على حساب

مكانة الدولة في العلاقات العالمية(24).

إننا أمام هذا العالم الجديد ، وأمامنا حرية الاختيار ولقد حدثنا هايدنهايمر وهيوميكلو ، وكارولين آدمز في مؤلفهم عن السياسات العامة المقارنة في أمريكا وأوروبا واليابان ، بأننا نفتش في الكتب وفي التجارب على وجه التحديد لكي نتعلم بالمقارنة «» فبالمقارنة ستبرز لنا الاختيارات ، وفي آخر المطاف فإن المنطق يقول «إن تحكم هو أن تختار». (25)

فها نحن إذن نختار ، وها نحن الآن أمام سياسات الخيار الاجتماعي ، في زمن تختلط فيه معالم العولمة مع سمات التردي والانحدار ، فماذا سنختار؟؟ التحديث والتطوير والإصلاح ، ومن ثم ،التحول إلى طرف محترم في المنظومة الدولية ، وأما التشبث بخطاب إيديولوجي تجاوزه الزمن ، وأصبح الان جزءاً من ذاكرة الاجيال الطامحة في الازدهار !!

وذات مرة قال هارون الرشيد : (أمطري يا غيمة فطالما انتظرنا خراجك)، ونقول في خاتمة حديثنا : أمطرونا بالنقد والتقليب والبحث ، فطالما انتظرنا خراجكم ... وشكراً على الاهتمام.

الهوامش

لأن القسم الأول من هذه الدراسة ، مهتم فقط باستخدام أرقام ومؤشرات ومعدلات نشرها تقييم التنافسية فى الجماهيرية ، سنكتفى بالإشارة فى التهميش إلى كلمة (التقييم + رقم الصفحة ???????????).

1- نقلا عن تقرير التنافسية العالمية 2005 – 2006 (Competitiveness Report Global)

2-(رزيق 2005- ، ص. 11)

3- (رزيق ، 2005 ، ص. 12 ، والكايد ، 2003 ، ص. 7)

4-(رزيق- -2005 ص 2/ وشعراوى 2001- ، ص 9 ، والكايد ، 2003، ص 7)

5- (شعراوى ، 2001، ص 7 ، والكايد ، 2003 ، ص9)

6-(الخزورجي - -2004 ص -252 ص 279).

7-(الإعلان الدستوري - -1969 ص.ص 1و 5 و 6)

8- (الكايد . ص .ص ، 242-243.)

9- (مشروع الامم المتحدة 4.11 الإنمائي ، 2006)

10- (الخزرجى 2004- - ص.ص 307 - 310 ، 311)

11-(جمعية حقوق الإنسان 2003 – ص 7)

12-(POGAR – 2005)

13-(POGAR – 2005)

14-(الكايد 2003، ص72 ، جزءاً)

15- (الشفافية الدولية -2003 ص10)
16-(Solomon . 20)2006 ، p)
17-(ص .-20 Solomon 2006)
18-(الخازرجي - 2004 - ص 115)
19-(الجنحاني وإسماعيل 2003- ص .ص14-17 ، وكذلك ص . ص . 49-50) :
20-(الجنحاني وإسماعيل، 2003، ص . ص . 29-30) .
21- (قنديل - 2005 - ص ص 15-16-18) .
22-(قنديل - 2005-78) .
23-(oxford Dictionary1988-P269) .
24-(عليوه - 2000 ص . 2)
25-(هايدرزهايمر ، 1999 ، ص 19 ، ص . 34)

المراجع

أولا : تقارير ووثائق

1) الإعلان الدستوري ، مجلس قيادة الثورة ، 11 ديسمبر 1969 .

2)برنامج إدارة الحكم فى الدول العربية (Pogar) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005 .

3)تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان فى ليبيا ، جمعية حقوق الإنسان ، مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية ، طرابلس 2003 .

4)منظمة الشفافية الدولية - القائمة السنوية الخاصة بالفساد ، 2005 وزارة الخارجية الامريكية ، مكتب برامج الاعلام الخارجي ، شبكة المعلومات الدولية
Htt//164 . 109.48.86/Arabic/mena/1008comp . html comup . htm

5)قانـون تعزيز الحرية، رقم 20 لسنة 1991 ، مؤتمر الشعب العام ، 1991/9/1

6)الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ، البيضاء ، 1988 .

ثانيا: الكتب

-1الجنحاني ، حبيب ، وإسماعيل ، سيف الدين عبدالفتاح (2003) المجتمع المدني وأبعاده الفكرية ، دمشق ، دار الفكر .

-2الخزرجي ، تامر كامل محمد ، (2004) النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .

-3شعراوي ، سلوى ، (2001) مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع : إشكاليات نظرية جمعية ، سلوى شعراوي ، ادارة شئون الدولة والمجتمع ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الاداة العامة ، parc ، ص ، ص ، ح - 17 .

-4قنديل ، أماني ، (2005) تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى إطار السياسات العامة ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة PARC منتدي السياسات العامة رقم (21) .

5-الكايد ، زهير عبد الكريم ، (2003) ، الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات ، عمان ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
6-هايد نهايمر ، انولد ، وميكلو ، هيو ، و إدامز ، كارولين ، (1999) السياسات العامة المقارنة سياسات الخيار الاجتماعي فى امريكا واوروبا واليابان ، عمان ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع

ثالثا : مقالات

1) دياموند ، لاري ، (2004) حتمية الحكم الديمقراطي الصالح ، Center for International Private Enterprise
2-رزيق ، كمال ، (2005) ، التنمية المستدامة فى الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ، مجلة علوم إنسانية العدد 25 ، (السنة الثالثة - نوفمبر).
3-عليوه ، السيد (2000) مفهوم النظام السياسي فى ظل العولمة : رؤية استطلاعية ، ندوة النظام السياسي العربي فى مواجهة التحديات الجديدة (28 - 29 ابريل 2000) بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

رابعا : مراجع أجنبية

1- Porter. Michael E. and Yergin . Daniel) (2006) National Economic Strategy: An Assessment Of The Competitiveness Of The Libyan Arab Jamahiriya, Tripoli Monitor Group CERA.
2-Solomon, Andrew , (MAY 1 , 2006), Circle of Fire : Libya>s Reformers Dream of Rejoining the world , Will the Hard – Liners let that Happen ? , New York , New York Times.
3-Illustrated oxford Dictionary (DK) , (1998) oxford , market house Books ltd , P , 264.

النادي الادبي

هو أول مشروع علمي واجتماعي أسس في هذة البلاد لإحيائها

من مقال للشاعر أحمد الفقية حسن - جريدة اللواء الطرابلسي عام 1920 م

رضوان بو شويشـــة

فى السنة السابعة من الحرب الشعبية ضد الغزاة الطليان ظهر تيار يعمل بذكاء ضد المستعمر الايطالي الذى صار يواجه المقاومة الضارية ، لا من بنادق وهجمات المجاهدين الجريئة فحسب ، بل من ألباب الفكر والمثقفين ايضا [1] ولسنا نزعم ان «النادى الادبي » وصل لكل اغراضه . . لان العقبات فى سبيله كثيرة . . . ولكننا يمكن ان نؤكد ان ظاهرة حية خرجت فى أفق الصراع منذ سنة 1920 تتلمس الطريق لاثبات الذات ، وتلهب الشعور الوطنى والقومى ضد الاعداء الغزاة [2]

«وشهدت طرابلس في الفترة التى بين سنة 1918 و 1926 نهضة دراسية فيها التعطش اللاهب للعلم والرغبة الشديدة إلى استئناف الوثبة التى بدأت فى آخر العهد العثمانى المتمثلة فى فتح العديد من المدارس كمكتب الرشدية ومكتب العرفان القديم ، ومكتب الاعدادية ، ومكتب العسكرية وغيرها إلى جانب المدارس التقليدية القديمة كعثمان باشا ومدرسة الكاتب ، ومدرسة أحمد باشا ومدرسة عمورة بجنزور . . ومدرسة مراد آغا بتاجوراء والمدراس المنتشرة فى مصراتة وزليطن ومسلاتة والزاوية الغربية وغيرها » [3]

وكان النادى الادبي والمدرسة الليلية التابعه له . . « يقومان بنشاط علمي واجتماعى . والمورد المالي لهما كان من الاعتماد على النفس والتبرعات الشعبية ، ولا تساندة إدارة الاستعمار ، بل تعاكس رسالته . . . وكان مشروعاً شعبياً خالصاً » [4].

وكان رئيس النادى الأدبي هو الشاعر أحمد الفقيه حسن . الذى « بذل جهده فى تلك الفترة العصيبة - التى صودر فيها الفكر ورفعت فيها ايطاليا سياسه التجهيل - بتبديد الظلام وإشاعة النور . . زيادة على مهارته الإدارية والتنظيمية التى كانت

من وراء أعمال النادى كلها » (5)
وهو الذي وضع صياغه قانون النادي الأدبي .
وأشعت هذه المنارة الثقافية وهج المعرفة فى ليل المدينة المطوق بعساكر الاحتلال الفاشيستى .
وكانت المدرسة الليلية التابعة للنادى مدرسة مجانية لتعليم اللغه العربية والعقائد الدينية. افتتحت الدراسة بها فى غرة رجب سنة 1339 هـ (6) .
وتتوفر بمكتبة النادى الأدبي صحف عربية وكتب ومجلات ترد من الخارج .. وتمت مراسلات بين النادي والمجمع العلمي بدمشق .. « مما يعطي فكرة عن رسالة النادي الأدبي ومنهجه فى التوعية وتثقيف الجماهير ودفعها للمطالعه الحرة والارتباط بالكلمة العربية عن طريق الصحف والمجلات ... ومراسلة ادارة المعارف العامة بدمشق والمجمع العلمي بها . حيث قاما بواجب الارتباط الأدبي مع النادى بطرابلس .. وارسلت أعداد من مجلة التربية والتعليم ، ومجلة المجمع العلمى وبيان طرق التعليم » (7) .

وكانت مكتبة النادى تفتح للمطالعة من الصباح إلى المساء فى كل يوم من أيام الاسبوع ما عدا يوم الثلاثاء « وكان مقر النادى الادبي بجادة العزيزية » (8) .

المدرسة الليلية :
فى يوم الخميس 29 من جمادى الاخرة 1339 هـ – الموافق 9 من مارس 1921م نشرت جريدة اللواء(*) الطرابلسي هذا الاعلان :
« ان الهيئة الادارية المؤقتة للنادى الادبي تعلن لعموم الطرابلسيين الكرام انها قررت تأسيس مدرسة ليلية مجانا لتعليم اللغه العربية والعقائد الدينية .
وقد اتفقت على أن يكون إبتداء الدراسة فيها غرة رجب القادم – ومدة الدراسة فيها ساعه ونصف .. إذ تبدأ الدراسة فيها من الساعه الثانية عربية بعد صلاة العشاء وتنتهى فى الساعه الثالثة والنصف من كل ليلة من ليالي الاسبوع – ما عدا ليلة الجمعه ..
واستحسنت أن يكون مركز الدراسة مكتب الحزب الوطني بشارع أبي الخير لتوسطه ، ولتوفر الأدوات اللازمة فيه .. فمن أراد الانضمام فى سلك هذه المدرسة الليلية من الاخوة الطرابلسيين فليبادروا إلى قيد أسمائهم من اليوم ، وليراجعوا مكتب النادي الادبي بجادة العزيزية بالمحل الذى كانت تشغله دائرة الأملاك سابقا .. في 16 من جمادى الاولى 1339 هـ » .
وفي 8 من أكتوبر سنة 1921 – نشرت جريدة اللواء الطرابلسي هذا الاعلان :
« إن الهيئة الإدارية للنادي الادبي تعلن للعموم أن المدرسة الليلية ستشرع فى

الدراسة يوم الجمعه 6 من صفر 1340 هـ - وذلك بمكتب النجاح لحزب الاصلاح الكائن بزنقة أبي الخير رقم - 9 البيت رقم 15 .
فعلى كل طالب وراغب فى القراءة أن يشرف المكتب المذكور ليقيد اسمه .
25 من محرم سنة 1340 هـ .
8 من أكتوبر سنة 1921 م » [9]

ونشرت جريدة اللواء هذا الاعلان .
« يتشرف النادى الادبي بأن يبلغ عموم مشتركيه الكرام أنه قد أوصل إليه البريد من الخارج الجرائد والمجلات التي اختارها لمطالعة المشتركين - والمركز معد من الصباح إلى المساء فى كل يوم من أيام الاسبوع ما عدا يوم الثلاثاء .
فيمكنكم أيها الفضلاء ان تشرفوا في الأيام المعينة لترتعوا فى تلك الرياض الغناء وتقطفوا من ثمارها ما أينع وإن أحدكم ليخيل إليه فى تلك الحالة أنه يسعي الى مشارق الارض ومغاربها ، ويجالس الأمم ويحاكيها ويتطلع على آدابها ، وتبصر آراء ساستها . فاغتنموا الفرصة ولا تضيعوا الوقت الثمين » .

ويقول إعلان موجه إلى المدرسين فى نفس الجريدة :
« ترغب من مشتركيها وخصوصا القائم بالتدريس منهم أن يشرفوا مركز النادى ليروا ما دبجه ذلك اليراع من الفرائد التى لا يستغنى عنها المعلمون والطلاب » .
وكان من المتطوعين للتدريس فى هذا المكتب من المربين عبد الله جمال الدين الميلادي معلم الاناشيد وقواعد الاداء الموسيقي . ومصطفى ذهنى الكعبازى معلم الرياضيات - وعلى بحرى ، ومحمد شوكت المبروك والشيخ محمد المصراتى .
وهذة المنارة الثقافية - النادى الادبي والمدرسة الليلية - بقيت تبث تحت إشراف احمد الفقيه حسن رسالة عظمى الى ان اغلقتها السلطة الايطالية الفاشيستية « [11] . . التى لاحقت أدباء النادى الى مدرسة العرفان . . امثال الشاعر أحمد الفقيه حسن الذي تبرع بإعطاء دروس فى النحو والادب ، وكان من بين الذين انتقلوا لتدريس اللغة والآداب فى مدرسة العرفان أو مكتب العرفان (1918 - 1926) - بعد إقفال النادى الادبي - الشاعر أحمد قنابة والموسيقى جمال الدين الميلادى ومحمد على المجراب والطاهر باش إمام ومحمود زكيو - وعلى الفقيه حسن ومحمود شوكت المبروك وعلى أمين سيالة - والشيخ محمود المسلاتى الذى عاش فترة تأسيس النادى - وقد تجاوز المئة عام الآن اكتوبر 1984 [11] .
وقدكان المرحوم مصطفى ذهنى الكعبازى الى جانب كونه مدرسا ومديرا بمكتبة العرفان النهارى ، مؤسسا واستاذا لمكتب مدرسة النادى الادبي الليلية التى تأسست فى 1921 والف فى تلك الفترة كتاب (درر الاقتباس فى تاريخ الانبياء والاسلام) . . . فى ثلاثة

أجزاء ... لاستجلاء التاريخ الاسلامي ، وسيشعر القارىء لهذا الكتاب أن المؤلف كان شديد الحرص على أن يشحذ ذهن الطالب ويشده لعهد الاسلام الزاهر ، وليكون مرتبطا بتاريخ امته ، قوى الاعتزاز بأمجادها .

وقد حذا حذوه الاستاذ الشيخ على امين سيالة في كتابه (الدروس الأساسية للناشئة الاسلامية) فى ثلاثة أجزاء[12] ثم تتابعت بعد هذين الكتابين مؤلفات اخرى للأستاذ عبد الله جمال الدين الميلادي والاستاذ محمد على المجراب ..

وفيما بعد لم يسمع عن النادى الادبي[13] طوال فترة التواجد الاستعمارى الفاشستى حتى منتصف عام 1943 / وبهزيمة المحور في الحرب العالمية الثانية ... عاد النادى الأدبي مع احمد الفقيه حسن وجيل آخر ، وأعيد تأسيس النادى الادبي الثاني زمن حكم استعمارى جديد وهو الاحتلال العسكرى البريطانى ..

الهوامش

1- تحمست جريدة اللواء الطرابلسي لتأسيس النادى الأدبي /
ويقول الاستاذ أحمد راسم قدري عن هذة الصحيفة الوطنية فى القلم الجديد (1946 - 1947) ... بأنها:(الجريدة التى رفعت رأس البلاد عاليا ، وترجمت عما يخالج نفوس الوطنيين ويشغل بالهم . وعما يساورهم من قلق على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم .. وصمدت فى وجه الغاصبين طويلا حتى شرد « الاستعمار الايطالي » أصحابها - وزالت من الوجود)

2- محمد مسعود جبران ، أحمد الفقيه حسن - حياته وأدبه « طرابلس ، تونس : الدار العربية للكتاب 1976 » م ، ص 35 ونشر المؤلف فى صفحتى (33 ، 34) ما جاء فى الفصل الثاني - المادة الثالثة من قانون النادي الادبي : (غاياته والهدف الذى يرمى إليه) . وجاء في كتاب على مصطفى المصراتي ، جمال الدين الميلادي - المعلم ... الاقتصادي ... الموسيقي (طرابلس : امانة الاعلام والثقافة - وحدة التأليف والترجمة والنشر ، 1966) ص 173 - 174 .. تسع نقاط من قانون النادى وذكر خاطئا أن هذا القانون قد طبع في 16 ديسمبر 1920 ؟ .. ويجد القارىء الطبعة الاولى للكتاب نص قانون النادي الادبي - وهو النص الذى قررته الهيئة الادارية المؤقتة للنادي الادبي - وقدمته للطبع ، وتم ذلك فى 12 جمادى الاول 1339 هـ الموافق 22 يناير 1921 م . وهذة الطبعه موثقة بختم الهيئة الادارية للنادي الادبي ..

3- احمد راغب الحصائرى ، نبذة عن التعليم الاهلى بطرابلس إبان الاحتلال الايطالي ، (رسالة موجهة

الى كاتب المقال) .

4- على مصطفى المصراتى ، المرجع السابق ، ص 175 .

5- محمد مسعود جبران ، المرجع السابق ، ص 35 .

6- إعلان من الهيئة المؤقتة للنادى عن تاسيس مدرسة ليلية مجانا لتعليم اللغه العربية . . نشر فى جريدة اللواء الطرابلسي عدد (55) بتاريخ 29 جمادى الاخرة 1339 هـ - الموافق 9 مارس 1921م .

7- على مصطفى المصراتى ، المرجع السابق ، ص 176 .

8- كان مقر النادى الثاني بجادة العزيزية - في المحل الذى تشغلة إدارة الاملاك سابقا . وهو شارع أ محمد المقريف حاليا - كما ذكر الاعلان عن المدرسة الليلية .

وذكر الاستاذ أحمد الحصائري - ان المقر الاول كان فى المدينة القديمة (بيت عائلة بن موسى والبيت لا زال قائما حتى الان 1978 م) .

★ - حول جريدة اللواء الطرابلسي ، انظر على سبيل المثال كتاب جهاد الابطال ، للشيخ الطاهر الزاوى ، (دار الفتح للطباعه والنشر) ، الطبعه 2 بيروت 1970م .

9- كان رئيس النادى الشاعر احمد الفقية حسن فى السابعه والعشرين عندما تولى رئاسة النادى الادبي - وينشر مقالاته وقتها على صفحات جريدة اللواء الطرابلسي (لسان حال حزب الاصلاح الوطنى) وناشد فى مقالة المواطنين - احتضان النادى الادبي .

انظر كتابات احمد الفقيه حسن : النادى الادبي - والجمعيات الادبية جريدة اللواء الطرابلسي - أعداد سنة 1920 .

وبسبب سرقة مجموعة هذه الصحيفة قبل سنوات من مكتبة السراى الحمراء ؟ اعتمد على ما اثبته على مصطفى المصراتى من إعلانات النادي الادبي عن جمال الدين الميلادى ص 174 - 178 .

وضمن محمد مسعود جبران ، احمد الفقيه حسن ص 60 ، 62 مقاطع طويلة من مقالين للفقية حسن : (النادى الادبي) و(الجمعيات الادبية) نقلا عن صحيفة اللواء الطرابلسي . .

10- ترجمة الشاعر بقلم شقيقه الاستاذ على الفقية حسن محمد مسعود جبران ، المرجع السابق ص 53 .

11- من مجاهدى معركة شارع الشط ، انظر روايته المسجلة لدى مركز الجهاد فى طرابلس .

12- احمد راغب الحصائرى - مصدر سابق .

13- حول نشاط الادباء والفنانين فى المهجر انظر :

« كفاح الليبيين السياسي فى بلاد الشام - تيسير بن موسى ، منشورات مركز دراسات الجهاد الليبي ضد الغزو الايطالي طرابلس 1983.

ريشة

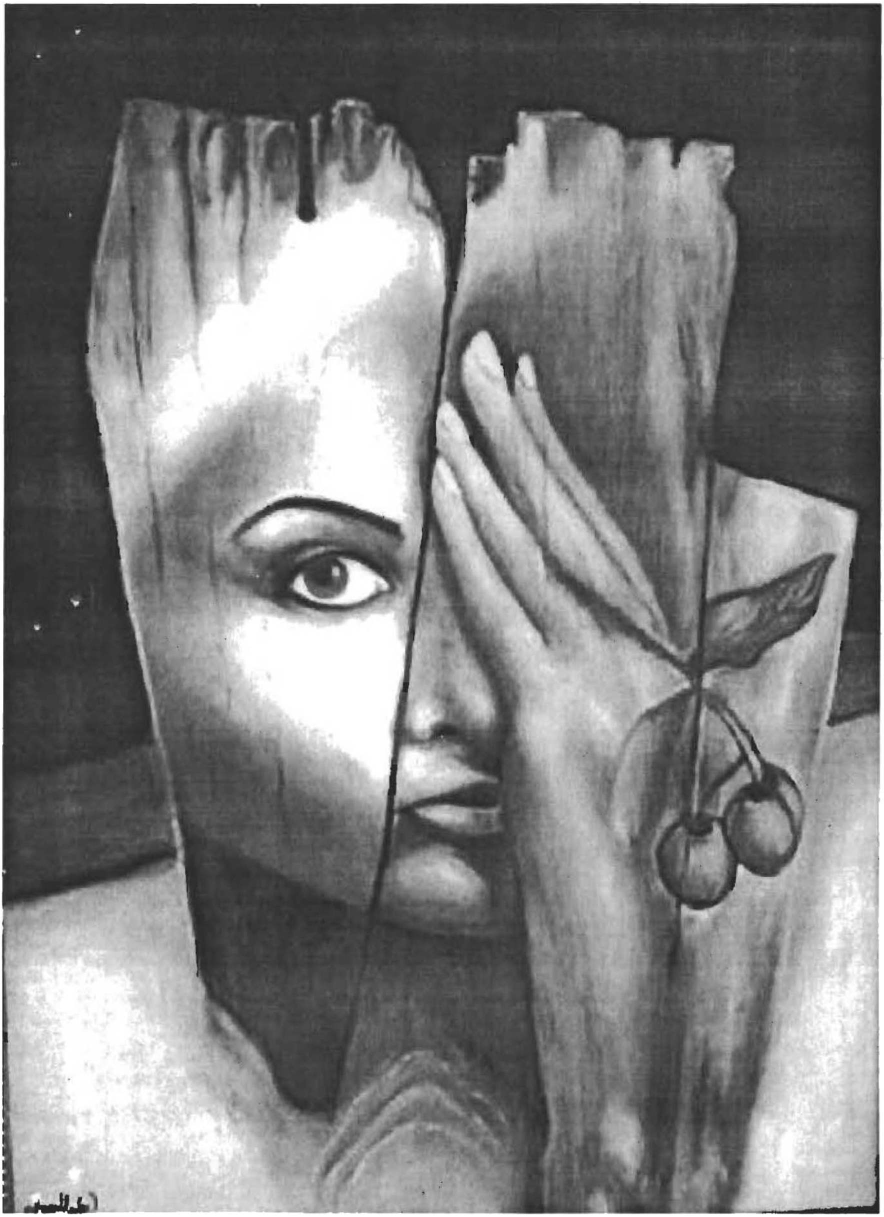
«إلى صغيرتي رنا»

لم يَبْعثْني من أنقاضي
صباحُ الرغيف السَّاخن هذا
ولا طَرَقاتُ شمس «تاجوراءْ»
على بيوتنا الموصدة
بل ظلُ سقسقةٍ
تمتد من ريشةٍ غَرَسَتْها «رنا»
في فناء الدار
وتُرَوِّيها كلَّ يومٍ
بترقُبِ الرَّفرَفَة

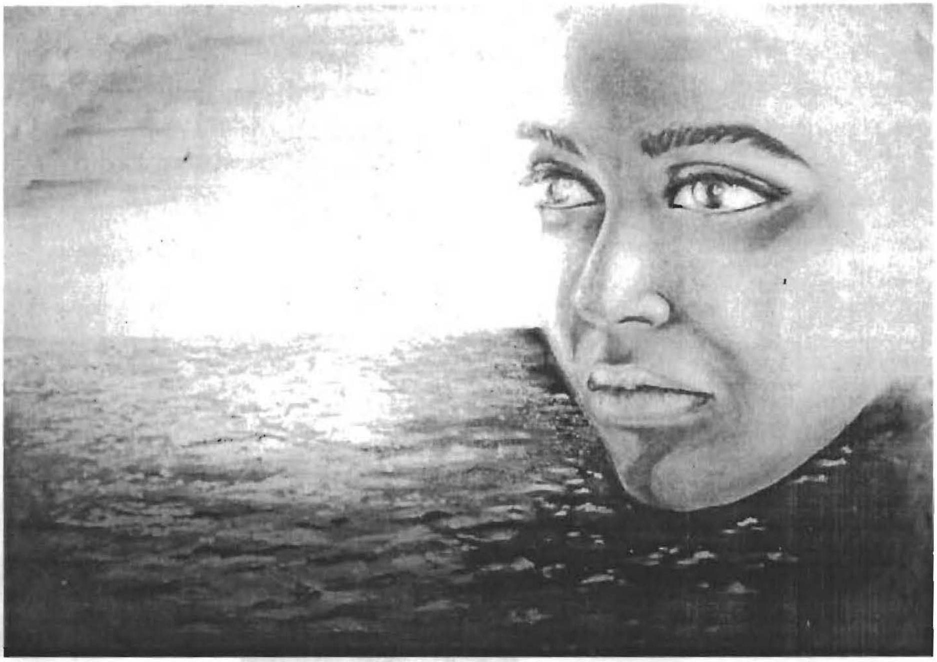
محمد الفقيه صالح



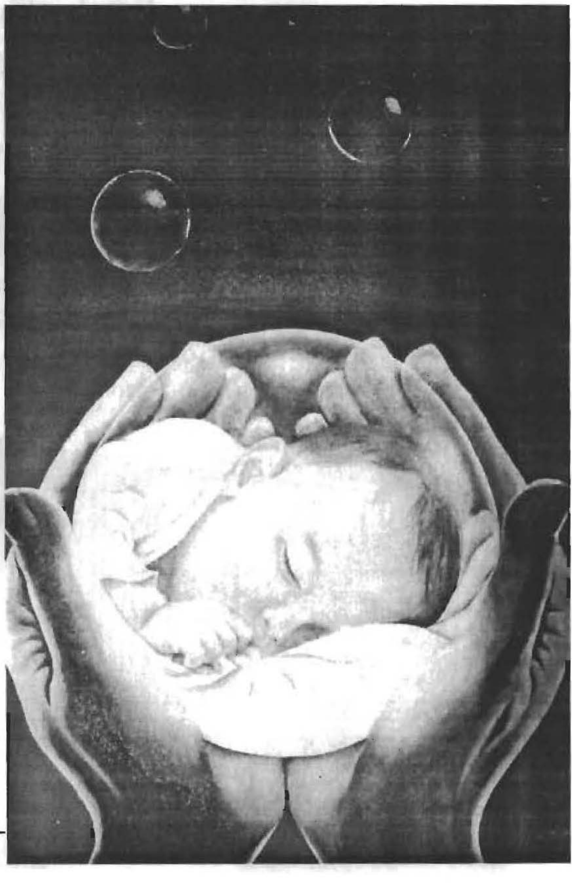
الفنانة
أسمهان
الفرجاني



الفنانة ايمان ماضي



الفنانة
ايمان
ماضي

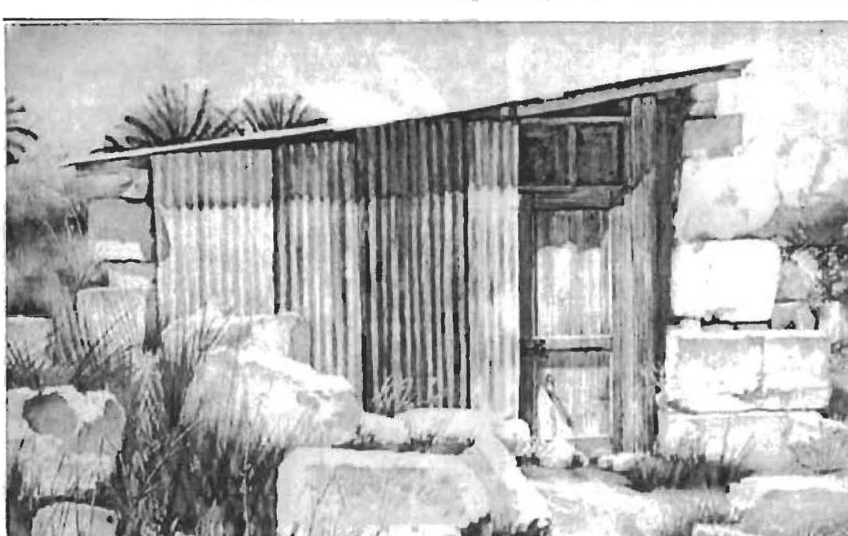




الفنانة ايمان ماضي



الفنانة
عفاف
الصومالي





الفنانة
إمباركه
زيدان



الفنانة
إمباركه
زيدان





الفنانة شذى الماجري

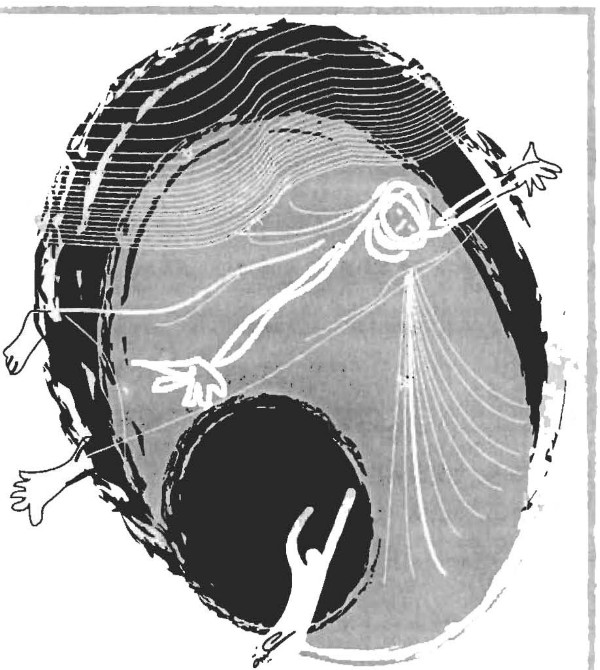


نصوص

حين تودع البنت عامها الخامس والاربعين

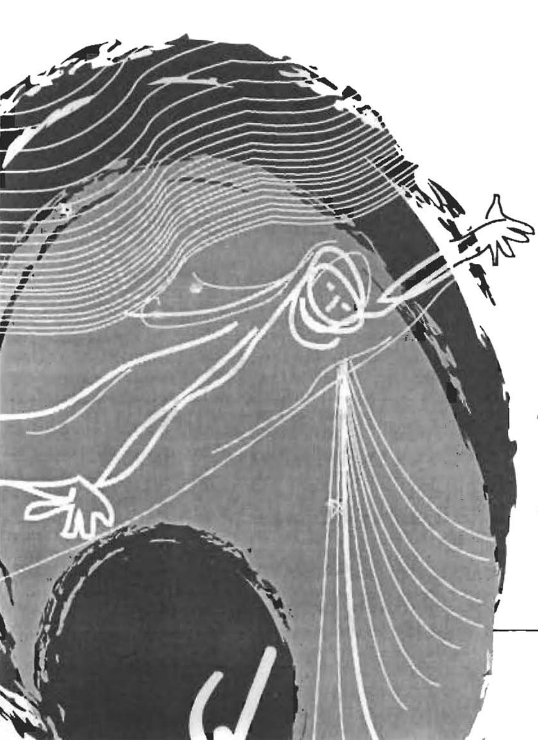
حـــواء القمـــودي

البنت، الأُخت، الأم الصغيرة، العمة الخالة، والعاشقة، تقرأ الواقعية النقدية وبتحدٍّ
هل أنت هنا يا الله؟
تعبتُ من الأحزان الدموعِ الالآمِ الخرابِ
هل أنت هنا يا حب؟
تعبتُ من الكذبِ الغشِّ المواربةِ الخوفِ
هل أنت هنا يا حبيبي؟
الرجل الذي أحلمُ أريدُ أحبُ
والبنت العانس تقف على عتبة العام
السادس والأربعين والشمس حامية
. . .



النظرات بلا ستر
الألسن بلا حشمة . . .
وأنت - متمهلاً - تشوى البنت . .
مجمرة الصبر تاهت . .
والملاذ غبن والسرقة حرام . .
فهل أنت هنا يا الله؟
هل أنت هنا حقا يا حب،
هل تسمعني يا حبيبي،
هل ترانى تحسنى؟ . . .
أحبك فى ليل الخوف

نهر البارد ساخن جدا
النار تأكل طفلا
الأم بعيدة
فلسطين نائية . . . .
الأمم المتحدة تطبخنا
والأعين تسلقنى
والألسن ميتة . . .
فى الليلة الرابعة والعشرين من الشهر الخامس من العام السابع بعد الألفين
والعام التاسع والخمسون من العام الثامن والأربعين من الحرب الدائرة . . .
الحرب تحرث الروح . . والجسد تلهبه الحمّى . .
غيابك حار وأحبك وأبى يرحل
والسانية تغيب والبير يعلو والمجر يجف . .
القاعدة وحبس . . و جندى وحيد
وقصعة طعام والعام الثاني بعد الثمانين
كتاب الكيمياء ونعجة مربوطة نخله الحلاوى شراك الصفصفة والبنت العشرون
الحرية فخ
الكتابة سجن
الحب مصيدة
الزوج قفص
هل أنت هنا يا الله
هل أنت هنا يا حب
هل أنت هنا يا حبيبي؟
تحبنى تلمُّ إليك كلي . . تحنو تَدْفُقُ
تشف روحك
تشفني الأصابع تتحسّسني
البحر الصحراء النهارات
صاحية والبنت تصلي ماتحة الفيوض
والأصابع لهب برد ماء
وهنا العام الخامس والأربعون يجىء أم
يمضي يبدأ أم ينتهى
والليل ليل صبح



الفجر قريب . . الحب قريب
الله قريب . . أنت قريب
سقطت بغداد
وذكورك يا أم
لا هون
بين النهد وهيف القد
ومذهولون
بين الكأس
وبين العفس
وخفض الرأس
وأنت تنوحين
هتكت بغداد
وعشية تجيء برائحة أبي السقيفة
خطواتهالواجفة يخبر ذات البسمة الواسعة
(رحلوا . . امشوا - ريتهم بعيونى انتلفوا)
« نسيت يدك فى يدي
هذه أنا يا أبي
أخبرني من الذي يرحل لأخبر فاطمة
تنتظرنى عند نخلة الحرى . . دمشق ليست بعيدة . . أمى تصرخ
لا قدس ولا أكداس . . . .
ما الذي يحدث فى غزة، فى نهر البارد . .
متى يرفع
إيهود باراك قدمه عن جسدك يا دلال ؟
دلال سعيد المغربي هل رفعت العلم جيداً علم فلسطين الحرررررررررة
هل قدم باراك ثقيلة ؟!
حذاؤه العسكرى ابتسامته
وجسدك الغارق فى نومة هل تبكين الآن ؟
هل ما زالت القيامة بعيدة والزرازير حاملة طائرات أوبرا لويز اللذيذة . .
شهى طعم التوت وفاطمة تضحك
وهم رحلوا و بغداد تسقططططط
دمشق تحجل



طرابلس عاصمة الثقافة الإسلامية
الجزائر عاصمة الثقافة العربية
تونس الدار البيضاء .. نواق الشوط ..
ما عاصمة الصومال
الخرطوم وهنا القاهرة
ها حضارتنا الزاهرة
وأحلامنا الباهرة
وأنا .. أيبس
وهو بالباب واقف
والردى منه خائف
فاهدئييا عواصف خجلاً من جراءته
لا تلوموه قد رأى منهج الحق مظلما
وبلادًا أحبَّها
ركنُها قد تهدّما
هو بالباب واقف
افتحوا كل نافذة شباك روشن
افتحوا الأبواب افتحوا الأبواب
افتحوا الأبواب
أريد أن أخرج منكم
من هذا النص
فيا إلهى أعطنى ظهرًا قويًّا
يا إلهى .. صرت أفهم
يا أبي قد صرتُ أفهم.



نصوص

قصة قصيرة جدا

ساقية وادي الهيرة

رضوان أبوشويشة

الى نجيب لطيف

... جئت مودعا شجيرات العنب التى غرستها فى -ساقية وادي الهيره - قبل ربع قرن...

....أنظر إلى العنقود الأبيض المائل الى اللون القرمزي: منزل منشور الضوء الذي لا منزل له إلا فى عناقيد الكدوة التى انضجتها حرارة بلغت فى كتاب قنز للارقام القياسية (136) فرنهايت...

... زعق (البوبشير) المقيم فى شجرة الخروب ثم طار الى شجرة الرمان..ثم حط على شجرة العنب...



... هاج محزونا على بيع الساقية: (ومن سيقول: السلام عليك يا نهس الكدوة ، وعلى كل شيء حي؟) ...

.

... قلت: يا نمس الكدوه ، .ما بيدى حيلة .. طرق الخراب شتى... وطرق البناء مفردة...)

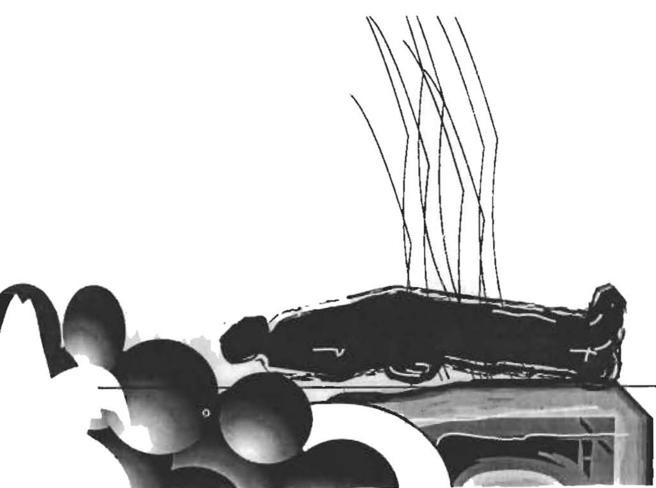
... بكى النهس ودمعت عيناه .ثم خفق بجناحيه..وقال (.. ما بيدى

حيلة.. طرق الخراب شتى .. وطرق البناء مفردة .).
... وطار على خط مستقيم نحو الغيم المخلولق فوق أم العدم ...
... قطفت حبة من العنقود الابيض القرمزي ...
... عبرت مجرى نهر الهيرا المختفى منذ آلاف السنين.... ومشيت فى اتجاه الشمس الغاربة على مدرج المطار الألماني المهجور منذ الحرب العالمية .. الثانية ...
... القبة البيضاء العريقة فوق جبل سيدي رمضان -راقد الراقوبة- عن يساري ...
.... والملاك الحارس منذ الطفولة عن يميني ...

... أتأمل. الشمس التى تغرب من أمامي ...
... أقضم حبة العنب ... . وأتأمل الشمس التى تغرب فى اعماقي ...

الكدوة

العزيزية القديمة -صيف 2007



دوران

قصة قصيرة

رضوان أبوشويشة



على درج المسجد الكبير جلستُ كي أتمتّع بالنظر لجزيرة الدوران .. سيارات تدور ..تدور .. ثم تخرج لتأتي أخرى تدور و تدور ثم تخرج .. ثمة صخب، أناس تتكلم مع أناس هم أيضا يتكلمون ، ولا أحد يسمع أحد ..المهم أن يتكلموا .. ثرثروا .. ثرثروا.. أطيلوا الكلام أنني أخاف عليكم من الصلعة الداخلية .. لو كان سعيد المحروق علي قيد الحياة لكان شاهد صورة حقيقية لصورته الشعرية هذه .. حاولت إغماض عيني مادمت المستمع الوحيد لهؤلاء و هؤلاء، فلست بحاجة لعينيّ .. (هذا ما كنتُ أظنه في البداية لهذا سأخبركم ما لذي حدث فيما بعد ليغير ظني)

ما يفصلني عن الرصيف ثلاث درجات وهكذا سأكون مستمع جيد ...

الثروة ليست نقداً هي أسهم في شركات .. تخيل عمك (أعمرْ) يملك أسهم في شركة ويتابع البورصة

عمك (أعمرْ) الذي تعلم كيف يحذف

القنوات التي تعرفها من الستالايت في النهار ثم يعيد تخزينها في الليل . . وسط هذا الحديث كانت هناك خطوات تناديني ، أعرف جيداً هذه الخطوات . . أنها لفتاة ترتدي بنطلون جينز فيه لطختين بفرشاة بيضاء على الأرداف . . وشعر يتأرجح بين البني و الأسود انسل بهدوء من تحت عتمة الحجاب .
لو سمحت هل تدليني على طريق مقهى الصفوة . . كان صوتي هادئا ومؤثرا تمام كبداية أغنية (كيفك أنت) لفيروز . . ملامح وجهها تغيرت عندما اقتحمتها بسؤالي لكنها بدأت ترتاح عندما سمعت نبرة صوتي الهادئة والمؤثرة .
أنت لستَ من هنا . .
نعم جئت لطرابلس – هنا توقفت لماذا جئت لطرابلس لم يكن لي سبب واضح غير رغبة قوية في الصعلكة – للعمل .
أشارت لي بأصبعها نحو نهاية شارع
تكونت على وجهي ملامح رفض غير معلنة ، كنتُ تعلمتها من صديقتي التي كلما دعتني لمغامرة غير محسوبة ارفض ./ قلت مغامرة غير محسوبة . . كان تدعوني لبيتها بعد منتصف الليل واخرج قبل الفجر بنصف ساعة لأن أبيها يستيقظ لصلاة الفجر . . قمت بهذه المغامرة مرة واحدة نجحت في دخول بيتها وغرفتها لكنني وبسبب الخوف لم انجح معها . . من تلك الليلة كلما دعتني لهذه المغامرة تتكون على وجهي هذه الملامح مع ألم خفيف في الحجاب الحاجز للمعدة .
لكنني اعرف بان هذه الملامح تكونت على وجهي الآن ولكن من دون ألم في منطقة الحجاب الحاجز . . لهذا تطوعت بأن توصلني . . أمسكت بيدها لنعبر الطريق لم أترك يدها . . في بنسر يدها خاتم . . هل أنتِ متزوجة . . لا مخطوبة و أفكر أن أفسخ الخطوبة .
لماذا . . . . ؟
اليوم عيد ميلادي ولم يتذكره
اوووووو هذا القاسي فترة الخطوبة صالحة للاحتفال بهذه المناسبات . .
انسجمت لفكرة انه قاس ؛ هو يغار لدرجة انه يكره رامي عياش أهديته ألبومه الأخير بحبك أنا . . لكنه كسره أمامي بسبب غيرته منه ./هذه الأغنية اليوم سمعتها في المطعم الذي تغديت فيه لهذا غنيت لها الأغنية لكن بنبرة الصوت الهادئة والخشنة والمؤثرة . . .
بحبك أنـــــــــــــا
بحبك أنـــــــــــــا
اعتبرت هذا الموقف قمة الرومانسية لكنني لم أعطها فرصة للتفكير فيما يحدث وغنيت

جزءاً آخر من الأغنية لكنني وضعت يدي هذه المرة على خصرها فوق الأرداف تماما . .

مش حلوة أتعذب منك أنـــــــا . . لأني أنا مافيا شيلك من قلبي . . يا قلبي أنا . . لا تنسى أدموعي الليلات حبيتك انـــــــــــــا . . . .

الأمور تسير بيننا أسرع من المتوقع لكن هذا ما حدث فعلاً ومادام هناك شيء حدث سأخبرك ومن دون خجل بالشيء الذي لم يحدث

لم تكن هناك فتاة ترتدي بنطلون جينز ملطخ بفرشاة بيضاء عند الأرداف . .

ولم يكن هناك شعر بني مائل للسواد منسل من تحت عتمة حجاب . .

ولم يكن هناك حجاب . . ولم تتكون ملامح ترفض بخجل

ولم تكون هناك فتاة تعرض علي مغامرة غير محسوبة

ولم يكن هناك والد ليسلم ثم يقرر أن يستيقظ لصلاة الفجر ولا بيت ولا غرفة ولا نجاح ولا فشل . .

ولم تكن هناك نبرة تشبه صوت فيروز وهي تغني(كيفك أنت) . .

ولم تكن نبرة صوتي هادئة ومؤثرة . .

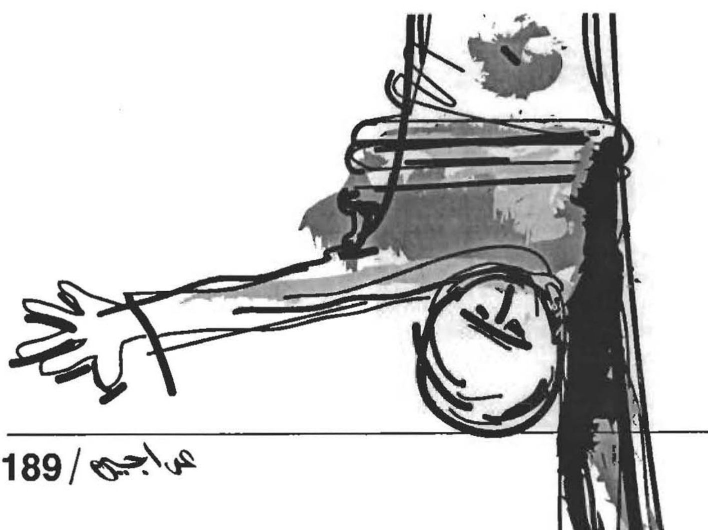
ولم تكن هناك ملامح تخاف في البداية ثم ترتاح للهدوء في الصوت

ولم يكن هناك صوت خطوات أعرفها تناديني . .

لم يكن هناك عمك (أعمرْ)الذي يمتلك أسهم وستالايت يعرف كيف يحذف القنوات التي تورطتم بمعرفتها مرغمين لقوة سلطة السارد . .

ولم تكن هناك ثروة . .

كل الذي كان فعلاً هو شاب يجلس على درج المسجد الكبير ولا يعرف اسمه يغمض عينيه أحيانا ويفتحها عندما يحتاجها ليراقب ببلاهة دوران السيارات حول جزيرة الدوران وهو مستغرب من كيفية خروجها من هذا الدوران .





حوار حول الدراسات التاريخية وما بعد الإستعمار والكولونيالية

أدار الحوار
رضا بن موسى
يوسف الشريف

• أولا سنسأل (كمدخل للحوار) عن المؤرخين الجدد. . كيف ترى هذا التيار أو المصطلح الحديث، وفي أي سياق تضع نفسك. . هل أنت قريب منه أم بعيد. كيف هي الرؤية ؟!

-«المؤرخون الجدد» مصطلح ارتبط في الحقيقة بمؤرخين داخل إسرائيل، حيث إنه وبناء على القوانين الإسرائيلية التي تسمح بعد ثلاثين سنة بالاطلاع على الوثائق التاريخية، قام مؤرخون (من ضمنهم بيني مورس و الآن بابيه وسمحا فوبان وغيرهم - بعضهم ليبراليون وبعضهم يساريون) بدراسة وثائق حرب 1948 ومع نتائج أبحاثهم، التي بدأت تنشر في بداية الثمانينيات، تجلت حقائق عبر أشياء جديدة- وقائع وأحداث وأسئلة وكانت في مجملها عملية نقد وتصويب لكل الخرافات والأساطير الإسرائيلية عن تلك الحرب وبدأت رؤاهم ونتائج أبحاثهم تقترب إلى حد كبير من السرد الفلسطيني فيما يخص تلك الحرب - هؤلاء هم المؤرخون الجدد. ولكنهم مجرد ملاحظة جانبية والأكثر أهمية هو التيار النقدي الذي يدرس ويقرأ تاريخ البلدان المستعمرة وما بعد الإستعمار وأيضا تاريخ أوربا والعالم من منطلق جديد. وقد اصطلح على وصفه بمدرسة أو تيار ما بعد الكولونيالية post colonial وجل كتابها من العالم الثالث. . معظمهم من المؤرخين الهنود، تأثروا بإدوارد سعيد و بغرامشي تحديدا، يطرحون فكرا نقديا جديدا وصاروا الآن أكثر التيارات تأثيرا وكسبوا احتراما وتقديرا كبيرين في أكبر الجامعات الأمريكية والغربية. (نحن للأسف لا

نعرف عنهم الكثير في العالم العربي).
والحقيقة أن إسهاماتي الأكاديمية، بشكل عام، تتقاطع مع النظرة النقدية للتاريخ ولكنني انتمي إلى مدرسة أكبر تعرف الآن بدراسة المهمشين subaltern studies وهي الفئات التي أشار إليها غرامشي بالناس الذين هم في الرتب العسكرية الدنيا وكان يعنى بهم المهمشين بشكل عام.. ورغم أن مادة كتبي جلها على شمال أفريقيا وعلى ليبيا بالتحديد فانا في دراساتي واهتماماتي العلمية المنهجية، أحاول طرح إشكاليات مشابهة لاشكالياتهم ولكن وفي الوقت نفسه لدي نقد لأطروحاتهم. بشكل عام أعتبر نفسي جزءا من تيار ما بعد الكولونيالية بدليل أن كتابي الثاني ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي تاريخ الثقافة والسياسة، كان إسهاما مغاربيا من منطلق وجهة نظر ليبية نقدية أكاديمية على هذه الأطروحات الكبيرة التي يواجهها البحث العلمي اليوم.
هذا باختصار شديد.. وإذا تساءلنا ما هي الأطروحات وما هو الجديد الذي يحاولون تقديمه: يقولون إن التركيبة الاستعمارية.. آلية التفكير الاستعماري مازالت تسيطر علينا والحركات القومية النخبوية التي قادت العالم الثالث ومن ضمنها العالم العربي ما تزال في مرحلة رد الفعل حتى بعد مرحلة خروج المستعمر. ظلت الأسئلة كما هي، وظل الفكر الاستعماري والفكر النخبوي القوموجي - إذا اعتمدنا اللفظ اللبناني - يطرحان الفكرة نفسها: إقطاع - حداثة - الدولة القومية أو الدولة الوطنية هي المثال لبناء التاريخ. ظلت القوى الاجتماعية الكمبرادورية هي المسيطرة وغابت الفئات الأخرى في المجتمع عن المشاركة والحضور. أيضا الفكر اليساري العربي فشل هو الآخر فشلا ذريعا في هذه المسألة لأنه وحتى الآن لا يزال أسيرا لرؤى جاهزة وميكانيكية ولم يبدع مساهمة فاعلة بعد. وما حاولت أن أضيفه شيئا مغايرا قليلا.. أنا أتفق مع النقد subaltern studies بشكل عام منهجيا ولكنني في الحقيقة أمضيت 15 سنة من حياتي الأكاديمية ليس في تنظير الدولة وإنما في فهم واستيعاب ملامح المجتمع الأهلي نفسه.. أي الشعب في مواجهة الدولة والضغوط الخارجية.

• ليس الشعب فقط أو الدولة فقط بمفاهيم إطلاقية بل البحث في مجمل القوى والفئات التي تشكل المجتمع وتؤثر في حراكه لفهم إمكانيات وآليات العمل ووسائل التطوير؟

- ما هو مجتمعنا ما طبيعته ما تكوينه. ما تكوين كل فئاته. ليس الشعب بمفهوم إطلاقي ولا الفئات المسحوقة فقط كما فهم البعض. بالمقابل وبشكل مغاير الذين استوعبوا كتاباتي بعمق أكثر فهموا أن المسألة ليست مسألة قبائل واستعمار وجهاد ومقاومة وناس مهمشين فقط ولكنها تتضمن أيضا طرحا نظريا.. محاولة لطرح أجندة مغايرة في التفكير.

ولهذا أنا منغمس في مهمة بمستويات متعددة من النقد النظري تستهدف استشفاف مضامين ومنهجيات تخص البحث العلمي التاريخي الآن. و لفهم هذه الإشكاليات الجديدة يدور الحوار مع زملاء لي في أوربا وفى استراليا وفى الهند والولايات المتحدة.

وللأسف الشديد لما ترجم كتابي الأول إلى العربية لم تقرأ الأبعاد التي يستهدفها من الكثيرين ما عدا قلة. كل واحد يفكر: (وين القبيلة الفلانية والأعيان وين اللي طلين ووين اللي ما طلينش.. كلام فاضي). لم يقرأ القراءة النقدية. وبالتالي كان إستيعابه والجدل حوله محدودين ولكن الجدل النظري والمنهجي الذي أنا أحاول أن أفكر فيه هو ما يرتبط في الحقيقة بهذه الجماعات كلها ولكن عبر استنطاق قوانين اجتماعية أشمل لحركة المجتمع ككل وعبر الهم الاجتماعي والهم الثقافي من منظور جديد للمسألة. هذه إجابة طويلة لكن على الأقل أعطيتكم بعض الملامح.

• أشرت إلى مستويات منهجية ونظرية.. ما هي؟

- هناك مستويات، نعم. باختصار هناك هم منهجي ونظري على ليبيا والعالم العربي ولكن أيضا هناك ما بعد العرب. أحاول أن اطرح ذلك بشكل مقارن لأن المشكلة التي أتصارع معها هي كيف أكون ليبيا وعربيا ومسلما وفي الوقت نفسه منفتحا على تيارات أخرى في العالم تثريني وتثريهم.. الإشكالية التي أدركتها وحسمتها مبكرا في الرؤيا والمنهج هي أنه عندما يركز المرء على دولة واحدة أو مجتمع واحد معناها السقوط في مازق الاستثناء والقوانين الجزئية قصيرة النظر وضيقة الأفق علميا ومعرفيا ولكن عندما تتفتح الرؤى علميا وموضوعيا وتتسلح بالتفكير في دراسة المجتمع والتاريخ بالمنهج المقارن تكتشف أن المجتمع - موضوع الدراسة - وقوانين حركته وتفاعلاته ليست استثناء وان ثمة مشترك وبذا تصل إلى العام الأقرب إلى الحقيقة الموضوعية. صحيح إن هناك اختلافات وتموضعات خاصة للقوانين العامة ولكن هناك مضامين وفعاليات وديناميات مشتركة تتكشف في المقارنة وتجعلك تفهم خصوصية مجتمع الدراسة بشكل مغاير وأقرب إلى الحقيقة.

×يلاحظ غالبا سواء في كتاباتك التي تحتوى مفردات للواقع أو في محاضراتك المتميزة التي تثير فيها إشكاليات البحث والدراسة عن آليات ومنهجيات.. يلاحظ اهتمامك بموضوعين رئيسين هما الاقتصاد السياسي والاتجاه المقارن. فإلى أي حد يقترب منهجكم، الذي قد يكون خلاصة مدارس مختلفة، من المنهج الجدلي الديالكتيكي فيما يخص موضوعة الاقتصاد السياسي، وهل الاتجاه المقارن يفتح أمامكم إمكانية فهم ابعاد التشابك والتناقض بين أكثر من مجتمع وبالتالي يساعدكم في فهم مجتمعنا-

مجتمع الدراسة والبحث الذي قد لا يملك حراكا طبقيا اجتماعيا كبيرا .. تمايزت طبقية كبيرة ؟.

- أنا لم أتعلم المنهج التاريخي المقارن بشكل خاص ولم أنتبه الى أهمية المنهج كأداة للقراءة الواعية وللتحليل العلمي الموضوعي بشكل عام الا بعد دراستي بالولايات المتحدة، وبصراحة فإن أكبر نقاط الضعف في التعلم العربي هو غياب المنهج. بدأت قراءاتي المبكرة في مصر أثناء دراستي الجامعية وتأثرت بهذا المنهج بشكل عام أو بالأصح بالتربية الفكرية القومية المعادية للاستعمار المتفتحة على التيار الاشتراكي. ولكن عندما سافرت إلى الولايات المتحدة عرفت هذه التيارات في مرجعياتها الأصلية ومررت بمراجعة للتفكير الميكانيكي الديالكتيكي القديم. صار عندي نوع من النقد للكتابات الماركسية أو الاشتراكية التي تدعى أنها تتكلم عن الشعب ولكنها ميكانيكية بطريقة فجة للغاية ووصلت إلى تعديل أو إلى منهجية تناقض تفكيري في تلك الفترة فبدلا من المنهج الديالكتيكي أنا أقول بمنهج الاقتصاد السياسي بمعنى أن الإنتاج الفكري أو التيارات الفكرية ليست بالضرورة أن تكون نتاجا ميكانيكا للاقتصاد ولكن مع أهمية وضرورة فهم الخلفية الاقتصادية والاجتماعية الموجودة. هذا أدى إلى إنني تمسكت بالتيار العام الشامل الاجتماعي والاقتصادي . وأعتقد أن رؤيتي للفكر والتاريخ الإسلامي العربي تبدو لي أنها تأسيسا على نقد الفكر الماركسي وبالذات في موضوعة الاستشراق والمركزية الأوربية في هذا الفكر. ولهذا أرى ضرورة تطوير هذا الفكر بحيث يكون اكثر اقترابا من الفكر النقدي العام مع الاستفادة من التيارات النقدية الأخرى والإجتهادات الجديدة سواء في الهند وفى أمريكا اللاتينية وعندنا أيضا مع إعطاء أهمية للثقافة باعتبار أن لها جدالياتها الخاصة واستقلاليتها المتميزة في التعامل مع الواقع الاجتماعي.

هي إذن رحلة طويلة.. ومعاناة طويلة. سأعطي مثالا محددا على هذه المسألة: مثلا الطبقة أو البيئة الاجتماعية لا أنظر إليها كتكوين اقتصادي فقط ولكن كتكوين ثقافي أيضا. وللأسف الشديد في الكتابات العربية.. الفكر الديالكتيكي أو الماركسي التقليدي دائما يظهر لنا بشكل ميكانيكي كيف تصير المسائل كلها انعكاس للاقتصاد وتصير المسألة الثقافية وغيرها هامشية أو بالأحرى ثانوية وهذا ما لم أقتنع به وعندما درست المجتمع الأهلي وجذوره ظهرت لدى المسألة الحقيقية وهي أن إشكالية الديمقراطية أكثر اهمية من الإشكالية الاشتراكية رغم اقترانها بها وبعد الفشل الذريع للأنظمة العربية وخاصة الثورجية والتيارات الرسمية صار إشكال الديمقراطية اكثر أهمية بالنسبة لي ومع ذلك مازلت أحاول من ناحية فكرية- وأرى ذلك ضروريا - الربط ما بين الهم الاجتماعي والهم الديمقراطي .. والحريات .

• تيار مابعد الكولونيالية أو الاستعمار. . من منظور سياسي ايجابي يعنى محاولة الخروج من خطاب القوة والهيمنة الإمبريالية عن طريق الإنتاج الثقافي كما يشير ادوارد سعيد وغيره. لكن يخشى أن هذا التيار وهو يتجه نحو التركيز على الثقافات الوطنية والتاريخ الوطني، لاستعادته كما يقال من الغريب والأجنبي من المستعمر، أن يؤدي إلى إغفال النتاج الآخر وعدم الانفتاح على الثقافة العالمية والحضارة العالمية. ما هو موقفكم من هذا التوجه الوطني الخاص وخاصة أن هناك مخاوفا من العولمة دولا وشعوبا ويخشى أن يكون هذا أحيانا مبررا لبعض القوى المحافظة في الانغلاق والتحجر. كيف ترون إشكالية التركيز على الثقافة والتاريخ الوطني بين الانغلاق والانفتاح لدفع مجتمعاتنا إلى المشاركة أكثر والحضور في الحضارة والتاريخ العالمي؟ .

- ما تعليقي على نظرية ما بعد الكولونيالية في مسألة تمجيد الثقافات الوطنية لمواجهة العولمة والهيمنة العالمية. . أنا واع لهذه المسألة تماما ولهذا يأتي خلافي مع مدرسة ما بعد الكولونيالية أنا انتمى لها لانني ولدت في بلد مستعمر وهذا ليس خياري. . هذا عبء التاريخ الذي أحمله معي. هناك بالفعل نوع من المثالب في مدرسة مابعد الكولونيالية. فبسبب حالة العبء التاريخي والإسقاط الايجابي على تاريخ ما قبل الاستعمار وكأن كل ما هو سلبي في هذه المجتمعات هو نتاج المرحلة الاستعمارية قد يضعنا دائما في حالة دفاع وأنت محقون في هذا تماما. هذا مأزق نظري ومنهجي.

أنا أعتقد أن إيجابية ما بعد الكولونيالية أنها ركزت على الآليات والتأثيرات التي نحن ورثناها من المرحلة الاستعمارية ليس في السياسة فقط بل في المعمار في الأكل والشرب وفي اللباس في مسألة المفاهيم في بناء المؤسسات البوليس الشرطة السجون المستشفيات المصحات العقلية المدارس الحديثة. .إلخ ولا أعتقد أن هذه المرحلة انتهت كما يقال ببساطة: انتهت وخلاص بالاستقلال في العام 1591. . أنا أعتقد هنا أهمية ما بعد الكولونيالية في ما قدمته من إضافات معرفية ومنهجية تساعد في إدراك أفضل لأوضاعنا الاجتماعية وما طرأ عليها من تغيرات ومدى الصلة والارتباط الوثيق بالعالم وشروط التطور في العصر الحديث. . ولكن يتوجب الوعي بمثالبها التي أشرت إليها. ولهذا اعتقد نفسي في أقرب جانب اتحاور بالأسئلة نفسها خاصة وأنا أعيش في عرين الإمبراطورية - عرين الإمبريالية . وأعتقد أن النقد المنهجي الذي يستطيع ان يحاور ويجادل يتوجب أن يكون على مستويات النقد المزدوج - كما يصفه عبد الكريم الخطيبي ويعنى أن المسألة ليست حالة دفاع أو حالة هجوم. ونحن

في البلدان المستعمرة سابقا إذا لم نكن قادرين على النقد الذاتي سنظل نعيش في حالة العجز والتهميش. وأكثر إشكالية نعانيها الآن أن الهيمنة وضعتنا في حالة دفاع وكأن كل شيء لدينا مقدس وهذه هي الطامة الكبرى. هناك جوانب محلية للاستبداد عندنا وجوانب دولية للاستبداد.. وإذا لم نجتهد ولم ننظر بعين ناقدة للاثنين مدركين أن الصراع ليس بيننا وبين البلدان الأخرى والشعوب الأخرى ولكن بين فئات وحكومات ونخب وإذا لم ننفتح علميا وموضوعيا على أسئلة وتحديات العصر سيكون الأمر مجرد صراخ إيديولوجي وعملية ارتداء طاقية إغماء إلى حين قدوم السيل. أيضا كما أن هناك أكذوبة استشراقية هي الشرق هناك أيضا أكذوبة أخرى- يجب أن نضعها في اعتبارنا- هي الغرب. هناك نوع من التضخيم في الغرب للفكرة الموحدة للشرق الغرائبي المتخلف التقليدي، أيضا في شعوبنا وفي النخب فكرة أخرى خرافة أخرى وهي الغرب الموحد الحديث المتحد المتماسك. الهجمة الأخيرة على المنطقة والصراع مع الولايات المتحدة والدول الكبرى والشركات الكبرى وضعنا بسبب آليات الدفاع في مأزق تضخيم ذاتنا وجعلنا أيضا نعتقد وكأن الغرب كتله واحدة وهذه كارثة تاريخية.. وضع تاريخي متهافت. ومثقفينا أيضا وللأسف الشديد عبر القراءات الخاطئة يساهمون في هذه المسألة فبالرغم من أن هناك خطر الهيمنة الخارجية هناك خطر من النخب الاخرى المحلية المتأثرة بضيق سقف الفكر المنغلق القومي أو الإثني أو الديني.. هناك غياب الديمقراطية بالإضافة إلى الدعوات الظلامية والشوفينية الضيقة والفوضى الفكرية والزيف الإيديولوجي..وإذا لم نتجاوز هذا المأزق ونواجه السلب من الداخل والخارج ستغرق المنطقة في الوحل وفي مستنقع الحروب الاثنية.

• لماذا يتلازم هذا كله مع انحسار المشروع القومي إذا ما اعتبرنا ما بعد الكولونيالية هي عودة إلى الدفاع عن الخصوصية والهوية؟.

أنا أعتقد أن المشروع القومي الرسمي قد هزم. ولكن لا أعتقد - وأنا اختلف مع الكثيرين - أن الفكر القومي اليساري الذي عرفناه ضد التدخل الخارجي بالنسبة لشعوبنا بل والذي كان ومايزال ينشد تحقيق مشروع العدالة الاجتماعية ومشروع الحفاظ على الخصوصية والهوية المحلية المتفتحة على العالم كشريك فاعل يضيف أبعادا إيجابية إلى الحضارة الإنسانية.. أنا أعتقد أن هذا الفكر لم يهزم. هزمت مشاريع رسمية وهذا باعتراف الأنظمة الحاكمة نفسها.

•ألا تعتقد أن لنكوص أو لفشل المشروع القومي علاقة بانتهاء الكولونيالية أو الاستعمار. بمعنى أنه لم يعد هناك

- المشروع القومي الرسمي هزم سواء في جانبه البعثي أو جانبه الناصري هذه حقيقة تاريخية. لماذا هزم هذا هو الجدل ولهذا تطرح الأسئلة لماذا وكيف وماذا نرى ونفعل الآن. الآن السؤال مفتوح.. أنا أتصور أن الخطأ أو الخطر الآن أن يتم البحث في النهوض والتحديث في الحاضر عبر محاولة إحياء الماضي التاريخي والإغراق في وهم الأمجاد القديمة فقط وليس النظر في الواقعي الموضوعي والمستجدات والتغيرات الحضارية بدلا من العمل على شحن القدرات ذاتيا وموضوعيا لإدراك ووعي الصراعات والتحديات والتناقضات الحالية لمواجهتها. رغم انه عندما ننظر إلى الحركات الإسلامية موضوعيا نجد أنها رد فعل سياسي واجتماعي على القائم الحاضر أكثر منه رد ديني وأنا ارفض النظر إلى المسألة الدينية فقط.
هناك بين الإسلاميين محاولة إحياء لحماية الهوية ولكن هناك أيضا هروب إلى الأمام بتكفير الآخر وقطع ألسنة الآخر وقطع أيدي الآخر وتكفير الحكام والمواطنين الذين يختلفون معهم. وهذه هي الخطورة التي تكمن في دغدغة أحاسيس الإنسان العقائدي الذي يعتقد أنه في حالة انتصار بالعودة إلى الخلف فيؤدى ذلك إلى تعمية أنفسنا عن الأسئلة الأساسية التي تواجهها شعوب المنطقة في التنمية والتقدم. أنا أتعاطف مع الإسلاميين عندما يعبرون عن أنفسهم ولكن ليس هناك مشروع واضح بعد يراعي شروط الحداثة والديمقراطية والخشية بالذات من التكفيريين منهم، انهم عندما يتولون السلطة إذا طبقوا مسألة كافر ومؤمن معناها جل شعوبنا ستكفر وهذه مسألة خطيرة للغاية.

• المشروع القومي كان مشروعا لقوى اجتماعية ناهضة. الآن هناك قوى أخرى تحاول أن تقدم مشروعا إسلامويا.. وربما الأنظمة الحاكمة ذاتها قد تتسلخ وتختار المشروع نفسه لتبرير مشروعية بقائها وخاصة أنها فشلت في حل أهم المسائل وهي مسألة الديمقراطية التي لم تستطيع الاقتراب منها أو ملامستها جديا.

- أضيف.. الحركة القومية في الخمسينيات والستينيات هي نتاج طبيعي للكولونيالية لأنها كانت رد فعل على الاستعمار وبالتالي كانت حركة ثورية ذات مضامين اجتماعية ولكنها عندما تولت السلطة وبدأت في أنجاز مشروعها وأغفلت الديمقراطية هزمت من الخارج صحيح - ولكن أيضا هزمت من الداخل وبالتالي وصل المشروع القومي الرسمي البعثي والناصري إلى دولة أمنية الى طريق مسدود، ولكن هذا قد لا يعنى نهاية كل مشروع ديمقراطي.. لكن الإشكالية- وهذه قناعتي وما يشغل

تفكيري الآن . . هي أن مسألة الديمقراطية والتعددية وتأسيس الدولة التي تحمى الجميع هي الأكثر اهمية لي من 15 سنة مضت . . لدينا إشكالية في الفكر العربي تتمظهر في هذه الجدالات والحوارات التي تدور خلال عشرين سنة بين المثقفين العرب وتعني بأسباب إغفال الجانب الإنساني والديمقراطي

ومن جانب آخر ومن الممكن أن يكون هذا مفاجئة لكم أنا عندما بدأت في أطروحة الدكتوراة - لذلك قصة. في الماجستير كنت قد شرعت في إنجاز رسالة قصيرة عن تأثير الدين وعلاقات القرابة في السياسة في الخمسينات . . ولكنني اكتشفت بعد سنة انني فشلت في المهمة البحثية، لانني لم أطرح السؤال الصحيح: لماذا يستمر دور الدين وعلاقات القرابة في التأثير على السياسة. وذلك لأنني لم إدرك في ذلك الوقت مدى جهلي بالمرحلة الاستعمارية بشكل عام، ولهذا طلب منى أستاذي أن ادرس المرحلة الاستعمارية .

أيضا لم تكن لدى إجابات جاهزة عن الأسئلة التي طرحتها . كانت ما يسمى- منهجيا و علميا- عملية استكشاف ولهذا كنت دائما أبحث عن دليل، والدليل يتكون من ثلاثة أشياء : أولا الوثائق . . الأرشيف. منذ حوالي 20 عاما وأنا أتردد على الأرشيف المصري والإيطالي والإنجليزي والتونسي . . أيضا الأمريكي والليبي بالطبع . ثانيا هناك التاريخ الشفهي وأرشيف مركز الجهاد وثالثا أدرس كل الكتابات التي تتناول بلادنا والعالم الثالث .

• الاتجاه المقارن ودراسة المجتمعات ذات الصلة الوثيقة بمجتمعنا الليبي مصر وتونس وأفريقيا وغيرها من البلدان المجاورة . . وقد يمتد الأمر إلى ايطاليا وتركيا. هل هذا الاهتمام ناشيء عن بحث في الهوية والخصوصية باعتبار أن دراسة التشابه والاختلاف تعمق وعينا بذاتنا بخصوصيتنا وتمكننا من الإجابة على من نحن وكيف نكون لكي نتغير باتجاه أفضل . . أوهي محاولة لتخطى سلبيات شوفينة وتقوقع. وسبب السؤال هو الخشية من تذرع البعض بأن هناك قوانين خاصة بكل مجتمع أو جماعة محددة مثلا يقول البعض أن العرب يختلفون عن الهنود أو الفرس وقد تصبح ليبيا تختلف عن الجميع بل العكس طرابلس أو بنغازي تختلف عن هذا كله . . ألا يعني ذلك تبريرا للعجز في فهم واقعنا كما يجب أو نوع من التعمية لنا بحيث لا نرى غيرنا وبالتالي نقبل بالواقع الراهن ولا نستهدف التغيير؟ .

ـ الإجابة عن هذا ليست متناقضة. هناك شيئان: جانب منهجي وهو أنه رغم أنني بحكم جيلي تربيت على الفكر القومي المعادى للاستعمار إلا أنني اكتشفت مازق وشوفينية هذا التفكير ومحدوديته عندما يتجاوز الأمر الدفاع من أجل الاستقلال. من زاوية النظر هذه أحاول دحض هذه الأفكار.. أرى أن مسألة الاستثنائية والخصوصية المغرقة خطيرة جدا لأنها تحصر الهوية في التمايز المنفصل بدلا من الانفتاح الرحب باكتشاف الجوانب المشتركة مع الآخرين، ولأنني أريد أن اجعل الناس تعي أنها جزء من عالم أرحب من منطقتنا في المغرب وأفريقيا والعالم العربي والإسلامي مع أنني أؤكد على أهمية التراث الإسلامي المستنير لأنه الأكثر استنارة في هذا الجانب من الفكر القومي المحدود حيث الأفق فضاء أرحب وليس منغلقا وشوفينيا.

الجانب الثاني في الحقيقة جانب شخصي إنساني و(على الجرح) أنا لا أنكر هذا.. أنا نشأت في هذا المجتمع وتكويني الأول فيه وبالتالي تركيزي على هذه المسألة محاولة أن أجد الجوانب الإنسانية الجوانب المضيئة لهذه البيئة التي خرجت منها وقد تراها غالبا في الجوانب المسكوت عنها.. وربما أنني لا أريد أن افقد الجانب الثقافي في شخصيتي الجانب الاجتماعي الليبي والعربي والديني الإسلامي. ولذا ترونني دائما أركز على هذه الجذور وعلى هذه المقارنات التي اكتشفت عبرها شيئا عجيبا وهو أن هذا المجتمع الليبي الصغير كم هو معقد وديناميي ومتعدد وحيوي وهذه الحقيقة لم أتعلمها لا في ليبيا حيث نشأت وترعرعت ولا في مصر عندما كنت طالبا.. وكأنك تنظر عبر مجهر.. فترى الدنيا من جديد وتكتشف أشياء من حولك لم ترها من قبل. الدراسة والتعلم الأكاديمي في الولايات المتحدة علمني الدراسة المنهجية وأيضا أعطاني الفرصة للانفتاح الاجتماعي والثقافي على المجتمعات والثقافات الأخرى وبالذات النظرة البعيدة وكما يقال هناك فرق بين أن نرى بعض الأشجار في الغابة وبين أن ترى الغابة كلها.

ولكنني وفى أي دولة عربية كانت أو غربية أطرح لطلبتي ذات الأسئلة ولا أؤمن بالفارق بين جمهور هنا وجمهور هناك.. تشعر دائما بأن هناك ما يجمعنا و يشملنا جميعا أسئلة وقضايا وهموم بما فيها سؤال الحداثة الذي يقودنا إلى أسئلة أخرى وأنا لدى في الحداثة أطروحات مختلفة عن المثقفين العرب كثيرا.

• تعليقا على ما له صلة بالإمبراطورية الأمريكية التي بلغت الآن أوج قوتها وما أنتجت من مؤسسات العولمة مثل منظمة التجارة العالمية وغيرها لمزيد من التوسع والهيمنة. يصبح السؤال معنيا بحماية الذات وحماية الهوية والدفاع عن حق المشاركة الفاعلة.. نقرأ ذلك في الخطاب العربي المتخوف وهو كما نراه خوفا شرعيا من المشروع الأمريكي للنظام العالمي الجديد.

- هذا خوف مشروع وخاصة في البلدان التي انكوت مثل منطقتنا العربية- وفي كل المناطق الأخرى- من أوروبا وامريكا بسبب وجود النفط والمواد الأولية والمواقع الاستراتيجية. كنا دائما هدفا للدول الكبرى. ليس كرها أو حبا فينا بالطبع بل مسألة مصالح لهذه الإمبراطوريات التي تبحث عنها مستخدمة أقصى وسائل العنف وقد أدى هذا إلى اننا نملك حساسية تاريخية معروفة ضد التدخل الأجنبي وبالذات نحن بوصفنا ليبيين نذكر ذلك جيدا- وللأسف فإن الذاكرة العربية في العموم ضعيفة. نحن ليبيون وجزائريون وفلسطينيون لدينا خصوصية في العلاقة مع الاستعمار بالإضافة إلى جنوب أفريقيا والكونغو.. واجهنا تجربة دموية مع الاستعمار الاستيطاني واكتوينا بالنار. ولهذا فعملية الاستعمار في بلدان عربية أخرى مختلفة من الناحية النوعية.

• تقصد تجربة الاستعمار عبر الانتداب و أنظمة الحماية.

- نعم ولكن أيضا أتصور أن مواجهة الهيمنة توظف أحيانا لإسكات الداخل ولتبرير الاستبداد الداخلي وبالذات من الأنظمة الحاكمة العربية. ولهذا فالتحدي هو أن تكون واعيا بالهيمنة وبوسائل مقاومتها الفعالة وبالإصرار على توسيع مساحة الحرية في الداخل لأنه إذا ضرب الإنسان وامتهنت حريته وضرب القانون وضربت التعددية وحق وشرعية الاختلاف وتنوع المشاركة في الداخل فكيف نواجه الاستعمار.. أي ستكون محدودا ومكمما. وهذا هو التحدي القادم كيف نواجه الهيمنة دون التعددية في المجتمع ودون حقوق الحريات العامة. الفشل الذريع في العالم العربي غياب حقوق المواطنة والإخفاق في الحماية القانونية للإنسان (البنى ادم) التي يسمونها الأمريكان civil-liberties وانظر إلى هذه المفارقة: أمريكا الإمبراطورية في الخارج هي ديمقراطية من الداخل كيف نفهم هذا الديناميه وهذا التناقض الرهيب هناك دولة تتصرف كإمبراطورية إمبريالية ولكن هناك مجتمع ديمقراطي رأسمالي ناجح وحضاري بشكل غير عادى ولهذا.. المهم ألا نختزل التجربة الأمريكية إلى الإمبراطورية فقط أو الدستورية الليبرالية والحقوق المدنية للمواطن فقط هي مزيج من الإثنين وهنا ضرورة التسلح بالفكر العلمي والوعي الموضوعي التاريخي الذي يستطيع ان يستشف هذه التعددية وهذا التناقض وهذه التركيبة الصعبة للمجتمع الأمريكي.

• بالنسبة للمفكرين الغربيين.. هل مازالت تطغى الرؤية الاستشراقية لديهم والتي أكد ادوارد سعيد وغيره على انحيازها السياسي والثقافي، أم أن هناك رؤى أكثر رحابة تتحسس الإمكانيات التي تحتويها مجتمعاتنا وثقافاتنا كمساهمة ايجابية في الثقافة العالمية ؟.

ـ نحن الآن نعاصر هجمة اليمين الأمريكي. والنقد التاريخي والأكاديمي للاستشراق بدأ يتراجع ويعود الاستشراق بعنف في المجتمع الأمريكي وفي الكتابات الأمريكية.. ليس التمركز في البيت الابيض فقط بل في الجامعات والإعلام. صار اليمين الامريكي اكثر شراسة واكثر قوة وعنفا وللاسف الشديد بن لادن وجماعته و11 سبتمبر في هذا الإطار ادوا إلى كارثة بالنسبة لنا نحن الذين نعيش في امريكا كاكاديميين وكمثقفين لان ما قمنا به في عشرين عاما مغرب. المعارك ضد الاستشراق وضد تهميش العالم الثالث وضد الهيمنة ومحاولة احترام الاخر ومحاولة إحترام الثقافة العربية والإسلامية ومطالب العرب الشرعية وتقدير القضية الفلسطينية ومسألة تعزيز الحريات والديمقراطية في العالم العربي.. كل هذا ضرب. والآن بدأ الحديث عن الإسلام العنيف والشرق العنيف والثقافة الإسلامية الشرسة والمعادية للديمقراطية.. وهذا وللاسف تاريخ معقد وصعب محكوم بالصراع العنيف وهذا هو الواقع الآن. أعطيكم مثلا قدمت محاضرة في الفترة الأخيرة عن الإسلام. بعض زملائي من اعضاء هيئة التدريس في جامعة نيوانجلند، والذين كانوا في فترة سابقة يرون النقد الموجه إلى النظرة الاستشراقية شيئا طبيعيا، رجعوا إلى الفكرة القديمة بأن الاسلام دين عنف واقصاء كما حدث في أحداث 11 سبتمبر. وكان هذه الاحداث صارت حجة دامغة يبرر هجوم الأجنحة اليمينية في الأكاديميا وفي وسائل الإعلام وفى السلطة. وبالمقابل ورغم تلك الهجمة يظل من المهم أن نستوعب أن هناك إجنحة أخرى ناقدة في المجتمع الإمريكي.. بعضهم زملاء لي في الجامعات سواء في أمريكا او في أوروبا وحتى استراليا. وانا أستاذ ليبي ومن أصول عربية مسلمة لازلت أدرس بكل حرية وانتقد بكل حرية. مثلا الإذاعة الاسترالية اجرت معي حوارا طويلا حول دراستي للمرحلة الاستعمارية في ليبيا.. انا أتكلم في الكنائس وفي الجامعات والمنتديات وكتبي تقرر في أحسن الجامعات الامريكية وتستوعب بشكل جيد. نعم هناك تيارات معادية ومغايرة ونقدية للواقع القائم في أمريكا.. ولكن نحن الآن في عصر عودة الإستشراق والفكر الإستشراقي الذي ساهمنا في نقده وإجهاضه وخلخلته عشرين سنة.. وللإسف هذا يحصل في أماكن عديدة.. وكأننا نمشي خطوة إلى الأمام وعشرة إلى الخلف أو بالعكس. هكذا هو التاريخ ليس خطا واحدا إنه حافل بالتعقيد مثلما الحياة معقدة.

• قد يلتبس على القارىء علاقتك كمؤرخ بالثقافي فى مسائل قد تبدو بعيدة من حيث التشابك والترابط، مثل دراستك عن الكاتب القاص والروائي أحمد إبراهيم الفقيه وكذلك مثل اهتمامك بالمهمشين والإنتاج الثقافي الشعبي إلخ.. هذا الاهتمام بالثقافة والفنون باعتبارها عناصر مهمة جدا في التاريخ الاجتماعي.. يجعلنا نسأل كيف تقرأ النص الأدبي. هل ثمة إمكانية أن يدرس أو

يفسر أو يقيم موضوعيا كما تقرأ وقائع وأحداث. . يقال إن الأدب ليس انعكاسا للواقع بل هو إبداع للواقع. . هناك جوانب الشخصية وأوهام. . أحلام ورغبات وعواطف. . تخييل ومخاوف والانفعال بالحياة. . هل نفسر هذا الاهتمام للبعد الشخصي حيث نعلم بأنك بدأت شاعرا ومثقفا أديبا أم أنه اكتشاف منهجي لهذا الحقل ولما يضيفه من مدى أرحب إلى السؤال التاريخي ؟ .

ـ هذا سؤال يحتاج إلى وقت طويل للحديث فيه. . ولكني سأحاول الاختصار .أنا اعترف بحكم بدايتي في شبابي وفي الجامعة وما بعد الجامعة. . كان لاهتماماتي الثقافية والأدبية تأثير كبير على ولا تزال. أيضا تركيبتي الغريبة جدا التي لم تفقدني هذا الجانب برغم انني لم أكتب نصا إبداعيا منذ فترة طويلة من الصمت . . ولكن قراءاتي واهتماماتي الادبية ظلت مستمرة من البداية وحتى الآن .

أيضا ليست الأعمال الشعرية أو القصصية الروائية فقط ما يثيرني ولكن هناك جانب أخر قد لا تعرفونه عني هو اهتمامي الشديد بالسينما. كنت ومنذ ذهابي إلى القاهرة ارتاد نوادي السينما وتثقفت وتعلمت عن السينما المصرية ثم السينما العالمية المعاصرة الكثير بل ودرست فصلين دراسيين لدرجة أن البعض من زملائي يعتبرونني من ذوي الدراية بالسينما. وهناك جوانب ثقافية في تكويني بحكم بداياتي الثقافية الأدبية والفكرية في ليبيا حملتها دائما معي وهذا جانب يدفعني للكتابة عن شخصيات أدبية وثقافية وأيضا شعرية في دراساتي .

هناك خيوط متينة للتواصل مع الثقافة والمثقفين في بلدي الأصلي. . ولكنني اليوم أرتكز على قناعة أخرى. أعتقد أن هناك توجه ضيق سائد في الكتابات العربية الأكاديمية والفكرية. . وهي القطيعة بين الحقول المعرفية. أنا لا أؤمن بهذه القطيعة. . أنا أؤمن باننا سواء كمجتمعات كلية وكبشر مفردين تركيبة كلية. . هناك الجانب الفني والجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والنفسي وغيره. نحن كل متكامل ولهذا من ناحية معرفيه اعتقد أننا نكمل بعضنا ولسنا منفصلين كما نعتقد أحيانا. هذا افتراض معرفي وقناعة معرفية بجانب العامل الشخصي. ولذلك لابد من دراسة الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

• هكذا هو الإنسان وكما يقال يتحرك دفعة واحدة .

ـ لذلك أحرص في كل فصولي التي أدرسها بالجامعة على تعليم رواية أو مجموعة قصصية أو أفلام وطلابي يطبقونها على مستوى الواقع وليس على مستوى الكتابات فقط. محاولتي الكتابة عن احمد إبراهيم الفقيه. . بدأت عندما كنت قد شعرت بنوع

من الاكتئاب من الكتابة التاريخية والفلسفية وأردت إشباع شيئا من الحنين في قلبي - شيئا يثير في البهجة ويملؤني إنفعالا حيويا بالحياة فقرات العمل وقررت أن أكتب عنه ليس كنقد أدبي ولا أدعي هذا ولكن هي محاولة لطرح نقد وقراءة مغايرة لم نعتد عليها في الكتابات النقدية والتحليل الاجتماعي والتاريخي للأدب. . ليس نقدا أدبيا وإنما محاولة وتجريب للمعرفة في المنهج المقارن والرؤى والهموم النظرية فربطت مدى إسهام هذا العمل الخاص بالعام من حيث البحث في ما مدى علاقة السياق الأشمل الكولونيالي بالمجتمع الليبي وايضا ما هي الإضافة الليبية للكتابات الأخرى كالطيب صالح وغيره في موضوعة الاتصال والتشابك بين المجتمعات والحضارات عبر علاقات الصراع والتعاون والتأثيرات الفاعلة بينها . . ما هي الإضافة والإسهام الليبي وأيضا الإسهام الشخصي. . إسهام احمد إبراهيم الفقيه والمثقفين الليبيين لمجتمعاتهم وللإشكاليات الحضارية في العالم الثالث.

• وأيضا لأبعادك الخاصة باعتبارك مثقفا ليبيا يعيش في الغرب.

- نعم نعم. وهو الهدف الرابع: إشكالية هذه الشخصية . . إشكاليتي أنا المغترب والذي أحمل هذا المجتمع فوق أكتافي لمدة عشرين سنة. إشكالية شخصية و أعترف لا علاقة لها بالموضوعية ولا يحزنون ولا شيء من هذا . . هي في الحقيقة محاولة لمد جسوري وقراءة الآخر الذي ربما قد يكون (الأقرب) لي في غربتي ومنفاي الاختياري.

• طبعا وموضوعيا . . دراسة الثقافة- الأدب والفن - باعتبارها صيغة أخرى للحياة تضيف إلى أدواتنا المنهجية والى معارفنا الكثير . تضيف إلى وعينا أبعاداً نفسية واجتماعية لايمكن استيعابها وفهمها إلا بالقراءة الواعية للأعمال الإبداعية وليس من المبالغة أن هذه الإضافة والتي قد لا نجدها متوفرة عند الكثيرين هي إضافة مهمة جدا للكتابة التاريخية والنفسية الاجتماعية.

- شكرا. وحتى في المجتمعات الغربية. . الكثير من زملائي أثنوا على هذه الدراسة وطلبوا تطوير الجديد والجميل فيها وظللت لفترة أعيد مراجعتها وتنقيحها وهي من أربع مستويات أولا المسألة الشخصية الثقافية التي أحملها معي كوني مثقفا وثانيا المسألة المنهجية التي تحترم تداخل مستويات التحليل وكذلك النظر في مسألة الهوية الوطنية عبر طرح الأسئلة المتشابكة لمثقف من أصل ليبي يعيش في المنفى الاختياري وأيضا هناك محاولة للإجابة عن أسئلة من أنا وكيف أكون وما هي إشكالياتي وصراعاتي واجتهادي وما هي هويتي. . وأنا لا أريد أن أتصرف بشكل مرضي أو عصابي. أنا

أرى الهوية متجددة وأرض الله واسعة. قال لي الأستاذ علي مصطفى المصراتي كلمة أبهجتني وذلك عندما قابلته مرة بعد انقطاع وسألته هل تذكرتني يا أستاذ فأجابني نعم أنت الاستاذ الليبي البارز الذي يحمل ليبيا في قلبه . ولكم أن تعلموا كم فرحت بذلك التوصيف. والحقيقة وبرغم كل هذا التوازن إلا أنه ليس بوسعي الإفلات من فترات أمر فيها بشكل إنساني أعاني الشوق بصراعات الغربة والاكتئاب ولكن ليس بشكل عصابي بل على نحو واضح وهادىء كما يقول أستاذنا الكبير الذي فقدناه ادوارد سعيد خارج المكان . . أنا عندما سافرت إلى أمريكا استطعت أن أكون منتجا وأنا مدين لتعلمي في هذا البلد ولكن وربما لأنني ذهبت إلى القاهرة أولا وتخلصت من السلطة الأبوية في ودان وفى سبها واستطعت أن أتصعلك قليلا وأمارس حرية الانطلاق والنضج والاحتكاك ثم. . إلى الولايات المتحدة حيث بدأت من الصفر بدراسة اللغة الإنجليزية واللغة الإيطالية والتعليم الحديث وبالذات في المنهج المقارن .

• في الشأن التاريخي الليبي . . الأسئلة متعددة. وقد نبدأ هذا الحوار بافتراض- ولا نزعم غير ذلك- افتراض أن التاريخ الليبي يتعرض لمحاولة استيلاء أو هيمنة. هل هذا الافتراض واضح عندما يطرح كسؤال ؟

- لا هذا السؤال غير واضح.

• نعطي مثلا ثم نترك لك البقية. مثلا واحد كمفتاح. . عندما يقرأ لكاتب ما يطالب برأس كاتب آخر لأنه كتب عن شخصية تاريخية بما لا يتلاءم مع توجهات هذا الكاتب أو بما لا يتلاءم مع قبيلته ومنطقته . . عندما يقرأ مثل هذا الكلام هل يمكن القول أن التاريخ ممثلا في حوادثه وفي شخصياته يتم الاستيلاء عليه وبمعنى آخر أكثر وضوحا يتحول إلى ملكيات خاصة. هل هذا واضح .

- الشق الأخير هو الأكثر وضوحا. هناك مستويات عديدة في كتابة التاريخ الليبي. هناك إنتاج أكاديمي وهناك إنتاج غير أكاديمي وهناك ما اسميه التاريخ القبلي أو الجهوي. هذه أنواع من مستويات الكتابة في التاريخ الليبي. الكتابات التاريخية الليبية - وللأسف الشديد- لم تصل حتى الآن على الأقل في المرحلة الحالية إلى نوع من العمق المنهجي لأسباب وعوامل تاريخية. الإجابة عن السؤال تتطلب تناول جانبين: الأول هو السياق الذي وصلنا إليه في دراسة التاريخ وبعدها نحاول تقييم وفهم هذا

الإنتاج الذي تطرح الأسئلة عنه.

- **مداخلة: هل يمكن أثناء قراءتنا ومراجعتنا للجهود الليبية في الحقل التاريخي أو الكتابة الليبية للتاريخ أن نشير أيضا إلى كتابات الآخرين عن بلادنا حيث أنها من الممكن أن تفيدنا موضوعيا ومنهجيا عبر اضاءات مختلفة على التاريخ الليبي وحتى غير الليبي ؟**

- نجيب عن السؤال الأول ثم بعد ذلك نجيب عن السؤال الثاني.

أولاً : الكتابات الليبية عن ليبيا كانت جدلية لأنه وحتى في المرحلة الاستعمارية أيضا... المؤرخون الليبيون المحليون الوطنيون كان يكتبون التاريخ.. الشيخ الطاهر الزاوي، السيد أحمد الشريف، سليمان الباروني، عبد الرحمن عزام.. الصحف الوطنية المرصاد، الرقيب وغيرها.. هذه كلها كانت تتناول الأحداث والوقائع.. أيضا صحف المنفى هناك بشير السعداوي في تونس السيد أحمد زارم وفي مصر وسوريا والعراق وفي غيرها. كذلك الكتابات وفي أوربا في أوساط المنفيين والمهاجرين.

ومن الممكن رصد موضوعة مشتركة أو نوع من الملامح أو القضايا التي تميز الكتابات التاريخية عن ليبيا في القرن العشرين وهي مسألة الصراع حول الهوية ومن أجل برامج استقلالية. في الأربعينيات انتهت عندما تم ضرب بعض هذه المشاريع ولكن نجاح مشروع واحد أدى إلي تكوين الدولة الليبية والتي كانت إنجازا كبيرا للشعب الليبي ولكن ولادتها كانت مليئة بالمتناقضات.. مليئة بالأسئلة التي لم يستطع الشعب الليبي أو الدولة الليبية في ذلك الوقت أن تجيب عليها وبالتالي جمدت الأسئلة والقراءات في فترة من الفترات .

الكتابة المنهجية الحديثة عن ليبيا بدأت تتنامى ولكن أغلبها في إطار مايسمى بالشرعية.. شرعية الدولة، وهناك أصوات إما أنها غفيت أو همشت في تلك الفترة .

الملاحظ على الكتابة التاريخية في ليبيا أن مشروع الدولة مشروع ليبيا كبلد كهوية أو ككيان لم يحسم بعد وبالتالي كانت محاولة ترسيخ الاثنين معاً وهذا أدى في الحقيقة إلى نوع من التأجيل ومن الصعوبة في الولادة. عندما نأتي إلى المرحلة المعاصرة نجد أن الأسئلة التي دفنت أو لم تدرس دراسة عميقة أدت إلى نوع من تأجيل حسم كتابة تاريخ ليبيا كمجتمع وليبيا ككيان وكدولة ولأن هذه المسألة لم تحسم بعد سواء من الناحية الأكاديمية أو من ناحية الدراسات المعمقة أو من ناحية المنهج أو الرؤية بدأت الصراعات من أجل إعادة كتابته وخاصة بالتركيز على المرحلة الاستعمارية لأنه في الحقيقة لابد أن نعترف بشدة عنف تلك المرحلة الاستعمارية الاستيطانية.. ونعترف بأن كل التناقضات وكل القضايا الجادة التي كونت المجتمع الليبي كان لها

جذورها في المرحلة الاستعمارية .

وبالتالي يلاحظ بأن الصراع الفكري والتاريخي والإيديولوجي الآن مابين قوى وفئات المجتمع الليبي يأخذ منحى إعادة كتابة المرحلة الاستعمارية ولهذا تجد الصراع من أجل إثبات هذه القبيلة أو تلك وزعمائها ورجالها في تلك المرحلة وأيضا تبرز الاتجاهات الجهوية الضيقة الرؤى بل وأيضا أحيانا الاتجاهات النخبوية. . وكل تلك الصراعات التي أدت إلى تحالفات محددة سواء بالتعاون أو التهاون أو الصراع في الداخل أو في الهجرة. ولأن كل هذه الصراعات لم تحسم. . لم تطرح للقراءة الموضوعية والبحث العلمي شرعت الآن في الظهور إلى السطح حاملة سلبيات كثيرة .

والخلاصة التي أخرج بها إننا لم نستطع بعد أن نرسخ كتابة الكيان الليبي أو التاريخ الليبي بشكل أفضل يشمل هذه الأسئلة المشروعة .

أيضاً لازالت هناك كما يبدو إشكالية مواطنة وإشكالية هوية لم تحسم حتى الآن لو أننا قرأناها من الخارج ومن ناحية موضوعية. ولهذا ترى العجب: هناك المشاشية يقولون مثلاً أن محمد علي المشاي قائد عظيم وهناك ورفلة تقول أن عبد النبي بلخير وغيرهم وغيرهم وهكذا دواليك. . هذه مجرد أمثلة بسيطة ولكنها مثال على أمثلة عديدة عن دور اباضية الجبل وتحالف الزنتان والرجبان وحيث تجد تمجيد لهذه القبيلة وهذا الزعيم . . تقرأ كتابات عن حرب الجبل هذه التي لم تحسم موضوعيا إلى حد الآن. والحقيقة أنه رغم الاختلاف والتعدد في وجهات النظر أو التحيز لهذا الجانب أو ذاك الجانب الآخر إلا أن المنهج غالبا غير علمي وغير موضوعي والرؤية أيضا رؤية جهوية قبلية في أغلب هذه الكتابات.

• ما البديل . . هل يكون بإلغاء التعدد والتناقضات

ـ لا. ليس البديل أن نطمس التناقضات والتعددية التي هي من طبيعة كل مجتمع حي كالمجتمع الليبي، ولكن البديل هو كيف نقرأ الخاص والعام، المحلي والجهوي الماضي والحاضر بروح موضوعية حيث نجد هذه التعددية ومن خلالها لا تعني التمزق أو التشرذم أو الخلاف بل تعني التعدد والتنوع والحيوية. وهذا هو الفشل الذي نراه. . وهذا هو التمزق والخلاف أحيانا وكل هذه الظواهر الغريبة السلبية التي تظهر لنا بين الفينة والأخرى

• القصور في القراءة. . هل هو نتيجة الضعف المنهجي أو الرؤى الضيقة أوالإنحياز الإيديولوجي أو الشوفيني أم أن التاريخ يكتب وفقاً لأهداف ووفقاً لقضايا. على سبيل المثال هناك كتابات تحاول أن تزيل هذه الحجب وهذه العوائق في دراسة بعض الوقائع

ذات الطابع الصراعي العنيف إلى حد الدعوة إلى التسامح الموضوعي. . هل توقعنا هذه الكتابات أحيانا. كما ينتقدها البعض - في فخ الانتقائية من اجل تقريب وجهات النظر أو إيجاد مبررات لهذا الفعل أو ذاك، بدلاً من كشف السلب وتعريته لتجاوزه. هل لابد من هدف للقراءة على عكس الدراسات ذات الطابع الانتربولوجي التي من الممكن أن تشير إلى التشتت والصراع في مجتمعاتنا

- أولا لابد من استيعاب مسألة أن كل جيل في كل مكان من العالم يريد قراءة التاريخ من موقعه الزماني المتميز. هذه مسألة حيوية وعالمية في كل المجتمعات وبالتالي ليس من الغرابة أن هناك قراءات جديدة لكل جيل ولكل مرحلة. النقطة الأخرى التي يجب أن نستوعبها وأنا حاولت في أطروحتي عن المجتمع والدولة والاستعمار في الفترة مابين 1835و 1931 في، التي طبعت بالعربية في كتابي الاول في بيروت وطبعا كانت قد طبعت في كتاب باللغة الإنجليزية، الإشارة إليها وهي خصوصية المجتمع الليبي والتحديات التي واجهها ومعاناته القاسية وكفاح اهله وأسئلته المشروعة وإجاباته التاريخية. والفشل الذريع هو القفز على الواقع او الصمت أو إنكار وجود التعددية والتنوع وحق الاختلاف والخطر على المجتمع يكمن في قوة الهوية القبلية او الهوية الجهوية وخروجها على السطح على حساب العام الوطني الاشمل.

المشكلة في الكتابات الليبية الآن ليست في وجود كتابات متعددة ولكن في هامشية وغرابة موضوعاتها أحيانا وغالبا في ضعفها المنهجي وقلة مصادرها و معاركها السطحية الطاحنة والغير مبررة.. وكيف نفسرها الا يؤكد هذا أن هناك نوع من التراجع في الرؤى والأهداف بالمقارنة مع فترة الخمسينات والستينيات وحتي في السبعينيات، حيث كان فيها زخم وطني يحاول أن يبني كيانا واحدا.: في الاول كان هناك صراع الفيدرالية والسعي إلى بناء كيان موحد ومشاركة أوسع ولكن الضغوط الخارجية والتحولات الداخلية في المجتمع الليبي والدولة الليبية قد تجعل هذا المشروع يتخلخل.. وتشرع الهوية القبلية الجهوية في الظهور بقوة، وهذا موضوع آخر. .قد تضمر في وقت ولكنها قد تزداد عنفاً وقوة من مرحلة إلى أخرى، كانت هذه الصراعات موجودة في فترة ماضية ولكن جاءت فترة أخرى واختفت. الآن بدأت تظهر على السطح مرة أخرى من خلال كتابات التخوين أو التمجيد لقبيلة أو لجهة أو لقوى وغيرها.

النقطة الأخيرة للإجابة عن هذا السؤال الذي حاولت أن أجيب عليه، هي ضرورة الإشارة إلى أن القراءة النقدية الواعية متدنية أحيانا للاسف الشديد. هناك إشكالية الهروب إلى الامام.. وهذه عادة عربية رديئة للغاية فبدلاً من أن تبدأ من الواقع كما هو بتناقضاته بتعدديته وبتنوعه يتم الهروب إلى الأمنيات. المجتمع الليبي كيان

كبير من ناحية الجغرافيا رابع دولة في أفريقيا وتاريخياً وبحكم كبر المساحة تواجدت لدينا تعددية جهوية جغرافية وبدلاً من أن نفهمها كنوع من التنوع والتعدد والغنى صرنا نراها ـ بحكم قصر مرحلة الدولة الليبية ـ خطرا. وايضا هناك مسألة تأجيل استكمال بناء الدولة الليبية ومؤسساتها الأساسية التي أدت إلى أن هذه التوجهات الجهوية والقبلية تظهر على السطح أكثر فأكثر.

قلة من المؤرخين الليبيين يعترفون بأن لدينا تعددية جهوية ودائماً عندما تطرح المسألة سياسياً تعتبر مسألة خطيرة وإقليمية وغيرها من التهم ولكن هذه نظرة قاصرة كأننا نحن العرب سواء على المستوى الاجتماعي الثقافي الحضاري وكأن ليس لدينا طبقات ولا تعددية جهوية إقليمية بدوية وريفية وحضرية. هذه هي المنطقة وهذا هو المجتمع الليبي.. التعدد والتنوع. هذه هي التعددية الحيوية التي لم تستوعب بعد استيعابا إيجابياً واقعياً يثري المجتمع ويجعله شريكا فاعلا حضاريا. نعم لابد من أن نرى أنفسنا في المرآة كما نحن لنتجاوز السلب.

باختصار.. الكتابات التاريخية متنوعة كما ذكرت وذكرتم لأن الكتابة التاريخية نتاج طبيعي مثلها مثل الإنتاج في الحقول السياسية والثقافية مشروط بمرحلة تاريخية محددة، أما لماذا ظهر في هذه المرحلة وليس في غيرها فهذا سؤال آخر.

• يلاحظ في كثير من الكتابات الليبية التاريخية أن الباحث الليبي يغرق في الوقائع التاريخية في حدث كذا و كذا.. ولكنه لا يطرح أسئلة لماذا حدث وما أسباب ذلك بحيث نستطيع أن نتبين حركة ومساهمة مجمل العناصر الدافعة لحركة التاريخ. هل الباحث الليبي لا يستهدف استنطاق الوقائع من أجل الوصول إلى مفاهيم علمية وقوانين اجتماعية ذات شأن. هل نفتقد السؤال.. هل ليس للباحث الليبي قصية ؟!

ـ هناك نقطتان في هذا الإطار. الكتابة التاريخية.. أو كتابة التاريخ الليبي تقريبا وإلى حد كبير جاءت متأخرة. هناك طبعاً المؤرخون الذين عاصروا المرحلة الاستعمارية في حركة المقاومة أو ارتبطوا بالدولة الاستعمارية. و بعد الاستقلال وفي بلد مدمر مهمش متعب ومجهد من خلال الفترة الاستعمارية الفاشية، بدأ المؤرخ الأكاديمي الحديث أيضا متأخراً ومن هذا الجيل الذي تعلم الأستاذ مصطفى بعيو والأستاذ محمد بازامة وكانا بعد الأستاذ محمد بن مسعود فشيكة والشيخ الطاهر الزاوي مؤرخنا الكبير وبعد السنوسي الغزالي والطيب الأشهب.. هؤلاء إما كانوا رجال دين فقهاء أو صحفيين.. الأستاذ بعيو خريج جامعة الإسكندرية.. ويكاد يكون أول مؤرخ حديث هو الأستاذ فشيكة خريج دار العلوم.

الجيل الثاني كان أفضل إعدادا، وتشكل من الطلاب النابهين الذين تعلموا في الجامعة الليبية ببنغازي ثم أرسل جلهم تقريباً إلى الولايات المتحدة وبعضهم إلى فرنسا وهناك تعلموا في جامعات ذات تقاليد عريقة وعلمية متقدمة في دراسة التاريخ سواء في التاريخ العربي الإسلامي أو الإفريقي أو التاريخ بشكل عام ولم يكملوا دراساتهم ويرجعوا إلى ليبيا إلا في السبعينيات وبداية الثمانينيات وعلى سبيل الذكر الدكتور محمد الجراري والدكتور عقيلة البربار والدكتور محمود ابوصوة والدكتور عبد المولى الحرير والدكتور عبد الله إبراهيم والدكتور صلاح الدين السوري والدكتور حبيب وداعة والدكتور محمد عبد الكريم الوافي.

هؤلاء اعتبرهم كبار مؤرخينا وإلى حد كبير ليس من الإنصاف القول بأنهم يغرقون في التفاصيل والهوامش. الدكتور حبيب وداعة مثلا كان له إسهامه في إنقاذ المصادر التاريخية لدولة أولاد محمد وهذا عمل مهم ومتميز كما ذكرت في احد محاضراتي بطرابلس.. وهذا مثال فقط.

هؤلاء بدأوا تأسيس المدرسة الليبية الحديثة في كتابة التاريخ وكتبوا في المسائل نفسها التي تضمنتها اطروحاتهم وجهودهم جيدة من الناحية العلمية ولا شك أنه أعمالهم تقدر على مستوى عالمي معاصر ولكن الاستمرارية في الكتابة التاريخية تحكمها الظروف الاجتماعية و السياسية والتعليمية في ليبيا وظروف الصراع والحصار وغيرها..

ولهذا أعتقد أن هؤلاء المؤرخين الليبيين الكبار من الجيل الثاني والذين أنا أقف على أكتافهم كما أقف على أكتاف من سبقهم مثل الشيخ الطاهر وبازامه وغيرهم - لأنني إنتمى إلى الجيل الثالث في الواقع - ولظروف عديدة ربما، لم يستطيعوا أن يصلوا إلى أقصى نضجهم وعطائهم.

النتاج الليبي العلمي التاريخي بدأ بزخم لكن المؤرخ يحتاج إلى فترة من الزمن حتى يستطيع أن يصل إلى أوج نضج الأدوات المنهجية والعلمية ولهذا ربما وهذا ليس من الإنصاف ولكنني اريد أن أجادل وأقول بأنه لم يستطع هؤلاء المؤرخون الوصول إلى إنتاج أفضل ما لديهم بعد. وانا قرأت نتاجهم كل أطروحاتهم للدكتوراه في الجامعات الغربية والمحترمة جداً واعترف بأنني مدين لهم بالجميل فأعمالهم كانت في مجملها في مستوى علمي راق.

السؤال الآخر لماذا لم يستطع هؤلاء المؤرخون الكبار الوصول إلى إنتاج أفضل أعمالهم كما تمكن زملاؤهم في تونس والجزائر ومصر وفلسطين ولبنان والعراق.. أو حتى السودان. هذا سؤال آخر يرجع إلى عوامل وظروف داخلية وظروف خارجية.. ظروف معيشية وظروف نظام التعليم والبحث العلمي الأكاديمي.. ووضع الجامعة الليبية إداريا وتعليما أنتم ادرى به مني، والنتيجة وهذه حقيقة انهم لم يصلوا. بالإضافة إلى هؤلاء هناك فريق كبير من المؤرخين الآخرين الذين

درسوا وتخرجوا خلال المرحلة التعليمية الحالية في ليبيا من غير إعداد وبناء علمي رصين من غير أدوات منهجية نقدية من غير أسئلة كما ذكرت ومن غير معرفة بلغات أخرى- وأنتم تذكرون بأنني في محاضرة بطرابلس ذكرت بأنه في القرن 21 من غير معرفة لغة عالمية واحدة سيبقى الإنسان أمياً ولا يستطيع الباحث أن يقدم مساهمة فاعلة. . من الضروري أن يكون هناك إعداد منهجي علمي رصين وإعداد معرفي واسع وعميق بالجهود الإنسانية في مجال دراسة التاريخ والمجتمع وإعداد لغوي ولأنه بدون هذه الأدوات ومن غير بناء مؤسسات تحترم وتعزز حرية البحث العلمي سيكون من الصعوبة وجود المناخات التي تضمن للمؤرخ القدرة على الإنتاج والبحث العلمي. ولهذا وللأسف الشديد يظل الاستثناء الوحيد برأي هو مركز الجهاد وهو موضوع آخر نفضل الحديث عنه فيما بعد .

• يفتح قوس يخص مركز الجهاد . . نعود إليه فيما بعد

- أرجو أنني قد أجبت عن سؤال الكتابة الليبية . .

• نريد أن نسأل عن الكتابة العربية والغربية ما هو تقييمكم لها – خاصة وأنتم تعنون بالاتجاه المقارن ، فبقدر ما يهتم الباحث بالمادة التاريخية يهتم برأي ومنهج الباحثين الآخرين.

- هذا سؤال مهم للغاية. يلاحظ أن الكتابة الأكاديمية في ليبيا والكتابة التاريخية العربية بشكل عام هي كتابة نمطية، ومن ناحية التركيز تعكس الرؤية المحلية. . الشائع أن التونسي يكتب عن تونس والجزائري يكتب على الجزائر والمصري يكتب عن مصر ولا يقرؤون بعضهم البعض، وربما نحن نقرأ مثلا كتابات المصريين لعوامل تاريخية ولكن المصريين قد لا يقرؤون إلا نادرا عن أي أحد آخر. في ليبيا وقعنا في نفس المطب القطري العربي وهو الكتابة عن الدولة نفسها أو المجتمع نفسه أو قراءة الكتابات عن ليبيا فقط وأشنع منها مشكلة اللغة نقرأ ما كتب بالعربية فقط ولذا تكون قد حصرت نفسك في إطار ضيق للغاية. هذه مشكلة. . أنا بكثير من الأسى أجد أن جل الكتابات الأكاديمية بما فيها التاريخية تعاني من هذا المثلب الكبير. . من قصر هذه النظرة القطرية الضيقة. للاسف الشديد القراءة عن المجتمعات المعاصرة في أفريقيا وغيرها هي في الحقيقة غرائبية وغريبة للغاية بالنسبة لنا نحن الليبيين فما بالك عن القراءة للمجتمعات الأخرى. . قراءة التاريخ الاجتماعي لأوربا أو آسيا مثل الهند أو بلدان أمريكيا اللاتينية وبشكل جدي ورصين. ستجد جل المعلومات في هذه الدراسات العربية قصيرة وشحيحة ومضحكة وهذا شئ مفجع ومخجل. أنا

ربما كنت محظوظاً كوني تعلمت في الولايات المتحدة وأقوم بالتدريس هناك وأيضاً ربما الانفتاح المبكر في شبابي وربما بركة الإشراف التي تقودني من مكان إلى آخر أدت إلى أن أنفتح على الآخرين والآخرون انفتحوا على كتاباتي ووجدت نفسي غير معزول.. ولكننا نحن الليبيون كبلد مستعمر في النصف الأول من القرن العشرين عانينا من العنف والتدمير المادي والنفسي والعزل والحصار وبالتالي لدينا كم كبير هائل من المستعمرين والمهمشين. نحن لم نعاني من الاستعمار الاستيطاني فقط الذي دمر كل المؤسسات التي بنيت في العهد العثماني وبالتالي لم يبق لدينا تراكم مثمر مثل الذي حصل في تونس وفي مصر والمغرب وفي لبنان وسوريا والجزيرة العربية وحتى في العراق.

نحن عانينا ونعاني .. وبالتالي أحيانا البلادة الأكاديمية تغيظني لأن التدمير الذي حصل في ليبيا مختلف تماماً و طال كل المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع الأهلي التي بنيت في المرحلة العثمانية والنصف الثاني من القرن التاسع عشر.. جلها دمر، وهذه تركة نحن نعاني منها وفيها حتى الآن في الدولة الحديثة. أيضاً هناك التراكم لما بعد الاستقلال وإلى حد الآن أنتم أدرى به لظروف تاريخية عديدة.
ومن هذه الناحية الدراسات المتوفرة جلها دراسات إيطالية والدراسات الإيطالية تعاني من التحيز، طبعاً هناك دراسات غير متحيزة لابد من الاعتراف بها ولكن جلها مبنى على الرؤية الاستعمارية محاولة لتقبل التجربة الاستعمارية بشكل عام.. ولأن الباحثين الإيطاليين المعاصرين لا يجيدون اللغة العربية ما عدا القلة منهم ما يزال هذا يخلق نوعاً من المشاكل في الفهم ويعيق البحث العلمي الموضوعي، وهناك الدراسات الفرنسية المتخصصة رغم تحيزها على مصر وتونس والجزائر والدراسات الفرنسية والإنجليزية على مصر.. هذه الجهود ورغم ملاحظاتنا النقدية لم نجن ثمارها بعد كما جني ثمارها غيرنا الذين عندما بدأوا وجدوا هناك تراكمات عديدة، صحيح تحتاج إلى نقد؟ نعم ولكنها تساعد في تقديم إضاءات وتكوين قاعدة للبحث. على أية حال نحن بدأنا. وهذا ضروري - بهذا التراث الأكاديمي الاستعماري وبالدراسات الأخرى التي جاءت بشكل بسيط مثل كتابات الانثروبولوجيين الإنجليز والأمريكان وغيرهم الذين جاءوا إلى ليبيا وزاروا أوجله وسوكنه وبرقة وغيرها وقد يكونوا هؤلاء قدموا شيئا عن مجتمعنا بصرف النظر عن أهدافهم، أعترف بهذا. ولكن هناك أيضاً قطيعة بسبب الصراع ما بين الدولة الليبية والدولة الثورية التي نشأت بعد التسع والستين وأيضاً بسبب الصراع مع الدول الأوربية وبالذات الولايات المتحدة وقد أدى هذا إلى الانقطاع في استمرار تراكمات الدراسات التاريخية عن ليبيا، ولكن هناك استثناءات مثل جهود الدكتورة ليزا أندرسون من جامعة كولومبيا وصديقي ديرج ماندلوبين وغيرهم.. هناك خمسة أو ستة أسماء لأساتذة مهمين، ولكن هذه

الدراسات قد لا تعني الكثير. الدراسات شحيحة وإلى حد الآن الكتّاب والدارسون الغربيون يعترفون بأنهم لا يعرفون الكثير عن ليبيا ومع ذلك فهذه الدراسات لابد من الإلمام بها ولذا الأمر يتطلب تعلم اللغة الإنجليزية والفرنسية والإيطالية لقراءتها ونقدها والتفاعل معها ولكن هذا للأسف الشديد غائب حتى الآن؛ لأن هناك تمجيداً للذات أو كما يقال في التعبير الأمريكي أنك في حالة دفاعية.. واضعاً تروساً وجسوراً ومتقوقعاً داخل أسوار.. وكأن هناك مؤامرة في كل جانب وفي كل زاوية.

• أنت تولي إهتماما كبيراً بل وتشيد بما تسميه الجماعات المهمشة والناس العاديين.. اولا سنسال من هم المهمشون اجتماعيا في التاريخ الإنساني و في التاريخ الليبي. هل هم الصعاليك في التاريخ العربي او الهيبز في اوربا او الغجر.. ايضا ما علاقة ذلك بنماذج المتمرد واللامنتمي والاوت سايدر الخارجي إلخ.. هل هم المهمشون المغتربون طبقيا واجتماعيا. هل دراساتك تخص جماعات ام طبقات ام شعوبا.. التهميش قد يكون حدث ويحدث في فترات تاريخية بسبب قوانين الصراع الاجتماعي باشكاله المتعددة فيتهمش افرادا او جماعات او شعوبا او طبقات عن الفعل والحركة والمساهمة.. ماذا يضيف المهمشون إلى الحقل المعرفي او الدراسة العلمية.

- أرى أن هناك اتجاهاً عاماً سائدا هو اتجاه الفئات الوسطى والعليا في الكتابات التاريخية عموما والعربية والليبية بشكل خاص. مثلاً مؤرخو المقاومة الليبية ومنهم الشيخ الطاهر الزاوي الذي أعتبره من أهم مؤرخي تلك الفترة الذين جاهدوا وكتبوا عن هذه التجربة بأنفسهم. كان راديكاليا بكل معنى رغم أنه كان جهوياً إلى حد ما.. كتب كتابه عن القبائل والزعامات وعن التاريخ العثماني ولكنه كان تاريخ الولاة والسلاطين والباشاوات. وهذا هو الشائع في الكتابات التاريخية.
دائما تذكر المناهج المدرسية الليبية الوالي الفلاني والأمير الفلاني والملك الفلاني وأيضاً في التاريخ النخبوي الإسلامي الخليفة الفلاني والملك والأمير والسلطان أو الأسرة الحاكمة إلخ.. هناك تحيز معرفي في كتابة التاريخ الإسلامي والتاريخ العربي والتاريخ الليبي هذه النقطة الأولى. النقطة الثانية أيضاً دائما ندير ظهرنا لما يسمى بالمجتمع الأهلي أو المدني الحديث ودائما عندما نحكي عن المجتمع نحكي عن الشعب والجماهير والجموع بشكل عام وتجريدي ولا نجد فيه تفاصيل عن وجوه الناس بمختلف وتنوع فئاتهم وطبقاتهم وأعمالهم ونسائهم ورجالهم وغيرهم.

• يستخدم البعض كلمة جمهور

- أعتقد أن هذا الكلام فيه الكثير من الديماغوجية لأنه في نهاية الأمر هو خيار

أيديولوجي، هل أنت تراهن على الدولة وبناء مؤسساتها بالارتباط بالناس بالمجتمع أم تراهن على ماذا ؟! اتمنى أن يكون إسهامي في الكتابة التاريخية عن المجتمع الليبي وعن منطقة شمال أفريقيا إسهاماً معرفياً بشكل خاص، وفي العلم إسهاما منهجياً بشكل عام. وأنا من قلائل الباحثين الأكاديميين الذين يريدون تركيزاً مهماً وجدياً على التنظير ليس على الدولة فقط ولكن التنظير في ماهية المجتمع الأهلي والمدني الآن، وإذ تذكرتم المحاضرة التي غامرت بإلقائها في مركز الجهاد عن أصول المجتمع الأهلي في ليبيا كنت قد أردت من خلالها جس نبض الجمهور الكريم لفهم شئ معرفي منهجي بغض النظر عن التحليل، هذه هي النقطة الأولى.

النقطة الثانية للأسف الشديد نحن لم نول الاهتمام بالفئات الفقيرة . . مثلاً الفقراء في التاريخ الليبي . . الفقر و الفقراء، القبائل الفقيرة، الجبادة الذين كانوا يعملون اثني عشرة ساعة في اليوم، فقراء الفلاحين في الواحات . لم نول الاهتمام بالقبائل الجائعة التي تغزو أماكن قبائل أخرى، ولم نول الاهتمام كما يجب بالحرفيين والبحارة والفئات الدنيا في المجتمع الليبي، كذلك لم نول الاهتمام بالرقيق والعبيد والشواشنة بشكل جدي وبشكل شجاع.

أنا أعنى المهمشين تماماً الجبادة النساء الفقراء الشحاذين الشواشنة العمال بمجال الموانى وعمال الحلفاء وعمال المزارع . . في الحقيقة لم نهتم بشكل أشمل بالمجتمع الأهلي.

أرفض أن نتغاضى عن هذه الأشياء وهذه الوقائع وهذه الفئات، وأن نعترف بما لنا وما علينا في الجوانب الإيجابية والجوانب السيئة في مجتمعنا، أرفض أن أمشى مع تيار عدم النظر لها وحاولت أن أنظر لها وأدرسها أيضاً بشكل نقدي كما يجب على الباحث من حيث الأمانة العلمية.

إذا لاحظتم أنا أنظر إلى المجتمع بحب؛ لأنني جئت من عائلة تحب هذا المجتمع وألة حادة الذكاء وقوية الشخصية وأب معلم متسامح ومستنير . .

جئت من المنطقة الوسطى وكان تعليمي تعليماً غير شوفيني سواء في أسرتنا أو في القاهرة أو في أمريكا، وأحاول أن أنظر منهجيا وفكريا بعين ناقدة لفهم المضامين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذا المجتمع وبما لا يغمض لأي شئ حقه. هناك الكثير من الحب والتعاطف مع كل القبائل وكل الفلاحين ومع الحضر ومع الأرياف والبوادي مع كل الفئات، وهذا ما لاحظه أحد المراجعين لكتابي . . وللأسف الشديد دراساتي عن بلدي الأصلي ليبيا تثير الكثير من الاهتمام النقدي والقيمي خارج ليبيا.

• أليس لهذا التهميش علاقة بنشوء الدولة - كدولة نخبوية ،إذا عدنا إلى تاريخ المجتمعات العربية الإسلامية ؟.

- نعم نعم. ولكنني أزعم، مع أنني غير متخصص في التاريخ الإسلامي، أن التاريخ الإسلامي الحقيقي الواقعي لم يكتب بعد. نحن كتبنا التاريخ السلالي والأسري والسلطاني والتاريخ العقائدي الإيماني لكن التاريخ الواقعي للمجتمعات الإسلامية لم يُكتب بعد، وهذا جزء من ورطة العيش في منطقتنا ككل بما فيها ليبيا لأن هناك تابوات كثيرة.. تابو ديني وتابو سياسي وإلخ يجب أن نعترف بهذا أيضاً.

• هل من الممكن اعتبار جماعات ثورة الزنج وحركة القرامطة من المهمشين ؟

- طبعاً هي فئات وجماعات مهمشة والأكثر تهميشاً من غيرها في مجتمعات تلك الفترة وهي فئات مهمة فعلاً في الحركة والإنتاج.. ولكن ما هي المجتمعات الأهلية، إنها ليست مجتمعات مسلمين وكفار، إنها المجتمع بفئاته وطبقاته المتعددة والمتنوعة والمختلفة. التجار والعمال والصناع والفلاحين.. المجتمع بفقهائه وجواريه وعبيده ورقيقه وأسراه ومنبوذيه وأيضاً ذوي القدرات الإبداعية فيه. ولهذا أرى أن الحداثة- وهذا موضوع شائك - لا تأتي من الخارج فقط.

• هل التاريخ الحقيقي هو البحث في قوانين الصراع والتعاون والمساهمات المتنوعة للقوى والفئات التي تكون المجتمع كوحدة اجتماعية في فترة أو طور تاريخي عبر قضايا وأهداف وليس التاريخ المحض للحوادث أو الوقائع المجردة ؟.

- تاريخ المجتمع يبنى على الفعاليات والديناميات والمؤسسات، الأسماء والتواريخ للوقائع هي في الحقيقة أكثر الأشياء تبسيطاً وسهولة ولكن الأساس هو النظر في ما وراء الأحداث ووراء الأسماء وما وراء التفاصيل: وهي الآليات والقوانين والفعاليات والمؤسسات والطرق الإبداعية والعلمية والحيوية في حل المشاكل وفي الصراع من أجل التطوير. هذا لم نكتبه بعد والتاريخ العربي الإسلامي في الحقيقة وللأسف الشديد.. نقطة قبل أن أنساها: نحن الآن - ومع ظهور الحركات الإسلامية بتعدديتها التكفيرية منها وغير التكفيرية الإبداعية والرصينة وبحكم الإخطار المحدقة بالمنطقة.. تقهقرنا بشكل شنيع في نقد الذات والفكر النقدي رغم أن الأشياء التي تمس عقيدتنا الإسلامية صارت أكثر تجذراً وتحتاج إلى النظر الحر العميق والجريء

ولكن في الوقت نفسه صار لدينا نوع من عدم التسامح وعدم القدرة على التفكير النقدي وهذه كارثة كبرى.. إذا لم نكن قادرين على ممارسة النقد الذاتي وتقبل النقد الذاتي فلا مستقبل لنا جميعا.

- **استدراك: نذكر مصطلح البروليتاريا الرثة في أدبيات الفكر الاشتراكي ونشير إلى ماركيوز والانتباه إلى فئات الطلاب والزنوج والمهاجرين ثم دراسات كثيرة أضافت الحركات النسائية وغيرها والكتابة عن عمال التراحيل والمياومة. هذا وغيره يؤكد أن لهذه الجماعات أو الفئات دور اجتماعي كبير في الحراك الاجتماعي والدفع باتجاه متغيرات.. ولذا تتوجب دراستهم بجدية لفهم الدور والفاعلية.**

- هذا الاستدراك مهم. أنا درست هذه الفئات ليس لأنني أحبها فقط ولكن لكي أظهر كم هي فاعلة في التاريخ. هم فاعلون في التاريخ.. مهمشون اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا وثقافيا في المجتمع ولكن لهم أدوار مهمة في حركة المجتمع الليبي وتاريخه بشكل عام.

يجب أن نذكر في التاريخ دور الجباد الذي يعمل 12 ساعة يومياً بأغانيه وبأحزانه، والجبادة وهي عملية سحب المياه من الآبار كانت في منتهى الاستغلال للقوى العاملة في تاريخنا. هؤلاء الجبادة كانوا في قاع المجتمع الليبي من كتب عنهم. لقد وجدت كتبا فرنسية تبحث في مسائل وأغراض أخرى تهتم بالجبادة وبرعاة الإبل الذين لا يملكون إبلا.. الرجل البدوي الفقير الذي لا يملك إبلاً ويرعى إبل وقطعان شيوخ القبيلة ذوى المكانة بالقبيلة.. المغارسة أو عملية التخميس. هذه الفئات لم تدرس وهؤلاء شرائح مهمة جداً في النسيج الاجتماعي.

ولكن اسمحوا لي أن أقول شيئاً مهماً في دراساتي وهو هم أساس. أنا أركز كثيراً على المرأة الليبية وليس بشكل أبوي لأنني أعتقد أن لها دوراً لم يدرس بشكل علمي وجدي. المجتمع الليبي مجتمع أبوي مجتمع رجولي أو رجالي وإذا لم نستطع الإنصات إلى المرأة الليبية وهمومها وانشغالاتها، وليس الكلام عنها فقط، فإننا لن نكتشف دورها المهم الذي لعبته كل هذه القرون وكل هذه الفترة التاريخية الطويلة.. وسنظل على السطح إذا لم تنل الحركات النسائية في بلادنا وكل القوى الطليعية غير الرسمية حقوقها المشروعة لتفعيلها فلا مستقبل للمجتمع الليبي.

• قبل نهاية اللقاء - الحوار سنتوقف في محطتين أو ثلاث. في المحطة الأولى نتوقف عند كتابكم المعنون بالمجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا الذي تم سحبه من معرض الكتاب منذ سنوات ولا ندري من المسؤول عن ذلك ولمصلحة من. طبعا أحدث هذا الإجراء انزعاجا في الوسط الثقافي وخاصة أنه كان في الوقت نفسه موجوداً ومقروءاً ومدروساً في الكثير من جامعات العالم بل ومرحبا به من كثير من المؤرخين ومن قبل الجامعات. صورة متناقضة.. موقف متناقض ما كنا نتمنى أن يحدث. ننتهز هذه الفرصة لنستطلع أحاسيس الدكتور (علي) ومشاعره عندما يعرف أن كتابه قد قوبل بالصد والمنع.. وهو موضوع يمس الموضوعة التاريخية الليبية العلمية الثقافية، ويتوجب الإشارة إلى أن هذا الكتاب قد تم تناوله وعرضه لأول مرة في مجلة (لا) من قبل الأستاذ الشاعر والكاتب (محمد الفقيه صالح) وكان عرضا طيباً وحافزاً للبحث عن الكتاب و دراسته وقراءته وكان هناك عنوان صغير فرعي لتلك المقالة: (كتاب غير متداول في الأسواق الليبية).

- في الواقع.. كان رد فعلى عفويا وهو الشعور بالأسى والحيرة لأن بلدي الأصلي بلدي ليبيا لا يسمح بتداول هذا الكتاب الذي يتناول مرحلة تاريخية مهمة تنتهي باستشهاد عمر المختار..المرحلة التي ربما نحن الليبيون يجب أن نتفق عليها. وأيضاً شعرت بنوع من الانزعاج وخيبة الأمل والمرارة وخاصة أن هذا الكتاب كان مرشحاً لأهم جائزة علمية في الولايات المتحدة ويدرس في أفضل جامعات العالم بما فيها استراليا وغرب أوربا والولايات المتحدة وغيرها. لم أجد أية إجابة على هذا السؤال، و لا زلت أبحث وألقي الأسئلة لأنني الكاتب والأكاديمي الليبي الوحيد الذي نشر له مركز دراسات الوحدة العربية هذه الأطروحة ولأن الكثير من زملائي في ليبيا سواء في أجهزة الدولة أو قراء أكاديميين وغير أكاديميين ذكروا لي بأنهم أعجبوا بالكتاب وتعلموا منه شيئا جديداً. ولكن الناشر في بيروت ذكر لي أن الكتاب من الناحية الرسمية ممنوع في ليبيا. وأنا لا أدري لماذا ولازلت أطرح هذا السؤال وارجو أن يفرج عنه لأنه ليس هناك تبرير لمنعه.

• المحطة الثانية: تخص مركز دراسات جهاد الليبيين، الذي يكاد أن يكون المؤسسة الوحيدة ـ علميا وثقافيا ـ التي ما فتئت منذ إنشائها وهي تنجز مهامها وتحاول بإمكانياتها - ورغم

أية صعوبات ـ أن تقدم التاريخ الليبي توثيقا مقروءا ومسموعا ومصوراً إلخ. كيف ترى هذه المؤسسة ودورها المتميز وما هو توقعاتكم لهذه المؤسسة التي نقدر دورها الكبير ؟.

ـ أنا أتفق معكم. . وأضيف أن مركز الجهاد هو أهم المؤسسات العلمية الرائعة التي أنشئت بعد الثورة والدكتور محمد الطاهر الجراري المدير والمؤسس للمركز يستحق الكثير من التقدير والامتنان لإدارته لهذا الصرح العلمي المهم ليس في ليبيا فقط وشمال أفريقيا ولكن في مجمل المنطقة العربية والإفريقية. اقدر كثيراً هذه الجهود في إعادة كتابة التاريخ الوطني وبالخصوص التاريخ الشفهي الذي ضاع من الكثير من الشعوب والمجتمعات والدول. ولهذا أعتبر نفسي عضوا فيه ورغم بعد الجغرافيا فقد ساهمت لاحقاً في إغناء هذه التجربة الوطنية بزيارة المركز كل عام وإلقاء المحاضرات وصار لدى الكثير من الأصدقاء والزملاء في هذا المركز وأنا فخور بهذا الانتماء وهذا الدور العلمي المتمكن والواعي لكتابة التاريخ الليبي الشفهي. ولكن وبعد هذا الإنجاز ـ كما ذكرت لصديقي وأخي الدكتور محمد الجراري وزملائه ـ هناك تحد يظهر الآن: وهو أن ينتقل المركز من مرحلة الكم في تجميع التاريخ الغير رسمي وتاريخ الناس المستعمرين والتاريخ الشفهي إلى مرحلة الكيف والتركيز على الدراسات ذات الطابع التحليلي والمقارن وأيضاً الدراسات التي تطرح الأسئلة الصعبة ـ مثل التي طرحت في هذا اللقاء. هذا التحدي هو القفزة النوعية وربما هي أجندة للمستقبل لابد من الشروع في إنجازها الآن. أتمنى أن يحدث هذا وأنا الآن قد صرت جزءا من حوار علمي مفتوح عبر التعاون مع الباحثين في المركز وأعتقد أننا بدأنا في قفزة نوعية كيفية في التحليل التاريخي وارجو أن تستمر في السنوات القادمة ليس في ليبيا فحسب بل وبالتعاون مع الباحثين من بلدان أخرى وخاصة أوربا وأمريكا والجامعات المرموقة في العالم التي لها اهتمام بالتاريخ الليبي الذي أهمل كثيراً و همش كثيراً والذي لم يعرف حتى الآن بشكل علمي نقدي وبشكل جدير بالاحترام والتقدير.

• أشياء كثيرة مؤجلة. . لكن هذا لا يمنع من توجيه سؤال عن ما هو المطلوب في كتابة تاريخنا ما هي الوسيلة ما هي الأداة وبأية مؤسسات وبأية رؤيا ؟

ـ الأفراد لا يستطيعون وحدهم كتابة التاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي ولذا أعتقد أن الوسيلة تكمن في المؤسسة العلمية والموضوعية الجادة التي تستطيع أن تبني جسورا للباحثين وتقدم لهم العون. وهذا ما قام به مركز الجهاد حتى الآن. الصعوبة تكمن في القدرة على الاستمرارية. . أن تبدأ قوياً وجميلاً وبشكل نقدي هذا مهم ولكن

الاستمرارية هي الأهم .
سؤال آخر مشروع: لماذا مركز الجهاد فحسب أين الجامعة ومراكز البحوث أين التعليم الليبي.. التعليم الذي بدأ ينحدر. نحن عندما تخرجنا كأوائل الطلبة من المدارس الليبية في بداية السبعينيات ارسلنا إلى أفضل كلية في مصر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكنا من المتفوقين فيها وبعثنا بعدها إلي الولايات المتحدة واستطعنا أن ننافس هناك وأن نتعلم في أفضل الجامعات في العالم ليس لأننا عباقرة ولكن لأننا تخرجنا من مؤسسات علمية وتعليمية في ليبيا كانت قادرة على إعداد جيل من الليبيين القادرين على المنافسة والتفوق والاستمرار.
المعضلة التي نعاني منها الآن ليست تطوير مركز الجهاد بل هي انحدار وتدهور المؤسسات الأخري كالتعليم وغيره وأنتم أدرى بها. أين يتعلم النشء الليبي الآن وماذا يتعلم. أنا لا أعتقد أن الشبيبة الذين يتخرجون الآن من الجامعات الليبية قادرين على التقدم على نحو علمي منهجي سليم.
خلاصة القول نحن لا نريد كاتباً واحداً أو مؤرخاً واحداً أو اثنين أو ثلاثة نريد تنوعا واستمرارية للعديد من شبابنا وشاباتنا الذين يستطيعون مواصلة التعليم عبر إعدادهم وتأهيلهم لممارسة وإنتاج شئ جيد ومفيد قادر على المنافسة وينال التقدير.
أنا في الحقيقة لا أعلم الكثير عن التفاصيل، ولكنني أعتقد أن تأجيل بناء المؤسسات ليس مسألة خيار أو مسألة حوار بل هي موضوع أساس وحيوي وربما ذكرت هذا في كتاباتي ولقاءاتي العديد من المرات. نحن الليبيون لم نحسم بعد بناء الدولة أو مؤسساتها حتى الآن وإن تأجيل هذا السؤال يضعنا في وضع في غاية الفداحة في المستقبل وأمام الأجيال القادمة.. ففي نهاية الأمر نحن لا نريد فقط مركز الجهاد ولكن نريد مؤسسات أخرى تقوم بدورها الفاعل في المجتمع وهذا هو التحدي الأكبر .

- **في سياق إعداد كوارد لها القدرة على قراءة واستبطان التاريخ .. هل من الممكن القول أنه من الضروري فتح الحوار لمراجعة نقدية للكتابات التاريخية الليبية .. مراجعة المناهج التعليمية أو منهج التعليم بشكل عام في مختلف المراحل وما يقدم فيه عن وقائع تاريخنا ورموزه وأعلامه وقضاياه.. فهناك ضعف كبير جداً في المادة التاريخية بل وتقدم بأساليب إنشائية وغير موضوعية. هل حان زمن النقد ؟.**

- هناك مشكلتين الأولى استمرارية وتراكم المؤسسات الاجتماعية والسياسية وهذه نحن الليبيين في القرن 21 لم نفلح في إنجازها بعد منذ بداية الغزو الإيطالي وربما حتى الآن، ولهذا فإن ظهور أفكار في كتابات تحاول إبراز التاريخ القبلي والتاريخ الجهوي

ليس غريباً لأنه ليس هناك بدائل مؤسسية وتعليمية قوية في المجتمع. وعندما ننظر إلى جيراننا الاقربين فقد نجد هناك مشاكل ولكن تظل هناك استمرارية في مؤسساتهم وفي أسماء شوارعهم وفي جامعاتهم في ميادينهم وصروحهم وفي أشياء أخرى. . نحن لدينا الكثير ولكن لم نكتسب معرفة اهمية التراكمات. انا اعتقد ان هذه مسألة مهمة جدا.
المشكلة الأخرى أن التعليم العربي بدرجات مختلفة لا يزال تعليماً متخلفاً، بالمقارنة مع التعليم في بلدان أخرى بمعنى أنا أعلم في جامعة بالولايات المتحدة وعلى دراية بأهمية إعداد النشء في الدراسات الأساسية والعليا وما بعدها نأخذ مثالا بسيطا جداً: الطالب الجامعي . . . طلاب الجامعة الليبية أو العربية لا يتعلمون المناهج الحديثة. . التحليل النقدي. هناك شئ أكثر أهمية من الكتابة وهو كيف يقرأ هؤلاء النشء. . ماذا وكيف يقرأون . . كيف يتعلمون أن يكونوا قراء نقديين تحليليين. . هذه من الأشياء المهمة ومن المقومات الأساسية في التعليم الحديث الآن: القدرة على القراءة النقدية الواعية. . النقد ليس بتوضيح أو تبيان الأشياء الناقصة في الكتابة. بل النقد بمعنى ما هو الجدل ما هي الافتراضات ماذا ولماذا وكيف وغيرها من الأسئلة ما هي القراءة الموضوعية علميا ومنهجيا لموضوع البحث والدراسة وأيضاً فهم المادة أحداثا ووقائع وقضايا لغرض استيعابها. هناك مشكلة استيعاب ولهذا وللأسف الشديد أن كتابي الوحيد الذي ترجم إلى اللغة العربية- لأن هناك كتابا آخر لم يترجم بعد- لم يتم استيعابه على النحو الأفضل حيث إن الكثير من القراء في ليبيا اهتموا بمناقشة مسألة القبيلة الفلانية أو الزعيم الفلاني وغيره. هؤلاء في نظري لم يفهموا مضامين وحيوية الأسئلة والمسارات الفاعلة الموجودة في المجتمع الليبي والتي حاولت طرحها.
التعليم العربي في الحقيقة تعليم ردئ ولابد من الاعتراف بهذا الواقع ولا يمكن أن نغطي عين الشمس بالغربال. في ليبيا الآن التعليم ردئ ومن غير تعليم قوى وحديث ومعاصر وكفوء لن يكون بوسع الاجيال الجديدة أن تنافس الشبيبة في المجتمعات الأخرى.

• المحطة الجديدة: سمعنا عن إنتاجك الجديد الذي يشغلك الآن والذي نأمل أن يكون متميزاً خاصة وأنك تعد له منذ حوالي سبع أو عشر سنوات. . ما هو هذا العمل ؟.

- الحقيقة أنني بدأت منذ عشر سنوات في البحث والتنقيب في الأرشيف وفي المقابلات الشفهية وفي الدراسات المقارنة عن المرحلة التي ما بعد كتابي الأول وهي المرحلة ما بين العام 1931 بعد استشهاد عمر المختار إلى الاستقلال 1951 واكتشفت أن هذه المرحلة هي أكثر المراحل غموضاً وتعقيداً وصعوبة ولهذا حتى الآن لم أفلح في إتمام الكتابة. نجحت فقط في الحصول على 80% من المادة الارشيفية الأصلية لهذه المرحلة وآمل أن تمنحني الجامعة تفرغا لمدة سنة حتى أبدأ فعليا في الكتابة وأتوقع أن يظهر

هذا الكتاب ويرى الضوء في خلال سنتين.
ولكن وللمصادفة انه بعد أن كرمتني جامعة لندن بإلقاء كلمة الافتتاح الرئيسة في مؤتمر عن الموروث الاستعماري الإيطالي وألقيت محاضرة عن السرد التاريخي الليبي أو كتابات التاريخ الشفهي وعن أغاني وأشعار المعتقلين الليبيين في المعتقلات الفاشية الإيطالية ما بين 1929 و 1933 طلب مني الكثير من زملائي في الجامعات الأوربية والأمريكية وبإلحاح أن أكتب كتاباً مع ترجمة لبعض الإشعار والملاحم التي كتبت في تلك الفترة وعبرت عن المعاناة التي كابدها الليبيون وعن المعارك التي خاضوها ببطولة لأن هناك تجاهل كامل وغياب للذاكرة عن هذا الموضوع في أوربا والولايات المتحدة ، وألحيت بدوري على مركز الجهاد أن يصحح هذا الإهمال بالتركيز على عقد ندوات ومؤتمرات في هذا الشأن إلى جانب الجهود المبذولة في تجميع وتوثيق الروايات الموجودة الشفهية.
واخيرا افلحنا في إنجاز مؤتمر دولي عن المعتقلات الفاشية الذي جئت بسببه هذه الأيام إلى طرابلس ونجح هذا المؤتمر في دعوة باحثين من اوربا ومن امريكيا ومن بلادنا وهذه هي البداية .
ايضا سوف اكتب كتابا اخر بعد نشر كتابي (الأصوات المنسية) الذي نشرته دار نشر دادرج وهي من أهم الدور الاكاديمية عالميا وسانشر كتابا عنوانه سيكون قريبا من هذا العنوان بالتركيز على المعتقلات من المصادر الشفهية والوثائق الأجنبية والذي آمل أن يؤدي إلى تغيير طبيعة الدراسات الغربية عن الفاشية الإيطالية بشكل عام .
بعدها اعتقد انني سأعود إلى إتمام هذا الكتاب الثاني الذي أرهقني ولكنه كما اعتقد ربما سيكون في منتهي الأهمية لنا جميعا ، وليس لدى إجابات جاهزة.. الشيئ المهم الذي قلته سابقا واكرره في هذا اللقاء.. أنا عندما اكتب ليس لدى إجابات جاهزة أنا احقق في مجاهل التاريخ وارشيف التاريخ وذاكرة رواة التاريخ الشفهي القي الأسئلة وابحث عن إجابات واترك الحقيقة الموضوعية تقودني إلى كتابة هذا التاريخ وهذا هو التحدي الكبير.

• شكراً لك وها نحن نختم حوارنا بمبتدأ المعرفة والحرية وهو طرح الأسئلة وهو أساس رسالة العالم والمثقف والمعلم.

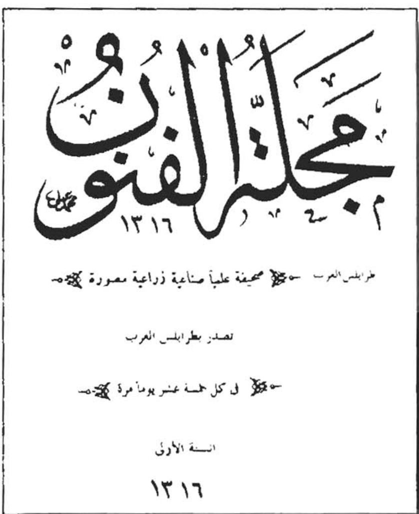
- شكراً لكم. أود أن أقول كلمة أخيرة: أنا سعيد بهذه المقابلة.. بهذا الحوار بالأمس والليلة لأن الحديث عن البحث العلمي والبحث التاريخي وإسهاماتي خلال 51 سنة في ليبيا كانت أحاديث شخصية وعفوية وأنتما قمتما بأول محاولة منهجية جادة لطرح أسئلة لم تطرح علي إلا في حوارات خارج بلدي، وأنا سعيد بهذه الأسئلة لأنها أثارتني وشكلت تحد لتوضيح أشياء لم أكتب عنها بالعربية بعد وأشياء لم أتناولها باللغة العربية ولهذا أنا سعيد جداً بهذه المقابلة لأنها جادة ومهمة وأرجو أن يجد قراء عراجين فيها ما يفيد.



موسوعة داود أفندي العلمية

مجلة الفنـــون تقديم وفهرسة الأستاذ علي مصطفى المصراتي

د. محمد محمد المفتي


مجلة الفنون

١٣١٦

طرابلس الغرب — صحيفة علمية صناعية زراعية مصورة

تصدر بطرابلس الغرب

في كل خمسة عشر يوماً مرة

السنة الأولى

١٣١٦

كلما التقيت مع الأستاذ علي مصطفى المصراتي وذكرته بأنه معلم الأجيال ، ابتسم وشدني من مرفقي ليهمس إلى بقفشة من بديهيته المتوقدة. هذه المرة ، التقينا عند زيارته لدار الكتب الوطنية (وكان قد جاء إلى بنغازي لتعزية الدكتور سليمان الغويل في وفاة المرحوم والده). وقبل أن نذهب إلى غداء سمك على مائدة الصديق والقاص محمد على الشويهدي ، أخرج من شنطته نسخة مجلة الفنون قائلا بمودة آمرة : نبيك تقراها .. إنت تفهمها.

ومرة أخرى ، ينجز شيخ الأدباء الليبيين الأستاذ علي مصطفى المصراتي ، عملا لم يخطر ببال أحد .. ويفاجئنا بنشر الأعداد الكاملة لمجلة الفنون التي أصدرها محمد داود أفندي في طرابلس سنة 1898. المذهل حقا أن الأستاذ على يشعر بإلحاح المسئولية ويدرك أهمية هذه المجلة – الموسوعة ، كجزء من عطاء الثقافة الليبية .. والتي، أي هذه المجلة لو صدرت في مصر والشام لكان لها ولصاحبها شأن آخر ، كما يلاحظ الأستاذ علي في مقدمته، التي غطت سيرة صاحب المجلة.

محمد داود أفنـدي

محمد داود أفندي (1866–1917) ، من مواليد طرابلس ، لاب من رجال القضاء بالمدينة. وتوفي بالسكتة القلبية ودفن بمقبرة سيدي منيذر. وهو والد الطبيب سعيد طوقدمير الذي عمل في طرابلس إبان العهد الإيطالي.

تعلم محمد داود بالمدرسة الرشدية ، وكما يخبرنا الاستاذ على ، شغف باللغات والترجمة. ثم التحق بالسلك الوظيفي في إدارات الولاية ليصبح «مميز قلم» أو رئيس كتبة بالسراي. كما عمل لفترة في تركيا في دائرة تدقيق المؤلفات التابعة لوزارة المعارف.

وعن حق . . يصفه الاستاذ علي بأنه " شخصية فذة، ذي مواهب متعددة" ، لكن لا أحد اعتنى بسيرته وعطائه كصحفي متميز. ويبدو أنه كان ميالا إلى العزلة ، منقطعا لأعماله ومطالعة الصحف العالمية والعلمية وترجمة بعض موادها.

مجلـة الفنـون

كانت مجلة نصف شهرية ، واستمرت في الظهور لأكثر من عام . . مشروعا ثقافيا متفردا لتنمية المعارف العلمية للقارئ المثقف ، فقد كان المتخصصون قلة نادرة.

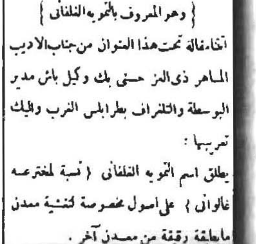
واختصت "كل الفنون" بنشر أخبار الكشوف العلمية والمخترعات ، ومواضيع للتوعية في مجالات الصحة والوقاية والإرشاد الزراعي.

رغم انها لم تستمر طويلا ومجمل صفحاتها 352 صفحة ، فقد كانت المجلة عملا بطوليا . . خاصة إذا عرفنا أن محمد داود لم يكن ينجز الترجمة فقط ، بل كان نقاشا ماهرًا في إعداد الكليشيهات ورسم النباتات وتخطيط الخرائط ، لطباعتها.

ويرى المصراتي أن مجلة الفنون كانت الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة في المغرب العربي ، وتضاهي مجلة المقتطف التي أسسها يعقوب صروف في مصر سنة 1876.

المادة العلمية

بشكل عام ، تتوزع مادة المجلة تحت أبواب ، مثل « مطالب من الحكمة الطبيعية» وتناقش أحدث نظريات الفيزياء مثل قوانين الصوت ، وفكاهات فنية وتتناول بعض الأمور التقنية والتجارب العملية. وهناك أبواب مواد زراعية، فصول الرياحين ، ومجربات نافعة. كما تقدم المجلة بعض المقالات المطولة التي تنشر على حلقات ، مثل تاريخ التمدن الإسلامي والطلاء الكهربائي (أو ما يعرف اليوم بالجلفنة) وتطعيم الأشجار.



٣٤ { مجلة الفنون }

الطلاء الكهربائى

{ وهو المعروف بالتمويه الغلفانى }

اخذ مقالة تحت هذا العنوان من جناب الاديب الماهر ذى العز حسنى بك وكيل باش مدير البوسطة والتلغراف بطرابلس الغرب واليك تعريبها :

يطلق اسم التمويه الغلفانى (نسبة لمخترعه غالوانى) على اصول مخصوصة لتغشية معدن ما بطبقة رقيقة من معدن آخر .

كما تقدم المجلة في حلقات معلومات في الجغرافيا ، والتاريخ الطبيعي للكائنات الحية ، ومبادئ الهيئة (الفلك). وتنشر مقالة عن علم الصحة « للنطاسي الحاذق سليمان أفندي غزالة

الطبيب بطـرابلس الغرب». كما يـعرب كتابا عن الاقتـصاد الحـديث تحت عـنوان «الثروة» لمؤلفه ناظر الخزانة السلطانية.

ولا تخلو المجلة من بعض القصص الغرائبية مثل حكاية الببغاء الذي عمره 182 سنة والجزيرة المغناطيسية والأطفال الذين ربتهم ذئبة، وغيرها. لكنها تقدم معلومات عامة عن استهلاك الفحم الحجري في العالم، واحصائيات استهلاك السكر، وعن مشروع لحفر نفق في مضيق جبل طارق.

لكن معظم المقالات رصينة ومفصلة، فالمحرر يتحرى الدقة وحريص أن يشرح لا أن يبهر. وفي منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر، كانت التطورات العلمية متلاحقة ويتابعها الناس في المجتمعات الصناعية المتقدمة، ومن أهمها أبحاث الإيطالي ماركوني لإرسال برقيات باللاسلكي وهي الأبحاث التي قادت إلى اختراع الراديو.

وتغطي مجلة الفنون تلك الأبحاث المذهلة والتي جرت تحت بصر رجال الصحافة وتنقل إلى الجمهور أولا بأول. وفي سنة 1894 توّج علم البكتيريا الحديث العهد باكتشاف العـالمـان السويسرى الكسـنـدر يرسـين (ت 1943) Yersin والياباني كيتـا سـاتـو (ت 1931) Kitasato، لجرثـومـة الطـاعـون، ذلك الوباء الذي ارعب البشرية لعشرات القرون، واستطاع الباحثان استحضار مصل واقي. وتعرض مجلة الفنون هذا الموضوع باستفاضة ودقة تؤكد مدى جدية ومستوى محرر المجلة.

كما تعرض مجلة الفنون اكتشاف الآشعة السينية، أعجوبة ذلك الزمن في مختبر العالم الألماني وليام كـونـراد رونـتجـن (1845- 1923) سـنة 1895، الذي كرمه العالم بمنحه جائزة نوبل. وفي تلك الفترة أصبح رونـتجـن (تكتبه مجلة الفنون بالكاف) بـؤرة اهتمـام، بين عـبـارات التسـاؤل والفـضـول، المديح والإدانـة، والتهـاني وعدم التـصـديق.. واسـتبـشر الأطباء بجدوى الآشعة في تـشـخـيـص الكسور والأمراض. وككل جـديد رافقت الاكتشـاف مـبـالـغـات، حتى ان أحـدهـم ادعى أن الآشـعـه الجـديدة قـادرة على تـصـويـر الروح! وقـدم الاكتشاف أخـيـرا مادة لخيال رسـامـى الكاريكاتـيـر ما كانـوا ليحلمـوا بـهـا.

فـولتـيـر ليـبـيـا

والحقيقة أن فضل الأستاذ المصراتي كبير منذ عودته من مهجره بمصر سنة 1948، ليعتلي المنصات الخطابية مناديا " لبيك يا وطني لبيك" كخطيب للمؤتمر الوطني في طرابلس. وبعد أن تفرغ للأدب وكتابة التاريخ منح قراءه في عشرات المؤلفات ذلك الحب المتأصل للوطن وإصراره على وحدة ليبيا، كما أمتعهم بكثير من الأدب الرشيق والممتع.

فعلا يبهرك الأستاذ علي بحيويته، وتواضعه.. تواضعا ينبع من إدراكه أن مجال المعرفة شاسع وأن إسهام أي فرد لا يمكن ولا يجب أن يكون سببا للتباهي أو الغرور.

ويبهرك باهتمامه بالتجديد ، ومن هنا كان تشجيعه لعطاء الشباب ، أيضا من باب إدراكه بأن الفكر دائم التطور.

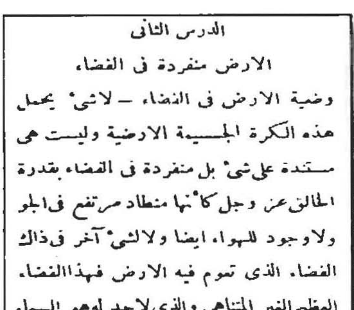
وأخيرا يمتعك الأستاذ علي بسرعة بديهيته وروح النكتة الحاضرة دائما. ولا أبالغ إن قلت انه يذكرني دائما بشخصية فولتير فيلسوف فرنسا الساخر في عصر التنوير .. وأحد مؤلفي الموسوعة الأولى والأشهر في العالم. فلا عجب أن يتحمس الأستاذ المصراتي لإخراج موسوعة مجلة الفنون ، مهما كانت متواضعة .. ربما ليقول لنا .. ها هو تراثنا الجدير بالفخر.

وفعلا قام وحده بترميم او إيقاظ ذاكرتنا الثقافية حين ألف عن الشاعر ابراهيم الأسطى عمر ، وعن الشاعر احمد الشارف ، وعن بن غالبون مؤرخ ليبيا وعن غومة المحمودي ، والبطل سعدون .. وحين حقق كتاب نفحات النسرين لأحمد النائب ورحلة الحشائشي. وحين أرّخ لرواد الصحافة في كتابه صحافة ليبيا في نصف قرن.

الموسوعة .. وإشكالية توطين العلوم

مجلة الفنون أقرب ما تكون للموسوعة الميسرة ، وفي زمانها كان عصر الموسوعات قد قارب على الانتهاء ، مع تطور الطباعة من جهة وانتشار الكاميرا ، وقرب اختراع السينما المتحركة والإذاعة .. وكلها وسائط إعلامية لنقل الخبر والمعلومة والصورة وإشاعة المعرفة ، فظهرت المجلات الموسوعية المصورة والكتب الصغيرة المتخصصة.

ولا أدري ما كان في ذهن محمد داود من غايات ، فقد أصدر موسوعته في طرابلس .. مدينة غالبية سكانها من الاميين آنذاك ، محدودة القراء فقد كان التعليم ، والتعليم البسيط فقط ، مقصورا على شرائح ضيقة مثل موظفي الدولة ورجال الدين وقلة من المتعلمين من خريجي المدارس الابتدائية والمعاهد الدينية. ربما كان يريد ان يقاوم الخرافة. وحسبه ان رمي بذرة على أمل ن تثمر .. كما يفعل الحرّاث او من يغرس فسائل نخيل او عقلا من الزيتون والكرم والعنب .. على امل تعطي أشجارا لاجيال قادمة.


الدرس الثانى

الارض منفردة فى الفضاء

وضية الارض فى الفضاء — لاشئ يحمل هذه الكرة الجسيمة الارضية وليست هى مستندة على شئ بل منفردة فى الفضاء بقدرة الخالق عز وجل كأنها منطاد مرتفع فى الجو ولا وجود للهواء ايضا ولا لاشئ آخر فى ذلك الفضاء الذى تعوم فيه الارض فهذا الفضاء العظيم النير المتناهى والذى لاحد له هو السماء فى اصطلاح علم الفلك

ليست السماء اذن قبة زرقاء مستديرة فوق رؤسنا وليس هناك قبة بل تلك صورة ظاهرية وغلط فى البصر وهذا الغلط ناشئ عن الهواء المحيط بالارض

ويشير الأستاذ المصراتي إلى أن محمد داود حظي بتشجيع والي طرابلس نامق باشا ، الذي وقف ايضا إلى جانب المشروع الشعبي لتاسيس مدرسة الفنون والصنائع. ومثل هذه المواقف مؤشرات لذلك التطلع نحو الحداثة الذي كان يشد بعض شرائح مجتمع طرابلس آنذاك. لكن تطور العلم او توطينه في اي ثقافة ، يتطلب جهدا أضخم ومشاركة أوسع وهو ما تزال المجتمعات العربية عاجزة عنه .. إلى يومنا هذا .. بعد قرن من صدور موسوعة داود أفندي: مجلة الفنون!



ليبيا 2025
رؤية استشرافية

مركز البحوث والاستشارات
جامعة قار يونس

رسالة المشروع

بلورة رؤية تركن إلى أبحاث ودراسات ترصد الأوضاع الراهنة في ليبيا وتستشرف مستقبلها حتى عام 2025 عبر رسم ملامح مجتمع عقلاني مؤسس معرفيا، يعتز بهويته العربية الإسلامية، ويحقق فيه كل فرد نفسه، بينما يسهم في رفاهة الكل؛ مجتمع يشارك بدوره في الحضارة البشرية المعاصرة، ويعي أهدافه ويسعى إلى تحقيقها في ضوء استقراء موضوعي لإمكاناته وخياراته، ويدير مؤسساته بكفاءة وشفافية، ويتمتع أبناؤه بحقوقهم ويتساوى فيه الجميع أمام القانون وينعمون بعيش يتناسب وموارد وطنهم وقدر مشاركتهم في الإنتاج.

المنطلقات

1. الإنسان غاية التنمية وأداتها المحورية.
2. الكفاءة والخبرة والمؤهل المعايير الرئيسة في عمليات المفاضلة والاختيار.
3. إبرام عقد اجتماعي يقوم على حوار وطني تسهم فيه مختلف الشرائح المجتمعية، وتدرك ما يلقيه على عاتقها من مسؤوليات.
4. التأسيس على قيم الانفتاح على كل البدائل ومختلف الثقافات.
5. إدراك أهمية الوعي وتطوير الذهنية السائدة في إنجاح المشاريع التنموية (الثقافة مدخلا للتنمية).
6. اعتماد العلم أساسا في بناء المجتمع المعرفي.
7. اعتبار علاقتي الاتصال (عبر استقراء ما راكمه الجهد البشري في مختلف

العصور) والانفصال (عبر قراءة خصوصيات المجتمع المحلي)، محك النجـاح في بلورة أي مشروع نهضوي.

الدواعـي

1. استشعار الحاجة إلى رؤى استرشادية شاملة قادرة على التكيف مع ما يستجد من متغيرات محلية وعالمية، تطرح أهدافا استراتيجية واضحة، وتحدد الخيارات العملية الممكنة، وتتقصى تداعيات كل خيار.
1. ضرورة إحداث تغيرات حاسمة في السياسات العامة ومسارات التنمية والتنشئة الاجتماعية تمكّن من التطوير المؤسسي وتكفل استقرار الهيكلية الإدارية وفعالية أدائها وتحول دون الإجراءات الاستثنائية.
2. مخاطر تأجيل إحداث هذه التغيرات، في ضوء التحديات والصراعات على البقاء الناجمة عن حركة التدافع غير المسبوقة التي يشهدها العالم، بما تتطلبه من حاجة إلى خلق أطر وفضاءات سياسية واجتماعية أقدر على التفاعل.
3. توفر إمكانات وموارد طبيعية وكفاءات بشرية وموقع جغرافي تتقاطع فيه ثقافات متنوعة، تعززها إرادة مجتمعية جادة لتحسين الأوضاع الراهنة، ورصيد كبير من الدراسات والتقارير والمشاريع التنموية والخطط الاستراتيجية.
4. الحاجة إلى إعادة قراءة الموروث الثقافي وتعزيز مفهوم الهوية وصياغة خطاب جديد يقيم علاقة مع الآخر على جسور الغايات الإنسانية الكبرى.
5. ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغياب الوعي بأهميتها بوصفها أدوات أهلية تسهم في تعزيز مفهوم للمشاركة يتحقق عيانا عبر سبل إجرائية وقانونية تضمن استقلالية هذه المؤسسات وحرية حركتها.
6. استشعار الحاجة إلى حشد الجهود والطاقات لتوظيفها في تنفيذ المشاريع التنموية، وإشراك العدد الأكبر ممن تؤهلهم قدراتهم لرسم رؤية مستقبل البلاد وسبل تطويرها، وإدراك مخاطر منطق الإقصاء والتشكيك في المقاصد.

الغايـات

1. إحداث تحول كيفي في منظومة المجتمع وتنفيذ مشاريع التنمية البشرية بما تشمله من تعليم جيد متاح للجميع ومساواة في الفرص وممارسة للحقوق المدنية والسياسية.
2. تنمية الوعي الصحي والبيئي وتوفير رعاية صحية متطورة وشاملة.
3. الإصلاح والتحديث الاقتصادي وبناء اقتصاد قائم على استدامة البيئة وسلامتها وضمان حقوق الأجيال القادمة في كل الخيارات الاقتصادية.
4. تطوير مؤسسات أكثر فعالية وأستجابة وشفافية.
5. تهيئة المناخ المناسب لتفعيل حركة المشهد الثقافي والعلمي بحيث يستوعب قدرات

وطموحات الخبرات العلمية والمواهب الإبداعية واستقطاب المهاجر منها.
5. ضمان أمن الوطن واستقراره وتفعيل دور الدولة القومي والإقليمي والعالمي في تشكيل فضاءات سياسية واقتصادية واجتماعية.
6. تعزيز هيبة الدولة وسلطتها بما يكفل حرمة المال العام، وسيادة القانون وقدسيته واحترامه من الجميع، بوصفه مصدرا رئيسا للحقوق والواجبات.

آليات تحقيق الأهداف (الخطة الاستراتيجية)

1. تطوير إدارة تعتمد الكفاءة والمؤهل وخاضعة للرقابة والمحاسبة والتقويم الدوري للأداء والنتائج، بديلا عن البيروقراطية والقبلية وكل آلية لا تعتمد الخبرة والتراكمية في البنية الإدارية.
2. وضع خطط تنموية واقعية وشاملة تستوعب كل الطاقات والطموحات، وتخفض من معدلات البطالة، وتقضي على المشاعر المحبطة التي تسلم إلى التطرف والبحث عن مشاريع الخلاص الفردي.
3. تحديث ومأسسة آليات صنع السياسة العامة وأدوات تنفيذها.
4. إحداث النقلة من نمط الدولة الريعية التوزيعية إلى نمط الدولة المنتجة والتركيز على مصادر الطاقة المتجددة، وتنويع الهيكل الإنتاجي وموارد الدخل، وإتاحة المزيد من الفرص للقطاع الخاص، وحماية الشرائح الهشة من مخاطر اقتصاديات السوق الحرة.
5. تحديث المؤسسات التربوية عبر إحداث تغييرات حاسمة وإيجابية في مناهج التعليم ووسائله وربطه باحتياجات المجتمع ومتطلبات العصر واستحقاقات التنافسية، وتعزيز التعلم المستمر وضمان حرية تداول المعلومات.
6. توسيع دائرة النشاط الأهلي وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتطوير التشريعات المنظمة له على نحو يعزز مفهوم الانتماء والمواطنة والواجبات والحقوق.
7. استحداث وتطوير فضاءات وكيانات سياسية إقليمية وعالمية أقدر على التعامل مع التوجهات العولمية وضمان أمن وأمان الوطن والمواطن.



منطلقات وغايات وآليات تحقيق الرؤية في قطاع الثقافة والعلوم لأجلها، وإن اختلفنا

مفتتح

تشكلت في دولتنا الحديثة خلال العقود الأخيرة إرهاصات عديدة للتطور في المجالات العلمية والثقافية المختلفة تنبئ بإمكان أن يكون لهذا المجتمع الصغير أثر فارق في تشكيل عالمنا المعاصر وبصمة مائزة في تاريخه. ظهور أسماء مهمة في مختلف مجالات الثقافة والأدب والعلوم، داخل الوطن وخارجه، يؤكد هذا الإمكان، وينبه إلى خطر ظاهرة هجرة العقول والحاجة إلى مناخ أقدر على استيعاب طموحاتها وقدراتها.

يستوجب كون ليبيا جزءا من عالم يشكل التفاعل فيه مع مختلف الثقافات منطقة خصبة للحوار وتبادل الخبرات، فتح آفاق أرحب للتواصل وتطوير مفهوم للآخر تجسده مؤسسات عقلانية أقدر على التعامل معه، وتسهم في خلق مكون معرفي مشترك، وتتبنى خطابا نهضويا ذا نزوع تنموي، مؤسس على دراية معمقة بما يعتمل في العالم المعاصر من تدافع حضاري وثقافي.

وفي خضم هذا التدافع، ثمة حاجة إلى الوعي بالدور الوطني والإقليمي وإدراك مقومات الشخصية والهوية، دون أن يتحول هذا الوعي إلى واجس يورث تشوها في قراءة الذات، أو يؤدي إلى الإسراف في الثقة في القدرات حدا يسلم إلى أقبية العزلة والانغلاق.

المنطلقات

1. السياسي موضع للتداول الثقافي، لكن هذا لا يوجب تبعية الثقافي للسياسي.

2. ثقافة حقوق الإنسان بعد جوهري في أي خطاب ثقافي معاصر.
3. العلم ركيزة محددة للسلوك في الاداء العام.
4. البعد الجمالي أساسي في الوعي الثقافي الفردي والجمعي.

الدواعي

1. تعثر المؤسسات الثقافية الراهنة وفشلها في إحداث تطور حقيقي في الحركة الثقافية.
2. عوز المشاريع والرؤى التي تتشوف مستقبل المشهد الثقافي وغياب الوعي بأهميتها.
3. استشعار الحاجة إلى الانفتاح على مختلف الثقافات الإنسانية والإفادة من تجاربها.
4. ضعف الروح العلمية و الابتكارية في الثقافة السائدة.
5. غياب الكيانات الثقافية المستقلة والعراقيل التي تواجه حرية التعبير.
6. ضعف المهارات المهنية والتقنية المتخصصة في المؤسسات الإعلامية والفنية.

الغايــات

1. تطوير خطاب ثقافي معتدل ومتنوع يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير، ويعزز الهوية الوطنية، وينفتح على مختلف الثقافات والخبرات الإنسانية.
2. غرس روح المبادرة وتهيئة المناخ لعقول أقدر على الحوار والابتكار.
3. توطين العلم في الثقافة السائدة وتوسل مناهجه في حل مشاكل المجتمع، وتنمية الروح الإبداعية في الإنتاج الثقافي.
4. تنويع مهارات مخرجات التعليم بحيث تسهم في رفد الحركة الثقافية.
5. إثراء الرصيد المعرفي الإنساني والمشاركة الفاعلة في النشاط العلمي والثقافي المعاصر.

استحقاقات إعداد الرؤية

1. الطرح النظري: جدلية الثقافي والسياسي ـ تحليل مفهومي الثقافة والوعي الفردي والجمعي وتبيان العلاقة بينهما ـ دور الثقافة مدخلا للتنمية.
2. مراجعة موثقة إحصائيا لمجمل تطورات المشهد الثقافي منذ الاستقلال، تشمل دور الدولة والمبادرات الاهلية، والتشريعات المنظمة والسياسات الثقافية وتتقصي أثر عوز الاستقرار المؤسسي والتشريعي والانضباط الإداري في مشروعنا الثقافي وترصد الاجتهادات المهمة التي حاولت الإصلاح من شأنه، وتتقصى سبل وآليات

تحديث البنية التحتية وبناء المجتمع المعرفي في ليبيا (أسس تصميم بنية وتجهيزات مؤسسات ثقافية في الداخل والخارج - تطوير الهيكلية الإدارية الرسمية للقطاع الثقافي - تنمية القدرات) في المؤسسات الإعلامية - المسرح والسينما - التأليف والترجمة والتحقيق والنشر - الفن التشكيلي - الموسيقا - ثقافة الطفل.

3. بحث دور المناهج الدراسية ووسائل التعليم والتربية في تطوير المشهد الثقافي، عبر غرس روح المبادرة، وخلق عقول أقدر على الحوار والابتكار.

4. تقصي دور مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث في حقن الحراك الثقافي بالروح العلمية والمنهجية، ودراسة سبل توطين الثقافة العلمية.

5. رصد تأثير أحادية اللغة على مساحات التواصل الثقافي، ودور التمكن من لغات أجنبية في تطوير القدرات الثقافية والإبداعية (الترجمة مصدرا لتجديد القضايا الثقافية ورافدا لمقاربتها، وسبل فتح آفاق معرفية جديدة).

6. دراسة دور الموروث الشعبي في شحذ الذاكرة الجماعية وتوكيد الهوية الوطنية، وسبل توظيف السياحة الثقافية في تمويل مشاريع الحفاظ على التراث.

7. تفحص دور تقنية المعلومات (في المدونات ومواقع الشبكة العالمية تحديدا) في الحركة الثقافية الليبية فيما يخص التواصل والحوار حول قضايا الوطن، ورصد اهتمامات الشباب بهذه التقنية ومدى استخدامهم إياها، ورسم رؤى مستقبلية لهذا الصنف من المعارف ومدى استرساله في إلغاء الحدود.

8. رصد تجربة العمل النقابي المتعلق بالفنون والثقافة واستشراف آفاق استقلالية الروابط والاتحادات المعنية.

9. دراسة سبل الإفادة من تجارب الدول المحيطة فيما يخص مؤسسات وبنى الفعل الثقافي وتراكمية منجزاته، واستثمار خبرات رائدة في مجالات بعينها (كالصحافة في مصر، الفلسفة. والفكر والنقد في ظل المشاركة الأكاديمية في المغرب، السياحة الثقافية والفنية والمسرح في تونس).

آليات تنفيذ الرؤية (الخطة الإستراتيجية)

1. تيسير الخطاب العلمي والأكاديمي بحيث يسري في الحياة الاجتماعية والثقافية ويشيع فيها، عوضا عن أن يبقى متحصنا بعصمته الأكاديمية (ما يعرف بالثقافة الثالثة).

2. استحداث تخصصات بينية وأساليب جديدة في التعلم الذاتي والمستمر، استجابة لتشابك وتعقد الظواهر الطبيعية والإنسانية، وحاجة السوق إلى تعددية في مهارات مخرجات التعليم.

3. توفير مساحات أوسع في وسائط الإعلام لأنشطة الثقافية.

4. دعم ميزانية البحث العلمي بوصفه أداة أساسية من أدوات تطوير الثقافة.

5. دعم المنابر الثقافية العامة والخاصة (المجلات، الدوريات، الفضائيات المتخصصة، ..) تجمع بين التثقيف العام بفن من الفنون وتطويره وتحسين أدائه.

6. دعم العلاقات الثقافية مع مختلف بلدان العالم.

7. تطوير التشريعات النافذة في مختلف المؤسسات الثقافية بما يتناسب مع ثقافة حقوق الإنسان (قانون الصحافة، قانون الجمعيات الأهلية، وقوانين النقابات والاتحادات الثقافية، قانون الرقابة على المطبوعات والمصنفات الفنية، ...).

8. استحداث مؤسسات توكل إليها مهمة ترجمة أهم المنشورات في مختلف المجالات العلمية والأدبية تنمية قدرات المنتسبين إلى مجالات الصحافة والمسرح والفنون التشكيلية.

9. الاهتمام بثقافة الأطفال، بما تستدعيه من إدراك لأهمية دور تنشئتهم في تشكيل وعيهم، والعناية بمسرح وصحافة وأدب الأطفال.



منطلقات وغايات وآليات تحقيق الرؤية في قطاع التنمية البشرية والتعليم نحو مجتمع المعرفة والرفاه

مفتتـــح

إن طموحات مجتمعنا في التنمية البشرية يجب أن تكون متناغمة مع العصر وتحدياته، ومسايرة للتحولات التي تحيط بنا وذلك من خلال السعي إلي اكتساب المعارف، وتنمية القدرات علي الابتكار، والتعويل علي الذات، وتحسين نوعية الحياة ، والحفاظ على الخصوصيات التي تميز مجتمعنا وتشكل مناط هويته .

المنطلقات

1-الإنسان قوة محركة لمختلف الموارد المادية والتقنية، ويشكل طاقة دافعة للإنجاز وتحقيق الاهداف وحل المشكلات.

2-شمولية مفهوم التنمية البشرية، بحيث لا يقتصر فحسب علي مستويات التنمية التقليدية الثلاثة (مستوى المعيشة، الصحة، والتعليم) بل يشمل أيضا جوانب أخرى للتنمية من قبيل: الحماية الاجتماعية والتمكين والحريات الشخصية.

3-استقرار الهيكلية الإدارية بعدّ مهم من أبعاد التنمية البشرية.

4-تعدد خيارات الإفراد، وتساوى الفرص مكونان أساسيان في التنمية البشرية.

الدواعــي

1-عدم وضوح رؤية التنمية البشرية.

2-عدم الاستقرار الإداري وسوء أداء المؤسسات الإدارية .
3-ندرة الكفاءات البشرية المؤهلة رغم غني البلاد بمواردها النفطية.
4-النقص في إشباع الحاجات الإنسانية.
5-تنامي المشكلات الاجتماعية (الطلاق ، الجريمة ، الانحراف . . .).

الغايــات

1-تحقيق تحول نوعي في التنمية البشرية بما يكفل خلق مجتمع قادر على التفاعل مع متطلبات العصر.
2-رفع مستوى التعلم والتعليم المستمر والتدريب وتأهيل أفراد يتمتعون بقدرة على اكتساب المعرفة.
3-رفع كفاءة الأفراد حتى يصبحوا منتجين وقادرين علـى إشباع حاجاتهم الأساسية.
4-رفع المستوى المعيشي للفرد.
5-تطوير إدارة الموارد البشرية.
6-تمكين المرأة والشباب للقيام بدورهم في برامج التنمية البشرية.

استحقاقات إعداد الرؤية

1-الطرح النظري لموضوعات التنمية البشرية(المفاهيم القيمية)
2-تقويم خطط التنمية البشرية.
3-تقويم واقع التنشئة الاجتماعية.
4-تقويم الهيكلية الإدارية وسبل تطويرها.
5-تشخيص أوضاع التعليم والتعلم.
6-تقويم لمخرجات التعليم وعلاقتها بسوق العمل.
3- دراسة أسباب هجرة العقول الوطنية.
7-دراسة الحماية الاجتماعية لذوى الاحتياجات الخاصة.
8-دراسة المشكلات الاجتماعية المتمثلة تحديدا في الإهمال والتشرد، والجريمة والعنف، والانحراف والجنوح.
9-رصد الفقر وانعكاساته علي التنمية والمستوى المعيشي للفرد.
10-دراسة وضع واحتياجات الشباب، ودورهم في التنمية البشرية وسبل تفعيله.
11-استقراء اتجاهات المرأة حول سياسات التمكين.
12-دراسة دور تشريعــات وقوانين العمـل فـي عرقلـة الإبداع الإداري (التعيين، الترقية، التحفيز).
13-دراسة سياسات التدريب والتوظيف وآلياتها، وانعكاس التغيرات العالمية على هذه السياسيات.

آليات تنفيذ الرؤية (الخطة الإستراتيجية)

1-إعداد خطط تنمية بشرية طويلة المدى تستوعب طاقات الأفراد وطموحاتهم، وتوفر فرص عمل مناسبة للقضاء علي البطالة من ناحية، وتضمن الحماية الاجتماعية المناسبة من ناحية أخرى.

2-تطوير إدارة تعتمد نظام الجدارة والأهلية وتوظف نظم التقويم الموضوعية والقضاء علي مثالب البيروقراطية و الفساد الإداري.

3-تحديث آليات صنع سياسات التنمية البشرية وأدوات تنفيذها بما يضمن توظيف العمالة في المهن و الوظائف المناسبة، وتعزيز القدرة التنافسية.

4-تطوير المناهج التعليمية وتحديث المؤسسات التربوية والمهنية بغية تنشئة جيل يتميز بالإبداع والانتماء للعمل وربطه بمتطلبات سوق العمل.

5-توسيع نطاق العمل الأهلي وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني بما يعزز مفهوم المواطن الصالح، ويمكن من المساهمة الأهلية الفاعلة في بناء الدولة الحديثة.

6-تهيئة المناخ لاستيعاب الموارد البشرية المهاجرة، وخلق موارد بشرية كفوءة قادرة علي المنافسة في سوق العمل العالمي.

7-تعزيز دور المرأة في التنمية البشرية و توفير مساحة أكبر لمشاركتها.



منطلقات وغايات وآليات تحقيق الرؤية في قطاع الاقتصاد
نحو اقتصاد منتج ومتوازن

مفتتح

في إطار تنامي منظومة الاقتصاد العالمي، وتزايد حدة المنافسة، وتعدد التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي محليا ودوليا، يعد تنويع مصادر الدخل، وخلق اقتصاد متوازن تتنوع فيه مجالات الاستثمار والإنتاج وفرص العمل من ضمن المحاور الرئيسية التي تتمركز حولها كل الخطط والاستراتيجيات التنموية والرؤى المستقبلية الساعية للنهوض بمستوى حياة الإنسان ماديا ومعنويا. غير أن تحقيق هذه الأهداف إنما يرتهن بتأمين مستقبل المواطن، بحيث يتمتع بمستوى معيشي لائق يضمن له ما يحتاج إليه من الضروريات، ومن الخدمات التعليمية والصحية المتقدمة، ويفتح له فرصاً متكافئة للعمل المنتج والمشاركة الفعالة، ويحقق للجميع الأمن والاستقرار والعدالة والحرية، ويكفل التفاعل المادي والحضاري بالداخل والخارج على نحو يحفظ للمواطن كرامته، ويؤمن استقلاله الاقتصادي والسياسي، ويوفر أسباب الاعتماد على الذات لاستدامة النمو والتنمية.

المنطلقات

1. الوعي الاقتصادي وسيادة ثقافة الإنتاج والمشاركة الفعالة أساس الإصلاح.
2. الاقتصاد القوي يحتاج لرؤى شاملة ترشد حراكه.
3. التنمية المستدامة سبيل لضمان حق الأجيال القادمة في ثروة الوطن.
4. الاقتصاد محدود التنوع عاجز عن التنافس.
5. تنمية الوعي الاقتصادي خطوة أولى في أي مشروع اقتصادي كونه قادراً على

جعل الموارد إمكانات قابلة للتحقيق.
6. هيمنة العام على الخاص كالاستغناء تماما عن دور الدولة لا يورث سوى المزيد من العجز الاقتصادي.
7. النفع الاقتصادي الذي يحققه أي مشروع تنموي للمجتمع المحلي معيار أساسي لنجاحه.
8. السياسات الاقتصادية الفعالة أساس لتحقيق النمو وتمتع المواطن بالأمن والاستقرار والعدالة.

الدواعـــي

1. عدم وجود خطط وسياسات عامة للاقتصاد الليبي.
2. عدم وضوح التوجهات الاقتصادية.
1. انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، وانعكاس ذلك على تدني مستوى المعيشة.
2. ارتفاع معدل البطالة بين العديد من فئات المجتمع.
3. تعدد وتعارض وضبابية التشريعات والقوانين واللوائح الاقتصادية وتناقضها وعدم وضوحها.
4. سوء تخصيص الموارد الاقتصادية.
5. ضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار (فيما يتعلق بالاتصالات تحديداً).
6. انخفاض القدرة الإنتاجية في معظم المؤسسات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي.
7. عدم تعدد مصادر للدخل حيث لا يزال الاقتصاد يعتمد على تصدير النفط الخام مصدراً أساسياً للدخل.
8. ضعف الإنفاق على الاستثمار البشري (التعليم، الصحة، التدريب، البحث العلمي).
9. ضعف أداء المؤسسات المالية (المصارف، شركات التأمين، شركات الاستثمار، المصارف المتخصصة، صندوق الضمان، صناديق الاستثمار).
01. ضعف القدرة التنافسية في المنشآت الوطنية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي.
11. غياب الإدارة الرشيدة، وانعكاس ذلك في هدر الموارد وتردي الهياكل الإدارية والمالية.
21. عدم وجود برامج وآليات للمحافظة على حق الأجيال القادمة في ثروة الوطن.
31. ضعف مشاركة القطاع الخاص نتيجة لوجود كثير من العوائق المالية والقانونية.
41. هيمنة ثقافة الاتكالية والاعتماد على الدولة في التوظيف وتقديم الخدمات.

الغايـات

1. تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والحرص على تكافؤ الفرص، وضمان تحقق السعادة والعدالة.
2. تحديد دور الدولة، وخروجها من دائرة توفير السلع والخدمات، إلى اهتمامها بإدارة الاقتصاد على المستوى الكلي، وحماية الأمن الوطني ورعاية وتوفير الخدمات ذات الجدارة الاجتماعية.
3. تنمية القطاع الخاص، وتهيئة البيئة القانونية والإدارية، واستكمال البنية التحتية اللازمة لانطلاقه وتطوره.
4. البناء على القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الميزة التنافسية والقابلية للاستدامة.
5. تنمية قطاعات الاستثمار غير التقليدية.
6. ضمان حق الأجيال القادمة في ثروة الوطن.

استحقاقات إعداد الرؤية

1. العرض النظري لمفهوم الاقتصاد المنتج والتحول من نمط الدولة الريعية التوزيعية إلى نمط الدولة المنتجة ومن ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.
1. تشخيص واقع وآفاق الاقتصاد الليبي بحيث يتم تحديد المختنقات والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات والأجهزة والقطاعات والخروج بمؤشرات واضحة لمعالجة وتطوير الأداء الاقتصادي.
2. دراسة وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بما يكفل الرفع من الكفاءات وتعزيز المنافسة، وتوفير الاستقرار، وتحقيق الرقابة الفعالة وتفعيل دور الدولة الاجتماعي.
3. دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية(المالية، و النقدية، والتجارية، وسياسة توزيع الدخل، وسياسة الاستخدام) واقتراح السبل التي تمّكن من خلق بيئة اقتصادية تتسم فيها هذه السياسات، وأهدافها، وآلياتها بالوضوح والاستقرار.
4. دراسة وتحليل إمكانات بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية الواعدة مثل السياحة، والثروة البحرية، والطاقة الشمسية، والموارد المرتبطة بالموقع الجغرافي مثل تجارة العبور، والتمويل الدولي، كل ذلك بهدف تنويع مصادر الدخل.
5. دراسة سبل وآليات الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه عنصراً أساسياً في الإنتاج ولأنه مماثلا محوريا في النمو والتنمية.
6. دراسة واقع وآفاق قطاع الزراعة ومصادر المياه بما يحقق الترشيد الأفضل للموارد المائية، ويضمن تحقيق قدر كافي من الأمن الغذائي.
7. تقصي واقع تجارة ليبيا الخارجية في ضوء استعدادها للانضمام إلى منظمة

التجارة العالمية، وما يتطلبه ذلك من ترتيبات داخلية.
8. دراسة واقع قطاع النفط والغاز وتقصي سبل ترشيد استخدامه ودعم وتطوير احتياطاته، مع التركيز على تنمية الكيماويات النفطية.
9. إجراء دراسات قطاعية متخصصة(قطاع الصناعة، والاتصالات، والمواصلات، والتشييد. .الخ) وتحديد المجالات التي ينبغي أن يتجه إليها الاستثمار وفق ضوابط وأولويات محددة.
01. دراسة القطاع المالي(المصارف والمؤسسات المالية) واقتراح السبل والآليات التي ترفع من مستوى أداء المؤسسات المالية بما يحقق دورها في التمويل والاستثمار.
11. دراسة تقويمية للآثار الاقتصادية المتوقعة والناجمة عن هذه التحولات واقتراح أساليب معالجتها، والحد من آثارها السلبية المحتملة.

آليات تنفيذ الرؤية (الخطة الإستراتيجية)

1. تعديل القوانين الاقتصادية القائمة، واستحداث قوانين جديدة وبما يحقق قيام بنية قانونية ملائمة للنشاط الاقتصادي.
2. وضع سياسات اقتصادية(مالية - نقدية- تجارية) مرنة ومستقرة وواضحة المعالم والأهداف.
1. تفعيل القوانين والتشريعات النافذة بما يضمن الانضباط والمحاسبة والشفافية والاستقرار المؤسسي.
2. دعم برامج البحث والتطوير والتحديث في المؤسسات الاقتصادية والإدارية ليواكب المستجدات في الأسواق العالمية.
3. ضمان وحماية حقوق الملكية الفردية حافزاً لمشاركة الافراد في برامج التنمية.
4. تبني أسلوب الخصخصة الذي يتناسب مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية، ووضع الحلول والبرامج للمشاكل الناجمة عن عملية الخصخصة.
5. وضع برامج جادة للإصلاح الإداري، مع اعتبار معيار الكفاءة أساسا للقيام بالمهام الإدارية.
6. تحري الرشد في الإنفاق العام، بما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد العامة.

ربط الغايات العامة بغايات قطاع الاقتصاد

الغايات العامة	غايات قطاع الاقتصاد
1	كلها
2	-
3	كلها
4	4.5
5	-
6	2
7	2

ربط الغايات بالاستحقاقات- الاقتصاد

الغايات	الاستحقاقات
1	كلها
2	11.9.4.3
3	11.5.2
4	11.10.5
5	11.10.5
6	كلها

ربط الاستحقاقات بالغايات -الاقتصاد

الاستحقاقات	الغايات
1	كلها
2	كلها
3	2.3
4	كلها
5	5.4
6	كلها
7	3.2.1
8	4.2
9	6.4.2
10	5.4.3
11	3.2
12	كلها



منطلقات وغايات وآليات تحقيق الرؤية في قطاع الصحة والبيئة من أجل مجتمع معافى وبيئة خضراء

مفتتح

تواجه معظم دول العالم تحديات كبرى في تقديم خدمات صحية شاملة ومتطورة بسبب ارتفاع تكلفة هذه الخدمات وصعوبة إيجاد مصادر التمويل الكافية، ناهيك عن الحاجة لكفاءات بشرية أكثر تدربا وتأهيلا، ولوجود نظـام صحي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة والظروف المحلية لكل دولة أو إقليم، فضلاً عن إلى إدارة حديثة وكفؤة، وفي هذا الخصوص لا تشكل ليبيا استثناء.

هناك ما يشير إلى خلو ليبيا من الأمراض المعدية والمتوطنة وإلى انخفاض معدلات وفيات حديثي الولادة والأطفال وإلى حدوث تطور في رعاية الأمومة، كما أن هناك ما يشير إلى ارتفاع متوسط الأعمار و المؤشرات الغذائية والصحة النفسية.

أصبحت الكثير من الاتجاهات البيئية تشكل ملامح التطور العالمي بصفة عامة وتؤثر في الوقت نفسه وبشكل مباشر على السياسات والاستراتيجيات الوطنية في كل دول العالم. كما عززت العولمة من تنامي أهمية القضايا البيئية بحيث أخذت التنمية الاقتصادية تربط أكثر فأكثر بمقدرة الدولة على التعامل مع القضايا البيئية و حيث أصبحت المعايير البيئية شرطا أساسيا للانضمام لاتفاقيات

التجارة الدولية وللوصول إلى القدرة التنافسية العالمية .

المنطلقات

1. مركزية العنصر البشرى.
2. الفرد الخالي من الأمراض أقدر على المشاركة بفاعلية في الإنتاج والتنمية وأوفر حظا في التمتع بالرفاهية والسعادة.
3. الرعاية الصحية الأولية الركيزة الأساسية للنظام الصحي.
4. الرعاية الصحية الشاملة سبيل تحقيق الأمان الصحي والنفسي.
5. الوقاية خير من العلاج.
6. التغذية السليمة وتوفر الماء النقي وإصحاح ونقاء البيئة مكونات أساسية في أية منظومة صحية شاملة.
7. الحفاظ على البيئة أساس لرفاهية الأجيال الحاضرة وضمان لحقوق الأجيال القادمة.
8. الإدارة المتكاملة للموارد سبيل للحفاظ على البيئة .

الدواعي

1)عوز الرؤية الواضحة .
2)تدهور مستوى الخدمات الصحية.
3)استنزاف إمكانات المجتمع بالعلاج في الخارج الناتج عن عوز الثقة في النظام الصحي المحلى.
4)ضعف الخطط الصحية وتدهور المؤسسات الصحية وسوء توزيعها جغرافيا وسكانيا.
5)سوء الإدارة الصحية وضعف آليات الإمداد الطبي وانتشار ظواهر الفساد.
6)ضعف التمويل اللازم لتأمين خدمات صحية مجانية.
7)تدني مستوى التعليم الصحي وضعف برامج التدريب المستمر وإعادة التأهيل.
8)عزوف الكفاءات الجيدة عن العمل في المؤسسات الصحية بالمناطق النائية.
9)تخلف التشريعات الصحية.
10)القصور الواضح في كيفية التعامل مع القضايا البيئية.
11)تدني جودة المياه وتدهور الغطاء النباتي ونظم الحياة البيئية التي تشكل جزءاً أساسياً في حياة الإنسان ووجوده.
12)غياب الوعي الصحي.

الغايـات

تحقيق الأمان الصحي وتوفير الرعاية الصحية الأولية مجانا للجميع شاملة لخدمات الإسعاف والخدمات الطبية المستعجلة وطب الطوارى بكفاءة عالية.

1)تحقيق مؤشرات صحية ونفسية عالية بما يتناسب مع مؤشرات الخدمات الصحية بالمعدلات الدولية.

2)رفـع مستوى الوعي الصحي وتطوير سلوكيات الوقاية الصحيـة.

3)توفير التمويل اللازم وضمان تقديم الخدمات الصحية الشاملة لغير القادرين على تكاليفها.

4)إيجاد مصادر تمويل بديلة للخزانة العامة.

5)تشجيع القطاع الخاص وتعزيز فرص الاستثمار في مجال الخدمات الصحية.

6)تعزيز منظومة التكافل الاجتماعي وتطوير خدمات الضمان الاجتماعي.

7)القيام باستثمارات تعويضية تحافظ على راس المال الطبيعي والتنوع البيئي.

8)إدارة الموارد الطبيعة بشكل متكامل واستغلالها بالشكل الأمثل.

9)التحكم في الانبعاثات وفق الحدود المسموح بها محليا ودوليا.

10)إدارة النفايات الصلبة والسائلة بشكل متكامل ومنع اوتقليل مخاطر التلوث.

11)الحد من الآثار المتوقعة لمشاريع التنمية المختلفة على البيئة وعناصرها.

12)إعداد الكفاءات الطبية والطبية المساعدة المؤهلة.

13)الرفع من مستوى البنية التحتية وإنشاء المؤسسات الصحية والبيئية وفق خطط صحية وبيئية متطورة .

استحقاقات إعداد الروية

الصحة

1. الطرح النظري للقطاع (إعداد رؤية عامة).
2. تحديد المؤشرات الصحية وقياسها بالمؤشرات الدولية.
3. حصر المرافق الصحية والإمكانيات المتاحة المادية والبشرية.
4. تحديد احتياجات التمويل ومؤشرات الإنفاق على الخدمات الصحية محليا ودوليا.
5. دراسة بدائل تمويلية (مثال التامين الصحي - المؤسسات الراعية- القطاع الخاص..الخ).
6. قياس معدلات الاداء والتطوير وتحديد رؤى التعليم الطبي والتعليم الطبي المستمر.
7. تقويم خطة الخدمات الصحية ومستوياتها (طبيب الأسرة والرعاية الصحية الأولية ونظام الإحالة) .

8. تطوير الإدارة الصحية واليات الإمداد الطبي.
9. دراسة مستوى الوعي الصحي والبيئي السائد واقتراح سبل أكثر فاعلية لنشره وتنميته.
10. مراجعة التشريعات الصحية وتشريعات الضمان الاجتماعي.

البيئة

11. تحديد المخاطر البيئية والمشاكل المصاحبة.
12. دراسة مشاكل التصحر وسبل الإفادة من الخبرات الدولية.
13. دراسة معالجة النفايات الصلبة والسائلة.
14. دراسة سبل الحفاظ على التنوع البيئي النباتي والحيواني والبحري
15. تقصى مشاكل الطاقة وإمكانيات الطاقة المتجددة.
16. مراجعة التشريعات البيئية وسبل تطبيقها.
17. دراسة التقنيات الحديثة المتوفرة والمتوقعة مستقبلا في البيئة (مكافحة التصحر - المياه والاستزراع والسياحة والتقنيات النفطية).

استحقاقات مشتركة:

18. دراسة ربط الغايات والأهداف والإمكانات بمعدل النمو السكاني.
19. دراسة فرص ميكنة القطاع وتقنية المعلومات.

آليات تنفيذ الرؤية (الخطة الإستراتيجية)

1. استحداث خطة متكاملة للخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة.
2. استحداث نظام طبيب الأسرة وتطبيق نظام توثيق طبي عصري
3. تطوير آليات التمويل واستحداث نظام للتامين الصحي والعلاجي والتكافل الصحي.
4. تشجيع القطاع الأهلي (المعنى بمستويي الخدمات الصحية الثاني والثالث) وتطوير ادواته وتوفير التسهيلات الائتمانية اللازمة له وتسهيل أعماله ورفع القيود عنه وتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة عليه.
5. تأسيس منظومة اعتماد وطنية وتقنين معايير العمل في مجال الخدمات الصحية والاهتمام بضمان جودة هذه الخدمات.
6. الاهتمام بالتعليم الطبي والصحي ورفع الكفاءة والالتزام بالتعليم الطبي المستمر وبسبل إدخال التقنيات الحديثة وتوطينها.
7. تطوير الإدارة الصحية وإدخال التقنيات المعلوماتية وتأكيد استقلالية المرافق الصحية بمنحها الصلاحيات الكاملة وتحرير سوق الخدمات الصحية وإبراز مبدأ

التنافسية.
8. اهتمام الدولة بضمان تقديم خدمات شاملة للفئات الأضعف من اليتامى ومحدودي الدخل والمسنين والعجزة وغيرهم، عبر توفير التمويل اللازم في المستويين الثاني والثالث.
9. تحسين خدمات الضمان الاجتماعي وتعزيز دور منظومة التكافل الاجتماعي وتطويرها.
10. تفعيل الإدارة المتكاملة للموارد للحفاظ على البيئة.
11. وضع البرامج الكفيلة برفع الوعي البيئي ونشر الثقافة والمعرفة البيئية.
12. إشراك المنظمات والجمعيات الأهلية في أدوار متقدمة للحفاظ على البيئة
13. الاهتمام بالتخطيط البيئي ضمن الخطط العمرانية والإستراتيجية.
14. حماية التنوع البيولوجي وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة.
15. تحسين كفاءة إدارة تجميع ونقل النفايات والتخلص منها واعتماد الطرق السليمة بيئيا.
16. إنشاء محطة للمراقبة والرصد لمتابعة جودة المياه والهواء والبيئة البحرية بشكل دوري ومستمر.
17. العناية بالموارد الطبيعية خاصة منها النادرة والمهددة بالانقراض.

قطاع الصحة والبيئة

أهداف القطاع	الأهداف العامة
1	2-1
2	2-3
3	2
4	2-3
5	3
6	5-4-3-2-1
7	4-2
8	3
9	3
10	3-2
11	3-2
12	3
13	5-2-1
14	4-2-1

قطاع الصحة والبيئة

أهداف القطاع	استحقاقات الرؤية
1	19 – 18 – 10 – 9 - 8 – 7 – 6 – 4 – 3 – 2 – 1
2	18-6-2-1
3	9 – 1
4	18 – 5 – 4 – 1
5	11 – 10 – 8 – 7 – 5 – 1
6	18 – 10 – 7 – 5 – 1
7	17 – 16 – 14 – 12 – 11 – 1
8	18 – 17 – 16 – 15 – 12 – 11 – 1
9	18 – 17 – 16 – 15 – 13 – 11 – 1
10	18 – 17 – 16 – 14 – 13 – 11 – 1
11	18 – 17 – 16 – 15 – 12 – 11 – 1
12	19 – 18 – 7 – 6 – 1
13	19 – 18 – 11 - 8 – 7 – 5 – 4 – 3 – 1
14	?????????

?????????????

استحقاقات الرؤية	أهداف القطاع
1	كل الأهداف
2	2 – 1
3	14 – 1
4	14 – 4 – 1
5	14 – 7 – 6 – 5
6	13 – 2 – 1
7	14 – 13 – 7 – 6 – 1
8	14 – 6 – 1
9	3 – 1
10	7 – 6 – 1
11	14 – 12 – -11 10 – 9 – 8 – 6
12	12 – 9 – 8
13	11 – 10
14	11 – 8
15	12 – 10 – 9
16	12 – 11 – 10 – 9 – 8
17	12 – 11 – 10 – 9 – 8
18	14 – 13 – 12 – 11 – 10 – 9 – 7 – 5 – 4 – 2 – 1
19	14 – 13 – 1



منطلقات وغايات وآليات تحقيق الرؤية في قطاع الأمن الوطني صوب تحقيق الأمن الإنساني

مفتتح :

بعد انقضاء الحرب الباردة ونهاية القطبية الثنائية، وفي ظل التطورات الناتجة عن مسارات العولمة، وبعد ما طرأ من تغيرات جذرية عشية11 سبتمبر 2001، تبدل مفهوم الأمن الوطني واتسعت مضامينه. بحيث لم يعد مقتصراً على وجود خطر عسكري خارجي فقط، ولم تعد حماية الوطن ترتهن فحسب بزيادة القدرات العسكرية للدولة، أو تعدد المؤسسات الأمنية الداخلية والخارجية، بل أصبح جوهر الأمن الوطني يتمحور أساساً حول مفهومي الاستقرار والنظام العام بوصفهما أساس السلم الاجتماعي والسياسي.

ولئن كان الأمن الوطني يعني المحافظة على كيان الدولة، أرضاً وشعباً و نظاماً، والحفاظ على المصالح الوطنية وتحقيقها، فإنه يشمل كذلك تنمية وتوظيف الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، خدمة لتطوير قدرات البشر وتمكينهم وتحقيق مصالحهم وآمالهم، الأمر الذي يوفر عنصر الشرعية، ويضمن من ثم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

هكذا أعاد الأمن الوطني بمفهومه الجديد الاعتبار لمعناه الحقيقي، حتى أصبح يعرف بالأمن الإنساني، الذي يعني أن الناس آمنين على أنفسهم من الاضطهاد والاستبداد والتسلط و العنف والإرهاب والتخويف وانتهاك الخصوصيات، أي حماية الأفراد

والأطياف والجماعات المختلفة، وتأمين العيش والراحة والحياة الكريمة لهم جميعاً بغض النظر عن الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الوضع الاجتماعي و الاثني.

المنطلقات:

1. أمن وكرامة المواطن أساس الأمن الوطني.
2. المحافظة على الكيان الاجتماعي والسياسي ركيزة الأمن الوطني.
3. الهوية الوطنية موجه أساسي في تحديد مسارات التفاعل الإقليمي والعالمي.
4. حقوق المواطنة السبيل الأمثل لتعزيز الأمن الوطني.
5. المصالح الوطنية معيار أساسي في تحديد الأمن الوطني.
6. الكيان والهوية والمصالح محددات للدور الإقليمي والعالمي.
7. الخطاب السياسي أداة التفاعل مع المحيط الإقليمي والعالمي والتعبير عن المصالح خدمة للأمن الوطني.
8. توظيف الأمن في خدمة التنمية، عوضاً عن تسخير التنمية في خدمة الأمن.
9. ثقافة حقوق الإنسان بعد جوهري في أية سياسة أمنية.
10. الأمن الوطني لا يتحقق عبر الاعتماد على الأمن العسكري والسياسي قدر ما يتحقق عبر الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
11. مشاركة المواطن في ضمان أمنه وأمن المجتمع ركيزة أساسية لأية سياسة أمنية ناجعة.

الدواعــي:

1. غياب رؤية عامة ترشد الأمن.
2. عوز التشريعات التي تنظم قطاع الأمن وغلبة الإجراءات الاستثنائية والمقيدة.
3. عدم استقرار تصورات الدور الليبي في المحيط الإقليمي والعالمي.
4. هيمنة الهاجس الأمني على تصورات الأمن الوطني في ليبيا.
5. استشعار الحاجة إلى تبني مفهوم للأمن الوطني يستوعب التطورات الحديثة ويستجيب لمقتضيات العصر.
6. تأثيرات العولمة على دور الدولة وأمنها، وما يستلزمه ذلك من إيجاد فضاءات للفعل لتعزيز أمن الدولة ومقدراتها الاقتصادية.
7. تعقد تركيبة الأجهزة الأمنية وتعددها وتداخل اختصاصاتها.
8. ضعف مستوى القدرات والمهارات البشرية بالأجهزة الأمنية، وتدني الوعي بمفهوم أمن وكرامة المواطن واحترام حقوقه.
9. تدني مستوى البنية التحتية لقطاع الأمن مثل مراكز الشرطة ومؤسسات الإصلاح والتأهيل.

10. تخلف مستوى التقنية المستخدمة في الأجهزة الأمنية وعدم الإفادة من التقنيات الحديثة المتقدمة.
11. انحسار هيبة الدولة ومؤسساتها وقوانينها وشيوع سلوكيات خرق القواعد القانونية وتفشي الجريمة والفساد الإداري والمالي.

الغايات :

1. إعادة صياغة مفهوم الأمن الوطني، بما يضمن حقوق المواطن وأمنه وصون كرامته.
2. وضع دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة ويكفل التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وتحقيق الأمن و السلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي.

3. المحافظة على الكيان الوطني الليبي وسلامة شعبه وأراضيه وسيادته الوطنية وصون استقلاله وتنظيم منافذه الحدودية.
4. تأسيس خطاب سياسي وأمني منفتح قادر على التعامل مع مختلف الفضاءات السياسية ويرتكز على ثوابت الهوية والكيان والمصالح الوطنية.
5. تنمية الوعي الأمني وخلق مناخ يسمح بنمو ثقافة أمنية جديدة تتأسس على ثقافة الاختلاف والشفافية ومشاركة المواطن في ضمان أمنه وأمن المجتمع، وتبني قيم حقوق الإنسان والحريات العامة.
6. تعزيز دور ليبيا بوصفها حلقة وصل في محيطها الإقليمي والعالمي، وقوة فاعلة في حوار الحضارات، ونموذجاً لتعايش الفضاءات السياسية والاقتصادية.
7. تعزيز الأمن المائي والغذائي عبر الإدارة الرشيدة للموارد المائية والاقتصادية.
8. المساهمة إقليمياً وعالمياً في خلق بيئة دولية خالية من أسلحة الدمار الشامل .
9. إيجاد منظومة أمنية محترفة واعية لمفهوم الأمن الإنساني بمعناه الشامل وقادرة على استيعاب تقنيات العصر وأدواته.
10. الحفاظ على استقلالية القضاء ونزاهته، وضمان المساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات.
11. خلق البيئة القانونية والتنظيمية المناسبة لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في تعزيز الأمن الوطني والإنساني.
12. إدخال التقنية الحديثة في الأجهزة الأمنية.

استحقاقات إعداد الرؤية:

1. الطرح النظري لمفهوم الأمن الوطني على مختلف المستويات (الفرد- المجتمع- الدولة).

2. تشخيص وتقويم الخطاب السياسي والأمني والنظر في سبل تحديثه.
3. وصف وتحليل التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع والدولة محلياً وإقليمياً ودولياً.
4. رصد التشريعات والسياسات الأمنية وتقويم مدى حفاظها على التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وتحقيق الأمن والسلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي.
5. رصد وتقويم التشريعات المختلفة المنظمة لحقوق المواطنة.
6. تقصي أثر غياب الاستقرار المؤسسي والتشريعي على السياسات الأمنية.
7. دراسة تجارب الدول الاخرى فيما يتعلق بالسياسات الأمنية.
8. دراسة الأجهزة الأمنية والرقابية القائمة، وتقصي أثر تعددها على أمن الوطن والمواطن.
9. تحليل أثر الأمن المائي والغذائي على الأمن الوطني بصفة عامة.
10. تقويم دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الأمن الإنساني.
11. تقصي دور ليبيا في محيطها الإقليمي والعالمي وعلاقاتها بدول الجوار، وتقويم الفضاءات الممكنة للدور الليبي.
12. تحديد الأطر المناسبة لتنمية الوعي الأمني ومشاركة المواطن في تحقيق الأمن (الأمن الشعبي مثلاً).
13. رصد وتقويم إجراءات وأدوات تطبيق السياسات الأمنية، ودراسة سبل تطويرها وإدخال أساليب التقنية الحديثة.
14. تقصي وتقويم السياسات المتعلقة بالسلامة والأمان الحيوي (بيولوجي وكيميائي) ومدى تطابقها مع المعاهدات والمعايير الدولية.

آليات تنفيذ الرؤية (الخطة الإستراتيجية :
1. تأكيد تواءم الخطاب السياسي مع مفهوم الأمن الإنساني وتحديات العولمة ومقتضيات العصر.
2. استحداث مؤسسات علمية ومراكز للدراسات الإستراتيجية تقوم بدراسة الجوانب الأمنية المختلفة وإعداد البحوث وإقامة الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بمحاربة الفساد ونبذ العنف والتطرف، وترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان تعزيزاً للأمن الوطني والمجتمعي.
3. تعديل التشريعات القائمة وإصدار تشريعات جديدة تعزز استقلالية القضاء ونزاهته وتضمن المساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات.
4. تحديث المؤسسات الأمنية وإعادة صياغة دورها بما يعزز هيبة الدولة وأمنها ونزاهتها واحترامها لحقوق الإنسان، وبما يتماشى مع روح العصر ومقتضياته.
5. تعزيز دور مجلس الأمن الوطني وتنظيمه بالشكل القانوني والعملي والعلمي الذي

يضمن مشاركة المختصين في الشؤون العسكرية والاقتصادية والأمنية والقانونية والسياسية.

6. الاهتمام بالمدن الحدودية، وتطوير المنافذ البرية والبحرية والجوية، وتحديث أجهزتها، وتدريب العاملين بها وتدعيم قدراتهم.

7. العمل على إصدار تشريعات خاصة بتنظيم مسائل الهجرة والدخول والإقامة في ليبيا مستلهمة مواثيق حقوق الإنسان المحلية والعالمية.

8. العمل على خلق برامج تدريب لرجال الأمن والشرطة بهدف توعيتهم بمفهوم الأمن بمعناه الإنساني الشامل.

9. دعم المؤسسات الرسمية في مجالات التنظيم والخدمات والإغاثة والحفاظ على البيئة وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في هذه المجالات، بما يعزز دور المواطن في تحقيق الأمن والسلامة للمجتمع.

10. التعاون مع دول الجوار في مختلفة الجوانب الأمنية خاصة فيما يتعلق بمسائل الدخول والخروج من ليبيا، بشكل يضمن سلامة الوطن و حقوق المواطنين وحقوق الرعايا الأجانب على حد سواء.

11. التعاون على المستوى الإقليمي والدولي من أجل خلق مجتمع عالمي يسوده السلم وتتضاءل فيه فرص استخدامات العنف والصراعات المسلحة والتهديد بها، وتهيمن عليه قيم المساواة والحرية و العدالة.

12. تطبيق السياسات الكفيلة باختيار العناصر المؤهلة والواعية لدورها الأمني، بما يتمشى مع المواصفات المهنية والأخلاقية، ويكفل عدالة وكفاءة وفعالية الأجهزة الأمنية.

13. وضع البرامج الكفيلة بتطوير البيئة التحتية للأمن من مراكز شرطة ومؤسسات إصلاح وتأهيل، وتوفير الإمكانات اللازمة، وتزويدها بالتقنية المعاصرة.

العلاقة بين الغايات العامة وغايات قطاع الأمن الوطني

الغايات العامة	غايات قطاع الأمن الوطني
1	1-12
4	12،11،9،2
6	11،10،7،6،5،4،3،2،1
7	11،10،9،5،2

العلاقة بين غايات واستحقاقات الرؤية لقطاع الأمن الوطني

غايات قطاع الأمن الوطني	استحقاقات الرؤية لقطاع الأمن الوطني
1	2,1
2	6,5,4,1
3	11,3,2,1
4	2,1
5	12,10,1
6	11,3,1
7	9,1
8	14,11,1
9	14,13,12,8,6,2,1
10	5,4,1
11	12,10,1
12	14,13,7,1

العلاقة بين استحقاقات الرؤية وغايات قطاع الأمن الوطني

استحقاقات الرؤية لقطاع الأمن الوطني	غايات قطاع الأمن الوطني
1	1-12
2	4,1
3	8,6,3,1
4	11,10,9,5,2,1
5	11,10,9,5,2,1
6	11,9,2,1
7	12,9,3,1
8	10,9,5,2,1
9	7,1
10	11,5,1
11	8,6,3,1
12	11,9,5,1
13	12,10,9,5,2,1
14	12,8,1

جائزة عراجين

تشهد الحياة الأدبية والفكرية في ليبيا زخما ونشاطا ملحوظين على مستوى التأليف والنشر، حيث برزت، خلال السنوات القليلة الماضية، أسماء جديدة من الأجيال الأدبية الشابة قدمت أعمالا أدبية وثقافية متميزة، شكلت إضافة جديدة للحركة الثقافية في ليبيا.

واستشعارا من «عراجين: أوراق في الثقافة الليبية»، بالقيمة والاضافة المهمة التي شكلتها هذه الاصوات، وتأكيد لأهمية دور المؤسسات الثقافية المستقلة في تنشيط وتقويم الإنتاج الثقافي بإبراز قيمة هذه الأصوات وفاعليتها، وضرورة دعمها ورعايتها من خلال دراسة أعمالها ومناقشتها، ورصد الجوائز المعنوية والمادية التي تكرم وتحتفي بالكتاب والمبدعين ..

تعلن عن رصدها جوائز للكتب الصادرة في مجال الانتاج الابداعي والفكري خلال عام2006/2007م، والتي تحاول عبرها تكريس قيم التقدير والاحتفاء والدعم للانتاج الثقافي في ليبيا وارساء مبدأ المشاركة مابين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في دعم المساهمات الإبداعية.

وتقديرا للدور الذي لعبته ولا تزال المرأة الليبية في كافة منحي الحياة فقد قررت لجنة الجائزة تسمية الدورة الأولى باسم الكاتبة والمبدعة الليبية الكبيرة«زعيمة الباروني»تقديرا لإسهامها في مجال الكتابة الإبداعية والتاريخية والاجتماعية.

واللجنة تدعو مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والمؤسسات العامة والخاصة

لدعم هذه الجائزة والتبرع لها مشاركة منهم في دعم الحركة الثقافية. وستقوم اللجنة بالإعلان عن أسماء المتبرعين وقيمة تبرعاتهم في الندوة الخاصة التي ستعلن فيها نتائج الجائزة والتي اختير ان يكون يوم 3/3 ذكري يوم الحرية«أصبح الصبح»موعدا لإعلانها في كل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة قد رشحت عددا من الكتاب والمبدعين لتقييم الأعمال المقدمة للجائزة وترشيح الثلاث الأولى الأفضل، وستقوم هذه اللجان بتقديم تقرير مفصل عن ما تتوصل إليه من نتائج.

ومجلة «عراجين:أوراق في الثقافة الليبية»إذ تنهج هذا النهج في الاحتفاء بالإسهامات الثقافية تدعو مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة إلى تقديم دعمها ومؤزراتها للكتاب والمبدعين عبر نشر أعمالهم والاحتفاء بها ورصد الجوائز التقديرية لها كحافز لمزيد من إبراز الطاقات المبدعة للكتاب والمبدعين الليبيين في مختلف المجالات ولكل الأجيال التي قدمت عطاءات خلاقة للوطن الليبي.

جائزة عراجين للابداع والانتاج الفكري للشباب الليبي المتميز

الدورة الاولى:
الكاتبة والمبدعة /زعيمة الباروني

تقديم

اسهاما من «عراجين:اوراق في الثقافة الليبية» منبر المثقفين والكتاب الليبيين في تشجيع ودعم الانتاج الابداعي والفكري للشباب في ليبيا ، تعلن عن فتح باب الترشح لنيل جائزتها السنوية للابداع والانتاج الفكري المتميز في المجالات التالية:

الابداع :(الشعر/القصة/الرواية)

العلوم الانسانية:(النقد الادبي/العلوم السياسية/التاريخ/الفلسفة/العلوم الاجتماعية)

تسمى كل دورة من دورات هذه الجائزة السنوية باسم احد الرواد الذين اسهموا في النهضة الثقافية الليبية الحديثة.

تمنح الاعمال الفائزة بالترتيب الاول درع عراجين للتميز والبالغ قيمتها (1000دينار ليبي) وتمنح الكتب الفائزة بالترتيب الثاني والثالث درع التميز.

تقوم ادارة الجائزة بترتيب ندوات نقديةخاصة لمناقشة هذه الاعمال ويتم نشرها ضمن مواد المجلة فيما بعد.

مجالا ت الجائزة :

أفضل مجموعة شعرية

أفضل مجموعة قصصية

أفضل عمل روائي

افضل كتاب في مجال العلوم الانسانية
شروط الترشح للجائزة:
1-ألا يزيد عمر المترشح عن الاربعين عاما ميلادية.
2-أن يكون الكتاب المتقدم للترشح من اصدرات العام 2007/2006م
3- ألا يكون الكتاب المقدم للترشح قد تمت المشاركة به لنيل أي جائزة أدبية في السابق.
4-لايجوز التقدم لنيل الجائزة في أكثر من مجال من مجالات الترشح.
5- يحق للمشاركين ترشيح انفسهم ، كما يمكن لأي مجموعة او جهة ثقافية او علمية ليبية ترشيح من تراه مناسبا للجائزة.
6- تقدم سبع نسخ من كل كتاب مترشح للجائزة مرفقة بطلب للترشح مع سيرة أدبية مختصرة.

معلومات عامة:

تتولى لجان متخصصة بفرز الطلبات واختيار الكتب الفائزة وعرض تقريرها والاعلان عن نتائج اعمالها.
آخر موعد لتسلم الاعمال الراغبة في الترشح 2007/12/31م
ترسل الطلبات الخاصة بالترشح على العنوان التالي: بنغازي /صندوق بريد 9331عبد المنعم رياض.